وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: التاريخ

التخصص: تاريخ معاصر

العنوان

الشركات الأجنبية بتونس خلال الحماية الفرنسية

– بين الهيمنة الاستعمارية والاستثمار الاقتصادي-

(1956-1881)

من إعداد الطالب:
دهان سليمان

بإشراف:
أ.د/ نويّصر مصطفى

لجنة المناقشة مكونة من:

بوقشور محمد الصالح	الرتبة: أستاذ	جامعة الشلف	رئيسا
نويصر مصطفى	الرتبة: أستاذ	جامعة الجزائر 2	مشرفا ومقررا
فغرور دحو	الرتبة: أستاذ	جامعة وهران 1	ممتحنا
زبير رشيد	الرتبة: أستاذ محاضر- أ-	جامعة الشلف	ممتحنا
شافعي درويش	الرتبة: أستاذ محاضر- أ-	جامعة غرداية	ممتحنا
بكار محمد	الرتبة: أستاذ محاضر- أ-	جامعة الشلف	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2019-2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: التاريخ

التخصص: تاريخ معاصر

العنوان

الشركات الأجنبية بتونس خلال الحماية الفرنسية

– بين الهيمنة الاستعمارية والاستثمار الاقتصادي-

(1956-1881)

من إعداد الطالب:
دهان سليمان

بإشراف:
أ.د/ نويّصر مصطفى

لجنة المناقشة مكونة من:

بوقشور محمد الصالح	الرتبة: أستاذ	جامعة الشلف	رئيسا
نويصر مصطفى	الرتبة: أستاذ	جامعة الجزائر 2	مشرفا ومقررا
فغرور دحو	الرتبة: أستاذ	جامعة وهران 1	ممتحنا
زبير رشيد	الرتبة: أستاذ محاضر- أ-	جامعة الشلف	ممتحنا
شافعي درويش	الرتبة: أستاذ محاضر- أ-	جامعة غرداية	ممتحنا
بكار محمد	الرتبة: أستاذ محاضر- أ-	جامعة الشلف	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2019-2020

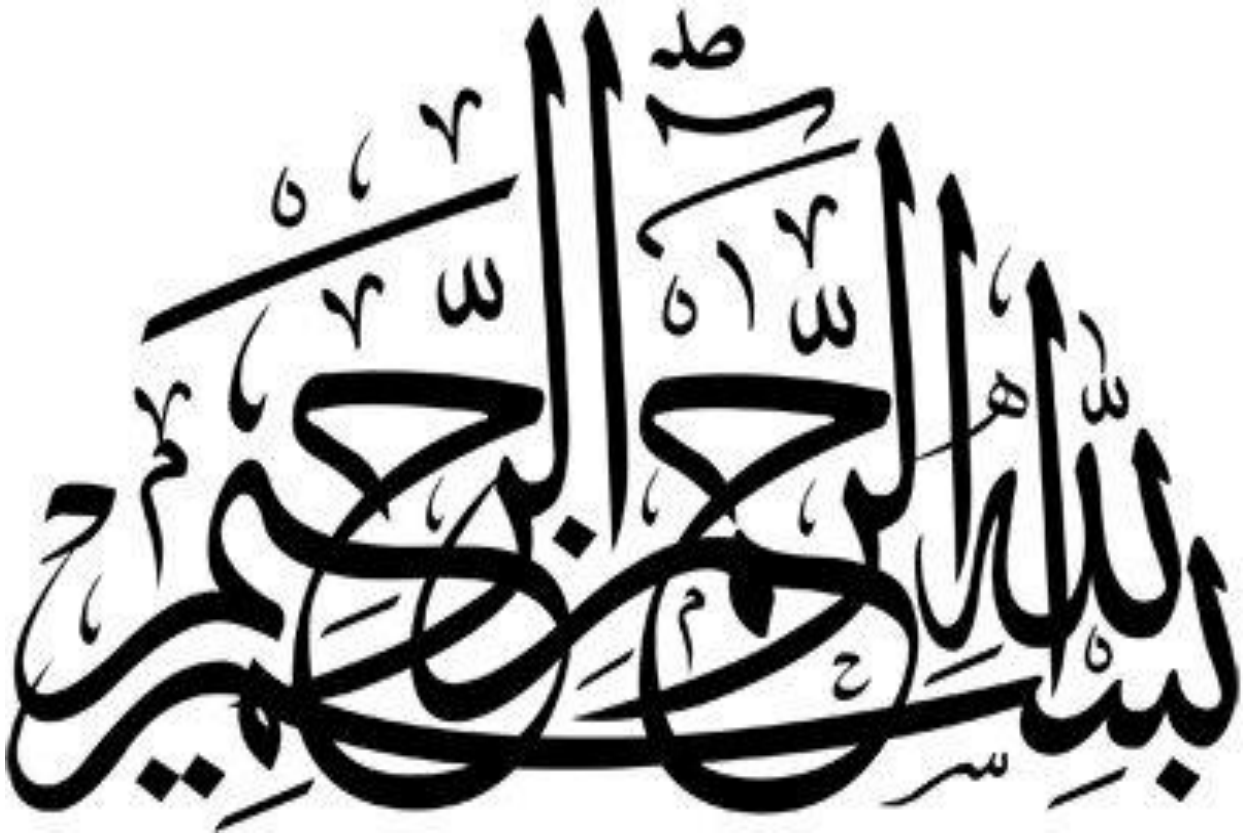
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين وكل عائلتي الكريمة التي ضحت من أجل أن توفر لي أجواء الدراسة والبحث، خاصة الزوجة حفظها الله، فلكم جميعا أهدي هذا العمل.

شكر وعرفان

أوجه جزيل الشكر والتقدير إلى مشرفي المحترم **الأستاذ الدكتور مصطفى نويّصر**، الذي رافقني في أطوار إنجاز هذا البحث، ولم يدخر جهدًا في نصحي وتوجيهي ودعمي، فلك مني كل التقدير والامتنان.

كما أقدم عظيم شكري وامتناني إلى عميد كليتنا ورئيس المشروع **الأستاذ الدكتور محمد الصالح بوقشّور**، الذي كان لنا سندا وظهرًا ومكوناً، ولم يتوانى في توجيهنا وانتقاء خيرة الباحثين لنا، بغرض تحقيق أقصى استفادة لنا، فلك مني كل الشكر والامتنان.

فهرس الموضوعات

العنوان **رقم الصفحة**

الإهداء

شكر وعرفان.

فهرس الموضوعات.....4

المختصرات.....12

مقدمة.....14

الفصل التمهيدي: أوضاع تونس قبيل الحماية الفرنسية..... 24

1. الإيالة التونسية بين المقومات الاقتصادية والظاهرة الاستعمارية.....25

1.1 التضاريس والخصائص الطبيعية لتونس:.....25

2.1. المكانة الاقتصادية لجغرافية وموارد إيالة تونس في النشاط والاستغلال.....29

3.1. الظاهرة الاستعمارية في تونس.....30

2. أوضاع إيالة تونس.....35

1.1. الأوضاع الاجتماعية.....35

2.2. الأوضاع السياسية.....40

3.2. الأوضاع الاقتصادية 48

1.3.2. الوضع في مركز الخلافة العثمانية.....48

أ. نظام الامتيازات الأجنبية.....50

ب. الوضع المالي.....51

ت. جهود إصلاح المنظومة الاقتصادية العثمانية.....52

2.3.2. الوضع الاقتصادي بإيالة تونس.....53

1.2.3.2 الزراعة التونسية قبل الحماية.....54
2.2.3.2 طبيعة الصناعة التونسية 56
3.2.3.2 واقع قطاع التجارة.....62
4.2.3.2 واقع قطاع الخدمات 66
5.2.3.2. الأوضاع المالية 67
1.5.2.3.2. فساد النظام الضريبي.....70
2.5.2.3.2.نشاط اللجنة المالية الدولية 73
6.2.3.2. نظام الامتيازات وتغلغل نشاط الشركات الأجنبية.....74
أ. نشاط شركة "باتيغنول" للأشغال العمومية.....77
ب.نشاط شركة مرسيليا للقروض الصناعية والتجارية والتخزين.....77
ت.نشاط شركة "كاستال نيوفو" الإيطالية.....80
ث.شركة البريد البحري الفرنسية.....82
ج. نشاط شركة الملاحة المشتركة 83
ح. الشركة الجزائرية المحدودة.....83
خ شركة القروض الجزائرية التونسية.....84
3. الخطوط العامة للسياسة الفرنسية في إيالة تونس بعد فرض الحماية.....84
3.1. السياسة الإدارية.....85
3.2. السياسة التجارية.....88
3.3. السياسة المالية.....89
الفصل الأول: الشركات الأجنبية والنشاط الزراعي.....92
1. الموارد الزراعية بإيالة تونس.....93
2. دوافع الاستيطان الزراعي بتونس.....96

3. السياسة الزراعية الفرنسية بعد فرض الحماية.....98
1.3. أوضاع ملكية الأراضي بتونس.....99
2.3. طرق وآليات تحويل ملكية الأراضي.....102
4. محاور السياسة الزراعية لحكومة الحماية.....105
أ. تقسم الأراضي العامة على الكولون.....105
ب.استغلال الأراضي الزراعية المالحة.....106
ت.إنشاء مراكز التجارب الزراعية.....107
ث.إعداد وتكوين المستوطنين الزراعيين.....108
ج. إنشاء الخريطة الزراعية.....110
ح. إنشاء خدمة الإحصاء الزراعي.....111
5. الاستيطان الفردي بين الربح وترسيخ الاستعمار.....111
أ. أنواع المستوطنين الزراعيين 113
ب.مجالات الاستيطان الزراعي.....114
6. الاستثمارات الزراعية للشركات الفرنسية والإيطالية.....118
1.6. الشركات الفرنسية.....118
أ. الشركة الفرنسية الإفريقية.....118
ب.نشاط شركة مزارع بوتين فيل.....122
ت.نشاط شركة كروم الزيّانة.....124
ث.نشاط الشركة العامة لمعاصر الزيتون بالساحل.....125
ج. شركة المزارع الفرنسية.....127
ح. نشاط شركة عنابة – قالمة.....132
خ. نشاط الشركة التونسية للزراعة.....135

2.6. شركات الإمارات الإيطالية 137
أ. ظهور الإيطاليين بتونس.....137
ب. شركة "كانينو الإيطالية.....139
ت. شركة "فلوريو روباتينو 141
7. اليد العاملة والشركات الزراعية.....143

الفصل الثاني: الشركات الأجنبية في المجال الصناعي.....153

1. الموارد الصناعية بتونس.....154
2. عوامل وظروف نشاط الشركات الصناعية (التشريعات والمراسيم) 158
3. نشاط شركات استغلال معدن الحديد 163
أ. نشاط شركة المعادن المغناطيسية –مقطع الحديد–.....163
ب. شركة واستا مسلولة.....167
ت. شركة خمير ونفزة للمعادن.....168
ث. شركة جبل جريصة.....169
ج. نشاط شركة معادن دوّارية.....171
4. نشاط شركات استغلال الرصاص والزنك.....173
أ. نشاط شركة فج العدوم.....173
ب. نشاط الشركة الملكية النمساوية.....175
ت. نشاط الشركة المحدودة لمعادن زغوان.....175
ث. نشاط الشركة التجارية الصناعية لمناجم بوجابر.....177
ج. نشاط شركة خنقة كاف التوت.....178
ح. شركة المعادن لجبل الرصاص.....180
خ. الشركة الفرنسية لبازينة.....182

د. شركة معادن كاف الشعانبي.....183
ذ. شركة معادن سيدي بوعوّان.....184
ر. نشاط الشركة الفرنسية لمعدن الزنك بعين النوبة.....186
ز. نشاط شركة جبل الحلوف.....187
س. شركة المعادن لجبل الطويلة.....190
1.2. إحصائيات عامة لنشاط شركات إنتاج الرصاص والزنك.....190
5. نشاط شركات استغلال الفوسفات.....194
أ. نشاط شركة قفصة للفوسفات وسكك الحديد.....194
ب. شركة الفوسفات التونسي (القلعة الجرداء) 200
ت. شركة الفوسفات دير (قلعة لصنام) 204
ث. الشركة التونسية لفوسفات جبل مضيلة.....206
1.3. إحصائيات لإنتاج شركات الفوسفات بتونس.....208
6. اليد العاملة والشركات الصناعية.....212
7. الصعوبات التي واجهت نشاط الشركات الصناعية.....214

الفصل الثالث: نشاط الشركات بقطاع التجارة 218

1. تحولات التجارة التونسية بعد فرض الحماية.....219
1.1. تطور السياسة الجمركية بعد 1881.....219
2.1. قراءة في تغيرات السياسة الجمركية.....223
2. نشاط الشركات التجارية:.....224
1.2. نشاط شركات الموانئ.....224
أ. شركة ميناء بنزرت.....225
ب. شركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس.....231

2.2. شركات الاستيراد والتصدير.....237
أ. شركة "اوروسدي باك".....237
ب. شركة "بول كنسوت" التجارية 238
ت. شركة تصفية السكر لسان لويس بمرسيليا. 239
ث. شركة المخازن والمستودعات العامة بتونس العاصمة.....239
ج. شركة المخازن والمستودعات العامة بصفاقس.....239
ح. مجموعة "سشويش" "وبازيو" الألمانية.....240
3.2. الشركة التجارية للصيد البحري التونسية.....241
أ. التشريعات المنظمة للصيد البحري بتونس.....241
3. إحصائيات عامة عن الاستيراد والتصدير على ضوء نشاط الشركات.....245
4. أثر السياسة التجارية الفرنسية على التجارة التونسية.....251

الفصل الرابع: نشاط الشركات بقطاع الخدمات. 255

1. الخدمات بتونس.....256
2.1. تأسيس المديرية العامة للأشغال العمومية.....256
2.نشاط شركات الخدمات العمومية.....258
1.2. نشاط شركات توصيل الكهرباء.....258
أ. شركة الغاز والإدارة المشتركة للمياه بتونس العاصمة.....258
ب. شركة الكهرباء بسوسة.....263
ت. شركة شمال إفريقيا للكهرباء والغاز والماء بصفاقس.....264
ث. شركة الطاقة الكهربائية لمدينة بنزرت.....264
2.2. السياحة والفندقة.....266
أ. ظهور الفنادق بتونس.....266

ب. شركة المنتجعات الشتوية الإفريقية.....267
ت. فنادق شركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس.....268
ث. فنادق متنوعة.....268
3.2. شركات خدمات النقل.....269
1.3.2 المواصلات الخارجية.....270
أ. الشركة الأطلسية العامة.....270
ب. شركة الملاحة المختلطة.....272
ت. الشركة العامة للنقل البحري.....274
ث. شركات أخرى متنوعة.....275
2.3.2. المواصلات الداخلية.....275
أ. النقل البري عبر السكك الحديدية.....275
ب. شركة عنابة – قالمة.....276
ت. شركة التراموای عنابة– القالة 284
ث. شركة التراموای لتونس العاصمة.....285
ج. شركات النقل البري عبر السيارات.....288
4.2. المؤسسات المالية والبنوك.....289
أ. البنك التونسي.....290
ب. التعاونية الإيطالية للقروض.....282
ت. البنك الفرنسي التونسي للقروض العقارية والرهن.....293
ث. البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية.....294
3. بنية الوضع الخدماتي الجديد.....295
خاتمة.....299

ملاحق الصور.....307

ملاحق الوثائق.....314

فهرس الأماكن.....332

فهرس الأعلام.....340

فهرس الخرائط.....343

المصادر والمراجع.....344

المختصرات:

L’Écho des mines et de la métallurgie	E.M.M
Les Annales coloniales	A.C.
Le Journal des finances	J.D.F.
Annales de Géographie	A.G.
L'information géographique	I.G.
Le Journal des débats	J.D.D.
Le Sémaphore algérien	S.A.
Annuaire Desfossés	A.D.
Annales d'histoire économique et sociale	A.H.E.S.
Le Journal des chemins de fer, des mines et des travaux publics	J.Ch.Fer.Tr.Pub
Année	A
Numéro	N
Tom	T
volume	V
Sans date	S.D
Page	P
Page. Page	P.P
صفحة	ص
صفحة صفحة	ص ص

مقدمة

عرفت تونس منذ خضوعها للاستعمار الفرنسي سنة 1881م تغيرات كبيرة في مختلف المجالات سياسيا، اجتماعيا، واقتصاديا شأنها في ذلك شأن كل البلدان التي تعرضت للظاهرة الاستعمارية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وذلك عبر ممارسات وإجراءات قامت بها سلطة الحماية الفرنسية طوال فترة حكمها للبلاد وبعدها، تغيرات تتعدد قراءاتها من حيث حقيقتها وجدواها ودورها في تغيير الواقع التونسي كليًا أو جزئياً.

وشهد النظام السياسي لتونس خلال الحماية عدة تغيرات لم تكن جليّة بحكم طبيعة نظام الحماية الذي قام بتكبيل صلاحيات البايات واستحداث مناصب جديدة تولتها شخصيات فرنسية كانت لها السلطة الفعلية في إدارة البلاد، في حين بقى حكم البايات بصورة شكلية فقط، وكذلك الحال في الجانب الاجتماعي الذي طرأت عليه تغيرات من حيث تركيبة السكان بتوافد عناصر جديدة من الأوروبيين، وذلك بعد أن وفرت لهم الإدارة الاستعمارية موقع في الحياة الاقتصادية الجديدة التي تبعت نظام الحماية.

لكن التغيرات الاقتصادية كانت أكثر وضوحا مقارنة بالمجالات الأخرى، من حيث السياسات الاقتصادية والنظم والإجراءات الجديدة، لتتشكل حياة اقتصادية بملامح جديدة في مختلف القطاعات والمجالات: الزراعة والصناعة والتجارة، كان فيها للشركات الأجنبية عامة والفرنسية خاصة النصيب الأكبر في رسم هذه المعالم وآلياتها.

وكان لمساهمة الشركات الأجنبية في تغيير الوضع الاقتصادي عده قراءات متضاربة، من جهة نجد قراءة تصنف نشاطها الاقتصادي على أنه ممارسة استعمارية صرفه أحادية الاتجاه والمنفعة، وقراءة أخرى تعتبرها احتكاك حتمي وضروري لتأسيس واقع اقتصادي معاصر ومتطور، ومن هذا المنطلق جاء عنوان الاطروحة موسوما بـ: الشركات الأجنبية بتونس خلال الحماية الفرنسية (1881 – 1956) – بين الهيمنة الاستعمارية والاستثمار الاقتصادي–

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تعددت دوافع اختياري لهذا الموضوع وتأرجحت بين الذاتية والموضوعية، ففي الأولى الرغبة في معرفة الآليات والتقنيات التي اعتمدها الاستعمار من اجل نهب الثروات واستنزاف الموارد، وهنا جاءت رغبتي في دراسة هذا الموضوع لتفكيك واستيعاب تلك المفاهيم والعبارات المرتبطة بالظاهرة الاستعمارية وحقيقة ممارسات المستعمر وما إذا كانت سببا فعليا في تخلف الشعوب، محاولا معرفة مدى سلبيتها وما إذا كانت تحمل إيجابيات تستحق التنويه إليها والتي قد تبرر لهذه الظاهرة تجاوزاتها، ففي دراسة هذا الموضوع سعيٌ للولوج إلى عمق الظاهرة الاستعمارية وفهمها بعيدا عن القراءات السطحية والأحكام المسبقة التي طالما ارتبطت به.

أما عن الجانب الموضوعي فيمكن حصره في محاولة الكشف عن بعض آثار الظاهرة الاستعمارية بكشف انعكاساتها على الجانب الاقتصادي، بحكم قلّتها مقارنة مع الجوانب الأخرى كالسياسية والعسكرية، باعتبار الجانب الاقتصادي جزئية من الظاهرة الاستعمارية ككل، ومفسر لبعض الممارسات السياسية للاستعمار وكذا العسكرية والاجتماعية منها، والتي طبقت في المستعمرات عامة وتونس خاصة.

وكذلك الرغبة في التعرف على الموقع الحقيقي للشركات الرأسمالية ضمن صيرورة الظاهرة الاستعمارية وآلياتها والأهداف التي تم تحقيقها عبر نشاطها، ومعرفه مدى تأثير رؤوس الأموال الأوروبية على الشعوب المستعمرة في مختلف المجالات خاصة التنموية منها خلال حقبة الاستعمار وما بعدها، في ظل محاولات الاستعمار واستماتته من أجل تأخير خروجه من هذه المستعمرات لأطول فترة ممكنة، وسعيه جاهدا للحفاظ على مصالحه الاقتصادية مع الأنظمة الوطنية لما بعد الاستعمار.

الهدف من الدراسة:

تدخل هذه الدراسة ضمن اطار البحث التاريخي في مجال يُعرف بقلّة الدراسات فيه والمتمثل في السياسات الاقتصادية الاستعمارية، وهذا سواء في بلدان قوى الاستعمار أو التي تعرضت له، ففي البلاد الغربية المستعمِرة نجد أن الدراسات التاريخية للفترة التي عُرفت بفترة ما بعد الاستعمار، قد

توسعت في الحديث عن الاختلافات الثقافية وبالمقابل نجد نقص ملحوظ في تناول المواضيع المتعلقة بالاستغلال الاقتصادي، مستندة لفرضيات حول طبيعة الاحتكاك الاستعماري، مع محاولة إثارة نقطة جدلية حول ما إذا كان الحكم الاستعماري مفيدا للبلاد المستعمرة من الناحية الاقتصادية أم لا؟

ومن ناحية أخرى وبالنسبة للبلدان التي تعرضت للاستعمار نجد أغلب الدراسات حول الظاهرة الاستعمارية تتجه غالبا إلى المجال السياسي والعسكري بالدرجة الأولى، ثم الثقافي والاجتماعي بالدرجة الثانية، فيما يُعرف الجانب الاقتصادي بشُحّ الدراسات رغم كونه من الجوانب الأساسية المفسرة لدوافع وآليات الحركة الاستعمارية.

والهدف العام من الدراسة هو محاولة تشكيل صورة تاريخية عن النشاطات الرأسمالية الأجنبية عامة والفرنسية خاصة في مختلف قطاعات الاقتصاد التونسي، والبحث عن حقيقة ومغزى هذه النشاطات، بدءًا من المنطلقات والدوافع مرورا إلى الآليات والوسائل، فضلا عن ذلك فان هذه الدراسة تهدف إلى معرفة مدى تجسيد مفهوم الاستثمار الاقتصادي من عدمه بتسليط الضوء على المواطن التي يتبين من خلالها حصول تونس على دفعة تنموية وقفزة نوعية للاقتصاد، وكذا مواضع التحولات والرؤى الحضارية التي يمكن أن تنعكس على ارض الواقع بفضل الرأسمال الأجنبي عموما والفرنسي خصوصا.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة على إشكالية رئيسية تندرج تحتها مجموعه التساؤلات الفرعية، فالإشكالية العامة هي: ما هو الموقعوالدور الذي لعبته الشركات الأجنبية في الاقتصاد التونسي خلال الحماية الفرنسية ؟

وهي مركبة من جمله تساؤلات تأتي كالتالي:

1. هل خدمت الشركات الأجنبية مصالح الاستعمار فحسب؟ أم كان لها روئية اقتصادية؟
2. ما حقيقة الاستثمار الأجنبي بتونس بعد فرض الحماية الفرنسية؟
3. هل استفادت تونس اقتصاديا من نشاط الشركات الأجنبية بأرضها خلال الحماية؟

4. ما السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الشركات الأجنبية بتونس خلال الحماية؟

– خطة الدراسة:

اعتمدت خطة مكونة من فصل تمهيدي وأربعة فصول أخرى تفصيلها كالتالي:

الفصل التمهيدي أفردته للحديث عن إيالة تونس العثمانية قبيل فرض الحماية والتغيرات التي طرأت عليها بعد أن تحولت إلى محمية فرنسية، بغرض تبيان وضعها السياسي والاقتصادي لتوضيح الترابط الذي كان موجودا بين الفترتين، باعتبار أن الحماية بصورة عامة ونشاط الشركات هو نتيجة منطقية للأوضاع السائدة قبل فرضها، حيث كانت تونس وجغرافيتها ومقوماتها الطبيعية والاقتصادية مطمعا للأجانب، ثم انتقلت للحديث عن موضع هذه المقومات في الظاهرة الاستعمارية عموما وفي تونس خصوصا، لانتقل بعدها للحديث عن أوضاع إيالة تونس في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبالأخص نشاط الشركات قبل فرض الحماية، لأتم هذا الفصل بشرح الأسس والخطوط العامة التي وضعتها فرنسا لإدارة تونس بعد فرض الحماية خاصة فيما تعلق بالشق الاقتصادي مع توضيح الأرضية التي بُنيت للشركات قصد الدخول بقوة إلى تونس والتي كانت ممهدة لتشكيل اقتصاد استعماري في مختلف المجالات زراعة وصناعة وتجارة بأسس وأنماط تختلف عن ما قبل الحماية.

وخصصت الفصل الأول من هذه الدراسة للحديث عن نشاط الشركات في الزراعة، تحدثت فيه عن الموارد الزراعية بتونس والواقع الزراعي السائد قبل الحماية، ثم تطرقت إلى الاستيطان الزراعي الأجنبي الفردي أولاً بحكم أنه آلية استقطاب للرأسمال الجماعي المنظم في مؤسسات، ومن ثمَّ وضحت السياسة التي اتبعتها الإدارة الجديدة في تغيير الأوضاع، لأمرّ بعدها إلى الحديث عن حقيقة نشاط الشركات الفرنسية والإيطالية بالمجال الزراعي، مع التطرق لدور اليد العاملة كونها أهم عنصر في نشاط الشركات ومن أهم آليات التجسيد الميداني للاستيطان ، وأنهيت هذا الفصل بقراءة شاملة لنشاط هذه الشركات في الزراعة التونسية في ظل الحماية.

أما الفصل الثاني فقد أفردته لقطاع اقتصادي آخر استهدفته رؤوس أموال الشركات وهو قطاع الصناعة، وفيه انطلقت فيه من الواقع الصناعي التونسي قبل ولوج الشركات للسوق الصناعي، فكانت دراستي لنشاط الشركات من خلال البوابة القانونية التي غلّفت وقنّنت نشاطها كالتشريعات والقوانين، حيث قسمت مجال عمل الشركات إلى ثلاثة مجالات رئيسية وهي الشركات التي استهدفت معدن الحديد، والشركات التي عملت على معدني الرصاص والزنك، والشركات التي توجهت للفوسفات، لأنتقل بعدها للحديث عن مكانة اليد العاملة في هذا المجال تماما كقطاع الزراعة واتمه بقراءة في الواقع الصناعي الجديد.

وخصصنا الفصل الثالث لنشاط الشركات في مجال التجارة، فكان تطرقي للمجال التجاري انطلاقا من الواقع التجاري الذي كان سائدا بإيالة بتونس قبل الحماية، وبعدها وضحت التطورات التي طرأت عليه بعد فرضها وذلك بعد تطبيق فرنسا للسياسات التي رسمتها سلطات الحماية، ثم انتقلت للحديث عن الشركات التجارية حيث قسمتها إلى قسمين رئيسين، الأول خاص بشركات الموانئ والثاني شركات الاستيراد والتصدير والصيد البحري، لأقدم بعدها إحصائيات عامة عن حركية التجارة استيرادا وتصديرا على ضوء نشاط الشركات التجارية الأجنبية، واختتمت هذا الفصل بقراءة في الواقع التجاري الجديد.

أما الفصل الرابع خصصته لقطاع الخدمات، وفيه توقفت عند وضعية هذا القطاع قبل الحماية ثم انتقلت للحديث عن الإجراءات التي قامت بها حكومة الحماية كتأسيس المديرية العامة للأشغال العمومية والتي تعتبر ركيزة للاقتصاد الاستعماري بتونس، ثم وضحت حقيقة نشاط شركات الخدمات العمومية مقسما إياها إلى شركات الخدمات العمومية كالمياه و الكهرباء والغاز والمؤسسات المالية والبنكية وشركات السياحة والفندقة، ثم شركات النقل البري والبحري، فالأشغال العمومية والبناء والتعمير، مع قراءة في الواقع الخدماتي الجديد بنهاية هذا الفصل.

وختمت بحثي بخاتمة حوصلت فيها مختلف النتائج التي توصلت إليها بكل أقسام هذا البحث.

- **المنهج المتبع:**

اعتمدت في دراستي أساسا على ثلاثة مناهج هي: المنهج التاريخي الوصفي بغرض إبراز نص تاريخي يشمل المراحل التاريخية لنشاط الشركات التي كانت متفرقة في مختلف المصادر، واعتمدت أيضا المنهج التحليلي قصد تفسير مختلف الوقائع والإحصائيات التي تعرضت إليها في خضم حديثي عن الممارسات المختلفة للشركات، كما اعتمدت على المنهج الإحصائي عبر العرض الجدولي لمختلف أرقام العمليات الاقتصادية التي قامت بها مختلف الشركات كالتطور الذي عرفته رؤوس الأموال، وحجم الأموال التي ضخت من اجل تجسيد المشاريع، والأرباح العامة والأرباح الصافية والربح على السهم الواحد وغيرها من المعطيات العددية.

- **الدراسات السابقة:**

من خلال قراءتي واطلاعي لم نعثر على دراسة اكاديمية معاصرة تستهدف هذا الموضوع بصورة مباشرة في الدراسات التي جاءت باللغة العربية، وكان الأمر نفسه بالنسبة للدراسات باللغة الفرنسية، اما في المؤلفات فقد كان هناك استثناء مع مؤلف **دو كيبن: الصناعة المعدنية التونسية ودورها في الثورة الاقتصادية للبلاد** (**De Keppen L'Industrie minérale de la Tunisie et son rôle dans l'évolution économique de la Régence**) الذي احتوى على بعض التفاصيل والمعلومات التي تخص نشاط الشركات العاملة بمجال استخراج المعادن فقط، وذلك في فترة متقدمة نوعا ما للحماية، حيث أن كتابه صدر في سنة 1914، وبالتالي لم تكتمل لديه صورة نشاط شركات المعادن.

اهم مصادر ومراجع البحث ومراكز الإفادة في كل منها:

تعددت المادة العلمية التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة من وثائق ومنشورات حكومية وسجلات، ومصادر عاصرت فترة الدراسة كالكتب والمجلات والجرائد المتخصصة، ومراجع متنوعة باللغتين العربية والفرنسية.

فمن حيث الوثائق أفدت من منشورات ووثائق ومطبوعات **المديرية العامة للأشغال العمومية (Direction générale des travaux publics)**، التي كانت اهم مؤسسة للمشروع الاستعماري بتونس، كونها السلطة التنفيذية الحقيقة لحكومة الحماية الفرنسية، وتعدد مهامها في كل القطاعات الاقتصادية زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، حيث كانت البوصلة الموجهة للشركات انطلاقا من المراسيم والمعاهدات المبرمة معها أو تحت إشرافها في حال ما إذا كانت المشاريع والامتيازات ممنوحة من الحكومة التونسية بصورة مباشرة، وأفدت من الوثائق التي نشرتها **المديرية العامة للزراعة والتجارة والاستعمار، Direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation** والتي بينت الرؤى والسياسات التي قامت بها حكومة الحماية في المجالات الزراعية على وجه الخصوص.

في الفصل التمهيدي خدمني كتاب **بولار: موارد تونس وما يمكن للفرنسيين فعله بالإيالة التونسية Paulard. S., Les richesses de la Tunisie : ce que les Français peuvent faire dans la régence de Tunis** الذي قدم توصيفا لموارد البلاد التونسية، فكان بالنسبة لسلطة الحماية المرشد الأمثل لآليات استغلال الموارد المتنوعة، خاصة الزراعية والصناعية منها.

كما أفدت في ذات الفصل من الدراسة التي قام بها جان غاياناج المعنونة **أصول الحماية الفرنسية بتونس. Les origines du protectorat français en Tunisie** في نسختها المترجمة للعربية والتي تعتبر من أكثر الدراسات التاريخية جديَّة حول تاريخ تونس قبل انتصاب الحماية، وقد ساعدتني كثيرا في فهم حقيقة الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة بتونس قبل الحماية.

وفي الفصل الأول أفادتني كتابات جول سورين (J. Saurin) المتخصصة في الاستيطان الزراعي بتونس، منها كتابه عن شركة المزارع الفرنسية بتونس، **La Société des fermes françaises de Tunisie. Son objet. Opinions diverses** وهي الشركة التي امتلك جزء كبير من رأسمالها، بالإضافة لكتاب **اليد العاملة الفرنسية بتونس**، وكذا كتاب **الهجرات الإيطالية والسكان الفرنسيون بتونس**، وهي كتابات لا يمكن للباحث الاستغناء عنها في دراسة لأي جزء متعلق بالجوانب الزراعية للسياسة الفرنسية بتونس.

كما كان كتاب شارل جينيو بعنوان **كيف يمكن أن تكون مستوطنا، (Charles Géniaux)** **"Comment on devient colon"** الذي أفادني في تبيان معالم السياسة الزراعية الفرنسية والخطوات التي اتبعها المستوطنون منذ قدومهم إلى تونس وحتى استثمارهم في المجال الزراعي، وهو ما سهل تبيان العلاقة بين الرأسمال الفردي، والرأسمال الجماعي، وعلاقة الترابط التي تجمع بين استغلال الأفراد والشركات للأراضي الزراعية.

أما عن الفصل الثاني فقد اعتمدت فيه على مجموعة من المجلات المتخصصة في شتى المجالات خدمتني بصورة مباشرة وكبيرة اذكر منها:

مجلة **صدى المعادن والتعدين (L'Écho des mines et de la métallurgie)** المتخصصة بأخبار الشركات الصناعية التي تستهدف استخراج المعادن وعمليات التعدين، حيث توفرت على جلّ المعلومات الضرورية للشركات التي نشطت بمجال استخراج المعادن في تونس، فكانت أبحاثها ومواضيعها عونا لي في بناء الفصل الثاني، وكذلك **جريدة المالية (Journal des finances)** المتخصصة في المراسلات العالمية للرأسماليين والأسواق المالية، وهي جريدة أسبوعية، تخص عدة نشاطات للشركات كنشرها للاجتماعات السنوية للمساهمين ومختلف البنوك النشطة في المستعمرات ومنها تونس، فضلا عن نشرها التقارير المالية لمختلف الشركات قصد اضطلاع المساهمين عليه، إضافة للإعلانات التي تود إدارات الشركات أخبار المساهمين واضطلاعهم عليها كتوضيحات عن سير الأعمال وغيرها، كذلك مجلة **الحوليات الاستعمارية (Les Annales Coloniales)** هي الأخرى إحدى الركائز التي بُني عليها هذا البحث لما حوته من معلومات جد مفيدة وهي مجلة اقتصادية بالدرجة الأولى، كانت تنشر أخبار الحياة الاقتصادية في مختلف المستعمرات، والإعلانات التي تريد مختلف المؤسسات والإدارات تبليغها، كما تنشر بصورة دورية تقارير مختصرة وغير مفصلة عن الاجتماعات السنوية للشركات أو الإعلانات التي تخصها والنشاطات التي هي بصدد القيام بها.

كما اعتمدت على **جريدة النقل، مجلة دولية لسكك الحديد والملاحة (Le Journal des transports: Revue internationale des chemins de fer et de la navigation)** وهي مجلة أسبوعية

متخصصة في كل ما له علاقة بخدمة النقل عبر سكك الحديد والترامواي بفرنسا والمستعمرات التابعة لها والتي تعتبر مادة دسمة لكل باحث بفضل احتوائها على تقارير الاجتماعات السنوية للمساهمين في شتى شركات النقل عمومية كانت أو رأسمالية، وتوفرها على معلومات تخص الميزانيات السنوية وقيمة الأرباح والمصاريف، فضلا عن وضعيات الأعمال، والتغيرات التي تطرأ على أسعار تذاكر النقل وتكاليفه، والخطوط الجديدة التي افتتحت أو المراد انطلاق أشغالها.

كما اعتمت على كتاب **القرض العقاري بالجزائر وتونس Crédit foncier de l'Algérie et Tunisie** الذي يعتبر ركيزة أساسية لهذا البحث لاشتماله على جرد لكل الشركات الاستعمارية التي نشطت بالمغرب العربي، فهو يقدم تعريفا مختصرا عن كل شركة مع ذكر أسماء الأفراد المشكلين لمجلس إدارة كل واحدة منها يليها جدول يحتوى على أرقام متعددة تشمل راس المال وحجم الإنفاق والأرباح الإجمالية السنوية والأرباح الصافية والأرباح على السهم الواحد، وهو ما ساعدني على التوغل في البحث عن نشاط الشركات ،وسهل عليَّ عمليتي النقد والمقارنة بين أرقام الجداول الواردة فيه من مصادر أخرى.

الصعوبات التي اعترضت البحث

تعددت العراقيل التي اعترضتني في إنجاز هذه الدراسة منها صعوبة الترجمة التي أخذت مني وقتا طويلا خاصة في بدايات البحث بسبب عدم وضوح المصادر من جهة وقدم الكتب من جهة أخرى، بالإضافة إلى ندرة الكتابات في هذا الموضوع، فكان أن ارهقني تجميع فتات المعلومات من عدة مصادر خاصة فيما يتعلق بالأرقام الإحصائية التي تعتبر ضرورية لتوضيح مدى اتساع أو ضيق مجال نشاط الشركة، فيحدث أنَّ جدولا واحدا قد يتطلب مني العودة إلى سبعة أو ثمانية أعداد من مجلة واحدة أو مجلات متعددة، زيادة على ذلك إشكالية أحادية المعلومة، إذ كثيرا ما أُجبر على استخدام معلومات ومعطيات اقتنيتها من مصدر واحد، لكونه الوحيد الذي تتواجد به، وهو ما لم يسمح لي بإجراء نقد مقارنات استنادا إلى مصادر أخرى للتثبت من حقيقة المضمون، فكنت أجدني أحيانا أسيرا لأحادية الوثائق.

وأخيرا فان هذا العمل محاولة لوضع لبنة من لبنات البحث التاريخي الذي يستهدف دراسة السياسات الاقتصادية للاستعمار عموما وبتونس على وجه الخصوص، والله ولي التوفيق.

الفصل التمهيدي

أوضاع تونس قبيل الحماية الفرنسية

1. الإيالة التونسية بين المقومات الاقتصادية والظاهرة الاستعمارية.

قبل التفصيل في أوضاع تونس قبيل فرض الحماية وغداة فرضها لابد أن نتطرق إلى التعريف بهذه البلاد وذكر مقوماتها المختلفة التي تفسر بدورها الدوافع التي جعلت هذه البلاد تحت أنظار الطامعين من قوى الاستعمار التقليدي عامة وفرنسا خاصة.

1.1. التضاريس والخصائص الطبيعية لتونس:

يعتبر العديد من المؤرخين والجغرافيين إيالة تونس امتداد طبيعيا للجزائر بثلاثة أبعاد هي: البعد الجغرافي، والديموغرافي، والسياسي، فديموغرافيا لكون المناطق الحدودية بين البلدين يصعب التمييز بين من هو تونسي ومن هو جزائري لتداخل القبائل المتواجدة هناك من العرب والأمازيغ البربر[1]، وكذلك الوضع بالنسبة لشكل سطح الأرض، فوادي مجردة مثلا ينبع من الجزائر ويسير ليصب في إيالة تونس، بالإضافة إلى السلاسل الجبلية مثل سلسلة الأطلس التلي التي تربط بين البلدين، فإيالة تونس لها موقع جغرافي ممتاز في شمال القارة الإفريقية بها سواحل ممتدة من الشمال ومن الناحية الشرقية يبلغ أقصى امتداد لها من الشمال إلى الجنوب 500 كلم، وأقصى امتداد لها من الشرق إلى الغرب 250كلم[2].

وتكمن أهمية الموقع الجغرافي لإيالة تونس في العديد الأشياء، أولاً كونها نافذة بارزة في البحر الأبيض المتوسط للتوغل في أراضي القارة الإفريقية ككل، وثانيا أن موقعها الساحلي يفصل بين البحر الأبيض المتوسط الشرقي والبحر الأبيض المتوسط الغربي، وتتوسط الخط التجاري المعروف من مضيق جبل طارق إلى قناة السويس، ورابعا فهي ممر حتمي بين أراضي بلاد المغرب والشرق الأدنى[3].

(1) Vignon Louis**, La France dans l'Afrique du Nord, Algérie et Tunisie**, Imprimerie Cu. Lamber, Pais, France, 1887, P 139.
(2) Émile Guillot, **La Tunisie, pays de colonisation, de mines et de tourisme** Emile Larose, Libraire éditeur, Paris, 1912, P 7.
(3) Jean-Paul Pigasse, Ombres et Lumières sur la Tunisie, **Politique étrangère** N5-6, A34, 1969, P 615.

ويمكن تمييز ثلاثة أقسام لسطح الأرض بإيالة تونس، القسم الأول هو القسم التلي "الشمالي" الذي يتشكل من السهول والأودية والتلال المناسبة للزراعة، والقسم الثاني وهو الهضاب العليا ذات الطبيعة السهبية والصخرية، يليها القسم الثالث وهو الجنوب الصحراوي الذي يتميز بواحاته المنتشرة[1].

ومن ناحية ترسيم الحدود السياسية مع الجزائر فان باي إيالة تونس والحاكم العام في الجزائر اتفقا على رسم الحدود بين البلدين في الجهة الجنوبية –أما الشمالية فلم يتم تحديدها، كما أن فرنسا في الجزائر لم تكن تعاني من المشاكل الحدودية مع إيالة تونس لوضوحها بقدر ما كانت تخاف من جهة الجنوب الشرقي للجزائر، أي مع طرابلس الغرب خاصة بعد بداية التوغل الإيطالي إلى ليبيا في مطلع القرن العشرين[2].

– الأودية والسهول بإيالة تونس:

تعتبر الوديان العالية بإيالة تونس مناسبة للزراعة المكثفة وتوجد بها كثير من المزارع أو ما يعرف محليا "البحيرات"، أما السهول السفلى فهي مناسبة لزراعة الحبوب والكروم، ونذكر من بينها سهل "الفحص" وسهل "مرناق" قرب تونس العاصمة، وسهل ماطر قرب باجة، ووديان مجردة ومنطقة الساحل، ويزرع في السهول الشمالية الحبوب والكروم، أما السهول الوسطى فنجد الزيتون والحلفاء، أما في السهول الجنوبية فتزرع منتجات فصلية للشتاء والربيع، ذلك أن الحرارة العالية في فصل الصيف تحول من هذه السهول لصحاري قاحلة باستثناء المناطق التي تتواجد بها المياه، وبالتالي فهذه المزروعات الأخيرة تعتمد أساسا على سقوط الأمطار[3].

(1) F. Vermare, **Notre protectorat tunisien -étude historique et géographique sur la Tunisie française**, société française d'imprimerie et de libraire,1898, PP 5-6.
(2) Vignon Louis, Op. Cit., P 139.
(3) Guillot, Émile, Op. Cit., P 9.

- **الموارد المائية:**

فمن خلال زيارة الفرنسيين إلى إيالة تونس قاموا بدراسة الأحواض المائية السطحية منها والباطنية[1]، وتقييم حالة المناخ والطقس في هذه البلاد ووجدوا لأن مناخ إيالة تونس يشبه بصورة عامة مناخ الشريط الساحلي لجنوب أوروبا أما في المناخ الداخلي فهو يختلف نوعا ما، نظرا لارتفاع . متوسط الحرارة صيفا ما بين 25 إلى 35 درجة، وفي الشتاء من 10درجة إلى 18درجة بمتوسط سنوي هو 24 درجة[2].

فتبدأ الأمطار بالتساقط عادة منذ شهر أكتوبر إلى غاية شهر أفريل، ويكثر التساقط في أشهر أكتوبر، نوفمبر، جانفي، أفريل، لتبدأ الندرة بعد الشهر الأخير مباشرة[3]، وتقسم مناطق التساقط إلى أربعة اقسم رئيسية هي:

القسم الأول هو القسم الشمالي، إذ تبلغ نسبة التساقط فيه أكثر من 900ملم سنويا، وتحديدا بين أشهر ديسمبر وفيفري، أما القسم الثاني فهو منطقة الهضاب العليا المرتفعة، وتبلغ بها نسبة التساقط ما بين 400 إلى 600 ملم سنويا، والقسم الثالث: وهو حوض واد زرود، إذ تبلغ نسبة التساقط به ما بين 200 إلى 400 ملم، وآخر قسم وهو القسم الرابع ويتمثل في منطقة الواحات، وتبلغ نسبة التساقط اقل من 200 ملم سنويا[4].

---

(1) من بين هذه الدراسات نذكر:

Rouire Alphonse Marie Ferdinand, La **découverte du bassin hydrographique de la Tunisie centrale et l'emplacement de l'ancien lac Triton (ancienne mer intérieure d'Afrique)**, Libraire Algerienne Coloniale et Maritime, Paris, 1887.

(2) Maurice Bois, **La France à Tunis. Expédition française en Tunisie (1881-1882), précédée d'une description géographique et historique de la Régence de Tunis**, Lwbairir Militaire de la boudoin imprimeur editeur, Paris,1886, P 3.

(3) Paulard. S.**, Les richesses de la Tunisie : ce que les Français peuvent faire dans la régence de Tunis**, imprimerie topographique de G. gourdineau, paris, 1893, P 6.

(4) Ginestous G., Les pluies en Tunisie**, Annales de Géographie**. Bibliographie de 1897. 1898. P206.

أنظر أيضا:

Isnard Hildebert. La répartition Saisonnière des pluies en Tunisie**, Annales de Géographie**, T61, N327, 1952, PP 358-361.

يضاف للعامل المناخي عوامل أخرى كتوفر المنابع الجبلية والمياه الباطنية مما جعل إيالة تونس يتواجد بها ثلاثة أحواض مائية كبرى وهي:

– حوض مجردة:

وهو أكبر حوض مائي بإيالة تونس يخترق البلاد بشكل عرضي، ينبع من الجزائر بناحية سوق أهراس، ويدخل إلى إيالة تونس عبر غار الديماء يمر عبر سوق العربة التي تسمى حاليا جندوبة وهي إحدى ولايات الغرب التونسي ويلتقي مع "واد ملاق " ثم يصل إلى مجاز الباب ثم تبوبة ثم يصب في خليج، يبلغ طول هذا الوادي 265 كلم بإيالة تونس و100 كلم بالجزائر، وتجدر الإشارة إلى أن واد ملاق تصب فيه عدة أودية أخرى قبل أن يصب في وادي مجردة[1].

– حوض الشط:

يعتبر حوض الشط بحيرة مؤقتة بسبب الجفاف في فصل الصيف يستمد مياهه من الأودية والمياه المتدفقة من الجبال المحيطة به، وهناك أحواض أخرى للمياه مثل شط الجريد وشط قفصة وشط فجاج، ووفقا لكتابات قديمة فإن هذه الشطوط نشأت في العصور القديمة، وهذا ما بلور فكرة إعادة إنشاء هذه الشطوط وإقامة بحر داخلي من خلال ربط هذه الشطوط مع خليج قابس رغم أن هذا المشروع صعب التحقيق ومكلف للخزينة[2]، ويتواجد أيضا بإيالة تونس عدد كبير من السِباخ الداخلية منها سبخة "سيدي الهاني" بالقرب من القيروان، وسبخة "سُكرة" بالقرب من مدينة تونس، وسبخة "الكرزية "بالقرب من مجاز الباب، و"السبخة البيضة" بالقرب من تبرسق، وسبخة المالح وغيرها من السباخ[3].

وفيما يخص المياه الباطنية فتتوفر إيالة تونس على ثروة هائلة من المياه الحارة المعدنية في مناطق عديدة في شمال البلاد كمنطقة حمام الأنف وقابس، وزغوان وبرج العربي وأريانة، وفي الجنوب في منطقة الجريد، وقد وظفت هذه المياه الحارة في الحياة الاجتماعية وتحديدا في الاستعمالات

(1) Guillot, Émile, Op. Cit., P 10
(2) Ibid, P11.
(3) Paulard. S, Op. Cit, P 41.

الاستشفائية من الأمراض، وقد اشتهرت بها إيالة تونس منذ القديم[1]، كما تعددت البحيرات منها بحيرة بنزرت، وبحيرة أشكل، وبحيرة الجريد، بحيرة قفصة، بحيرة فجاج التي تعتبر مؤقتة[2].

2.1. المكانة الاقتصادية لجغرافية وموارد إيالة تونس في النشاط والاستغلال:

إن التنوع التضاريسي لإيالة تونس الذي سبق الحديث عنه جعل لجغرافيتها أهمية اقتصادية كبيرة ومتنوعة بتنوع شكل السطح وتوفر الموارد السطحية والباطنية، فموارد ومقدرات القسم الشمالي استغلت في إنتاج المحاصيل الغذائية وفي الثروة الغابية وتربية المواشي، أما المنطقة الجنوبية مثل الجريد فترتكز خيراتها على إنتاج التمور، أما مناطق الهضاب العليا فتكمن أهميتها في إنتاج الحلفاء، والرعي، أما المناطق الجبلية فتكمن أميتها في استخراج المعادن والمحاجر بمختلف أنواعها كما كانت المساحات الغابية تستغل لأغراض صناعية كجني الأخشاب واستخدامها محليا أو تصدر إلى الخارج، أما الموارد المائية فكانت تستعمل في صيد الأسماك والمرجان وغيرها[3].

إن هذا التنوع الجغرافي لإيالة تونس قد جلب لها قبل الحماية رؤوس أموال لشركات استهفت موارد البلد على حسب الخصوصية الجغرافية لكل منطقة، فالمناطق المستوية والسهول، جلبت شركات زراعية استيطانية، بالإضافة إلى الاستيطان الفردي المباشر الذي كان يتم بين الإدارة والكولون، فيما المناطق الجبلية الوعرة التي اكتشف فيها معادن متعددة كالحديد والزنك والرصاص وخاصة الفوسفات، فقد عرفت تسابقا وهرولة من طرف الرأسماليين الأوروبيين إلى الإدارة الفرنسية قصد الحصول على تراخيص البحث، ثم امتيازات الاستغلال، وكذلك الحال بالنسبة للسواحل والخلجان التي أصبحت بمثابة قواعد للشركات التجارية التي اتخذت من تلك المواقع مراكز للتبادل التجاري وتسهيل نقل الموارد

(1) Jean-Louis Guyon, **Études sur les eaux thermales de la Tunisie**, accompagnées de recherches historiques sur les localités qui les fournissent, Paris, Imprimerie et librairie Administratives de Paul Dupont, 1864, PP 3-4.
(2) Guillot, Émile, Op. Cit., P 12.
(3) Paulard, Op. Cit, P 8.

التي تحصل عليها الشركات الزراعية والاستخراجية، وبالتالي فقد حدث تكامل بين الجغرافيا ونمط الاستغلال.

إن تغلغل الدول الأوروبية عبر الامتيازات وحصول مختلف الشركات على حقوق استغلال مختلف الموارد ما هو في حقيقته إلى تهيئة إيالة تونس ووضعها ضمن فضاء الظاهرة الاستعمارية التي برزت خلال القرن التاسع عشر.

3.1. الظاهرة الاستعمارية في تونس:

إن الظاهرة الاستعمارية سمة متكررة للتاريخ الإنساني وهي قديمة قدم وجود الإنسان، وعرفت هذه الظاهرة أشكالا متعددة عبر العصور، إلا أن الاستعمار الأوروبي الحديث متميزا وكان الأكثر امتدادا من بين كل أنواع الاحتكاك الاستعماري، فبحلول الثلاثينيات من القرن العشرين غطت المستعمرات والمستعمرات السابقة لأوروبا مساحة 84% من سطح الكرة الأرضية[1]، ومرد ذلك المتغيرات الاقتصادية التي عرفتها أوروبا اعلى مستوى الفكر الاقتصادي وعدم قدرة كل البلاد التي تعرضت لهذه الظاهرة ومنها الايالة التونسية عن استيعاب تلك المتغيرات فضلا عن مسايرتها أو إيجاد الفكرة التي تواجهها بها، وهو ما حتّم الخضوع لهذه للنظرية الجديدة، وهنا يحضر قول المفكر مالك بن نبي حين يتحدث عن حتمية بعض الضغوط الاقتصادية للشعوب فيصفه بالطارئ والعارض الاقتصادي واصفا من يسوده انه يعيش الزمن الميت في التاريخ المادي للشعوب[2].

فابن نبي ينفي ديمومة العامل الاقتصادي في تحريك عجلة الظاهرة الاستعمارية لكنه يجعله عاملا تضاف له عوامل أخرى[3]، ولا يمكن له أن يكون سببا وحيدا في التغير الاجتماعي

(1) آنيا لومبا، **في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية**، تر: محمد عبد الغني غنوم، دار الحوار للنشر، اللاذقية، سوريا، 2007،، ص9.

(2) مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد (مشكلات الحضارة)**، المطبعة العلمية، دار الفكر للنشر، دمشق، سنة 2000م، ص 15.

(3) المرجع نفسه.

والسياسي[1] الذي طرأ على المجتمع التونسي بعد فرض الحماية على عكس دعاة التفسير المادي للتاريخ، رغم أن صيرورة الأحداث ذات الطابع الاقتصادي لتونس قبل فرض الحماية تبين بوضوح بُعد إيالة تونس عن استيعاب النظرية الاقتصادية التي جاء بها آدم سميث الذي أسس وأعطى شرعية السعي للمصلحة الذاتية ووضعها في قالب يصب في المصلحة العامة، فليس هناك في التاريخ كله مَن أسدى خدمة كهذه للميول الشخصية لدى الإنسان، وتجلت هذه الفكرة في أطماع لرأس مال فردي أو شركاتي سعى لمصلحة وامتيازات اقتصادية شخصية وشركاتية[2] بإيالة تونس تبعتها مصلحة عمومية للدولة الفرنسية. فدخلت البلاد التونسية في عصر الحتمية الاقتصادية بعد نجاح الاستعمار من التغلغل إلى عمق المجتمع التونسي[3].

ويتلازم الاستعمار مع الرأسمالية تلازما وثيقا، باتفاق أنصار ومنتقدي الظاهرة الاستعمارية بحيث أن الجوانب الاقتصادية وبالأخص الربح هو الحافز الرئيسي للحركة الاستعمارية، ولا ريب أن الاستعمار قد أشبع احتياجات الاقتصاد الرأسمالي، فقد ارتبط الاستعمار بنمط الإنتاج، فاذا كانت الرأسمالية شر فان الاستعمار هو دليل ذلك الشر حيت تنافست فيه الدول الصناعية الكبرى وتلجأ إلى الحرب لإشباع جوع المصانع بالمواد الأولية، ومصالح المصارف والبنوك، فاقترن الاستعمار بتطور الرأسمالية الغربية (الرأسمالية المالية)[4].

من النظرة الرأسمالية فإن الربح والسعي من اجل زيادته يشكلان سببا رئيسيا للتوسع الاستعماري، وعندما تتقلص فرص تحقيق الربح في السوق الداخلية أو القومية فان الاستثمارات تتوجه نحو المستعمرات، وهناك سبل جديدة لجني الأرباح كالحماية والاحتكار والاستغلال وانخفاض

(1) عماد الدين خليل، **التفسير الإسلامي للتاريخ**، دار العلم للملايين، ط3، بيروت، لبنان، 1981، ص60.

(2) جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، تر: احمد فؤاد بلبع، مطبوعات عالم المعرفة، منشورات المجلي الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2000، ص78.

(3) مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 16

(4) فاضل حسين، **التاريخ الأوروبي الحديث**، مطبعة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، الموصل، العراق، 1982، ص 146.

الأجور، كلها شروط ضرورية للمستويات العالية من الأرباح[1]، وهو الحال الذي كانت عليه فرنسا قبل انتصاب الحماية على إيالة تونس، فقد علت بفرنسا بعض الأصوات المنفردة لاقتصاديين ورجال المال مثل "بريفو بارادول" "Prévost-Paradol" الذي لفت أنظار فرنسا إلى إفريقيا قاطبة و"بول ليروا بارادول"(Paul (leroy beaulieu صاحب النظرية التوسعية من خلال كتاباته ، وكان يقول أن أفضل صفقة يمكن أن توظف فيها رؤوس الأموال هو بلد قديم وثري، وهذه العبارات قد حفزت الماليين الذين يرغبون في استثمار الأموال في الخارج[2].

وكذلك الحال في إنجلترا فقد بدأ يتضاءل اهتمام الرأسماليين الإنجليز بأوروبا بداية من منتصف القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة للمزاحمة والمنافسة الفرنسية والبلجيكية وحتى الألمانية، وتناقص اهتمامهم نوعا ما بأمريكا الازم الاقتصادية التي حلت بها منذ 1857، ليوجهوا أنظارهم إلى البلدان الأقل تقدما كبلدان أوروبا الشرقية، ومصر والمناطق التابعة للدولة العثمانية، ذلك أن آفاق استثمار رؤوس الأموال في كثير من المناطق بالعالم بدأ في الانحصار، فقد طوت كندا سككها الحديدية ، وأخذت الهند في طلب رؤوس الأموال بداية من 1857 لتطوير شبكة المواصلات الحديدة، ونشطت البنوك والشركات المالية في تمويل المشاريع في الهند خاصة[3].

كما أن للتجارة دور رئيسي في الظاهرة الاستعمارية، خاصة مع التطور الكبير للرأسمالية التجارية منذ مند عصر النهضة والى غاية القرن التاسع عشر إذ بروز مدن رائدة في المبادلات التجارية كمدينتي جنوة والبندقية الإيطاليتين وبروز التجار الجنويين بتعاملاتهم التجارية الخاصة وقدرتهم على كسب متعاملين دائمين بفعل الثقافة التي امتلكوها وروجها في البحر المتوسط[4]، فتمكن تجار هذه

(1) فاضل حسين ن المرجع السابق، ص 147.

(2) جان قانياج، **أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861–1881)**، تر: عادل بن يوسف، محمد محسن البواب، دار سنباكت للطبع، دار برق للنشر والتوزيع، تونس، 2012، ص376.

(3) المرجع نفسه، ص 160.

(4) Jehel Georges, **Le marchand génois, un homme de culture**, Actes des congrès de la Société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public, 19e congrès, Reims, Le marchand au Moyen Age, 1988, P191.

المدن التجارية الكبرى من خلق فضاء تجاري في حوض البحر الأبيض المتوسط اتسع تدريجيا مع الكشوفات الجغرافية[1]، كما ظهرت طبقة في المجتمعات الأوروبية تمتلك رؤوس أموال من التجارة خاصة في البندقية وجنوة ومرسيليا[2]، فسعى أمراء وملوك الدول الأوروبية إلى تشجيع التجارة وتهيئة الظروف الملائمة لمزاولتها[3]، فسعى تجار تلك الدول ومستكشفوها إلى رفع أعلامها في مختلف المناطق دلك أن الفكرة السائدة تقول انه حيث ما يرفع علم لدولة ما، فتقام في ذلك المكان تجارة تابعة لدولة المكتشف، هكذا كان الاستعماريون ينظرون إلى التوسع الاستعماري، فكان التجار والشركات يطالبون حكوماتهم أن توفر للمصالح التجارية حماية دبلوماسية وعسكرية[4]، وهذا بالتوازي مع النمو الصناعي الهائل في اغلب الدول الأوروبية، وخاصة المدن الكبرى في القارة العجوز مدينة مرسيليا الفرنسية المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي عرفت مند عهد الإمبراطورية الثانية تطور كبيرا في الصناعة، وزيادة في تعداد اليد العاملة في المصانع، وتزايد قيمة الإنتاج الصناعي، والتحديث المستمر لوسائل إنتاجها واستعمال الآلات الجديدة، واستخدام البخار كمصدر للطاقة، وظهور بعض الصناعات مثل صناعة السكر، وانتشار مطاحن الحبوب، وتقوية الصناعات المعدنية، والاستعانة بالتكنولوجيا، وسهولة التمويل بتوافر رؤوس الأموال [5].

كما كانت الأموال المخصصة للاستثمارات والقروض من ابرز الوسائل للتغلغل في شؤون الدول، وهذا ما وقع لإيالة تونس تحديد من خلال غرقها في الديون والفوائد المترتبة عنها لعدة اطراف أوروبية فقد بدأت القروض في البنوك اللندنية لصالح دول أوروبية تعاني عجزا أو نقصا في التمويل للمشاريع، وسرعان ما ادركت فرنسا أهمية ذلك فأصبحت دولة مقرضة لرؤوس الأموال وبدأت باريس

(1) Doumerc Bernard, Stockly Doris, L'évolution du capitalisme marchand à Venise : le financement des galere da mercato à la fin du XVe siècle, **Annales. Histoire, Sciences Sociales**, A 50, N1, 1995, P133

(2) Hocquet Jean-Claude, Capitalisme marchand et classe marchande à Venise au temps de la Renaissance, **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. A 34, N 2, 1979, P 279.

(3) جون كينيث جالبريت، المرجع السابق، ص41.

(4) فاضل حسين، المرجع السابق، ص 147.

(5) Daumalin Xavier, Raveux Olivier. Marseille (1831-1865). Une révolution industrielle entre Europe du Nord et Méditerranée, **Annales. Histoire, Sciences Sociales**. A56, N1, 2001, P156.

في منافسة لندن في سوق الأرصدة المالية، وكان انخفاض نسبة الفوائد بفرنسا يجعل التوجه لها أكثر من غيرها، فكان تكاليف التجهيز الصناعي اقل بكثير من لندن، فعند الرغبة في الاستثمار في الخارج تصبح الفوائد الفرنسية المنخفضة جالبة للمستثمرين وتحقق أرباحا أكثر من تلك التي تمنحها البنوك اللندنية لارتفاع فوائد القروض[1].

كما كانت الرغبة في الحصول على منتج أو سلعة تغرف ندرة في أوروبا هدفا أساسيا للاستعمار يقوم على منهج الاستثمار والحصول على الامتيازات فعلى سبيل المثال كانت ندرة القطن بإنجلترا تجبر صناع مدينة مانشستر على تشجيع منتجين جدد على الاستثمار في زراعته بمناطق كمصر وأراضي الدولة العثمانية[2].

ويمكننا القول انه رغم تعدد الدوافع التي حركت الظاهرة الاستعمارية (سياسية أو اجتماعية أو حضارية) فان المحرك الاقتصادي يبقى هو اقوى واهم دافع، لان هذا العامل جمع بين النزعة الفردية لدى المواطن الأوروبي ورغبة في التملّك ، والنزعة الجماعية التي تجسدها الحكومات الاستعمارية من اجل تحقيق أطماع اقتصادية لخدمة المصالح العليا لها، على الرغم من تداخل النزعة الفردية والنزعة الجماعية بكون الأولى تصب في مصلحة الثانية، والثانية تسهل تحقيق الأولى.

وفي الحالة التونسية فان انتصاب الحماية جاء نتيجة لهيمنة اقتصادية ومالية أوروبية على المنظومة الاقتصادية والمالية لإيالة تونس وقعت قبلها، والحماية كانت مجرد تحصيل حاصل لكون آليات الاستعمار قد نشطت قبل 1881، فلا تعتبر السنة الأخيرة مفصلية في تاريخ تونس الاقتصادي[3]، ذلك أن المصالح الفردية للفرنسيين كانت موجودة من خلال امتيازات حصلوا عليها،

(1) جان قانياج، المرجع السابق، ص 160.

(2) المرجع نفسه.

(3) عبد المجيد بلهادي، <<كتابة التاريخ الاقتصادي في تونس خلال الفترة المعاصرة>>، **قضايا تاريخية**، ع9، الجزائر، 2018، ص202.

والشركات كانت قد تغلغلت وسيطرت على اغلب المشاريع، وحتى هذه المشاريع كانت ممولة من بنوك ومقرضين أجانب منحوا تلك الأموال لتجسيد تلك المشاريع ووضعوا هوامش أرباحهم.

2. أوضاع إيالة تونس قبل الحماية الفرنسية:

للإلمام بالأوضاع التي سادت بإيالة تونس قبل خضوعها للاستعمار يستوجب الطرق على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لتتوضح عوامل خضوع البلاد للظاهرة الاستعمارية.

1.2. الأوضاع الاجتماعية:

إن الكلام عن الوضع الاجتماعي السائد بإيالة تونس يجعلني أتحدث عن مجموعة من الأمور التي تشمل الحياة الاجتماعية بصورة عامة، كتعداد السكان، وأصناف المجتمع بتركيبة الفئوية، مرورا بالأوضاع التي كان يعيشها، وواقع العلاقات الاجتماعية فيما بين فئاته، وعلاقته بالسلطة بصورة عامة.

وباعتماد الإحصائيات الفرنسية فان تعداد سكان إيالة تونس في الفترة التي سبقت الحماية والفترة التي تلت فرضها مباشرة لم تكن واضحة بصورة كافيه، فقد اعتمدت الروايات التاريخية على نوع من التخمينات والتقديرات لا على تعداد إحصائي رسمي، فبين سنتي 1881 و1882 لم يكن ثابتا ومضبوطا إذ تضاربت فيه الأرقام بصورة كبيرة، بين من وضع رقم 1.800.000 نسمة[1]، وفي إحصائيات أخرى تعتبرها حوالي مليون نسمة وبين من أعطى رقم مليوني نسمة[2]، غير أن رقم مليون ونصف هو الأقرب بسبب الإحصائيات التي أجريت واستندت على ضريبة المجبى لتقدير عدد السكان[3]، وقد بلغ عدد سكان إيالة تونس بعد فرض الحماية في سنة 1893، استنادا إلى المصالح الإدارية أزيد من مليون ومائتي الف نسمة يتوزع ثلاثة أرباعهم على طول الساحل، ويندرج ضمن هذا العدد مجموعة من الفئات الأوروبية وهي 10000 فرنسي 19000 إيطالي 8000 إنجليزي ومالطي و

(1) Maurice Bois, Op. Cit, P 3
(2) Jean Ganiage, La population de la Tunisie vers 1860. Essai d'évaluation d'après les registres fiscaux. **In: Population**, A21, N5, 1966, P 857.
(3) Ibid. P 858.

300 نسمة من جنسيات مختلفة[1]، وكان اكثر سكان الإيالة متكونا من الحضر، أي ما يقارب 600.000 نسمة[2]، بما فيها الفئات التي ذكرت، وفي اجتماع عقد بين مسؤولي مختلف الإدارات الفرنسية بإيالة تونس لتباحث أوضاع البلاد وزيادة التنسيق فيما بنهم، ذكر التقرير الصادر عن الاجتماع المنعقد في سنة 1898 رقم مليون وستمئة ألف نسمة موزعين إلى مليون ومئتي ألف نسمة من سكان المدن، والقرى، والبقية في الأكواخ والصحاري[3]، وان كانت هذه الرؤية شمولية إلى حد كبير لا تحاكي الواقع، ويمكن تقسيم المجتمع التونسي إلى قسمين على حسب الخصائص المشتركة لمكوناته إلى مجتمع حضري وآخر ريفي بدوي.

أ. المجتمع الحضري:

ويقصد به مجتمع الحواضر الكبرى المتشكلة من عدة فئات وبأصول مختلفة ومقسمة تقسيما محكما ومضبوطا لم يكن وليد الصدفة، إذ يضمن هذا التقسيم تلاحم مختلف تلك الفئات سواء المشكلة على أساس الدين كاليهودية، والمهنية التي تشترك في ممارسة مهنة وحرفة واحدة، وتخصص لكل فئة أحياء خاصة متفاوتة الكبر حسب نوع الفئة، وكان المسيحيون يعيشون في الأحياء السفلى، أما اليهود يقيمون في الحارات، وكانت أسواق الحرف الأكثر نبلا تحيط بالمسجد الجامع الكبير، أما الأحياء السكنية فكانت منعزلة عن ضوضاء المراكز التجارية[4].

(1) Paulard, Op. Cit, P 7.

(2) جان قانياج، المرجع السابق، ص120.

(3) De Beaurepair, **Conférences faites dans divers départements sur la Tunisie, ses différents produits, l'élevage du mouton, l'engraissement du bétail**, Imprimerie Paul dupont, Paris, 1898, P3.

(4) جان قانياج، المرجع السابق، ص126.

ب.المجتمع الريفي البدوي:

اتخذت فئة كبيرة من سكان إيالة تونس من الريف مستقرا لها، والريفيون الذين يتواجدون في ضواحي مدينة تونس العاصمة وسهل مجردة يتميزون بارتباطهم الوثيق مع الأرض ويعيشون من الفلاحة بالدرجة الأولى والتي يمارسونها بوسائل إنتاج بدائية، إذ يزرعون القمح والشعير وبعض البقول، ويعتمدون على تربية الأغنام والأبقار لتنمية مداخيلهم، معتمدين في ذلك على رعيهم في المناطق البور، أو المناطق المملوكة بصورة اشتراكية (ملك مشاع) بين أفراد القبيلة، أو في أراضي البايلك أو بعض الشخصيات في الدولة[1].

اما البدو فينقسمون إلى قسمين وهم أشباه البدو والبدو[2]، القسم الأول جعل من البادية مقرا لتوطنه والقسم الثاني هم بدو متنقلون رحّل، ويشترك في صفة البداوة قبائل متعددة من العرب والبربر، وتنتقل القبائل الرحّل من منطقة لأخرى حسب الفصول السنوية باحثة عن المراعي وبذر الحبوب بها، وكان الاستحواذ على المراعي الخضراء يشكل أحد أكبر الأسباب التي تنشب لأجلها الصراعات بين القبائل، فبمجرد أن يدخل قطيع ما مرعى لقبيلة أخرى مجاورة أو عندما يقوم أحد ما باختطاف بعض الخرفان أو الجمال حتى تنتفض تلك القبيلة وتغير على القبيلة المعتدية، لتطلب الأخيرة الدعم والسند من الحلفاء والأقارب، ويسقط في هذا الصراع عشرات القتلى[3].

إن هذه التركيبة المزدوجة من الحضر والبدو تشكل بدورها فسيفساء المجتمع التونسي، الذي يحتوي على عدة عناصر موزعة على كامل التراب التونسي فمنهم المورسكيين والعرب واليهود والبربر والقبائل المختلطة بين العرب والبربر، والكراغلة والسود القادمين من بلاد السودان، يضاف لهم

(1) جان قانياج، المرجع السابق، ص122

(2) الهادي التيمومي، **تونس والتحديث أول دستور في العالم الإسلامي**، مطبعة المغرب، دار محمد علي للنشر، تونس، 2010،، ص 28.

(3) جان قانياج، المرجع السابق، ص137

الفئات الأوروبية المتواجدة قبل الحماية وفي السنوات الأولى لها وهم من الإيطاليين والمالطيين واليونانيين والإنجليز والمعمرين الفرنسيين[1] كما سبق ذكر ذلك.

ومن حيث التوزيع الجغرافي لهذه الفئات المتنوعة، فقد سكن غالبية البربر في الجنوب الشرقي لإيالة تونس، وهم يتكلمون الأمازيغية والعربية معا، ولا يوجد تناقض جهوي بينهم وبين العرب، أما الأتراك فهم قلة سكنوا في العاصمة بصورة أكبر وفي المهدية وقفصة، ويتواجد الزنوج وهم حوالي 6000 إلى 7000 نسمة في حوالي سنة 1860 في الجنوب، وبضعة آلاف من المورسكيين، إضافة إلى مهاجرين من الجزائر قدموا من وادي سوف أو من بلاد زواوة، زيادة على ذلك يتواجد الأوروبيون وعددهم حوالي 3000 نسمة[2]، أما اليهود فقد بلغ تعدادهم ما بين 40.000 إلى 50.000 نسمة نصفهم يتواجد بتونس العاصمة وتتوزع البقية على مناطق أخرى خاصة جزيرة جربة، وكان اليهود في مدينة تونس يعاملون معاملة خاصة من قبل السلطة، فكانوا يمنعون من اللباس الذي يلبسه بقية التونسيين، ولم يكن لهم الحق في السكن بغير الحارة المخصصة لهم، ويمنعون من تملك الأرض[3]، إلى غاية إصدار عهد الأمان في أكتوبر 1857 الذي تساوى فيه الجميع أمام القانون دون التمييز على أساس العرق أو الدين[4].

أما الجنوب التونسي فأبرز مناطق التركز السكاني به هي قفصة والجريد وقابس ونفزاوة، وهم يعيشون حياة بائسة وتعيسة، فقد كانت تفرض على نخيلهم ضرائب مماثلة لتلك التي تفرض على أشجار الزيتون في الشمال، وهذا دون ضمانات تقدمها الحكومة لحمايتهم وامنهم ضد الرحل العابرين لمناطقهم، على الرغم من أن واحات الجريد من أكثر المناطق في كامل الشمال الإفريقي التي

(1) Maurice Bois, Op.cit., P 4.

(2) الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص ص 31. 32.

(3) جان قانياج، المرجع السابق، ص ص 130 ،131.

(4) المرجع نفسه، ص122.

تنتج أجود أنواع التمور، إلا أنها لم تحظى باي حماية عسكرية من طرف حكومات البايات، الذين لم يزورا واحات توزر والجريد منذ فترة حكم احمد باي[1].

وفي جانب العلاقات الاجتماعية بين هذه الفئات سواء كانوا حضرا أم بدوا، عربا أم بربرًا كانت تقوم على مبدأ القرابة الدموية وعلى النسب، لا على مبدأ الانتساب الجغرافي، والمجتمع لا يسوده الوعي الطبقي بل الوعي الفئوي مثل الوعي القبلي والوعي المهني، أما العائلة الواحدة فكانت العائلة الكبيرة هي الغالبة وحتى الزواج كان شأن العائلات لا شأن العريسين، مما قلل من الزواج الخارجي[2]، وحتى السلوكيات العامة لبعض المناطق عرفت تباينا إلى حد ما، فالسكان القاطنين بالقرب من الأودية والسهول الصغرى مثل سهل جندوبة كانوا أكثر مسالمة إدا ما قورنوا بسكان المناطق الوعرة بسفوح جبال خمير، الذين كانوا أكثر تحفظا في التعامل مع سلطة البايات، الأمر الذي كان يجعل البايات يهددونهم بشن حملات في كل سنة تقريبا، ويأخذوا منهم بعض أفراد القبيلة لإجبارهم على دفع الضرائب[3].

وبالرغم من هذا الواقع غير المعقد بصورة كبيرة إلا أن هناك من يعتبر واقع المجتمع في تلك الفترة عرف درجة كبيرة من التفكك الاجتماعي وبعد الجماهير عن دورها في حياة البلاد وممارسة مسؤولياتها بسبب أن البلاد خاضعة لنظام سياسي يعتمد على الفردية المطلقة ممثلا في الباي وحاشيته والمقربين منه، فكان المجتمع التونسي به طبقتين رئيسيتين الأولى برجوازية مستسلمة لنفوذ حاشيته على دواليب السلطة، سارت على خطهم للحفاظ على الامتيازات والثروة، والطبقة الثانية تتمثل في بقية

(1) جان قانياج، المرجع السابق ، ص125.

(2) الهادي التيمومي، المرجع السابق، ص 29.

(3) جان قانياج، المرجع السابق، ص140.

الشعب الذي يعاني تدهورا اجتماعيا واقتصاديا، وهو من كان يدفع ثمن ضعف الوضع الاقتصادي في البلاد بإرهاق كاهله بالضرائب[1].

2.2. الواقع السياسي:

كانت الفوضى عنوان الوضع السياسي في إيالة تونس، فقد عرفت ضعفا سياسيا على الجبهتين الداخلية والخارجية، ففي الجبهة الخارجية كانت المؤامرات والتدخلات الأجنبية في شؤون الحكم من خلال القناصل اكبر عنوان، فقد ساهم القنصل الفرنسي ليون روش[2] على سبيل المثال في صياغة الدستور التونسي وهذا بعد أن استدعاه الباي في سنة 1860[3]

أما في الجبهة الداخلية فعرفت إيالة تونس مشاكل كبيرة في التسيير بسبب عدة أمور اجتمعت لتكون واقعا متعفنا شمل جميعا المجالات ففي الجانب الإداري عرفت إيالة تونس منظومة إدارية ضعيفة جمعت بين الرسمية والعرفية فلم يكن للمدن التونسية عدا مدينة تونس العاصمة إدارة بلدية خاصة، ففيها تواجد مجلس من خمسة عشر عضوا يتمتع رئيسه بسلطة محافظ الأمن أكثر منه رئيس سلطة لبلدية، يقوم بتسيير مصالح شرطة تقليدية موضوعة تحت تصرفه يعرف "بالدولاتلي" إضافة إلى شيخ للمدينة يساعدانه شيخان للضواحي المحيطة بها، أما بقية المدن الأخرى فكانت تقسم إلى نواحي وعلى رأس كل ناحية يتواجد قايد ممثل لتلك الناحية لدى السلطات الرسمية[4]، والأمر ذاته ينطبق

(1) عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1881 – 1956)**، دار المعارف للطباعة والنشر، ط3، سوسة، د س، ص 16.

(2) دبلوماسي فرنسي من مواليد مدينة غرونوبل 27 سبتمبر 1809 تميز بالذكاء الحاد والنشاط المستمر، ساعدته معرفته بالغة العربية على فهم ذهنيات المسلمين، أوكلت العديد من المهام في بلدان المغرب العربي تونس ليبيا والجزائر والمغرب، للمزيد ينظر: يوسف مناصرية، **مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1832–1847)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص13

(3) شاوش حباسي، "الإيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية (1860- 1881)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع6، س 1992، الجزائر، ص 141.

(4) Henry Dunant, **Notice sur la régence de Tunis**, Imprimerie de Jules-G- Fick, Genève, 1858, P 65.

على بقية سكان القرى والأرياف والرحّل، على الرغم من كون جهات كتبرسق وباجة والكاف عبارة على قرى كبيرة مجردة وأسواق فلاحية لا اكثر ولا اقل، لا تحظى بصفة المدينة ولا صورتها[1].

وانطلاقا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت القوى الأوروبية الثلاثة فرنسا وإيطاليا وإنجلترا تتصارع بشكل كبير على النفوذ والمصالح بتونس عبر ما يعرف بحرب القناصل، فكان كل قنصل يسعى لتوطيد مكانة بلده بتونس خاصة بعد الحرب الفرنسية البروسية 1970 وبعد قرارات مؤتمر برلين 1878[2]، وما ساعد على هذا التنافس تفشي ظاهرة الفساد الذي يعتبر أهم عامل في إضعاف الجبهة الداخلية لإيالة تونس لتغلغله في دواليب السلطة عبر تنفذ شخصيات فاسدة تقلدت منصب الوزير الأكبر، وهو اعلى رتبة في الدولة بعد الباي، كان ولاء بعض هذه الشخصيات للدول الأوروبية لا لإيالة تونس، وفي مقدمة هؤلاء يأتي "مصطفى الخزندار" الذي تولى في عهد الصادق باي منصب الوزارة الكبرى والمالية والداخلية، إضافة للخارجية، فأصبحت كل صلاحيات الدولة في يده وبدأ يعبث بشؤون الدولة السياسية والمالية، ففتح البلاد على سياسة القروض الأجنبية بعد فراغ الخزينة وإفسادها، الأمر الذي لم يفد شيئا، فنتج عن ذلك تكوين المراقبة المالية لضمان الديون الأوروبية وسدادها، الأمر الذي كان له الأثر في السياسة الضريبية التي تغيرت بفرض ضرائب جديدة، فيعتبر هذا الوزير هو من حاك المأساة الاقتصادية لإيالة تونس قبل الحماية. انتهى به الأمر بالعزل وتعيين الوزير خير الدين الذي قام بمحاسبته على أفعاله[3]

وفي فترة الوزير خير الدين سارت السياسة الخارجية في عهده باتجاهين متوازيين سعى لتكريسهما والحفاظ على التوازن فيما بينهما، فالشق الأول يتمثل في محاولة الحفاظ على الارتباط

(1) جان قانياج، المرجع السابق، ص125.

(2) Mohamed Lazhar Gharbi, **Impérialisme et Réformisme au meghreb- Histoire d'un chemin de fer Algéro-tunisien**, Cérès édion, Tunis, 1994, P57

(3) الشيباني بنبلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي** (1889 – 1882)، د.ط، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995، ص ص 68. 69.

بالدولة العثمانية التي كان خير الدين من اشد الساعين في هذا الاتجاه[1]، وثانيا الاندفاع نحو فرنسا ومن اجل ذلك كرّس الوزير خير الدين جهده للسير في هذا الخط السياسي خاصة في شقّه الأول المتعلق بتمتين العلاقة بالباب العالي[2]، وهذا بعد أن عاث الوزير الأول السابق "مصطفى الخزندار" بشؤون الحكم لتولى خير الدين المنصب ابتداء من سنة 1873، وعرف عن الرجل محاولته إقامة إصلاح شمولي في البلاد، وكان يمكن لإيالة تونس أن تنهض من كبوتها لو لم يتم إجهاض إصلاحاته بتولية خلفه مصطفى بن سماعيل ولم تسارع فرنسا لفرض الحماية[3].

واعتمد خير الدين على المستوى الداخلي سياسة إصلاحية شمولية تمثّلت في تعديل دستور 1861، لتكريس مبدأ الفصل بين السلطات وتأسيس مجلس تشريعي " المجلس الأكبر" له سلطة خلع الأمير اذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور، وتنظيم الإدارة المركزية والإدارات المحلية تنظيما عصريا، وتنظيم البلديات والمحاكم الشرعية والأوقاف، وسنّ قوانين جديدة للفلاحين تضمن حقوقهم، إضافة لتوزيع الأراضي الزراعية على سكان البادية وإدارة غابات الزيتون، وإنشاء مجلس للعناية بالشؤون الصحية[4].

بدأ خير الدين بربط علاقات ودية مع الدول الأجنبية فقد عقدة عدة معاهدات صداقة وما من شك في أنه كان يتحسب للعدوان الأجنبي الفرنسي طبعا، ولذلك سعى لتحصين الدولة في بهذه الاتفاقيات الدولية، واتجه لمجابهة اكبر مشكل تعرفه إيالة تونس وهو الديون الخارجية، ذلك انه ورث وضعية مالية كارثية وقروضا مزعجة بفوائد كبيرة، فأقدم على إنشاء مجلس مختلط لدراسة القضايا المالية ومفاوضة الدائنين، وقام بتوحيد القضاء وإنشاء أول مجلس صحي لمراقبة الأوضاع الصحية في البلاد بعد الكوارث الوبائية التي عانتها إيالة تونس، ونظّم إدارة الأوقاف في 1875، واصدر قانون الإصلاح

(1) الصادق الزمرلي، **أعلام تونسيون**، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص102.
(2) الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص ص 65. 66.
(3) عبد الكريم غلّاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 91.
(4) الحبيب تامر، **هذه تونس**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 57.

الزراعي، ووزع الأراضي على صغار الفلاحين، واهم عمل في المجال الثقافي يتمثل في إنشاء المدرسة الصادقية في 1876[1].

وقد لقيت جهود خير الدين ترحيبا من العمال والقياد في النواحي، كما كان لها معارضوها خاصة الأوروبيين بسبب مصالحهم[2]، فضلا عن اصطدامها برغبة فرنسا بإبعاد إيالة تونس عن الدولة العثمانية وكان الانجذاب نحو فرنسا واضحا مند إعلان الدستور التونسي سنة 1861، إذ كان لقناصلها ابتداء من "ليون روش" مرورا "بدوفال"، ثم "روسطان " في نهاية المطاف دور كبير في ربط البلاد بعجلة فرنسا أو على الأقل الحصول على المنزلة الأولى في النفود السياسي والتجاري من بين الدول الأوروبية، وذلك من خلال النشاط المعلن للقناصل أو تهديد الأسطول التونسي في البحر أو عن طريق التجار وأصحاب البنوك والسماسرة الذين تسنى لهم النشاط بإيالة تونس والتملك للعقارات بعد إعلان الدستور[3].

وحتى إنجلترا لم تكن راضية عن إصلاحات خير الدين خاصة بعد كشفه وفضحة لمصطفى الخزندار، فقد اتجه قنصل إنجلترا "وود" إلى الجنرال حسين المقيم بإيطاليا وهو احد المقربين من خيرالدين، وطلب منه مراعاة علاقتهما مع مصطفى الخزندار[4]، وحاول أن يقدم نصائحه لخير الدين عبر الجنرال حسين وذلك بعد أن أوصاه بالليونة وعدم التصلب في القرارات واتباع الباي محمد الصادق، لان عادة الأمراء يحبون من يسير معهم في قراراتهم وان لا يصطدم معه لأنه سيعزله، وذكّره بان هذه السياسة هي سنة الوزراء من قبل خير الدين، ليرد عليه حسين بان مهمة الوزراء هي مساعدة الأمراء على حُسن تسيير البلاد بما فيها تقويم أداء الأمير نفسه إن عرف اعوجاجًا، وكان

(1) عبد الكريم غلّاب، المرجع السابق، ص 91.

(2) محمد الأزهر غربي، **تونس رغم الاستعمار**، نقوش عربية للنشر والتوزيع، تونس، 2013، ص34.

(3) الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص 66.

(4) سياسي تونسي في الحقبة التي سبقت الحماية، عرف بخدمته للمصالح الفرنسية، أنظر:

André Raymond. <<**British Policy towards Tunis (1830-1881)** >>, thesis of Doctorate University of Oxford, 1953, P507.

القنصل "وود" قد اتجه إلى القسطنطينية للتوسط في قضية مصطفى الخزندار بعد ما لحق به من متابعات قضائية بإيالة تونس بعد اكتشاف أمره من قبل خير الدين[1].

فبعد هذه الانطلاقة الموفقة لخير الدين في مهامه الإصلاحية اصطف له الأعداء، وكانوا له بالمرصاد بفعل تغلغل المخابرات الفرنسية ممثلة في قنصلها "روسطان" وتأثيره على الباي، ليقوم بحياكة خطة جديد تقوم على تحضير خليفة خير الدين في الوزارة الكبرى من خلال شخصية مصطفى بن سماعيل ليتولى ذلك المنصب[2]، فتم استغلال حادثة نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا ليقوم خير الدين بعقد اجتماع موسع مع كبار الموظفين والعلماء والأعيان لجمع الدعم المالي للدولة العثمانية ليصادق مجلسه على ذلك إلا أن الباي رفض تلك القرارات بسبب ضغوط القنصل الفرنسي بالتنسيق مع مصطفى بن سماعيل، فاعتبر خير الدين هذا الأمر بمثابة مس لكرامته[3]، فتخلى خيرالدين عن منصبه في 1877، ليأتي من بعه مصطفى بن سماعيل ممهدا لفرض الحماية على إيالة تونس، ولو تمكن خير الدين من إكمال مشروعه ربما لم تتعرض إيالة تونس للحماية[4]، بالرغم من أن إعلانها لم يكن إلا إقرارًا لأمر واقع سلفًا وتتويجا لجهود متواصلة منذ سنين سبقت من التدخل المالي والسياسي في شؤون إيالة تونس[5].

ولم يكن التونسيون على ثقة من أن الوضع السياسي سيعرف إصلاحات جذرية بسبب تواجد المسؤول الأول عن خلل السياسة المالية لإيالة تونس مصطفى الخزندار في منصبه في الوزارة الكبرى ويعرقل التدابير التي كان الوزير خير الدين يسعى لتحقيقها، بكونه رئيسا للجنة المالية الدولية ووزيرا

(1) أحمد عبد السلام، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، الشركة التونسية للتوزيع، قرطاج، تونس، 1987، ص 62.
(2) الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق ، ص 66.
(3) الصادق الزمرلي، المرجع السابق، 104
(4) عبد الكريم غلّاب، المرجع السابق، ص92
(5) الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص 66

مباشرا، واستطاع خير الدين إزاحة مصطفى الخزندار بتقديم دلائل للباي بتلاعبه بسندات ديون يخفيها تارة ويظهرها تارة أخرى للمضاربة في البورصة[1].

وكان الفرنسيون يرون أن نفوذهم في إيالة تونس من حيث التواجد في دواليب الحكم وتموقع مصالحها وامتيازاتها مقارنة بالدول الأخرى وتحديدا بريطانيا وإيطاليا قد تراجعت بصورة كبيرة، ويتجلى ذلك في تزايد أعداد الإيطاليين وتوطنهم وتغلغلهم في مختلف نشاطات الحياة الاقتصادية، وتمكن شركة "روباتينو" من شراء خط سكة حديد مدينة تونس بحلق الوادي، ومضاعفات قضية النفيضة[2]، التي أعطت أولوية لبريطانيا على حساب فرنسا هذا من جهة، ومن جهة أخرى التحركات الدبلوماسية الأوروبية عن طريق تغيير قناصلها في كل من إيالة تونس وباريس، والوضع العام الذي سبق مؤتمر برلين كلها تحركات أقلقت فرنسا، وهذا يفسر الكم الهائل من الضغوط التي تعرضت لها فرنسا من طرف الأوروبيين خاصة المانيا بعد مسارعتها لفرض الحماية[3].

وبعد معاهدة قصر السعيد 12 ماي 1881 والمعاهدة الثانية في 8 جوان 1883[4] فإن إيالة تونس وضعت تحت الحماية وأصبحت فرنسا تدير الشؤون الخارجية والمالية مع الدول يمثلها المقيم العام الفرنسي بإيالة تونس، حيث يصادق على السياسة الداخلية للحكومة التونسية، فالمقيم العام الفرنسي بتونس هو بمثابة وزير الشؤون الخارجية ورئيس مجلس الوزراء على الصعيد الداخلي وهو مسؤول على كل المصالح الفرنسية بالحكومة التونسية وعلى القوات البرية والبحرية ومسؤول على إدارة المواطنين التونسيين عن طريق 13 مراقب مدني فيما يهتم القياد المحليون بالشؤون الضريبية وإيصال وشرح القوانين التي تصدر من البايلك وهم المسؤولون عن تبليغ القوانين القضائية والإدارية ويلعبون دوراً استشاريا في الغرف التجارية بتونس، صفاقس، سوسة وبنزرت، كما أوكلت لهم مناصب رئاسة

(1) أحمد عبد السلام، المرجع السابق ص 56.

(2) سيأتي تبيان هذه القضية بالتفصيل في هذا الفصل عند الحديث عن نشاط شركة مرسيليا للقروض الصناعية والتجارية والتخزين.

(3) P. H. X. **La Politique française en Tunisie**, Librairie PLON, Paris, 1891, PP 123. 124.

(4) Rouard de Gard, **Traités de la France Avec les pays De l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc**, Pédone éditeur, Libraire de la cour d'appel et de l'ordre des avocats, Paris, 1906, P 232.

الجمعيات الزراعية المعترف بها التي تعقد مرتين في السنة، الأمر الذي ساعد على خلق جو ملائم لجلبت الرأسماليين الفرنسيين[1].

ولم يكن انتصاب الحماية الفرنسية على إيالة تونس نتيجة للظروف والمتغيرات التي عرفتها فقط، بل إن الأمر كان له علاقة مباشرة بالتطورات التي حصلت بفرنسا قبل الحماية والتي دفعتها هي الأخرى نحو فرض الحماية، ذلك أنه لم يمض وقت طويل على هزيمة فرنسا من المانيا في حرب 1870، والذي نتج عنه الحاق الألزاس واللورين بألمانيا، وكرست هذه الأخيرة جهدها للحفاظ على هذين المكسبين، وسعت لإبعاد فرنسا عن فكرة الثأر ومحاولة استرجاعهما، الأمر الذي جعل بسمارك يسعى لتوجيه أنظار فرنسا نحو الخارج[2].

يضاف لها أنه قبيل فرض الحماية على إيالة تونس كانت فرنسا قد شاركت في مؤتمر برلين المنعقد في 1878، والذي أعطيت فيه الحرية لفرنسا في التصرف في الشأن التونسي بعد تنازلات متبادلة وتصفية حسابات مادية واستراتيجية استعمارية بين إنجلترا وفرنسا والإمبراطورية الألمانية، أما إيطاليا فتم إبعادها عن الاتفاق[3].

وعلى المستوى الداخلي، لم يكن أحد في فرنسا متحمسا لفكرة استعمار إيالة تونس مثل رئيس الوزراء "جول فيري"، على الرغم من عدم تعافي الوضع الاقتصادي في فرنسا جراء الأزمة اقتصادية في سنة 1867 التي كانت عنيفة أصابت الاقتصاد الفرنسي وامتد تأثيرها إلى المستعمرات[4]، وهو ما جعل جول فيري لا يتراجع عن مشروعه الاستعماري رغم أن مقترحاته لم تكن محل ترحيب ولا تشجيع من السياسيين والمواطنين في تلك الفترة بسبب اضطراب الأوضاع الداخلية جراء الهزيمة التي لحقت بفرنسا في الحرب السبعينية، فكان المسؤولون يعارضون كل مشروع من شأنه إحداث أزمة بين

---

(1) Devin G. **la Tunisie: sa Geographie son histoire son régime politique et administrative son commerce, son industrie, son agriculture sa colonisation**, imprimerie Henri Villers, 1905, PP 21 -22.

(2) الحبيب تامر، المرجع السابق، ص59.

(3) شاوش حباسي، المرجع السابق، ص 140.

(4) Émerit Marcel, Jean Ganiage, "Les Origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881)" **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 16e année, N. 2, 1961, P 390.

فرنسا ودول أخرى[1]، وهو ما جعل السلطة الفرنسية تسعى لعدم التورط في حرب مفتوحة بتونس مثلما وقع بالجزائر[2]، حتى لا تتشتت الجهود في الخارج أمام هذا التحدي الداخلي وهو المطالبة بعودة الألزاس واللورين، خاصة وان الدعوة إلى مجالات حيوية فرنسية بالخارج كان مدعوما من طرف "بيسمارك"، [3].

وبعد مؤتمر برلين والتشجيع الذي لقيته فرنسا من قبل بسمارك من اجل التوجه إلى ما وراء البحر المتوسط لنسيان ضياع الالزاس واللورين، زيادة على موافقة إنجلترا على التدخل، والضغط على إيطاليا لقبول هذا الوضع إلا انه لم يكن من السهل على فرنسا شن تلك الحملة بسبب أوضاعها الداخلية المتذبذبة ونفور الراي العام من أي عملية استعمارية والأمن الداخلي مهدد وحالة الخوف التي بثها بسمارك في فرنسا، وظهور ازمه اللاجئين من إقليمي الالزاس واللوين، غير أن فرنسا قد تماطلت في فرض الحماية بالرغم أن الوضع سانح منذ 1878، فم تكن تريد شن حملة عسكرية كبيرة وأرادت أن يسير الأمر بصورة سلمية، دون خسائر بشرية كبيرة، لينكسر هذا الجمود الداخلي بعد تغير الحكومة الفرنسية، وقيام باي إيالة تونس بشن حملات ضد الشركات الفرنسية المتواجدة هناك، ولتسريع الأمر قام القنصل الفرنسي "روسطان" وكامل الطاقم الدبلوماسي العالي بالضغط اكثر فاكثر على الحكومة لاتخاذ قرار شن الحملة على إيالة تونس بذريعة معاقبة قبائل خمير الحدودية[4].

وكانت إيطاليا العقبة الرئيسية أمام فرنسا لإنجاز مشاريعها في شمال إفريقيا، خاصة أن الظروف الداخلية الفرنسية لم تكن مواتية لإقامة محادثات ثنائية بين فرنسية إيطاليا، إضافة إلى استياء الرأي

(1) الحبيب تامر، المرجع السابق، ص62.

(2) حفيظ طبابي، **من البداوة إلى المنجم**، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2012، ص10.

(3) الحبيب تامر، المرجع السابق، ص62.

(4) جان قانياج، المرجع السابق، ص 377.

العام الإيطالي بعد مؤتمر برلين وتحييد إيطاليا، فقد لقيت الحكومة الإيطالية هجوما شرسا من الصحافة بمختلف ألوانها[1].

ويرجع أيضا تأخر الحملة الفرنسية على إيالة تونس بعد مؤتمر برلين لتعنت الموقف الإيطالي من جهة ولعدم توقع ردود الفعل في الأناضول، والأكثر من ذلك هو ضعف الجبهة السياسية الداخلية وعدم قدرتها على اتخاذ قرار جريء كهذا، فكان الانقسام بين المعارضة الشرسة التي رافعت ضد الحملة والحكومة المتذبذبة والمنقسمة بين مجلس النواب الراديكالي ومجلس الشيوخ ذي الأغلبية الملكية، ولم يكن الجمهوريون على استعداد لتقبل أي مشروع يدعمه الجنرالات الملكيون[2].

3.2. الوضع الاقتصادي:

قبل التطرق إلى الوضعية الاقتصادية بإيالة تونس بجكم أن هذا الوضع هو السبب الرئيسي أكثر من غيره في فرض الحماية، وعليه لكي يتم فهمه واستيعابه يجب أن يتم الحديث عنه في سياق أوسع ونعني به المنظومة الاقتصادية الأم، وهي المنظومة العثمانية، ذلك أن إيالة تونس كانت تمثل جزءا من كلٍ هو الحكم العثماني، فبحكم تبعيتها السياسية للدولة العثمانية فواقعها الاقتصادي كان امتدادا للواقع الاقتصادي العثماني، فقد فرضت الحماية الفرنسية على إيالة تونس في خضم وضع اقتصادي كارثي للدولة العثمانية بصورة عامة وكذا غالبية الأقطار التابعة لها.

1.3.2. الوضع في مركز الخلافة العثمانية:

يعنون الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية بالضعف والانحطاط ففي الزراعة تغير الواقع الزراعي للدولة العثمانية بصورة واضحة بعد أن كانت وضعية ملكية الأراضي واضحة وأنظمة العمل عليها أيضا، إذ بدأ يظهر في بعض المناطق عمال زراعيون يقومون بجني المحاصيل والعمل بالفلاحة مقابل اجر نقدي يتقاضونه لقاء عملهم، ففي غرب وشرق الأناضول أخذت جماعات من العمال المتنقلين

(1) جان قانياج، المرجع السابق، ص 379.

(2) المرجع نفسه، ص 380.

تقوم بعملية جني المحاصيل في المواسم الزراعية في المزارع الكبيرة أو بعضها، لكن الأسلوب السائد كان يقوم على جعل الفلاحين يستغلون الأرض لصالح الملاك مقابل جزء متفق عليه سلفًا من المحصول، للتحول الأرض إلى عقار للأجرة عليها ضرائب كبيرة[1]

وكذلك الحال مع الصناعة العثمانية التي كانت بصورة عامة صناعة يدوية، رغم التحسينات الطفيفة كإدخال بعض المعدّات الميكانيكية، وولوج عدد من النساء للعمل في الصناعات الريفية، وتنامي عدد الحرفيين في المدن، لكن لم تلقى هذه الصناعة رواجا خارجيا واقتصر نشاطها لتلبية الحاجيات المحلية فقط سيما أن أعداد المستهلكين في الدولة العثمانية لا يقل عن 26 مليون نسمة يعيشون في المناطق المتاخمة والقريبة من المصانع ، كما أنشئ بعد سنة 1875 عدد صغير من المصانع في المدن العثمانية الأوروبية بالإضافة إلى إسطنبول وغربي الأناضول، لكن إنتاج المكنات لم يكن سوى جزء يسير أمام الإنتاج اليدوي، واقتصرت هذه المصانع على الغزل والنسيج وتحديدا في المدن الساحلية كأزمير وبيروت وسالونيك[2].

والحال في التجارة لم يكن احسن من القطاعات الأخرى، فيرجع بعض المؤرخين المعاصرين بداية ضعف الخلافة العثمانية إلى تغير في النظام الاقتصادي العالمي آنذاك بصورة عامة، والتجارة الدلية بصورة خاصة، إذ حلّ نظام جديد بدل ذلك القديم الذي يجعل من الشرق أي أراضي الخلافة العثمانية مركزا للتجارة العالمية، فالجديد أن أوروبا دخلت عصر الثروة المالية بفعل السيطرة على البحار الشرقية، كما أن اكتشاف أمريكا أدى إلى تخريب المنظومة الاقتصادية القائمة آنذاك وبالتالي فان

(1)دونالد كواترت، **الدولة العثمانية** (1700 – 1922)، تر: أيمن الأرمنازي، دار العبيكان للطبع، الرياض، 2004، ص ص 245. 246.

(2) المرجع نفسه، ص 247.

خروج البحار من سيطرة الخلافة العثمانية والكشوفات الجديدة أضرت بالخزينة العثمانية من حيث الضرائب والإتاوات جرّاء مرور السلع بأراضيها والرسوم الجمركية والأسعار الرخيصة للسلع[1].

أ. نظام الامتيازات الأجنبية:

إن ضعف الاقتصاد العثماني لم يكن يقتصر على ضعف قطاعاته الرئيسية فحسب فقد ساهمت العوامل الخارجية بدورها في هذا الانحطاط عبر منظومة الامتيازات الاقتصادية خاصة التجارية منها التي كانت تمنحها الدولة العثمانية للدول الأوروبية لتشكل أكبر عامل في تدهور الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية ناهيك عن الانحطاط السياسي. فهذا الوضع الذي بدا يظهر مند مطلع القرن 16م وازداد تشابكا وتعقيدا في منتصف القرن 19م، حيث أصبحت الامتيازات عبارة عن تعهدات والتزامات عثمانية تفرضها المؤتمرات الدولية، فقد قررت وثيقة مؤتمر برلين لعام 1876 حق الأوروبيين في مراقبة أحوال رعاياهم دينيا وماليا[2].

لم تكن عوائد الامتيازات الاقتصادية الأجنبية ذات قيمة تذكر بالنسبة لخزينة الدولة العثمانية، فلم تجني أي ضريبة مباشرة على البضائع الأجنبية، فكانت متاجرهم وبضائعهم ومصارفهم تعمل في أراضي البلاد العثمانية بكل حرية وتتصرف في كل أرباحها كما تشاء دون أن تدفع أي ضريبة من تلك الأرباح للحكومة العثمانية، وحتى الضرائب الغير مباشرة كالرسوم الجمركية كانت مقيدة بقيود الامتيازات الأجنبية، حيث كانت مقررة على أساس 8% من قيمة البضائع المستوردة أيا كان نوعها[3].

إن هذه المتغيرات الخارجية انعكست على الوضع الداخلي من حيث زيادة فرض الضرائب وارتفاع في الأسعار وانكماش في التجارة، إذ تدهورت اهم الموانئ التجارية كميناء أزمير وميناء

(1) قيس جواد العزاوي، ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، مطبعة المتوسط، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009، ص34.

(2) المرجع نفسه، ص27

(3) السيد محمد الدقن، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، د ط، د. دار الطبع، القاهرة، 1979، ص 79.

الإسكندرية وطرابلس، وتدهورت أسواق حلب لتناقص عدد القوافل القادمة من الهند[1]، وتأثرت بهذا الواقع الجديد قيمة العملة العثمانية بسبب ان تجارة الذهب والفضة أصبحت بيد الأوروبيين كنتيجة لاكتشافه في العالم الجديد[2].

ب.الوضع المالي:

قبل عقدين من فرض الحماية على إيالة تونس كانت الخزينة العثمانية بالأستانة مدانة بما يعادل 103 مليون فرنك فرنسي، وهذه الديون والقروض التي تلتها أجبرت السلطان عبد العزيز على قبول تعيين مفوضين أجانب ومراقبين ماليين لكي يتابعوا وجهة النفقات والأموال التي أقرضوها للدولة العثمانية[3]، وفي العقد الأخير الذي سبق الحماية الفرنسية على إيالة تونس عانت المنظومة المالية للدولة العثمانية من مصاعب مالية كبيرة متصلة ببعضها البعض حيث بلغت أوجها سنة 1875 بسبب القروض من البنوك الفرنسية[4].

لما تولى السلطان العثماني عبد العزيز منصب الخلافة، عين فؤاد باشا في منصب الصدر الأعظم للمرة الثانية سنة 1878، حيث بدل جهدا في إصلاح المالية التي كانت على حافة الإفلاس بسبب الديون الكبيرة التي اقترضتها الدولة العثمانية أيام السلطان محمود الثاني وعبد المجيد[5].

وأصدر السلطان عبد العزيز فرمانا عليّا إلى الصدر الأعظم فؤاد باشا المكلف بالإصلاحات المالية بتاريخ 20 فبراير 1862 يقضي بإصلاح المالية واعمال ميزانية سنوية لإيرادات ومصروفات الدولة، ثم

(1) خليل ساحلي اوغلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني – بحوث ووثائق وقوانين**-، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة 4، منشورا مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول (ارسيكا)، إستنبول، 2000، ص 16.

(2) قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص ص 33. 34

(3) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبدامين فارس ومنير البعلبكي، دار العلوم للملايين، ط5، بيروت، ص19.

(4) المرجع نفسه، ص 581.

(5) محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، مطبعة محمد أفندي مصطفى، ط1، مصر، 1893، ص 344.

تبعه بفرمان آخر في نفس السنة يأمره فيه بالعمل على تصفية الديون من خلال دفع النقود الذهبية أو الفضية بدل السندات بنسبة 40 %من إجمال الدين الخارجي لكل جهة.

لكن هذه المنهجية فرضت على الدولة العثمانية الاقتراض مجددا من إنجلترا والبنك العثماني الذي تأسس في تلك الفترة، غير أن الفوائد زادت من حمل المديونية رغم أوامر السلطان بترشيد النفقات.

إن قيام فؤاد باشا سنة 1865 بإنشاء سجل خاص لجميع الديون وتقييدها وتوحيدها باء بالفشل بسبب صراعه مع الفوائد المتراكمة، وبعد أن تم عزله من طرف السلطان وتعيين محمد رشدي باشا مكانه سنة 1866 وضع هو الآخر خطة تقضي بأن يدفع البنك العثماني فوائد الديون المقيدة في السجل العمومي كل ثلاثة أشهر، وتتنازل له الدولة عن بعض إيراداتها وبذلك تم حل مشكلة تأخير الدفع وتراكم الفوائد[1].

ت.جهود إصلاح المنظومة الاقتصادية العثمانية:

إن الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر لم تشمل الجانب الاقتصادي فحسب، بل شكّل هذا الجانب جزء من ترسانة القوانين والإجراءات التي اتخذها الباب العالي بهدف إصلاح الأوضاع المتردية، وبدأت هذه التنظيمات بإصلاح الجيش، وإلغاء نظام الإنكشارية، وإنشاء فرق عسكرية جديدة، وفرض التجنيد الإجباري على جميع السكان من المسلمين والمسيحيين واليهود، بعد أن كان التجنيد مقصوراً على المسلمين فقط، وقانون التنظيمات الخيرية سنة 1856، الذي يساوي بين كل فئات المجتمع بصرف النظر عن الدين والعرق، وقانون الولايات العثمانية الجديد سنة 1864، وغيرها من الإصلاحات التي تمكنت السلطة المركزية من قطع خطوات فيها[2].

(1) محمد فريد بك، المصدر نفسه، ص 345.

(2) زهير غنايم عبد اللطيف غنايم، <<التمثيل النيابي وقوانين الانتخابات في الدولة العثمانية وأثرها على الأوضاع السياسية في بلاد الشام في نهاية العصر العثماني 1876 – 1914>>، **مجلة المنارة**، ع8، مجلد 13، 2008، ص305.

إلا أن محاولات الإصلاح في الجانب الاقتصادي لم يكتب النجاح بسبب تغلغل نظام الامتيازات الأجنبية الذي كبل حركة الإمبراطورية داخليا وخارجيا ليقتل عنصر المبادرة والمنفعة من يد التاجر العثماني ويمنحها للتاجر الأوروبي[1]، وقد حاولت الدولة العثمانية في الجانب المالي أن تجعل من البنك العثماني بمثابة الطرف الجابي والخازن في نفس الوقت قصد مجابهة الالتزامات المالية للخارج[2]، وفي نوفمبر 1875 أعلن الصدر الأعظم أن العجز في الميزانية يستلزم أن تدفع نصف قيمة الفائدة نقدا والنصف الآخر عبارة عن سندات بفائدة 5 % [3]، وهو ما جعل الوضع الاقتصادي مستمرا في الانهيار إلى غاية مطع القرن العشرين.

2.3.2. الوضع الاقتصادي بالإيالة التونسية:

لقد شهدت المنظومة الاقتصادية بالإيالة التونسية تدهورا كبيرا لأكثر من عقدين قبل انتصاب الحماية الفرنسية، خاصة وان الاقتصاد التونسي بصورة عامة مؤسس على الزراعة المرتبطة بالتغيرات المناخية والفصلية[4] شانها شأن المنظومة الاقتصادية العثمانية المترهلة كما سبق وذكرت، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أزمة المديونية وفساد المنظومة الضريبة نتيجة عدة عوامل مباشرة وغير مباشرة كتناقص مداخيل التجارية ومداخيل القرصنة من جهة والرغبة في إدخال إصلاحات في مختلف القطاعات وعلى رأسها الجانب الاقتصادي من جهة ثانية[5]، والذي لم يكتب له النجاح بسبب تردي الوضع السياسي.

(1) قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص 41

(2) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص 582

(3) المرجع نفسه

(4) Mohamed Lazhar Gharbi, Op.Cit,, P48

(5) الهادي التيمومي وآخرون، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، شركة اوربيس للطباعة، منشورات وزارة الثقافة، المجمع التونسي للآداب والعلوم والفنون، قرطاج، 1999 ص 381.

1.2.3.2 الزراعة التونسية قبل الحماية:

إن الواقع الزراعي قبل الحماية عرف تقلبات كبيرة، فقد عرف عن تونس مند القدم بانها بلد زراعي بامتياز، فإلى غاية منتصف القرن التاسع عشر كان الوضع الزراعي جيد إلى حد كبير، ويثبت هذا القول الرحالة الفرنسيون كهنري دونانت "Dunant Henry" الذين مر على مدنها في سنة 1858 ودون ما شاهده، وقال أن السوق التونسي يحتوي على كل المستلزمات الغذائية للحياة، وعدّد المزروعات من الخضر والفواكه والحبوب التي كانت تنتج محليا وتعرف رواجا في الأسواق المحلية[1]،وتعود أسباب هذا التدهور إلى سياسة ملاك للأراضي الذين لم يهتموا بمراقبة مزارعهم بأنفسهم والسهر على تنميتها وتسيير شؤونها، إذ كانوا يكتفون بالعمال الزنوج الذين يقيمون لهم مساكن دائمة في مزارعهم ،ويعملون بنظام "الخماسة"، أما الملّاك فيبقون داخل المدن بعيدا عن الأرض يكتفون بما تدره الأرض من عوائد بعيدا عن المردودية العالية، وقد وصل الأمر إلى اعارة "الخماسين" بين ملاك المزارع، فكان هناك من يشتري خصانا من السوق ب ثلاثمئة فرنك، ويسدده من خلال إرسال "الخماس" لدى مزرعة البائع ليعمل عنده لغاية سداد قيمة الحصان[2]، وهناك فئة أخرى من الفلاحين التونسيين كانت تفضل بقاء الأعشاب في الأرض من أجل استعمالها في رعي الماشية بعيدا عن دفع تكاليف الاعلاف[3]، وهو ما ساعم في اختلال المنظومة الزراعية التونسية.

كما تمَّ تكثيف كبار الفلاحين لاستغلالهم للخماسين برغم من كون الفئة الأخيرة فئة مسحوقة اجتماعيا، وضحية الخوف والمذلة، لتتفشى ظاهرة السرقة والنهب في أوساطهم نتيجة الضغوط المهنية والاجتماعية التي يتعرضون لها بصورة يومية[4]، وتتطور ردود أفعالهم إلى الهروب بما عليهم من ديون ورفض سدادها بل منهم من شكل مجموعات استقرت بالجبال وبدأت بالإغارة على المزارع التي كانوا

(1) Henry Dunant, Op Cit., P88.
(2) Charles Géniaux, **Comment on deviant colon**, libraire charpentier et fasquèlle, Paris, 1908, P119
(3) Émile Guillot, Op.Cit.. P95 – 96.
(4) الهادي التيمومي، المغيبون .، المرجع السابق، ص 115.

يعملون بها لينهبوها، وكل فرد منهم يكون دليلا للجماعة التي هو معها على المكان الذي كان يعمل به[1]، الأمر الذي انعكس على نقص اليد العاملة لدى كبار ومتوسطي الفلاحين.

فسيادة نظام الخماسة الذي كان يتم وفق شروط وعقد مبرم بين صاحب الأرض والفلاح، ويضم هذا العقد ما يعرف "بالتسبيقة"[2]، والمهام المتفق عليها والتي تكتب في العقود، وتشمل في العادة أعمال الحراثة والبذر (525 كلغ من القمح و400 كلغ من الشعير)، وتنقية الزروع من الحشائش في الربيع والحصاد والدّراس، ونش العصافير الضارة بالزروع وطرد الجراد أن وجد، وسقي الزروع إن اضطر إلى ذلك، ويضاف لها خدمة الماشية التي تستخدم في حراثة الأرض وبناء قربي تأوي إليه الحيوانات، وحفر المطامير لخزن الحبوب وتطيين أكوام التبن وتزيينها [3]والتي يستحيل على الخماس الإيفاء بها كلها وإتمامها على احسن وجه مما يساعد على رفع الإنتاج والمردودية، فاختلت بذلك العلاقة بين المالك والعامل، فاختلت بذلك العلاقة بين الأرض الزراعية والإنتاج.

كما أن الرأسماليين التونسيين لم يكن لهم ميول كبير للاستثمار الزراعي إلا على نطاق ضيق، إذ أصبحوا يفضلون مجال تربية الأغنام والماشية والاكتفاء بزرع جزء صغير من الأرض وعدد من الأشجار وذلك من اجل الاستهلاك الشخصي لحاجياتهم اليومية، والتي يشرف عليها "خماس" يعمل لديه بنظام الأجرة اليومية، وبالتاي فان كبار الرأسماليين التونسيين لم تكن لديهم رؤية وطنية للواقع الزراعي، ولم يساهموا في حماية الاقتصاد التونسي لقلة الوعي من جهة وعدم إدراك المتغيرات الحاصلة وغياب الحوار بينهم وبين السلطة من جهة ثانية[4].

وهذا ما جعل الفرنسيين فيما بعد يصفون الوضع السائد في تسيير المنظومة الزراعية التونسية قبيل 1881، بالكارثي للغاية، فالطرق كانت بدائية والإنتاج قليل والعوائد المالية للزراعة كانت

(1)الهادي التيمومي، المغيبون .، المرجع السابق، ، ص 116.

(2) يقصد به مبلغ من المال النقدي أو العيني يمنح للخماس لكي يستطيع من خلاله مباشرة أعماله في المزرعة، لان الخماس في العادة لا يتوفر لديه مبلغ من المال حال شروعه في أعمال الخماسة.

(3) المرجع نفسه، ص ص 94.95.

(4) Géniaux, Op.Cit.. P120.

منخفضة[1]، ذلك أن جل المزارعين لم يمارسوا الزراعة طوال السنة بل كانت في كثر من الأحيان موسمية مبنية على نظام "الخماسة" في غالبها وقد يحدث أن تمارس لسنة أو لسنتين وسرعان ما تنقطع، ومن ناحية الاحترافية والمهنية فقد اعتبر الفرنسيون أن التونسيون كانوا يحرثون الأرض بشكل سطحي على عكس الزراعة الفرنسية، وحتى الحصاد فإنه يتم بطريقة بدائية جدا، ويتم فيه توظيف العمال اليوميين من أجله، ويقوم العمال بجلب زوجاتهم وأبنائهم للمساعدة، وقد تكون أجرته من خلال مقدار القمح أو الذرة أو الشعير المحصود[2].

أما الأساليب الزراعية فقد غلب عليه الطابع التقليدي، إذ قال عنها الفرنسيين أنها تعيش حالة الطفولة دلك أن وسائل الحرث كانت بسيطة وتقليدية باستعمال المحراث اليدوي أو عن طريق الراحلة "كالحمير"، استخدمت لزراعة القمح والشعير خاصة في الشمال وفي الوسط الغربي، إضافة إلى زراعة الحلفاء التي تنصب في السهول والوديان، بالإضافة إلى الخضروات الموسمية، وكان السقي يتم من خلال الآبار المحفورة وتستخرج المياه عبر حبال تسحبها الحيوانات[3].

2.2.3.2 طبيعة الصناعة التونسية:

تشكل الواقع الصناعي التونسي من بعض الصناعات اليدوية الحرفية إضافة إلى جوانب من الصناعة الغذائية، وعلى نطاق ضيق للغاية صناعة لاستخراج المعادن في بعض المناجم الحكومية.

- **الصناعات اليدوية:**

كانت الصناعات اليدوية تقليدية وهي منتظمة في تجمعات، وتواجد لكل حرفة أمين عام لها يشرف عليها وعلى حرفيّها ويمثلهم لدى السلطة وكان ينتخب من قبل عمال تلك الحرفة[4]، وكان للأمناء المشرفون عليها سلطات واسعة بمقتضى تقاليد متوارثة جيلا بعد جيل، فلم يقتصر دور

(1) Géniaux, Op.Cit., P.119
(2) Émile Guillot, Op.Cit.. P96.
(3) Ibid, P94 – 93
(4) Victor Fleury, <<les Industries des Indigènes en Tunisie>>, **revue générale des sciences pures et Appliquées**, Imprimerie F. Levé, Paris, 1897, P 174.

الأمناء على مراقبة جودة المصنوعات فحسب بل كانوا هم من يسيرون حياة المهنة بأكملها، أما الحرف الصغيرة التي يتعذر انتظامها في مجموعة مهنية، ومختلف التجمعات العرقية والطوائف الدينية التي تتساكن في المدينة ، مع تفاوت في التحامها وتضامنها ، فقد كان لكل واحد منها قايد أو نائب منتخب أو معترف به من قبل السلطة المحلية[1].

وتتشكل هذه الصناعات من جملة من المهن التي عرفت انتشارا واسعا لدى المجتمع التونسي بمختلف تركيباته في كل المدن والأرياف كالنجارين والحددين، وصانعي الأسلحة وأدوات الحراثة[2]، اما الحرف فتنقسم إلى صفين كبيرين الصنف الأول حرف الخدمات كالحلاقة والصباغة وحرف الإنتاج التي تنقسم بدورها إلى قسم حرف الإنتاج المعاشي مثل صناعة الأغطية الصوفية وصناعة أواني الطبخ، وحرف الإنتاج الفني كصناعة الزربي وصناعة النقش على الجبس[3]، ويمكن تحديد اهم الصناعات في ما يلي:

الصناعة الجلدية: تعتبر صناعة الجلود والدباغة من أشهر الصناعات التي تواجدت بتونس قبل الحماية الفرنسية بقرون طويلة، وهي من أكثر الصناعات رواجا وشهرة عالمية مثل مدابغ القيروان[4]، ومما ساعد على رواجها وفرة المواد الأولية التي تتم بها هذه الصناعة بتوفر مختلف الأشجار التي تجلب منها المواد كالصمغ، بالإضافة إلى توفر الجلود بكثرة في الإبالة[5]، وقد مورست هذه الصناعة في

(1) جان قانياج، المرجع السابق، ص127.

(2) Bonniard F., **La Tunisie du Nord. Le Tell septentrional : étude de géographie régionale**, Librairie Orientaliste, Imp S. Pacteau, Paris,1934, P 368.

(3) الهادي التيمومي، المغيبون، المرجع السابق، ص 452.

(4) Louis André, <<Les industries du cuir à Tunis hier et aujourd'hui, éléments bibliographiques>>, **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, A1973, N 15-16, P 145.

(5) Émile Guillot, , Op. Cit, p 121

إحياء خاصة متجانسة، على غرار نمط الأسواق التي عرفتها التونسية بوجود كل مهنة في شارع أو سوق خاص بها[1].

إلا أن هذه الصناعة بمنظور الفرنسيين كانت تمارس بشكل بدائي ومكلف ماديا وبحاجة إلى تطوير، نظرا لكون إنتاج المدابغ التونسية يستهلك في غالبه محليا أو يصدر إلى الجزائر وطرابلس ومصر أو الشرق والى البلد الأوروبي الوحيد وهو إيطاليا ، وما ساعد على هذه التجارة هي أن الجلود المدبوغة تمثل رسما جمركيا للعبور، ودأبت تونس عل تصدير 4000 قنطار سنويا من الجلود الكبيرة كجلود الأبقار والخيول[2].

صناعة الشواشي: احتلت صناعتها مكانة كبيرة لدى البرجوازية التونسية[3]، وقد لعبت الشاشية دورا أساسيا في اقتصاد تونس خلال قرون طويلة[4]، انتشرت صناعتها في الورشات وفي البيوت وكانت هذه الصناعة تمارس بشكل واسع لدى النساء، وهذا في كثير من المدن كزغوان وتبوبة، جربة وغيرها من المدن، وقد كانت الشاشية التونسية من المنتوجات التي تصدر إلى الخارج خاصة مصر[5].

صناعة المفروشات: اشتهرت هذه الصناعة في عدة مدن، فالمفروشات الصوفية تركزت في مدينة جربة الساحلية والجريد لحدودية مع الجزائر[6]، أما الأنواع الأخرى فشملت عدة مدن كالقيروان وصفاقس، وتعتبر صناعة المفروشات والزرابي بتونس لدى عامة الناس بصناعة الشرفاء، فقد تمتعت بقدر كبير من الازدهار رغم تناقصه عن فترات سابقة، يقوم الأغنياء بتونس بتزيين بيوتهم بهذه

(1) Pierre Pennec, <<Les transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type Capitaliste>>, **Tiers-Monde**, A1965, T 6,N21,P 323.

(2) Guillot, Émile, Op. Cit, p 122 - 123

(3) Nouschi André. L. Valensi, <<Islam et capitalisme : production et commerce des chéchias en Tunisie et en France, aux XVIIIe et XIXe siècles>>, **Annales. Économies, sociétés, civilisations**. A25, N3, 1970, P 761

(4) عبد الحكيم القفصي، <<نظرة حول بعض الحرفيين والمهنيين الأندلسيين والأتراك بالإيالة التونسية أثناء القرن التاسع عشر من خلال خزينة الوثائق التونسية>>، **مجلة مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية والتوثيق والمعلومات**، مؤتمر الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، ع 1121، 1988، ص 604.

(5) Henry Dunant, Op. Cit, P 94.

(6) Charles Simond, **Tunis et la Tunisie**, Legène et Oudin Editeur, Paris, 1887, P 55.

المفروشات والزرابي المطرزة بالذهب وكان هناك تنافس وتفاخر في هذا الشأن، وانتشرت تجارة المفروشات المحلية الصنع كل أرجاء الأسواق التونسية عامة[1]، وكانت تمارس هذه الصناعة في البيوت وتقوم بها النساء، وفي ورشات مخصصة يعمل بها حتى الرجال[2].

صناعة الأحذية: تواجدت صناعة الأحذية بتونس وعرفت رواجا كبيرا خاصة في المدن الكبرى، غير أن هذه الصناعة كانت موجهة للإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي، وأشهر مدنها مدينة القيروان التي تواجد بها 56 محلا لصناعة الأحذية الجلدية بمختلف الأنواع، إضافة لمن أخرى كالعاصمة تونس، صفاقس، ونابل وتم تأسيس شركات مصغرة لهذا الغرض[3].

صناعة المجوهرات والذهب والفضة: انتشرت ولاقت رواجا محليا مقبولا وهي لا ترقى لمستوى طرابلس أو الجزائر، وحتى تصديرها كان لهذه المناطق، وقد احتكر اليهود هذه الحرفة دون غيرهم وكانت لهم أسواق خاصة بالذهب والمجوهرات في مختلف المدن التونسية اعتمدت على الطراز الشرقي من ناحية الجماليات[4].

صناعة العطور والروائح: انتشرت صناعة العطور بتونس بشكل كبير واشتهرت بها قياسا بالجو المناخي الملائم لنبات الورود فتونس مشهورة بأزهار وورود الياسمين وأنواع أخرى والمسك وانتشار شجرة البرتقال التي تستعمل في هذا الإطار أيضا، فكان يتم تقطير هذه الأزهار، وتصل المواد الخام المقطرة برحيق الأزهار إلى 2000 فرنك للكيلوغرام، تمت ممارسة هذه الصناعة عن طريق تخصص عديد الأسر التونسية لهذه الحرفة خاصة تلك العائلات المنتشرة في نواحي بساتين وحقول صفاقس المشتهرة بتنوع أزهارها، بالإضافة إلى ناحية "نابل" التي اشتهرت بالعطور وصناعتها أيضا، فهي مستودع العطر التونسي ولها سوق مشهورة للعطور يزورها السياح الأجانب كونها مدينة ساحلية كما اشتهرت تجارة المياه المعطرة للاستهلاك المحلي[5].

(1) Émile Guillot Op. Cit, p 124
(2) V. Fleury, Op. Cit, P 179.
(3) Émile Guillot Op. Cit, P 123
(4) Ibid, P 125 - 124
(5) Ibid,, PP 125 - 126

صناعات أخرى: منها صناعة الصابون الذي انتشر في عدة مدن تونسية مثل: صفاقس، القيروان، وفي منطقة الساحل، وكان غرضه تلبية الحاجيات المحلية لتونس وصناعة قوالب البناء باستعمال الطوب والصلصال، وهي منتشرة في عديد الورشات بكامل البلاد التونسية، غير أنها لا تكفي الحاجات المحلية المتزايدة، إضافة لصناعة الخزف بمدينة جربة[1].

- **الصناعات الغذائية:**

تندرج ضمن هذا النوع من الصناعات ورشات مطاحن الدقيق رغم استخدامها بطرق تقليدية[2] باعتمادها على جزئين متطابقين من الأحجار بشكل دائري، ويقوم بعملية التدوير يدويا، وقد تستعمل أحجار بحجم كبير ويتم الاعتماد على الأحصنة والحمير في تدويرها[3]، وصناعة الزيوت التي عرفت رواجا كبيرا بتونس نظرا لتوفر الزيتون[4].

- **الصناعات المعدنية:**

إن اشهر المعادن التي عرفت بها تونس هم معدني الرصاص والزنك، والتي لم يتم استغلالها من طرف الحكومة التونسية ولا حتى استثمارات شعبية، إلا في استثناءات قليلة جدا وبطرق بدائية، وقد تعرف الفرنسيين على أماكن تواجدهما من الكتابات اللاتينية القديمة، وعندما فكروا في استغلالها بدؤها ببعثات تقوم على إجراء اختبارات على الأراضي التونسية لمعرفة مدى احتوائها على المعادن[5]، واستغلال السكان اقتصر على المحاجر فعملهم في هذا القطاء كان لصناعة الجير وما يشملها من

(1) V. Fleury, Op. Cit, P 182.
(2) Charles Monchicourt, Op. Cit, P 354.
(3) Émile Guillot, Op. Cit, P124
(4) Robert Wastelier Du Parc, **Étude sur la colonisation en Tunisie**, Imprimerie L. Danel, Lille 1903, P 14.
(5) Paskoff Roland, Slim Hédi, Trousset Pol. <<Le littoral de la Tunisie dans l'Antiquité : cinq ans de recherches géo- archéologiques>>, **Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres**, A135, N 3, 1991, P515.

- Bonifay Michel, Capelli Claudio, Martin Thierry, Picon Maurice, Vallauri Lucy. <<Le littoral de la Tunisie, étude géoarchéologique et historique (1987-1997). La céramique>>, **Antiquités africaines**, N38-39,2002. P126.
- R. Cagnat, <<les mines et le carrières de la Tunisie dans l'antiquité>>, **revue générale des sciences pures et Appliquées**, Op. Cit, P 122.

صهر الأحجار، واستخراج الجير الأبيض الذي كان يستعمل في عمليات البناء المختلفة كطلاء لبيوت شتاء[1]، كما استغل التونسيون بغرض الاستعمال المحلي محاجر الرخام الأصفر بمنطقة "شمتو"، ولم يكن ذلك بهدف إنتاجه وتصديره[2]كما سيحدث لاحقا بعد فرض الحماية.

وبالرغم من تواجد كل هذه الصناعات المتعددة ، إلا أن هذا الوقع الصناعي كان ينتج المصنوعات اليدوية بتقنيات بدائية مقارنة بما تنجزه الآلات في أوروبا، وتحتم على المنتجات الصناعية التونسية منذ 1860 الدخول في المنافسة مع المنتجات القادمة من المدن الفرنسية كالعطور والأقمشة الحريرية من ليون، وقطنيات مانشستر المطرزة بأنماط شرقية خفيفة، والمصنوعات النحاسية الشرقية المصنوعة في بيرمنغهام، الأمر الذي أدى إلى تراجع اغلب تنظيمات صناعة النسيج خاصة في ضل عمليات تثبيط العزائم التي كانت تمارسها الحكومة بفرض ضرائب باهضه على المنتجات المصدرة إلى الخارج وأخرى رمزية على الواردة إلى البلاد، وبالرغم من هذا فان الشاشية التونسية بقيت تصدر إلى تركيا ومصر وبلدان إفريقيا[3].

وكتقييم لهذا الواقع الصناعي ففي شكله العام يمثل امتدادا للصناعة الموجودة في بقية الأقطار العربية والإيالات العثمانية، التي استمت بالطابع تقليدية تجلت في جملة من الصناعات المتنوعة غلب عليها الطابع الحرفي، والتي كانت منظمة تحت هيكلة الجمعيات المهنية التقليدية ومتمسكة بنظمها الداخلية العتيقة التي منعت من خلال ما يسمى بمجلس العرف أية منافسة بين الحرفيين وترفض أي تجديد لمناهج العمل، فتحولت هذه الجمعيات إلى عائق كبير في تطوير قوى الإنتاج[4]، يضاف لما سبق أن صورة الصناعة التونسية لم تتشكل على ضوء الموارد التي توجدت بالبلاد، فكانت المنظومة الصناعية برمتها تعاني فشلاً في إدارة الموارد، بدء بمعرفة تواجدها من عدمه، وصلولا إلى استغلالها وبناء اقتصاد قوي، على عكس ما هو سائر في الاقتصاد الفرنسي والأوروبي عموما.

(1) Émile Guillot Op. Cit, P 127
(2) R. Cagnat, Op. Cit, P 123.

(3) جان قانياج، أصول لحماية، المرجع السابق، ص129

(4) الهادي التيمومي، المغيبون، المرجع السابق، ص 453.

3.2.3.2 واقع قطاع التجارة:

إن الحديث الواقع التجاري بتونس قبيل الحماية يستلزم التطرق إلى شقيّها الداخلي والخارجي، وان كان الترابط والتداخل بين الجانبين كبير، دلك أن التجارة الداخلية تؤثر بشكل مباشر في التجارة الخارجية، فازدهار الأسواق المحلية وكثرة المنتجات وتنوعها ينعكس بالضرورة على الصادرات التونسية، أما إن كان العكس هو السائد فهذا سيكون له تأثير في الداخل وكدلك في الخارج من باب المنتجات المستوردة

وكانت تونس قبل فرض الحماية كانت تعيش واقعا تجاريا متخلفا جدا عن الحركية المتواجدة بأروبا مند قرون على مستوى الآليات والتطوير، ولم يكن من أهداف السياسة الاقتصادية التونسية في تلك الفترة النهوض بهذا القطاع أو الاعتماد عليه، بينما على الجانب الآخر من المتوسط تم بناء إمبراطوريات استنادا على قوة الحركة التجارية.

- **التجارة الداخلية:**

بلغ حجم التبادل التجاري بتونس في سنة 1875 قيمة 27 مليون فرنك فرنسي يتم تداولها في الأسواق المحلية ومع الأسواق الخارجية، وهذا في احسن السنوات، فكانت الواردات 12 مليون فرنك والصادرات 15 مليون، أما في السنوات العجاف فلا يتعدى المبلغ 8 إلى 10 مليون فرنك[1].

ومن حيث الفئات الاجتماعية التي اشتهرت بمزاولة التجارة وتركزها بأيديهم في المجتمع التونسي نجد "الجربيين " (سكان جزيرة جربة)، والصفاقسيين واليهود والميزابيين، إذ سيطر "الجربيون" على الشمال التونسي، أما الصفاقسيون فسيطروا على الوسط والجنوب التونسي، أما اليهود فهم منتشرون في اغلب المدن خاصة تونس العاصمة، وكانت التجارة الداخلية تشكو من عدم وجود مكاييل

(1) Chaudier J., **Le régime douanier de la Tunisie: La loi française du 19/07/1890, le décret beylical du 2/05/1898**, thèse pour le doctorat faculté de droit Montpellier, Imprimerie Serre et Roumégous, 1898, P29.

وموازين موحدة، فقد تختلف الأحجام بين مدينة وأخرى، زيادة على ممارسات اليهود الربوية بفوائد كبيرة[1].

وكان النمط السائد في التجارة الداخلية هو تجارة التجزئة الذي مورس على نطاق واسع من قبل المجموعات النازحة إلى البلاد التونسية مثل الميزابيين واليهود الذين يتعاطون كل المهن التي تذر أرباحا، بخلاف بقية التونسيين الذي مارسوا التجارة بطريقة غير الطريقة التي تتبع في بقية البلدان الأوروبية ، فكانوا يتخوفون من المجازفة برؤوس أموالهم وتجميعها ويفضلون وضعها في الأملاك العقارية، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام السماسرة الأجانب القادمين من مرسيليا وجنوة، المدعومون بالامتيازات التي تحصلت عليها حكومات بلدانهم من حكومة البايات، إضافة إلى اليهود الذين تنامى دورهم في التجارة وشكلوا منافسة حقيقية للسماسرة الأجانب[2].

أما عن العملة التونسية فكانت متنوعة وتنقسم إلى العملة الذهبية والفضية والنحاسية، زيادة على العملات الأوروبية، فيما كانت العملة الرسمية هي الريال، وهي عملة نقدية فضية، وينقسم الريال بدوره إلى16 "خروبة" من فضة و52 "ناصري" و104 فلسا، أما العملة الذهبية فهي المحبوب الذي يساوي 7 ريالات، ويوجد الريال الذهبي المسمى "بوخمسين" والريال البندقي، والريال "بالدورو" و " بومدفع" و "بونوراة". وكانت العملة التونسية محل مضاربات بين الأجانب، الأمر الذي جعل النظام النقدي في تونس معقدا جدا من حيث الوحدات الحسابية التي لا يحسنها إلا بعض التجار المتمرسين، الأمر الذي انعكس على تكاثر المضاربات والنزاعات بين الدائنين والمديونين والباعة والمشترين[3].

وعرفت عدة مدن بتركز النشاط التجاري بها بصورة كبيرة مقارنة بمدن أخرى، على الرغم من أن هذا الوضع كان معروفا في عدة دول، خاصة الدول المتوسطية التي اشتهرت بها المدن الساحلية، فالتحولات الاقتصادية منذ أواسط القرن التاسع عشر أعطت للمبادلات التجارية دورا كبيرا في تطور

(1) الهادي التيمومي، **تونس والتحديث**، المرجع السابق، ص 40.

(2) جان قانياج، المرجع السابق، ص130.

(3) الهادي التيمومي، **تونس والتحديث**، المرجع السابق، ص ص 40. 41

المدن والبلدان بصورة عامة، فكانت المدن الساحلية تعرف نموا متواصلا على حساب المناطق الداخلية بفضل التجارة، ففي تونس عرفت مدينة القيروان تقهقرا كبيرا في المكانة الاقتصادية لصالح المناطق الساحلية، خاصة بعد أن توطّد بها السماسرة الأوروبيون بأعداد متزايدة، وربطوا علاقات تجارية مع اشهر المدن التجارية في حوض المتوسط كمرسيليا والمرافئ الإيطالية ومالطا وإنجلترا، في ضل تخلي التونسيين عن مراكزهم التجارية الرئيسية، إذ اقتصر نشاط التونسيين على تسويق بعض المنتجات الفلاحية[1]، عبر الأسواق اليومية والأسبوعية المنتشرة في كامل التراب التونسي[2]، ومن مظاهر رواجها توجيه قبائل التل لقوافل تجارية إلى بالجنوب وتحديدا إلى الجريد لتبديل الحبوب بالتمور[3] بالإضافة إلى بعض المواد الزراعية كالتين، والبرتغال والزيتون[4]، مع وجود رسوم ضريبية في الأسواق المحلية الأمر الذي كان يساهم من النفور من ممارستها لثقل الضرائب[5].

وبالإجمال فان التجار التونسيون لم يزاولوا تجارتهم بوضع مريح يساعد على تطور التجارة داخليا وخارجيا فقد خضعوا قبل 1881 إلى منافسة تجارية شرسة من طرف تجار جنوة ومرسيليا المتحالفين مع اقليه من التجار اليهود بتونس، ومما زاد الأمور تعقيدا هو تلك الاتفاقيات المجحفة التي فرضتها الدول الأوروبية على بايات تونس، لتأتي الحماية الفرنسية وتمكن الفرنسيين من بسط أيدهم على التجارة الخارجية وجانب كبير من التجارة الداخلية أي تجارة نصف الجملة وتجارة التفصيل[6].

- **التجارة الخارجية:**

عرفت البلاد نشاطا تجاريا مع الخارج استحوذ عليه الأجانب الذي كانوا يقدمون على إدخال سلعة ما إلى السوق التونسية، يقومون بدفع نسبة 3% من قيمتها لصالح الجمارك التونسية[7] خاصة

(1) قانياج، المرجع السابق، ص130

(2) Bonniard F., Op. cit, P370.

(3) قانياج، المرجع السابق ، ص140.

(4) Henry Dunant, Op. Cit, P 96.

(5) Guillot, Émile, op.cit., p 127

(6) الهادي التيمومي، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، المرجع السابق، ص 454.

(7) Henry Dunant, Op. Cit., P 95.

في ضل عدم وجود أسطول بحري تجاري تونسي كبقية الأقطار العربية والإسلامية الأخرى، فسيطر التجار الأوروبيون على خطوط التجارة، ولم يتركوا للتونسيين إلا التجارة بالوساطة وتجارة التفصيل[1].

وكانت فرنسا قد استحوذت على مفاصل التجارة الخارجية بتونس منذ قرن تقريبا على فرض الحماية، ويتجلى ذلك في تواجد ثمانية غرف تجارية للمبادلات الخارجية كلها فرنسية، ليتدخل الإيطاليون في النصف الأول من القرن التاسع عشر ببناء غرفة تجارية عمل بها تجار "ليفورنو" "وجنوة"[2]، وسعت كبرى الشركات الأوروبية خاصة الشركات الإنجليزية والإيطالية إلى استهداف السوق التونسية من خلال إنشاء فروع تجارية لها من خلال وكلاء فرنسيين أو يهود، حتى يتسنى لهم الحصول على الامتيازات التي تحصل عليها الشركات الفرنسية[3].

أما من الناحية الجنوبية فقد وربطت تونس علاقات تجارية مع إفريقيا جنوب الصحراء أو بلاد السودان كما كانت تسمى، فكان التجار التونسيون يسيرون بقوافلهم محملين ببضائعهم سيرا من بين 1500 إلى 2000 كلم، متخذي طريقهم عبر بوابة بلاد السودان بالنسبة لهم وهي غدامس، حيث ان أسواق بلاد السودان لها عدّة أبواب فالباب الأول وهو منطقة تندوف الجزائرية التي يمر عبرها التجار المغاربة، وتوات وهي بوابة تجار الغرب الجزائري، وورقلة لتجار الشرق الجزائري، وغدامس للتونسيين والغرب الليبي، وقدر حجم التجارة التونسية عبر هذه البوابة الاخيرة بـ 2 مليون فرنك[4]، ناهيك عن استفادة تونس من مختلف القوافل التجارية وتلك المتجه الى الحجاز للحج فقد كان الجنوب التونسي خاصة منطقة الكاف والجريد محطة هامة في الطريق ذهابا وإيابا، فكانت تدخلها السلع المغاربية والافريقية في طرق الذهاب والسلع والمنتجات المشرقية في طريق عودتها وهذا راجع للموقع الاستراتيجي للبلاد[5]، والجدول[6] الموالي يبين حجم التجارة الخارجية لتونس قبل الحماية:

(1) الهادي التيمومي، **تونس والتحديث**، المرجع السابق، ص41

(2) Henry Dunant, Op. Cit., P 96.

(3) احمد القصّاب، المرجع السابق، ص 243.

(4) François Rebillet, **Les relations commerciales de la Tunisie avec le Sahara et le Soudan**, Imprimerie Berger-Levrault, Nancy, 1895. PP 13. 18.

(5) Mohamed Lazhar Gharbi, Op.Cit, P53.

(6) جمعت أرقام الجدول من عدة مصادر وهي

السنة	الصادرات	حجم التجارة
1875		27.000.000
1876		20.000.000
1878		18.000.000
1879	13.615.481	26.555.560
1880	10.918.999	22.679.320
1880	21.932.788	38.007.322

4.2.3.2 واقع قطاع الخدمات:

عرفت تونس قبل الحماية واقعا خدماتيا متدهورا، لكون اغلب القطاعات الرئيسية كانت ضعيفة فالخطوط البرية الحديدية كانت قليلة جدا على الرغم من صغر مساحة تونس إجمالا، ويمكن ردّ ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف مداخيل الخزينة العمومية، فالبلاد التي بإمكانها مباشرة مشاريع خدماتية عامة لابد أن تتوفر على فائض من الأموال في الخزينة مع وجود منظومة قوانين قوية تسير العملية الاستثمارية، فوضع تونس في الفترة التي سبقت الحماية لم يكن جيدا البته في الشق المالي وهو ما يحتم غياب القطاع الخدماتي بالبلاد وان وجد يكون ضعيفا لا يرقى إلى مستوى التطلعات، مع اقتصاره على جزء صغير من البلاد، في شكل بعيد عن النظرة الخدماتية الشمولية لكافة السكان(1).

ومن الخدمات القليلة التي وجدت بتونس نذكر خدمة النقل الحديدي بوجود سكة حديد داخل مدينة تونس العاصمة بين حلق الوادي وباردو بمسافة أربعة كلم أنشئت في 1861، ثم أضيفت إليها خط تونس غار الديماء على الحدود الجزائرية بطول 195 كلم، قامت بمده شركة عنابة قالمة الفرنسية، إضافة لخطوط فرعية أخرى ربطت تونس بالمرسى وبحلق الوادي، بطول إجمالي بلغ 34 كلم قامت بمده الشركة الإيطالية "فلوريو روباتينو"، أما خدمة المياه فان تونس لم تعرف خدمة الإمداد إلى في سنة 1861 وتحديدا في مدينة تونس العاصمة عن طريق مشروع استثماري، وكذلك الحال مع خدمة الإضاءة العمومية فقد استخدمت أول مرة سنة 1873 وذلك بإضاءة ثلاثة مصابيح فقط في العاصمة

- G. Wolfrom, <<Les rapports de la tunisie avec le marché européen la France en tunisie>>, **Revue générale des sciences pures et appliquées A6, 15 décembre 1896, P200**
- Chaudier J, Op. Cit, P31.
- Narcisse Faucon, Op. Cit, P258.

(1) Victor Kersanté, Op. Cit, P56.

تونس[1]. ولم توجد مرافئ كبرى للسفن، على بالرغم من أن الأراضي كان ثمنها بخسا ومع توفر اليد العاملة رخيصة الثمن، فهذه الوضعية جعلت قطاع الخدمات بتونس يكون مستهدفا من طرف الأجانب[2] من خلال أفراد أو شركات إنجليزية وفرنسية وإيطالية، شانها شان القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة، في سباق من اجل الحصول على امتيازات وإنشاء مشاريع خدماتية قبل الحماية، لكن حكومة البايات لم تستطع إدارة الشؤون الاقتصادية للدولة بحنكة خاصة بعد استقالة الوزير خير الدين، لكن الأطماع الأجنبية لم تتراجع، فالذي لم تستطع الأيادي الأجنبية الوصول إليه قبل 1881 أو لم يكن بالشكل الذي أرادته، قامت بتجسيده بعد فرض الحماية عبر الإدارة الأجنبية للبلاد.

5.2.3.2. الأوضاع المالية:

كان الوضع المالي لإيالة تونس صعبا للغاية نتيجة عدم ترشيد نفقات الخزينة بالصرف على الكماليات، وولع الصادق باي بمنح الأوسمة لكبار الوزراء والسفراء، التي كلفت الخزينة أموالا طائلة، زيادة على عمليات الاختلاس الكبيرة بسبب سوء التسيير المالي والإداري الذي سهل عملية وضع اليد على المال العام[3]، كما ساهمت عوامل أخرى في تأزيم الوضع كتراجع الإنتاج الزراعي بسبب موجة الجفاف التي ضربت إيالة تونس طيلة خمسة سنوات متتالية، بالإضافة إلى موجة الجراد وأيضا الأمراض كالكوليرا، بالإضافة إلى نشوب ثورات شعبية ضد السلطة بسبب ارتفاع وتراكم الضرائب، وهو ما جعل المنظومة المالية التونسية تتخبط تخبطا شديدا راحت إثره تبحث عن حبل النجاة[4]، ولم تجد غير الاستدانة من الخارج، وهذه الاستدانة جعلت من مقرضي الحكومة التونسية تتحصلون على فوائد كبيرة من جراء الديون التي منحوها، فما بين سنتي 1871 و 1881 وبفضل اللجنة المالية الدوية التي تشكلت خلال هذه الفترة تحصلوا على فائض سنوي قدره 5 % أي 25 فرنك فرنسي عن كل

(1) E. de Fages, **Les travaux publique du protectorat Française en Tunisie, la France en Tunisie**, Op. Cit., P221.

(2) جان قانياج، المرجع السابق، ص 68.

(3) الشيباني بنبلغيث، المرجع السابق، ص 74.

(4) Henry Pontet de Fonvent**, La Tunisie : son passé, son avenir et la question financier**, Bardkl, Imprimeur Libraire, 1872. P25

سهم قيمته 500 فرنك وذلك لجميع سنداتهم، وعلى امتداد العقد الذي سبق الحماية كان معدل الفائض 4.73% ، وهو ما ترتب عنه زيادة في حجم الديون قدرت بستة ملايين سنويا، يضاف لها توقيع الباي على اتفاقية قرض بفائدة 12% لتغطية العجز الحاصل في الميزانية حتى 1877، كما أبرم سنة 1881 اتفاقيات قروض ب10% و 12% لمقاومة القبائل المتمردة[1].

وتحت وطأة هذا الوضع وبضغط من الدائنين ومبادرة فرنسا اكثر من غيرها للتغلغل للمنظومة الاقتصادية برمتها فقد خضع النظام المالي لإيالة تونس لرقابة أجنبية مشتركة إيطالية وفرنسية وإنجليزية وذلك بمقتضى المرسوم الذي وقعه الباي محمد الصادق في 05 جويلية 1869 [2]وذلك بتشكيل اللجنة المالية المشتركة، ووضع خصائصها بمقتضى مرسوم مارس 1870 [3].

وبعد صدور الأمر المتعلق بتشكيل اللجة المالية الدولية التي تراقب تصرفات الباي في مداخيله ونفقاته، ولأجل تشكيلها تمت مداولات طويلة بين الدول المعنية خاصة فرنسا وبريطانيا عن تركيبة أعضائها ومهامها، وأثناء تلك المفاوضات بين الأطراف الأجنبية حاول كل طرف أن يؤثر على سير الأحداث من خلال دفعها باتجاه مصالحه بالبلاد مستغلين بذلك حجم القروض التي منحتها بنوك دولهم إلى الباي، فاحتدم الصراع بين أصحاب البنوك والموظفون الفرنسيون والتونسيون المشاركون معهم في سرقاتهم ونفوذهم بإيالة تونس[4].

وكلفت اللجنة المالية الدولية بملاحظة الوضع المالي للإيالة التونسية قصد تسديد مختلف المبالغ المترتبة كديون على إيالة تونس، والموارد التي تكون حكومة الباي قادرة من خلالها على تسديد الدين، كما تقوم اللجنة بضبط جدول لمداخيل الإيالة التي يمكن وضعها كضمان للدائنين، كما تقوم

(1) علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تر عمر بن ضو وآخرون، دار سراس للنشر، دط، تونس، 1986، ص22.

(2) Narcisse Faucon, **La Tunisie avant et depuis l'occupation française**, histoire et colonisation, tom 1, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1893,

(3) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص9-10.

(4) أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 52.

باستخلاص مداخيل الدولة بلا استثناء، وتُلزم اللجنة الباي بعد الحصول على قروض جديدة من اطراف أخرى دون موافقة أعضاء اللجنة[1].

وبدأت اللجنة عملها بالقيام بتقسيم مداخيل الدولة إلى قسمين، الأول للنفقات والثاني لتسديد الديون التي بلغت 125.000.000 فرنك فرنسي[2]، وقسمت اللجنة إلى لجنتين فرعيتين لكل واحدة منها مهام منوطة بها وهما:

- اللجنة التنفيذية: بها ثلاثة أعضاء هم: الوزير الأكبر ووزير تونسي ومراقب مالي فرنسي مهمتهم جباية الضرائب الموجهة لتسديد الديون.
- لجنة المراقبة: مكونة من ستة أشخاص هم مقرضو الحكومة التونسية: فرنسيان وإنجليزيان وإيطاليان، مهمتهم مراقبة أعمال اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى مناقشة مداخيل تسديد الديون ومشاريع الامتيازات والقروض الجديدة[3].

إن هذه اللجنة قامت بإعادة هيكلة وطرق سير المنظومة المالية التونسية والخزينة قبل 1881 غير أن استمرار هذه اللجنة في عملها بعد فرض معاهدة قصر السعيد، وانتصاب الحماية الفرنسية باتت تشكل عائقاً للفرنسيين في ممارسة وصايتهم على إيالة تونس وتشكل خطراً لأنها تفتح الباب أمام التدخل الأجنبي وبالتالي ظهرت الصراعات بين الفرنسيين من جهة والإيطاليين والإنجليز من جهة ثانية لأنهم يقومون بحماية مصالحهم الوطنية وبالتالي إعاقة فرنسا في مشروعها بإيالة تونس، وقد تطور الأمر لظهور خلافات دبلوماسية بين هذه البلدان، فكرس الفرنسيون جهودهم لإنهاء مهامها ودلك بوضع حلول كضمان لتسديد الديون المترتبة على إيالة تونس لصالح إيطاليا وإنجلترا من خلال المقيم العام الفرنسي، ويذكر أن عملية تأمين ديون الأجانب قامت بها فرنسا من خلال الاستعانة

(1) جان قانياج، المرجع السابق، ص253.

(2) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص10.

(3) المرجع نفسه.

بمؤسسات مالية كبيرة فرنسية وأوروبية مثل مؤسسة القروض الصناعية، وبنك باريس، شركة مرسيليا، البنك الهولندي[1].

1.5.2.3.2. فساد النظام الضريبي واختلالاته:

لقد اختل النظام الضريبي بكامل البلاد التونسية وعلى مختلف الأصعدة فكانت السياسة الضريبية غير عادلة ونتيجة لهذه السياسة بدأت الأراضي الزراعية تتحول إلى أراضي بور، كما كان أصحاب المزارع يقدمون على حرق أشجار الزيتون حتى لا تطالهم الضرائب عن تلك الأشجار[2]فيما يقدم فلاحون آخرون وبعض ملاك الأراضي عندما يشعرون بجور ومغالاة عمال الباي في مطالبهم الضريبية بترك العمل بالأرض ويتخلون عن زراعة القمح والشعير إلا على نطاق ضيق لاستيفاء حاجياهم المعيشية، ويتجهون إلى تربية الماشية عوضا عن ذلك، فتحول الكثير من سكان البادية المستقرين إلى رحّل يتنقلون مع مواشيهم، الأمر الذي انعكس على الواقع الزراعي بكامل الإيالة، فعرفت المساحات المزرعة تناقصا وانحصارا بشكل رهيب، لكن سكان الساحل والقاطنين بالواحات والمسقرين بها لم يكن لديهم أي مفر من تسديد الضرائب لقربهم من الإدارة[3]، فيما اتبعت فئة أخرى من الفلاحين عدة أساليب للتهرب من الدفع كطمر المحاصيل غير أن السلطة كانت لها وسائل كثيرة لتحصيلها فقد كان صغار الفلاحين اكثر من غيرهم لقمة سائغة لنهم الجباة الذين كانوا يأخذون أقسام من قمحهم وشعيرهم[4].

وقد أجمعت المصادر أن الضرائب في إيالة تونس تنقسم إلى قسمين، مباشرة وغير مباشرة، وتحت كل قسم هناك أنواع متعددة من الضرائب هي:

---

(1) Henry Pontet, Op. Cit, P 270.

(2) جان قانياج، المرجع السابق، ص282

(3) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص123.

(4) جان قانياج، المرجع السابق ، ص122

أ. **الضرائب المباشرة:**

مثّلت هذه الضرائب نصف ميزانية الدولة أي ما يساوي 5.460.000 فرنك من جملة 11.265.465 فرنك[1]، يندرج تحتها ضريبة المجبى وضريبة القانون والعشور وضريبة الأسواق المؤجرة والغير مؤجرة وضريبة محصولات الخضر[2].

فضريبة "المجبى" أشبه ما تكون بالجزية تفرض على الذكور، ولم تكن موزعة بالعدل فهناك استثناءات مثل أصيلي تونس العاصمة وسوسة والمنستير وصفاقس وبعض الفئات من المجتمع كالطلبة ورجال الدين وأعوان الباي والعجّز[3]، قدرت بحوالي 35 فرنك[4] وتم تخفيضها إلى 20 فرنك سنة1892[5]، وضريبة العشر عبارة عن جباية عينية كالحبوب، فرضت على سكان السهول خاصة، أما ضريبة القانون فرضت على أشجار الزيتون والنخيل[6]، إذ تعتبر هذه الأخيرة أكبر مداخيل الضرائب للبايلك لانتشار الأشجار نظرا لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية لدى سكان إيالة تونس[7]، وقامت حكومة الحماية بجعلها بقيمة فرنك واحد عن كل شجرة.[8]، وأخيرا ضريبة المرجس" التي كانت تفرض على أراضي القبائل وبعض سهول الزيتون في ناحية صفاقس[9].

(1) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص12.

(2) Amédée Rivière, **La Tunisie : géographie, évènements de 1881, organisation politique et administrative, judiciaire**,Challamelain éditeur, Librairie Algérienne et colonial, Paris, 1887, P 84.

(3) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص12.

(4) Amédée Rivière, Op. Cit,; P 84 .

(5) Bournandu Français, **Tunisie et Tunisiens**, J Le Fort Imprimeur éditeur de Lile, Paris, 1893, P290 -291.

(6) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص12.

(7) Justin Neu, **La Vérité sur la Tunisie**, Imprimerie Central des Chemin de fer, Paris, 1870, P9.

(8) Amédée Rivière, Op. Cit,; P 84.

(9) Bournandu Français, Op. Cit, P 290.

ب. **الضرائب غير مباشرة:**

كان هذا النوع من الضرائب موجهاً باتجاه واحد وهو الجانب التجاري وما يتعلق به، منها ضريبة المحاصيل إضافة للمكوس على أنواعها منتجات فلاحيه ماشية صناعات وحرف واللزمات[1]، بالإضافة إلى طوابع المبيعات وحقوق الأسواق وعلى التبغ، والملح وسوق الخضار وعلى استعمال الميناء في عملية صيد الأسماك وما يخرج من البحر وحقوق صيد الأسماك المرجانية [2] والرسوم الجمركية للاستيراد والتصدير والرسوم على الخمور والمشروبات الكحولية، وعلى بيع وتأجير المباني، بالإضافة إلى رسوم أخرى كعائدات استعمال الغابات وعوائد الأوقاف[3].

إلا أن طريقة تحصيل هذه الضرائب شابها الكثير من الأعمال الغير أخلاقية والبعيدة عن وضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار نظرا لحجم الفساد الذي كان يشوبها، ومن المظاهر التي تبين مدى تفشيه، هو الممارسات الفاسدة التي انتشرت بين القيَّاد المكلفين بتحصيلها والمنتشرين بمختلف نواحي البلاد بمعية مصطفى الخزندار وحاشيته هو إقدام بعض القياد بحملات لتحصيل الضرائب بصورة استباقية أي تحصيل ضرائب السنوات القادمة خاصة بعد أن شعر الخزندار بصعوب التصرف في مداخيل الدولة بعد انتصاب اللجنة المالية الدولية (الكوميسيون المالي)، فأقدم رفقة القياد بحملات نهب بحجة استخلاص الضرائب، الأمر الذي أدى إلى ثورة بعض القبائل وفرار أخرى إلى طرابلس، كما قام ابن مصطفى الخزندار بنهب قافلة محملة بالضرائب قادمة من الجريد نحو مدينة تونس، ورغم اخذ القضية بعض الضجيج إلا أن مصطفى الخزندار تمكن من تهدئة الباي وامتصاص غضبه ببعض الترضيات والهدايا[4].

وكان سكان المدن أوفر حضا في ميدان الجباية من سكان القرى، فقد اعفي سكان المدن الخمس الكبرى وهي تونس والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس من دفع ضريبة المجبى، لكن في

(1) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص12

(2) Bournandu Français, Op. Cit, P290 -291

(3) Amédée Rivière, Op. Cit,; P 84

(4) جان قانياج، المرجع السابق، ص283.

المقابل كانت تفرض عليهم بدفع العديد من الأموال بصورة غير مباشرة مثل اللزمة والضريبة على كراء العقارات، وضريبة الصنع[1].

وما إن انطلق الفرنسيون في الإشراف على المنظومة المالية التونسية إشرافاً مباشراً ابتداء من يوم 13 أكتوبر 1884 حتى بدأت التحولات في النظام الضريبي وذلك بعد أن عدلوا القوانين لأجل هذا الغرض[2].

2.5.2.3.2. نشاط اللجنة المالية الدولية:

لم يكن موظفو الملية بإيالة تونس قادرين على ضبط حسابات المداخيل للدولة أو الإدلاء بها لتعذر تقديمها على نحو دقيق، فلم تكن قوائم القياد الذين تتعامل معهم الحكومة ولهم سلطة على شرائح كبيرة من القبائل الموزعين بالبلاد مضبوطة ولا محينه على حسب المستجدات التي تعرفها تلك القبائل على من يتولى زعامتها، ولم يكن موظفو قصر باردو على دراية بكثير من القبائل المتوزعة بمختلف الجبال، الأمر الذي ينعكس على الجانب لضريبي وتعذّر ضبطه، فارتكزت ابرز الضرائب على المحاصيل الزراعية، وما يشوبها من ابتزازات للقياد، وموظفي قصر باردو، كل هذا ساهم في سوء تقدير المداخيل[3].

قامت اللجنة المالية ببعض الإجراءات لضبط المداخيل ولتسهيل عملية تحصيل الضرائب، وإجراءات تقشفية للحد من ظاهرة الصرف الغير ممنهج، نذكر منها إلغاء المدرسة الحربية، والحد من عدد الجند إلى 8.000 جندي، والتقليص من ميزانية البحرية، وتم تخفيض ضريبة المجبى إلى 25 ريالا بدل 35، واقترح خير الدين اتباع طريقة الضريبة القارة على سكان الأرياف لتجنب تلاعبات القيَّاد، يضاف لها إلزام القياد وأعوانهم بتقديم كشوفات حساباتهم لكي يتم التحقق منها عبر لجنة تونسية يشرف عليها خير الدين بنفسه، كما اصدر الباي قرار يقضي بوجوب إيداع جميع مداخيل الدولة

(1)جان قانياج، المرجع السابق، ص128.

(2) Amédée Rivière, Op Cit., P83.

(3) جان قانياج، المرجع السابق، ص281

بخزينة اللجنة التنفيذية، وقام بعزل بعض القيَّاد المشكوك في نزاهتهم مثل قايد باجة وقايد بنزرت، وقايد جربة وقايد منطقة الساحل[1]

6.2.3.2. نظام الامتيازات وبداية نشاط الشركات الأجنبية:

إن العلاقات التجارية للإيالة التونسية مع الدول الأوروبية خاصة بريطانيا وإيطاليا كانت ذات طابع رسمي من خلال معاهدات غير متكافئة تخدم مصلحة الأوروبيين منها اتفاقية سنة 1868 مع إيطاليا، التي منحها الباي التونسي محمد الصادق امتياز تجاري يعطيهم حق استغلال منجم الرصاص بمنطقة "جبل الرصاص"[2]، وامتيازات تجارية ورسوم جمركية بسيطة وإعفاءات ضريبة محليا، بالإضافة إلى حق الملكية العقارية الذي كان ساري المفعول مند عهد الأمان سنة1857 [3].

غير أن السمة التي ميزت الأوروبيين في علاقتهم مع إيالة تونس هي التنافس الشرس لافتكاك امتيازات ومشاريع اقتصادية ذات فوائد كبيرة، كالتنافس الذي اتضح جليا حول مشروع إنشاء سكة حديد تونس– حلق الوادي منذ سنة 1854 بتقديم بريطانيا عرضا لإنشاء هذا المشروع ورفضته حكومة الباي، لتنهال عروض أخرى للحكومة التونسية في سنة 1859 من طرف كل من هولندا في 02 مارس، وفرنسا في 03 ماي 1861، والولايات المتحدة الأمريكية في 01 جويلية 1863، وعرض آخر من طرف إيطاليا في ديسمبر 1863، إلا أن كل هذه العروض رفضت لعدم قدرة أي طرف منح ضمانات للفائدة التي ستجنيها الحكومة التونسية[4] .

وقد كان التدخل الرأسمالي الفرنسي بتونس قبيل الحماية قد مر بثلاثة مراحل أساسية، فالمرحلة الأولى كانت قبل 1870 عبر رؤوس أموال في شكل تجهيزات زودت بها حكومة الباي، أما المرحلة الثانية فكانت ما بين 1870 و1875 والتي ميزها دخول رؤوس أموال في شكل استثمارات اقتصادية،

(1) جان قانياج، المرجع السابق، ص282

(2) Narcisse Faucon, op.cit; P 241

(3) على المحجوبي، المرجع السابق، ص21

(4) Laurent Debernardi, **Le premier chemin de fer tunisien**, le T. G. M. (1870-1898), **Revue française d'histoire d'outremer**, T 50, N179, deuxième trimestre 1963, P 198

أما المرحلة الثالثة فكانت بعد سنة 1875 التي كانت حاسمة في الصراع مع القوى الأوروبية الأخرى مع وصول القنصل روسطان[1] وميلاد شكة عنابة قالمة للسكك الحديدية التي ستدخل للتونس[2]، خاصة بعد أن استطاعت بريطانيا أن تحصل على امتياز إنشاء خط سكة حديد من مدينة تونس إلى الساحل في 23 أوت 1871، بالإضافة إلى خط تونس حلق الوادي،[3]، وهذا من خلال شركة رأسمالية تدعى شركة Edward Pickering [4]، وبعد أن تثاقلت أشغال الشركة بسبب تناقص رأس مالها طلب "روسطان" Roustan من الوزير الأكبر خير الدين أن يلغي الامتياز، خاصة أن بريطانيا لم تعد تنجذب بقوة إلى إيالة تونس بالإضافة التشويش الفرنسي من خلال شخصية مصطفى بن سماعيل الذي كان له خلاف مع الوزير الأكبر خير الدين، وفي 6 ماي 1876 تم منح امتياز المشروع إلى الشركة الفرنسية (عنابة – قالمة) التي كانت تسعى منذ مدة طويلة إلى التغلغل إلى قطاع المواصلات بسكك الحديد، بالحصول على مشاريع وفق نظرة استشرافية لإدارة الشركة عن مستقبل النقل الحديدي بين إيالة تونس والجزائر، فقدمت الشركة من قبل طلبًا للحصول على رخصة من الحكومة التونسية بإنشاء مركز جمارك على الحدود بين الجزائر وإيالة تونس ليكون في المستقبل نقطة تقاطع بين الشبكة الحديدية بكلا البلدين بإشراف ذات الشركة، لكن الحكومة التونسية رفضت الطلب ليتوقف الخط الحديد القادم من الجزائر على مسافة ستة كلومترات من الحدود التونسية[5]. لكنها نجحت فيما بعد بالحصول على مشروع مد الخط الحديدي بين تونس والساحل بعد ان صوت عليه البرلمان بموجب قانون 26 مارس 1877، لتنطلق الاشغال في 30 أفريل 1877 وتم تسليم الاشغال على عدة أجزاء هي:

- الجزء الاول من تونس إلى تبوبة في 24 جوان 1878.

(1) قنصل فرنسا العام بتونس، عين في 9 جوان 1881 وزير مقيم بتونس بعد فرض الحماية: انظر أيضا:
Amédée Rivière, Op. Cit., P 19
(2) Mohamed Lazhar Gharbi, Op.Cit, P63
(3) Narcisse Faucon,Op. Cit; P250
(4) Debernardi Laurent, Op.cit. P 204
(5)جان قانياج، المرجع السابق، ص 427.

- الجزء الثاني من تبوبة إلى مجاز الباب سلم في 30 سبتمبر 1878.
- من مجاز الباب إلى واد الزرقة في 30 ديسمبر 1878
- من واد الزرقة إلى باجة سلم في 1 سبتمبر 1879
- من باجة إلى مداخل جندوبة سلم في 30 ديسمبر 1879
- الملحق من الدخلة إلى محطة الحدود غار الديماء سلم في 30 مارس 1880[1]

هذا وكان الصراع كبيرا أيضا بين إنجلترا وإيطاليا وفرنسا على مشاريع الامتيازات، فكان الكيد والاحتيال بين قناصل هذه الدول ورجال الأعمال، واستعمال النفوذ لأجل الحصول على الامتيازات لإنجاز مشاريع استثمارية عن طريق شركات كل دولة، كصراع شركة "روباتينو" الإيطالية مع شركة عنابة قالمة الفرنسية[2]، وكدلك مثل الصراع الذي دار بين فرنسا وإيطاليا حول مشاريع مد خطوط التيلغراف، إذ سعت إيطاليا للتشويش على فرنسا في هذا المجال فتقدم قنصل إيطاليا "ماشيوMaccio . إلى الباي بطلب مد خط كابل التليغراف يربط بين صقلية وحلق الوادي[3] ليتدخل الفرنسيون بحجة اتفاقية 1861 التي تمنح فرنسا امتياز مد خطوط التلغراف الذي صادق عليه باي إيالة تونس بمعية قسم خدمة التلغراف[4]، وسعي إيطاليا في استغلال معدن الرصاص إذ شرعت شركة جبل الرصاص[5] في استحداث ميناء لتصدير الرصاص الخام، ومد خط سكة حديد (تونس–حمام الأنف) لخدمة تصدير الرصاص من هذه الأخيرة[6] لكنها توقفت بعد فرض الحماية

(1) Narcisse Faucon, Op. Cit.,P250
(2) J. Baruch, **Les Affaires de Tunisie et la division Del becque en Kroumirie en1881**, Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord. Bulletin de la Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord. année 1903, Imprimerie typographiques Lithographique, Lyon, 1904, p179.
(3) P. H. X., Op. Cit., P 92.
(4) Narcisse Faucon, Op.Cit. PP 254 – 255.
(5) شركة إيطالية سعت لاستغلال هذا الجبل منذ 1877، لكنها لم تواصل هذا الاستغلال بعد 1881، لتتأسس بعد فرض الحماية شركة أخرى برأسمال فرنسي تحت نفس الاسم لاستغلال نفس الجيل بداية من سنة 1900، وسياتي تفاصيل نشاط هذا الشركة في الفصل الثاني.
(6) جان قانياج، المرجع السابق، ص 427.

ومن بين أبرز الشركات التي نشطت بإيالة تونس قبل الحماية وكان لنشاطها الأثر الواضح في ضعف المنظومة الاقتصادية التونسية، وكان نشاطها من اهم الأسباب الرئيسية في إضعاف سلطة البايات، وزيادة التكالب الأوروبي على إيالة تونس نذكر نشاط مجموعة من الشركات وهي:

أ. نشاط شركة "باتيغنول" للأشغال العمومية:

تأسست الشركة فرنسية باتيغنول "La Compagnie des Batignolles" منذ سنة 1846م[1] حاولت أن تقتحم السوق التونسية باستثمارات في مجالات عديدة خاصة تلك التي تخص مجال نشاط الشركة كالمقاولات، من خلال شق الطرق وبناء الجسور[2]، وسعت للحصول على مشروع بإعادة بناء وهيكلة ميناء تونس[3]،كما تفاوضت مع الباي التونسي محمد الصادق من اجل الحصور على امتياز مشروع إنشاء خط سكة حديد الذي يربط بين وادي مجردة بخط سكة حديد عنابة قالمة، كما حضرت الشركة عن طريق ممثليها جيري (Géry)، ومار(maire) لشراء مساحات واسعة من الأراضي في منطقة "واد الزرقة" قصد استغلالها في زراعة الكروم، واستطاع Géry أن يحصل على مساحات من الأراضي في منطقة "النفيضة" بالقرب من سيدي ثابت، لكن الصعوبات السياسية حالت دون تحقيق هذا المشروع[4].

ب.نشاط شركة مرسيليا للقروض الصناعية والتجارية والتخزين:

عرفت إيالة تونس توافدا كبيرا للرأسمال الفرنسي من خلال عدة شركات عملت في آن واحد، فقد دخلت شركات خطوط سكك الحديد، ووفدت أخرى لبناء ميناء تجاري وأخرى لبناء مراكز البريد والتلغراف، كما أن المؤسسة الوحيدة ذات الطابع المالي والتجاري بإيالة تونس تأسست في

(1) Burnel Anne, <<La Société de construction des Batignolles de 1914 à 1939, histoire d'un déclin>>, **Histoire, économie et société**, A 14, N2, 1995, P302.

(2)Lucien Boilley, **La Tunisie agricole**, Besançon Imprimerie Millot frères, 1913, PP 58 – 59.

(3) Paulard, Op. Cit., p73.

(4) Lucien Boilley, Op.Cit, PP 58 – 59.

1879 تحت مسمى المؤسسة الفرنسية –التونسية بالتعاون وتحت وصاية شركة مرسيليا للقروض الصناعية والتجارية والتخزين، التي عرفت نموا بعد اندماجها مع شركة المنافذ البحرية[1].

تواجدت شركة مرسيليا بإيالة تونس مند فترة طويلة قبل الحماية وربطتها مصالح متعددة مع الحكومة التونسية، إذ ظهرت إلى الواجهة قبيل الحماية من خلال القضية المعروفة تاريخيا "بهنشير النفيضة" وتعد هذه القضية من أبرز أوجه الصراع الإيطالي الفرنسي الإنجليزي على الامتيازات بإيالة تونس قبل الحماية والتي امتدت أحداثها وحسمت مع حسم مصير إيالة تونس بفرض الحماية عليها، وتدور أحداثها عندما عرض خير الدين باشا الوزير الأول في الحكومة التونسية في سنة 1872 قطع من الأرضي الخاصة به للبيع في منطقة "النفيضة" [2] والمقدرة بثمانين ألف هكتار[3]، وكان يسعى لبيع الأرض لمتعامل أجنبي عن طريق وسيط بعدما فشلت في إيجاد مشتري تونسي لها، فتدخلت شركة مرسيليا قصد الشراء[4]، وبدأت الشركة في تقديم دفعات مالية، وصلت إلى 150.000 فرنك لمساحة قدرها 150.000[5].

وكان غرض الشركة من هذا الشراء هو محاولة التغلغل إلى القطاع الزراعي، لكنها فشلت بسبب تعقيدات هذه القضية نظر للصراع الخفي مع الإيطاليين من بوابة القنصل الإيطالي "ماشيو" والمصالح الشخصية للوزير الأكبر التونسي مصطفى بن سماعيل الذي خلف خير الدين على رأس

(1) Albert Rey, **Mémoire sur l'affaire de l'Enfida, propriété acquise de S.A. Khérédine Pacha (Tunisie)**, Société Marseillaise de crédit industriel et commercial et des dépôts Imprimerie Centrale des chemins de fer Paris, 1881, P 3.

(2) تبلغ مساحة هذه الأرض مائة ألف هكتار، لها حدود مع مدينة زغوان والحمامات والقيروان وسوسة، ومركز النفيضة هي قرية دار الباي، حصل الوزير خير الدين على 80 ألف هكتار من أراضي البايلك قصد بيعها فيما بعد انظر:

Ludovic Campou, **La Tunisie française**, Carles Bayle éditeur Paris, 1887, P92.

(3) Albert Rey, Op. Cit., P **5**

(4)Albert Rey, Op. Cit., P 4

(5) M. Chopine, **"Une colonne dans l'Enfida de Tunisie",** Bulletin de la Société de géographie de Toulouse, 1882. PP 215 – 216

الوزارة الكبرى، والنفوذ البريطاني من خلال شخص يهودي الأصل بريطاني الجنسية يدعى "يوسف ليفي"[1]، بحسب مع ترويه النصوص الفرنسية.

ومع خروج خير الدين من الوزارة الكبرى وانتقاله إلى الباب العالي وشغله منصب الصدر الأعظم بدأت هذه القضية تعرف أحداث أخرى ففي أواخر ديسمبر 1880، بدأ اعتراض الوزير الأكبر الجديد مصطفى بن سماعيل[2] على شراء أملاك خير الدين عبر شركة مرسيليا للقروض، ليتدخل المدعو "يوسف ليفي" وهو سمسار يهودي قادم من سوسة يحمل الجنسية الإنجليزية بحكم أن والده ولد بجبل طارق، ليقوم بالتسجيل لدى المصالح الإدارية بإثبات حق الشفعة[3] وأحقيته بشراء مزرعة النفيضة كما تنص عليه النصوص الفقهية الحنفية بوجوب البيع للشريك أو لجار الملكية المراد بيعها بشرط أن يكون طالب حق الشفعة هو نفسه الشاري لا ممثلا لطرف أخر، وقد تقدم ليفي بعقد ملكية للأرض المجاورة لمزرعة النفيضة، إضافة إلى ضيعة "بورمادية" المحصورة في قلب مزرعة النفيضة، ليقوم ليفي بالسيطرة على المكان وبدا بالتصرف فيه كمالك من خلال جلب العمال وقيامه بالزرع وفتح إسطبلات الأبقار وغيرها من الأمور المتعلقة بالنشاط الزراعي، ويذكر أن يوسف ليفي لم يكن إلا أداة في يد الوزير مصطفى بن سماعيل الذي أراد أن يوقف العملية ويستفيد هو من المزرعة مقابل عمولة يمنحها ليوسف ليفي، لتأخذ أحداث القضية بعدا دوليا بين فرنسا ممثلة في شركة مرسيليا للقروض والسفير الفرنسي "روسطان" من جهة وفي الجهة المقابلة "يوسف ليفي" والسفير البريطاني "ريد" (Rid) ومحامي ليفي "برودلي" (Brodly) الذي شن حربا إعلامية عبر الصحف

(1)جان قانياج، المرجع السابق، ص 427.

(2) مصطفى بن إسماعيل شخصية جدلية في التاريخ التونسي، تولى الوزارة الأولى بعد خير الدين باشا، اتهم بالعمل لصالح فرنسا وتسهيل فرض الحماية على تونس: انظر: الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص104

(3) حق شرعي يقره المذهب الحنفي والمالكي، ينص على أفضلية الشريك في الملكية أو جار الملك المراد بيعه في الحصول على أولوية الشراء عوضا عن أي شخص آخر، وهو الحق الذي طالب به يوسف ليفي بإيعاز من مصطفى بن سماعيل كما يدعي جان غانياج.

الإنجليزية ووصلت القضية إلى البرلمان البريطاني في ثوب التعدي على أملاك تاجر بريطاني شريف[1] جراء الحملة الإعلامية.

ولم تصعد شركة مرسيليا من حدة الأمور في بداياتها لكونها تركت المجال لخير الدين لتسوية هذا المشكل وهو في إسطنبول رغم إدراك الشركة أن الإجراءات العرفية ستأخذ وقتا طويلا[2]، وما لبثت الشركة أن عادت إلى الصراع القانوني مع هذه الأطراف حول أحقية كل منهم بالشراء، خاصة بعد دخول إيالة تونس تحت إشراف اللجنة المالية الأوروبية التي اتخذت قرارا بان الأرض ملك للبايلك، وأسقطت حق خير لدين في بيعها، لتصبح هذه الأرض محل صراع بين الإنجليز والحكومة الفرنسية، دون غالب ولا مغلوب حتى فرض الحماية واستئثار فرنسا بإيالة تونس، لتصبح هذه المساحة من الأرض تحت وصاية سلطة الحماية[3] لتقوم شركة مرسيليا بعدها بشراء هذه الأرض بثلاثة ملايين فرنك[4]، وتمارس نشاطها الزراعي فيها.

ت.نشاط شركة "كاستال نيوفو" الإيطالية:

هي من بين الشركات التي نشطت في المجال الزراعي وهي شركة تابعة للنفوذ ، فقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى شخصية "كاستال نيوفو" وهو طبيب إيطالي خدم لدى الباي التونسي كأحد أطبائه، فخلال عمله في قصر الباي قام بكراء مزرعة قدرت بألاف الهكتارات على طول 24 كلم بمنطقة "الجديدة" التي كان يملكها الوزير الأكبر حينها مصطفى الخزندار[5]، وكان هذا الأخير قد منح امتياز استغلالها قبل "كاستال نيوفو" لشخص إنجليزي أراد أن يطور زراعة القطن بها لكنه فشل، وفي سبتمبر 1868 وافقت إيطاليا على الاتفاقية الأنجلو-تونسية القاضية بحق تملك الأجانب للعقارات، الأمر الذي انعكس على الجالية الإيطالية بإيالة تونس فأصبح لديها نفس حقوق الجالية الإنجليزية[6]،

(1) جان قانياج، المرجع السابق، ص 428..

(2) M. Chopine, Op. Cit., P 216.
(3) Albert Rey, Op. Cit, P 32
(4) Ludovic Campou, Op. Cit, P 93

(5) أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص48.

(6) جان قانياج، المرجع السابق، ص299

وبهذا الوضع الجديد قام الطبيب "كاستال نيوفو" بمفاوضة الوزير الأكبر على هذا المزرعة باسم الحكومة الإيطالية، وهو يعلم انه ليس بمقدور الوزير الأكبر استغلاله وانه لم يجن منها إلا أرباح ضئيلة فيما مضى، إذ كانت تستخدم أراضيه كمراعي لقطعان الأغنام، ونجح الطبيب "كاستال نيوفو" في جانفي 1869 من إبرام عقد استغلال المزرعة مع الخزندار لمدة ثلاثين سنة، ومع مطلع سنة 1870 استطاع الطبيب أن يعدل صيغة العقد التي كانت تمنح حق الاستغلال لشخصه إلى صيغة جديدة تخول له إدخال شركاء معه في استغلال المزرعة كاملة أو كراءه لجزء منها لطرف آخر[1]، وهذا التعديل في صيغة العقد جعله يقوم بتأسيس شركة رأسمالية محددة بـ 500.000 فرنك[2] بمساهمين من إيطاليا أهمهم شخصيات أرباب بنوك أو عاملين بها في مدن فلورنسا وجنوة ونابولي، إضافة إلى 700 سهم بتونس اغلبهم لصالح الخزندار، وتقرر تسمية الشركة "الشركة الخفية التجارية الصناعية والفلاحية لإيالة تونس"Societa anonima Commerciale industrial ed agricola per la tunisia" [3].

وكانت الشركة تسعى إلى تحويل أجزاء من مياه وادي مجردة إلى الأراضي المهملة بالجديدة لريها وإحياء أراضيها المهملة، لكن أعمالها لم تزدهر بصورة كبيرة وحققت عجزا ماليا في السنتين الأوليتين من نشاطها[4]، قبل أن يدخل "قوقليومو كاستال نوفو" ابن الطبيب في صراع مع المزارعين العاملين بها وطرد عدد منهم، فرد عليه وكيل منطقة الجديدة العقيد الطيب بلحاج عون الباي في قرية الجديدة بإخلاء منزله في المزرعة، ليقوم بعد ذلك كاستال نيوفو" بالاحتجاج لدى القنصلية الإيطالية ضد هذا الإجراء، وتأخذ القضية أبعادا دولية فقد أحدثت هذه الشركة مشكلة مع السلطة المحلية لمنطقة "الجديدة" وهي المنطقة التي تتواجد فيها الأرض التي حصلت عليها الشركة، ليزيد القنصل الإيطالي من حدة المشكلة باستغلال هذه المشكلة لخلق ازمه دبلوماسية بين البلدين، فقد هددت إيطاليا بتحريك مراكبها الحربية إلى المياه التونسية، لتحل القضية بعد ذلك بمساعي دبلوماسية حثيثة قادها

(1)جان قانياج، المرجع السابق، ص300

(2) أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص48.

(3)جان قانياج، المرجع السابق، ص300

(4) المرجع نفسه، ص301

الوزير الأكبر الجديد خير الدين باشا، بمساعدة قنصل الدولة العثمانية بإيطاليا[1]، لكن دوافع الحكومة الإيطالية في هذه الأزمة هو إيجاد فرصة للتغلغل في إيالة تونس والاستفادة من هزيمة فرنسا في حربها مع بروسيا لأخذ مكانتها بالإيالة التونسية والحصول على امتيازات بالتهديد[2]، فمثل نشاط هذه الشركة أحد أوجه التكالب على الإيالة التونسية.

ث.شركة البريد البحري الفرنسية:

يدخل نشاط هذه الشركة في قطاع الخدمات خاصة خدمة النقل البحري والتجارة الخارجية فعرف هو الآخر حصول عديد من الشركات على امتيازات واسعة على غرار شركة البريد البحري الفرنسية فقد استطاعت هذه الشركة الكائن مقرها بمرسيليا من الحصول على اتفاقية مع الحكومة التونسية في سنة 1854، يسمح بموجبها للشركة من إنشاء خط بريدي يربط إيالة تونس بالجزائر ومرسيليا[3]، لتتحول هذه الشركة فيما بعد تحت مسمى آخر بعد ان نالت شهرة واسعة في النقل البريدي البحري فأصبحت تسمى بالشركة العامة الأطلسية، واتسع مجال تخصصها من المجال البريدي إلى نقل البضائع والأشخاص وبفتح مجال خطوطها دوليا بربط فرنسا بنيويورك الأمريكية، أما في ما يخص إيالة تونس فقد نشطت بها من خلال حصولها على خط داخلي يربط بين سوسة ومدينة صفاقس، وخط إيالة تونس مالطا عبر بنزرت، ففرضت نفسها كأكبر شركة للنقل البحري في المتوسط بسبب تنظيمها الجيد وسرعة حركتها وأمانتها[4].

(1) أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 48.

(2)جان قانياج، المرجع السابق، ص301

(3) Bouis Aimé, **Le livre d'or de Marseille, de son commerce et de ses industries**, Subventionné par le Conseil Général des Bouches-du-Rhône compte-rendu Annuel de la situation maritime, commerciale, industrielle, coloniale, Typographie, lithographie, Marseille, 1907, P 49.

(4) Bouis Aimé, Op.Cit P61.

ج. نشاط شركة الملاحة المشتركة:

نشطت هذه الشركة الخدماتية قبل الحماية الفرنسية فرغم كون السوق التونسية تحت قبضة شركة الأطلسية العامة التي كانت تسمى شركة البريد البحري الفرنسية، إلا أن هذه الشركات أنشأت خطا جديدا بين إيالة تونس وفرنسا انطلاقا من مجردة مخصص للبريد والبضائع لتنمية الروابط التجارية بين فرنسا وتوس وهذا بالتنسيق مع الشركة الأطلسية، حيث توفر لهذه الشركة قوانينها الخاصة في نقل الأفراد والبضائع كتحديد الوجهة بالضبط للراكب وتوقيت الإقلاع وما الذي يتوجب على المتنقل عمله لتمرير بضائعة على الجمارك، وتحميله مسؤولية بضائعه ورسوم الجمارك عند تمرير سلعه وتفتيشها في الممرات الخاصة سواء في إيالة تونس أو في فرنسا[1]، وكل هذا من اجل ضبط المعاملات المالية وتحقيق فوائد جمركية عالية لصالح الحكومة الفرنسية

إن إحكام هذه الشركات الفرنسية قبضتها على هذا القطاع الخدماتي متمثلا امتياز خدمة النقل البحري الداخلي (سوسة – صفاقس) والخارجي بين إيالة تونس وفرنسا وحتى مع بلدان أخرى مثل مالطا هو في حقيقته سيطرة على قطاع رئيسي في الاقتصاد التونسي وهو التجارة الخارجة واستئثار هذه الشركة ومثيلاتها بهذه الخدمة هو استئثار بالمصالح التجارة الخارجية التونسية، فكانت هذه الشركات احدى المخالب التي أحكمت بها فرنسا قبضتها على إيالة تونس قبيل إخضاعها للحماية

إن الشركات التي سبق ذكرها وتغلغلت في الوسط الاقتصادي التونسي تحت مضلة الامتيازات، لم تكن لتصل إلى هذا العمق من التأثير في الاقتصاد التونسي لولا توفر مرجعيات بنكية لها في فرنسا أو الجزائر المستعمرة التي أصبحت تدار مباشرة من باريس، وهو ما ساعدها على تمويل مشاريعها وتثبيت نفوذها ومن جملة هذه البنوك التي نشطت قبل الحماية نذكر:

أ. الشركة الجزائرية المحدودة:

شركة بنكية، تأسست في 27 ديسمبر 1877، وفتحت مكاتبها في فرنسا وإيالة تونس والجزائر والمغرب، وهي ذات طابع مالي وتخصصها أقرب ما يكون في تخصص البنوك، من وظائفها الإشهار

(1) Ibid. Bouis Aimé, Op.Cit, P78.

للأراضي والممتلكات الفرنسية في الدول التي بها مكاتبها، والعمل على دعم الاستعمار، تسهيل عمليات الحيازة والبيع والتبادل للأراضي والمنشآت التي تقع في الجزائر، زيادة على جردها وتسجيلها خاصة المواقع التجارية والصناعية، إضافة إلى تقديم العقود العقارية في البلدان السالفة الذكر، وإجراء المعاملات البنكية والمصرفية، وتقديم القروض ووصلات التعهدات وصكوك ضمان بالنسبة للأشخاص وحتى المؤسسات العامة، إضافة إلى حسابات مالية جارية للأفراد وقبول ودائعهم المالية، ومنح سندات قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة[1].

ب. شركة القروض الجزائرية التونسية:

شركة بنكية ذات رأسمال محدود بلغ 125 مليون فرنك، تأسست في 9 ديسمبر 1880، لمدة مئة وخمسة وثلاثون سنة، عملت الشركة على الرهن العقاري والملكيات الخاصة في إيالة تونس والجزائر المغرب، إذ الفرد أملاكه وعقاراته مقابل قيمة مالية يعيدها للبنك على أقساط أو على المدى القصير، كما يقوم البنك برهن الممتلكات العامة التابعة للبلديات والدوار في كل من البلدان السالفة الذكر، مسندًا جواز ذلك بالمرجعية القانونية الفرنسية الصادرة في 6 جويلية 1860، كما يقوم بالشراء والتفاوض، ومنح الضمانات المالية للمنشآت الحكومية المبنية أو تلك التي هي قيد الإنشاء[2].

3. الخطوط العامة للسياسة الفرنسية في تونس بعد 1881:

وضعت السلطات الفرنسية سياسة عامة من اجل التحكم في مفاصل الاقتصاد التونسي من كل الجوانب، وقد ارتكزت على الشق الإداري بالدرجة الأولى، يليه الجانب التجاري وجانب مالي الذي تذبذبه السمة الغالبة للوضع الاقتصادي الداخلي لتونس قبل فرض الحماية.

(1) Bouis Aimé, Op. Cit .P 110.
(2) **Crédit foncier d''Algérie et de Tunisie**, Société anonyme, Imprimerie Chaix, Paris 1924-1925, P87.

1.3. السياسة الإدارية:

أول ما بدأت به فرنسا في تسيير البلاد هو وضع هرم جديد للسلطة يتسنى لها من خلاله إحكام قبضتها على القرار السياسي وفرض سياساتها داخليا وخارجيا، وكان ذلك باستحداث منصب المقيم العام الفرنسي، والذي يعد رأس السلطة في البلاد موازاة مع الباي، بل اكثر من ذلك فقرارات الباي لا تصبح صالحة وسارية المفعول إلى اذا تمت المصادقة عليها من قبل المقيم العام، فهو يترأس الإدارة الجديدة في ضل الحماية وهو همزة وصل بين الحكمة التونسية والحكومة الفرنسية[1].

ولتحديد مهام المقيم العام بشكل رسمي فقد صدر مرسوم رئاسي في 22 جوان 1885 يحسم صلاحيات المقيم العام الفرنسي بتونس ويبين علاقته بحكومة البايلك بعدما عرفت الفترة الأولى للحماية غموض حول صلاحياته وطبيعة علاقته مع الطاقم الوزاري الحكومي، فقد أصدر المقيم العام الأول في 22 افريل 1882 مرسوم يحدد صلاحياته، وفي 11 فيفري 1883 اتبعه السكرتير العام للحكومة التونسية بمرسوم آخر يوسع من صلاحياته[2]، ويعمل المقيم العام على راس جهاز سياسي وإداري ومجلس للشورى والمجلس الكبير الذي ينتخب له الفرنسيون وعدد من التونسيين الذي يجتمع لغرض دراسة الميزانية وطرق صرفها[3].

وقد تولى هذا المنصب عدة شخصيات، القاسم المشترك فيما بينها هو الرغبة في ترسيخ الاستعمار والإخلاص للفكر الإمبريالي، فعَين رئيس الوزراء الفرنسي جول فيري وهو احد المنظرين للفكر الاستعماري "Paul Cambon " كمقيم عام على تونس ابتداء من سنة 1882، وذاك من اجل إرساء تنظيمات افضل للحماية الفرنسة وتدعيم ركائزها وتثبيتها بتونس[4]، عن طريق إعطاء أولوية كبيرة للإصلاحات المالية والإدارية التي خدمت الإدارة الفرنسية فيما بعد، وقد عرف عن "كامبون "

(1) عبد الكريم غلّاب، المرجع السابق، ص 95.

(2) Victor Piquet**, la colonisation française Dans l'Afrique de nord, Algérie - Tunisie - Maroc**, Nouvelle Édition, revue et augmentée, Libraire Armand, Paris, 1914, P 331.

(3) عبد الكريم غلّاب، المرجع السابق، ص 86.

(4) Victor piquet, Op. Cit., P 323.

الذكاء والدبلوماسية لكونه عمل سابقا في جهاز المخابرات الفرنسي، وكان احد ابرز رجاله، وعمل قبل توليه منصب المقيم العام كمحافظ بفرنسا، ليكون أول مقيم عام فرنسي بتونس[1]، ثم تولى "ماسيكولت" massicault . المنصب بعد "كامبون"، وكان المقيم العام الجديد قد عمل في مكتب الإعلام لوزارة الداخلية بباريس ليقوم بمواصلة عمل سلفه كابون، فقد سنّ عدة قوانين لتدعيم الاستيطان، وحرص كل الحرص على تطبيقها لتدعيم الخطوات الأولى للاستعمار، ثم استلمها من بعده "شارل" M. charles، الذي تولاها في ظروف احسن من سابقيه[2]، لكون هؤلاء المقيمون العامون هم الدعامة الأساسية في إرساء منظومة الحماية بتونس.

وبالموازاة مع المقيم العام تمَّ استحداث منصب الكاتب العام الفرنسي للحكومة لتنسيق الأعمال مع الإدارات الأخرى القديمة منها والمستحدثة، لأنه قد تم استحداث إدارات فرنسية جديدة للشؤون المالية وأخرى للأشغال العمومية، وإدارة العلوم والمعارف، ومديرية الفلاحة والتجارة والغرفة الفلاحية والغرفة التجارية[3]، من اجل تسيير البلاد لتحل تنفيذيا مكان الحكومة التونسية[4].

كما يتواجد على رأس كل إدارة موظفون فرنسيون سامون في مختلف أنحاء البلاد وهم من يسهرون على تنفيذ برامج الإدارة الفرنسية، إضافة لاستقدام آلاف الموظفين من فرنسا الذين بلغ عددهم 20 ألفا قصد السيطرة على الإدارة بينما كان عدد الموظفين التونسيين في الوظائف الصغرى 5 آلاف موظف[5]، كما استعانت الإدارة الفرنسية بالشركة الفرنسية التونسية المختلطة، وهي شركة خدماتية عملت مع الإدارة الاستعمارية بتونس، بهدف الربح، ضمت ضباط فرنسيين لهم خبرة في حروب الشمال الإفريقي خاصة القادمين من الجزائر بعد استعمارها، يكمن دورها في تدريب فئات محلية من السكان وتشكيل قوة مشتركة هدفها إيجاد أسهل الطرق للتعامل مع السكان خاصة في

(1) Paulard, Op. Cit., P 47
(2) Ibid, P 47.
(3) عبد الكريم غلّاب، المرجع السابق، ص 88
(4) المرجع نفسه، ص 95.
(5) نفسه، ص 96

الجانب الاقتصادي وتحديداً جمع الضرائب ومتابعة المتهربين منها، حيث تستطيع هذه القوة الجديدة التحرك داخل التراب التونسي لما لها من مرونة وسرعة بفضل إشراك العنصر المحلي، بالإضافة إلى دورها في حفظ الأمن والممتلكات للسكان[1].

إن هذه الإجراءات العملية التي قامت بها حكومة الحماية استندت في سنّها على اتفاقية فرض الحماية الموقعة بقصر باردو، غير أن عدم استيعاب هذه الأخيرة لكل المطامع والرؤى الفرنسية وعدم شموليتها لكل شؤون الحكم جعل فرنسا تفرض على تونس اتفاقية أخرى وهي اتفاقية 8 جوان 1883 المعروفة باتفاقية قصر السعيد، التي جاءت مكملة لاتفاقية باردو لعام 1881 وكانت رغبة فرنسا منها تكريس مزيد من الثقة بين الطرفين فقد احتوت على:

- تسهيل دور الحكومة الفرنسية في حمايتها على تونس وبذلك فإن الباي يوافق على الإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية مناسبة.
- تضمن الحكومة الفرنسية في الوقت وبالشروط التي تراها مناسبة أن يصادق الباي على كل ما من شأنه أن يساعد تونس على الخلاص من الدين المقدر بـ 125 مليون فرنك، مع ضمان فرنسا للديون المترتبة على تونس لصالح إيطاليا وبريطانيا.
- لا يسمح للباي أن يقترض أو يتصل بالخارج إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية[2].

كما ألغت فرنسا التنظيم الوزاري الذي كان سائد قبل الحماية، إلا البعض منه، وبإفراغه من محتواه ليصبح هيكلا بلا روح، فقد وضع إلى جانب كل وزير مدير فرنسي بيده السلطة الفعلية، في حين أصبح المقيم العام الفرنسي بمثابة رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الوقت ذاته، والكاتب العام كان بمثابة وزير للداخلية ويشرف على الشؤون الإدارية في البلاد، أما بقية المصالح الأخرى كالمالية والأشغال العمومية والبريد وغيرها من القطاعات الاقتصادية فيتولاها مدراء فرنسيون، أما في النواحي

(1) Fourumes Treeaux E, **Les Budgets de Lalgerie et de la tunisie (1883)**, Paris, Imprimeri et Libraire administratives, 1882, P 48.

(2) اتفاقية قصر السعيد، مخطوط، ورقة 1، 2، 3، 4، 5، 6. مستخرج من موقع بوابة العدل التونسية، http://www.e-justice.tn/index.php?id=294

البعيدة فتم تعين ما عرف بالمراقبين المدنيين، وهم موظفون فرنسيون ينوبون عن المقيم العام الفرنسي وبيدهم كل السلطات في تلك الجهات[1].

وقامت حكومة الحماية بتنظيم المجالس البلدية التي كانت متواجدة بتونس منذ 1858، لكنها لم تكن فعالة، واحتوت مجالسها على عشرة أشخاص فقط، كما لم تكن معممة إذ اقتصرت على العاصمة وضواحيها فقط، أما بعد الحماية فعمدت الحكومة الجديدة منذ 1883 إلى تجديدها وإعادة تنظيمها عن طريق تعيين النواب وليس بانتخابهم، وشملت العملية مدن صفاقس وسوسة، وبنزرت وحلق الوادي، واتبعتها بمجالس قروية في فترة لاحقة (1934)، للقيام بنفس مهام المجالس البلدية وتكريس التواجد الفرنسي بكل النواحي، وكل من المجلسين لا يمرر أي قرار إلا بعد مصادقة المراقب المدني الفرنسي بتلك البلدية[2]، ولترسيخ التواصل بين الإدارة تم إصدار مجلة القانون المدني التونسي للعقود والالتزامات سنة 1906، ومكاتب الحالة المدنية سنة 1909 [3].

فيما يخص السلطة القضائية فقد قامت حكومة الحماية بإنشاء محاكم فرنسية جديدة موازية للمحاكم التونسية، غير أن مهامها أوسع فهي تنظر في اغلب القضايا التي تخص الفرنسيين والأجانب أو بين الأجانب والتونسيين، والقضايا المتعلقة بالعقار المسجل لدى الحكومة[4].

2.3. السياسة التجارية:

وبالتوازي مع التنظيمات الإدارية، جعلت السلطات الفرنسية الجوانب الاقتصادية مجالا لاهتمامها لتوطيد الحماية بشكل عملي، وركزت على الجوانب المالية التي كانت احدى الأسباب الرئيسية في ضعف الإيالة التونسية، وكذا الجوانب التجارية، والضريبية.

في السياسة التجارية الجديدة بعد الحماية أقدمت فرنسا على إنشاء المحكمة التجارية بموجب المرسوم الذي صدر في 12 مارس 1884 وهي محكمة تختص بالمسائل والخصومات ذات الطابع

(1) الحبيب تامر، المرجع السابق، ص74.

(2) المرجع نفسه، ص79.

(3) عبد الكريم غلّاب، المرجع السابق، ص 96.

(4) الحبيب تامر، المرجع السابق، ص78.

التجاري تشكلت من قاضي عام وعشرة مقيمين فرنسيين. وحتى يكون الحكم رسمي توجب حضور 8 مستشارين مقيمين على الأقل، ويتم الحكم من خلال التصويت لصالح الأحكام بالأغلبية، وبعد صدوره ويتم تقديم نسخة مصادقة عن الحكم[1].

إن مرسوم 25 جوان 1885 قد احتوى على عدد من البنود أهمها إلغاء رسوم تصدير الحبوب، البرتقال، الخضر، وإلغاء رسوم تصدير الزيوت بأنواعها، يضاف لها إلغاء الرسوم الجمركية على نقاط التواصل التجاري في عديد مناطق البلاد التونسية، وتبعتها إلغاء آخر يتمثل في الرسوم الجمركية على المواد الطبيعية الخام والمواد المصنعة المصدرة إلى الخارج[2].

ويوضح هذا المرسوم كيف أن السلطات الاستعمارية بتونس سهلت عملية إخراج مقدرات البلاد سواء السلع أو المواد الخام أو المصنعة، خاصة بعد مرور حوالي خمسة سنوات على توقيع الحماية فإن غالبية المنتجات ستتجه إلى السوق الفرنسية، إذا ما قورنت مع حجم المبادلات التي كانت متواجدة مع بقية الدول مثل إيطاليا وإنجلترا، والدليل على هذا الأمر هو عدم تعمم هذا الإجراء على عملية الاستيراد؟ فيتضح من عملية حصره في التصدير بغرض خدمة المصلحة الفرنسية فقط. أما إذا تم سنّه في عملية الاستيراد فإن ذلك يسمح لباقي الدول بالتدخل في تونس في الجانب التجاري بقوة كبيرة وهو ما لا يخدم مصلحة فرنسا.

3.3. السياسة المالية:

وفي الجانب المالي عمدت حكومة الحماية إلى القيام بإصلاحات مالية كبيرة وشاملة، وكانت على دراية من أن أي عملية إصلاح مهما كان وزنها وفائدتها فإنها ستؤدي في المدى القصير إلى نقص في مردود الضرائب، وبالتالي فان اللجنة المالية الدولية التي تمثل المقرضين ترفض الانزلاق في مثل هذه المخاطر حفاظا على مصالحها[3]، غيران استمرار هذه اللجنة في العمل أعاق فرنسا في الوصول إلى غايتها بتونس وهي ترسيخ الحماية الفرنسية بدلا من الحماية الأوروبية.

(1) Andreé Rivière, Op. Cit., P 118.
(2Ibid., P 118

(3) علي المحجوبي، المرجع السابق، ص14

ولهذا فقد تم إصدار مرسوم يقضي بحل اللجنة المالية الدولية الثلاثية الفرنسية والإيطالية والإنجليزية مع ضمان فرنسا المصالح البريطانية والإيطالية وتم تنصيب لجنة من كبار شخصيات الإدارة المالية الفرنسية في محلها مع مساعدة عدد كافٍ من الوكلاء والخبراء الثانويين والمندوبين وذلك بغرض إصلاح المنظومة المالية خاصة الضريبية منها التي كانت تعرف تسيبا وانفلاتا حسب وجهة نظر الفرنسيين، ومن الآليات الجديدة التي اقترحت للتعامل مع هذا الملف هو إيجاد وسائل جديدة للتعامل مع العشائر والقبائل في مسألة جباية الضرائب[1] وحتى مع الهيئات الدينية[2] بما يضمن مصالح فرنسا وتحديدا سداد الديون المترتبة على تونس يضاف لها حماية مصالح الحكومة التونسية، أما عن الجمارك فدأبت اللجنة الجديدة إلى حل هذا الجهاز الذي عرف فساداً كبيراً وهو ما كان يؤثر على مداخيل الخزينة التونسية بصورة كبيرة حيث وضع هذا القطاع تحت الإشراف المباشر للفرنسيين، وقد عرفت عوائد الجمارك زيادة بسبب هذه السياسة الجديدة[3].

فميزانية الحكومة التونسية بدأت تحت الإشراف الفرنسي ابتداء من 13 أكتوبر 1883، وتنقسم ميزانية المداخيل إلى أقسام حسب أنواع الضرائب المختلفة، وكل فصل من الميزانية يتفرع إلى أقسام وكل قسم إلى أجزاء وكل جزء يوجه إلى الخدمة العمومية التي توجب إنجازها، ففي شهر جوان من كل سنة يقوم رؤساء المصالح العمومية بتجهيز الميزانية الخاصة بقطاعاتهم، كما يقوم مندوب مديرية المالية بتوجيه هذه الميزانية ويضيف لها الميزانية التكميلية للسنة لإكمال أعمال الموازنة العامة، كما تخضع هذه الميزانية لمداولات الوزراء ورؤساء الأقسام المدرجون تحت سلطة المقيم العام الفرنسي لتقدم قصد المصادقة عليها من طرف الباي التونسي، وتحدد التسوية النهائية للميزانية بمرسوم رسمي يحدد تقسيم الميزانية وأجزائها واتجاهات صرفها[4].

يصدر منشور يحدد الموازنة العامة للدولة، وذلك في شهر جولية من كل سنة يقدمه مندوب مديرية المالية إلى الباي في شكل جداول للميزانيات الفرعية يحدد فيه تقسيم الميزانية، والقرار النهائي

(1) Henry Pontet , Op. Cit., p275.
(2) Fourumes Treeaux, Op. Cit., p50.
(3) Henry Pontet , Op. Cit., p275.
(4) Andrée Rivière, Op. Cit., P86

حول المبلغ الذي يتم استرداده، والمبالغ المستردة، والمبالغ التي سيتم استردادها، أما من حيث الإنفاق فيقدم المندوب لمديرية المالية جدولاً يحدد فيه القروض المقترحة، الحقوق المكتسبة من طرف دائني الدولة، وميزان المدفوعات، وما تبقى من الأموال الواجب دفعها. وتخضع هذه الجداول مثلها مثل الميزانية لتقييم ومصادقة رؤساء المصالح المختصة، ثم يقدمها المقيم العام الفرنسي إلى الباي للمصادقة عليها[1].

وتقوم المديرية العامة للمالية ممثلة في شخص المدير العام للمالية بمراقبة ومتابعة كل مداخيل الدولة التونسية، ويعمل تحت سلطته مدير للاشتراكات المختلفة ومدير الجمارك، ويتم تعيينه من طرف الباي بعد أن يتم ترشيحه وتقديمه من طرف المقيم العام الفرنسي، وينصب من خلال مرسوم مع غالبية موظفي هذه المديرية كنائب المدير العام، ومدير الاشتراكات المختلفة والديوان، ورؤساء الجهات ومفتشي المديريات المالية، والقابض الرئيسي لمديرية الاشتراكات المختلفة والقابض الرئيسي لمديرية الجمارك، وموظفي مديرية الأراضي "الدومين" ومدير مصلحة الغابات ومدير دراسات العملة[2].

إن السياسات التي سبق ذكرها هي سياسات متكاملة فيما بينها حولت البلاد التونسية من محمية عثمانية تعاني ما تعانيه اغلب الأقطار العثمانية إلى محمية فرنسية ذات طابع استعماري صرف، ولم يكن الأمر بمثابة إصلاحات فرنسية شانها شان محاولات خير الدين لوضع متردي كما تسعى بعض الدراسات الذهاب إليه[3]، فالسياسات الفرنسية الجديدة مكنت الإدارة الجديدة من الشروع في إرساء المشروع الاستعماري بمختلف مجالاته خاصة الجانب الزراعي بالدرجة عبر تحويل ملكيات الأراضي وانطلاق المستوطنات الزراعية الفردية والجماعية، وكذلك الحال في المجال الصناعي عبر بداية استغلال المعادن برسم خريطة منجميه لتونس تكون للشركات الأجنبية النصيب الأكبر.

---

(1)Andrée Rivière, Op. Cit PP 86. 87

(2) لمعرفة كيفية تعيين كل مديرية وخصائصها انظر:

Ibid, P P 99. 100. 101.

(3) Béatrice Hibou, « Le réformisme, grand récit politique de la Tunisie contemporaine », **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, N 56, Belin, 2009, P 21.

الفصل الأول

الشركات الأجنبية في المجال الزراعي

بعد أن تم إرساء الحماية ووضع أسسها من قبل النظام الاستعماري بما يخدمه عبر العديد من السياسات والطرق والآليات الأمر الذي انجر عنه بداية الاستنزاف اللامحدود للموارد عبر مجموعة من الشركات مستهدفة كل مناحي الاقتصاد وسأفرد هذا الفصل للحديث عن نشاط هذه الشركات في مجال الزراعة، وقبل التفصيل في حقيقة النشاط والممارسات بهذا القطاع يتوجب قبل ذلك التكلم بنوع من التفصيل عن المقومات والموارد الزراعية التي تمتلكها تونس، والتي كانت احدى أكبر العوامل التي جلبت رؤوس الأموال الأجنبية إليه.

1. الموارد الزراعية بتونس:

تتوفر تونس على موارد زراعية هامة، وقد تعرف الفرنسيين عليها من خلال الكتابات التاريخية اللاتينية، فقد تكلم الرومان عن أهمية تونس في الجانب الزراعي ومنها أدرك الفرنسيون أهميتها كسهل مجردة الذي ينتج كميات هائلة من القمح والشعير بالإضافة إلى سهل القيروان الذي قد يمنح تونس اكتفاء ذاتيا من المحاصيل الزراعية في أحسن السنوات مطرا بالإضافة إلى طبرقة وضواحيها التي لها غابات واسعة ومراعي شاسعة التي تساهم بتصدير آلاف الأغنام كل سنة إلى أوروبا. وفي الجنوب في محافظة الجريد والواحات المحيطة يوجد بها أجود أنواع التمور في العالم بالإضافة إلى جمال الطبيعة التونسية التي تجعل تونس قبلة للمستوطنين[1].

ويمكن حصر الموارد الزراعية بتونس فيما يلي:

- **الحلفاء:**

التي تراوح طولها ما بين 0.50 إلى 0.60 م، فقد يصل طولها لأكثر من ذلك في مناطق أخرى[2].

- **الغابات:**

احتوت تونس على مساحات واسعة من الغابات الجميلة، قدرت بحوالي 290.000 ألف هكتار، وتعتبر هذه المساحات ملكا للبايلك لكنها غير مستغلة ولا تجني منها الدولة أيَّ عائد مالي، وبعد

(1) Vignon Louis , Op.cit.. P139
(2) Émile Guillot, Op.cit.. P95

فرض الحماية أصبحت السلطات الفرنسية بتونس تجني منها أموالا كبيرة في ظرف سنوات قليلة، ففي عشرة سنوات جنت السلطات 3 ملايين فرنك وتم مضاعفته بعد عشرين سنة.[1]

وتنوعت الغابات بين أشجار الفلبين، والبلوط، والزيتون بلغت أكثر 162 ألف، منها 124 ألف منتجة، وفي جنوب مجردة 130 ألف هكتار أيضا منتجة للصنوبر والبلوط، وبالتالي المجموع بلغ 290 ألف هكتار من الغابات، والتي افرزت مهنة "النجارة" أو صانعة الخشب على طول الطريق الرابط بين سكك الحديد من تونس حتى "غار الديماء" كما بدأت إعادة إحياء مناطق من خلال التشجير[2].

وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية بعد فرض الحماية تصنف الغابات التونسية بمثابة ثروة من ثروات البلاد، فأولت لها عناية خاصة وذلك من خلال هيئة إدارية تقف على تسيير شؤون الغابات حيث تم تعيين مدير عام لمصلحة الغابات، وحفظها، وتنميتها، ويقوم المدير العام بالتنسيق مع مديرية الأشغال العمومية من أجل استغلال هذه الغابات[3].

- **أشجار التين:**

يعتبر التين من بين الأشجار التي تنمو بتونس واهتم بها التونسيون وبزراعتها، غير أنها لم تكن تمارس على نطاق واسع حسب وجهة نظر الفرنسيين قياسا بأهميتها الغذائية والاقتصادية، فالتين يستهلك بشكل كبير لدى القبائل الريفية من شهر أغسطس حتى أكتوبر بمعدل 100 كلغ للفرد الواحد خلال سنة كاملة، وهذا بعد تجفيفها خلال باقي أشهر السنة.

وقد تعددت أنواع التين التونسي منها: "الخدري" "الدرجي"، "البياضي"، "السلطاني"، "التمسي"، بلغ سعر 100 كلغ من التين ما بين 50-60 فرنك بالنسبة للتين عالي الجودة، أما العادي والمتوسط فيبلغ ما بين 20-25 فرنك. كما تصدر تونس سنويا ما بين 50 إلى 70 ألف كلغ وتصاعد الرقم تدريجيا[4].

(1) Vignon Louis, Op.Cit. P147
(2) Ibid.
(3) Andreé Rivière, Op.Cit. P125
(4) Émile Guillot, Op.Cit.. P100

- **أشجار الزيتون:**

تعتبر تونس موطن أشجار الزيتون تاريخيا واشتهرت بها مند الحقبة الرومانية، ورعايته هذه الشجرة تتطلب جهدا وصبرا كبيرا لتحقيق النجاح، واستدل الفرنسين بما كتبه الرومان عن وسط تونس وكيف كان ذا جمال باهر ببساتين الزيتون بالإضافة إلى نظم الري والسقي التي اعتمدوها، كالخزانات والأنابيب وغيرها[1]، اشتهرت بعديد المناطق مثل صفاقس على شكل غابات من الزيتون، ويستعمل أيضا على محيط المزارع والحقول[2]، واكتست أهمية بالغة لدى الفرنسيين بعد فرض الحماية لما لها من مشتقات، إذ حرصت مديرية الزراعة والتجارة لحكومة الحماية للاستثمار في الزيتون كمادة أولية، والزيت المعصور، والنواة الداخلية، إضافة إلى أوراق الشجرة والأخشاب التي تنتجها بعد قطعها[3].

- **أشجار النخيل:**

تعتبر النخيل من بين أهم الأشجار التي اهتم بها التونسيون، وتعتبر من أهم ثروات الواحات التونسية[4]، إذ لا توجد أي قرية أو مدينة صحراوية إلا وبها أشجار النخيل متراوحة العدد[5]، واشتهرت بها عديد المناطق مثل: "قابس، قفصة، الحمامات، ومنطقة الجريد التي ويوجد بها عدد رسمي للنخيل يقدر بـ 230000 نخلة، منها حوالي 13000 نخلة من أجود أنواع النخيل المنتجة لأجود أنواع التمور[6]، وفي تونس إجمالا يعتبر إنتاج التمور من أبرز وأكثر المنتجات حيث يبلغ إنتاجها سنويا معدل 20 مليون كلغ[7]، ويستهلك أغلب المنتوج محليا ويتم التصدير إلى الخارج بين أربعة إلى ستة ملايين كلغ ويزداد هذا الرقم من سنة إلى أخرى، إذ راجت تجارته بعد إنشاء خط سكة الحديد الرابط بين منطقة الجريد وصفاقس وقفصة، وتراوح معدل إنتاج النخلة بتونس ما يقارب 40

(1) Émile Guillot, Op.Cit P102- 101
(2) Baraban, Léopold. **A travers la Tunisie, etudes sur les oasis, les dunes, les forêts, la flore et la géologie**, J. Rothschild éditeur, Paris, 1887, P170
(3) Minangoin, N**.. L'Olivier en Tunisie,** Imprimerie Rapid, Tunisie 1901, P5.
(4) Vignon Louis, Op.Cit.. P149
(5) Baraban, Léopold, Op.Cit.. P64.
(6) Vignon Louis , Op.Cit.. P149
(7) Émile Guillot, Op.Cit P97

كلغ وكان سعر 100 كلغ يقدر بـ 60 فرنكا، وتكمن أهميته من خلال استغلاله في مجالات أخرى كإنتاج مشروب التمر، واستعمال أخشابه في البناء والتدفئة وتزيين الأماكن[1].

– الثروة الحيوانية بتونس:

زخرت تونس بثروة حيوانية كبيرة متعددة الاستعمالات، كالحمير والبغال والثيران التي كانت تستخدم في الأعمال ذات الطابع الزراعي وفي النقل، إضافة إلى موارد أخرى كالأحصنة والأبقار التي انتشرت في المناطق الشمالية، فضلا عن الجمال في المناطق الصحراوية خاصة منطقة قابس[2]، أما في ما يخص المواشي فتنتشر في كامل التراب التونسي وفي ما يخص الإنتاج فتعتبر الناحية الشمالية اكبر المناطق إنتاجا للمواشي إذ تستحوذ على نسبة تقارب التسعين بالمئة من الإنتاج، والتي تتركز في باجة وماطر وسيدي بوعبد السلام[3].

2. دوافع الاستيطان الزراعي بتونس:

قبل الحديث عن دوافع وعوامل الاستيطان الزراعي لابد ان نشير أولا إلى مسألة اسبقية الاستيطان الفردي على الاستيطان الذي قامت به الشركات في المجال الزراعي، إذ ان المستوطنين الفرنسيين بصورة خاصة والأوروبيين بصورة عامة قبل رحيلهم واستقرارهم بإحدى المستعمرات الفرنسية كانوا يخضعون اختيارهم إلى عوامل متعددة، منها العوامل السياسية والامنية والاستراتيجية كأن تكون الوُجهة إلى أقرب مستعمرة فرنسية جغرافيا لتسهيل الحركة مع الوطن الام اجتماعيا واقتصاديا[4]، ولكون تونس أُحتلت بنظام الحماية ودون صراع مرير، ودون معارك وحروب طاحنة

(1) Émile Guillot, Op.Cit P98
(2) Fray, J et É. Boutineau, **Tunisie. L'oasis de Gabès au point de vue agricole**, Imprimerie pitrat ainé, Lyon, 1890, pp. 49. 50.
(3) Kassab A. <<Types d'élevage bovin en Tunisie>> **Méditerranée**, deuxième série, tome 29, 2-1977. P11
(4) Géniaux, Op.Cit.. P10.

وهو ما جذب المستثمرين الرأسماليين[1]، فلعب الجانب الأمني دورا أيضا من خلال الضمانات الأمنية الممنوحة لهم[2].

وكانت الدوافع الاقتصادية هي الرئيسية ذلك أن غالبية المستوطنين يستهدفون العمل في الجانب الزراعي فكانت كثرة الامتيازات الممنوحة لهم أهم عامل فهي تتباين بين مستعمرة وأخرى، وأعطوا للعوامل المناخية أهمية كبيرة، فتونس مناخها الزراعي يشبه إلى حد كبير مناخ جنوب فرنسا وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى التشابه الكبير بين ما يزرع في تونس وجنوب فرنسا مثل الكرمة، الزيتون، البرتقال، ما عدا النخيل ونباتات أخرى، فالتغير الجغرافي يكمن فقط في أن تونس قريبة من الصحراء الكبرى فهي عرضة للجفاف الذي تمتد أحيانا لسنوات وهو ما لا يحصل بفرنسا وبالتالي فهناك اختلاف نسبي في الحزام المناخي بين البلدين[3]، كما جذبهم خصوبة التربة[4] التي تتباين بين الشمال والجنوب، فالمنطقة الشمالية تربتها مشبعة بالرطوبة بما فيه الكفاية وهو ما يجعلها ملائمة لمحاصيل الحبوب بجميع أنواعها كالقمح، الشعير، الذرة والكروم، والبستنة وزراعة النباتات العطرية ونباتات الزينة. أما تربة المنطقة الجنوبية فهي تربة جافة لا تصلح لزراعة الحبوب لكن الطابق السفلي لهذه التربة رطب، ويصلح لأشجار الفاكهة حيث تنتج بشكل رائع، بالإضافة إلى الزيتون وأشجار النخيل المنتشرة بالواحات[5].

وهناك عوامل ثقافية واجتماعية كأن تكون اللغة المحلية للمستعرة قريبة من اللغة الفرنسية[6]، الجذير بالذكر أن ظاهرة اجتماعية أنشرت في المجتمع الفرنسي في أوساط الشباب وهي الرغبة في أن يكون مستوطنا أو مستفيدا من مزايا الاستعمار في المستعمرات القريبة جغرافيا من فرنسا كالجزائر وتونس والمغرب وهو ما يفسر الأعداد الكبيرة للمستوطنين بهذه الدول مقارنة بالمستعمرات

(1) Vignon Louis , Op.Cit.. P140
(2) Géniaux, Op.Cit.. P10.
(3) Émile Guillot, Op.Cit.. P130 – 129
(4) Vignon, Op.Cit.. P140
(5) Émile Guillot, Op.Cit.. PP130 - 131
(6) Géniaux, Op.Cit.. P10.

الأخرى[1]، إذ وبدون سابق إنذار يحمل الشاب حقيبته ويجمع أمتعته ويرحل إلى أي مستعمرة لكي يحسن من وضعه المادي، وتوسعت هذه الظاهرة بصورة كبيرة لدى العائلات التي تعيش وضعا اقتصاديا غير مريح بدرجة كبيرة، وهي إرسال احد أبنائها أو بناتها إلى إحدى المستعمرات القريبة لكي يُصبح مالكا هناك ويساهم في رفع المستوى الاقتصادي لعائلته في فرنسا، ولم تقتصر هذه الظاهرة على العاطلين فحتى خريجي الجامعات، والضباط، والمتعاقدون، والمحامون، والأطباء كانت لديهم رغبة التملك في المستعمرات، فكانت ثقافة مجتمع في تلك الفترة[2].

وكان المستوطنون الفرنسيون القاصدين تونس يحصلون على الرعاية الكاملة منذ خروجهم من الموانئ الفرنسية وحتى وصولهم لتونس، إذ يتم توجيههم نحو مراكز استقبال خاصة بعدها يتوجهون إلى المديرية العامة للزراعة للاطلاع على الجديد فيما يخص عروض تمليكهم وإبقائهم، وقد يوجهون إلى مديرية الأشغال العمومية قصد منحهم عروض عمل مغرية وبأجور مرتفعة[3].

3. السياسة الزراعية الفرنسية بعد فرض الحماية:

قبل الولوج إلى محاور السياسة الزراعية الاستعمارية يجب أن نتطرق إلى مسألة مهمة مرتبطة بالزراعة بنوع من التفصيل وهي وضعية ملكية الأراضي بتونس قبل مجيء الاستعمار الفرنسي لها، ذلك أن السياسة الزراعية تعتمد بالأساس على الأرض، فيتوجب عليّ أن أتكلم عن وضعيتها والسبل التي اتبعتها حكومة الحماية من اجل نقل الملكية العقارية بين السكان المحليين من جهة والمستوطنين والشركات الزراعية من جهة أخرى.

(1) Ernest Haudos, <<Colons et colonisation>>, **A.C**, A 23, N49, P1.
(2) Géniaux, Op.Cit, PP 31 – 34
(3) Ibid., P23

1.3. أوضاع ملكية الأراضي بتونس:

ويمكن تقسيم الأراضي بتونس اصطلاحا إلى قسمين رئيسين: الأراضي الميتة وهي التي لا توجد لها أي ملكية من أي نوعية كانت، والأراضي الحية والتي لها ملكية لشخص أو جهة معينة[1]، وقد تحكمت في ملكية الأراضي عدة عوامل منها العوامل الطبيعية، وهو ما جعل نمط الملكية يختلف من إقليم لآخر، كما أثرت الأحداث التاريخية في نمط الملكيات، عبر السياسات التي انتهجها حكام هذه المنطقة منذ الفترات السابقة للحماية الفرنسية[2].

ويمكن القول أن وضعية الملكية في تونس بصورة عامة كانت متقدمة إلى حد كبير عن تلك السائدة في عديد البلدان خاصة الجزائر، بسبب أنه لا يوجد بتونس ما يسمى "بالملكية الجماعية للأرض" أي أراضي العرش، فكانت الأراضي مملوكة بالملكية الخاصة في الغالب سواء للأسر الصغيرة أو الأفراد، وأصولها وحدودها واضحة، مما انعكس على معاملات البيع والشراء بين السكان، وحتى مع المستوطنين عندما وصلوا[3]، فتونس لم تعرف هذا النوع من الملكية في غالبية البلاد خاصة في المنطقة الشمالية والوسطى، فلا توجد أراضي ملك لقبائل معينة أو لدوار معين، ماعدا بعض الأراضي التابعة لمجموعة من القبائل البدوية في المناطق الصحراوية[4]، على عكس ما وجدته فرنسا بالجزائر بعد احتلالها، فكانت الملكية الجماعية للأراضي أصعب مشكل واجهته في عملية سلب أراضي الجزائريين.

وتتنوع الأراضي الزراعية بتونس إلى ثلاثة جهات رئيسية، وهي أراضي الجهة الشمالية، وأراضي الجهة الوسطى، وأراضي الجهة الجنوبية، ويمكن تقسيمها إلى نوعين من حيث المساحة فهناك الأملاك

(1) Lescure, Paul, **Du Double régime foncier de la Tunisie, droit musulman et loi foncière.** Thèse pour le doctorat, Faculté de droit d'Aix, Imprimerie francaise, tunis, 1900, p1

(2) ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الفترة الحديثة**، دار صادر للطباعة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص14 -17.

(3) Vignon Louis, Op.Cit.. P133

(4) Saurin, Jules**. Constitution de la propriété et les contras de culture indigènes en Tunisie**, Imprimerie Berger Levrault, Editeur, Paris, 1897, P11.

الكبيرة، والأملاك المتوسطة والصغيرة، وهذا التقسيم يغلب على الجهة الشمالية والوسطى، أما الجهة الجنوبية فنظرا لطابعها الصحراوي، وصعوبة الحصول على الموارد المائية فهي لا تكتسي قيمة كبيرة[1].

أما من حيث الملكية والحيازة للأفراد والهيئات فهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وقد يندرج تحت كل قسم أصنافا فرعية تصب في نفس الاتجاه وهي:

- **أراضي البايلك:**

وتسمى أراضي الدومين أو أملاك الدولة، تتركز خاصة وسط العاصمة تونس[2] يغلب عليها الأراضي المالحة والتي تجزأت فيما بعد إلى قطع مخصصة للاستيطان الزراعي الاستعماري[3]، يضاف لها مساحات شاسعة أخرى غير مستغلة، وقد تستعملها القبائل البدوية المستقرة في الأحياء القصديرية أو البدو الرحّل من منطقة إلى أخرى، إذ يتجهون شمالا في الصيف، وإلى الواحات في الشتاء[4].

- **أراضي الحبوس:**

تحتل أراضي الحبوس مساحات كبيرة من الأراضي بتونس وتخضع هذه الأراضي إلى سلطة دينية تعرف بسلطة "الجماعة"، كما أن عملية شراء أراضي الحبوس يتم بعد مراسلة هذه الهيئة العرفية[5]، وتقسم إلى الحبوس الخاصة والعامة، فالأولى يتم إدارتها عن طريق شخص يعرف "بالمقدم" يتم تعينه من طرف القاضي الشرعي للمنطقة، أما الحبوس العامة فاخضع لسلطة الجماعة[6]، وقد تصبح ملكا للدولة اذا لم يبقى لها وريث، وتتم إدارة أراضي الحبوس من طرف دينية خاصة ويمنع بيعها إلا في حالات خاصة، وقد بلغت أراضي الأوقاف بتونس 2.500.000 هكتار.

(1) Saurin, Jules Constitution de la propriété Op.Cit.. P13
(2) Géniaux, Op.Cit.. 60
(3) Paulard. S, Op.Cit., P64
(4) Géniaux Op.Cit., P67
(5) Ibid., P69.
(6) Terras, Jean, **Essai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie, étude de legislation colonia**l, these pour le Doctorat, Université de Lyon. Faculté de droit, Imprimerie et lithographie du salut publique, Lyon, 1899, P172.

- **الأراضي الخاصة:**

وهي الممتلكات التي بحيازة الأفراد وهي مسجلة بأسمائهم[1]، وهي الغالبة بكامل البلاد التونسية إذ توزعت بالمدن الكبرى خاصة العاصمة، بنزرت، سوسة، باجة، صفاقس، قفصة[2]، وتتميز هذه الأراضي بعدم الاستقرار وصغر المساحة نظرا لتعرضها للوراثة داخل العائلات ومختلف العمليات التجارية كالبيع والشراء[3]، ويوجد نوع آخر من الأراضي الخاصة تعرف بأراضي "الأنشير[4]" حيت تكون خارج المدن بمساحات كبيرة ملاكها يقطنون داخل المدن ويوظفون بها عمالا يعملون بنظام "الخماسة"، لان غالبيتها أراضي زراعية[5].

وبصورة عامة فان التراب التونسي بكامله تم تقسمه إلى أجزاء حسب الملكية والنشط الاقتصادي الممارس عليها من طرف خبراء فرنسيون، إذ تتجزأ 13 مليون هكتار إلى ما يلي:

2.600.000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، و15.000هكتار أراضي صالحة لغرس الكروم، 220.000 هكتار أراضي صالحة لغرس الزيتون، و19.000 هكتار أراضي نخيل، 34.000 هكتار أراضي التين المحلي، 810.000 هكتار عبارة عن غابات، 5.150.000 هكتار أراضي مملكة لأصحابها، و15.000 هكتار عبارة عن كثبان رملية صحراوية و1.800.000 هكتار أراضي بها الحلفاء، أما الوديان والسباخ والبحيرات فتتربع 1.500.000 هكتار، و31.000 تشكل الطرق والمدن، بالإضافة إلى الجبال المنتشرة بكامل تونس[6].

(1) Paulard. S, Op.Cit.. P64
(2) Géniaux, Charles, Op.Cit.. P60
(3) ناصر الدين سعيدوني، <<الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر – تونس – طرابلس الغرب) من القرني العاشر إلى الرابع عشر الهجري/ من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي>>، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، ع31، 2010، الكويت، ص15.
(4) يقصد بها المساحات الزراعية الواسعة: انظر هامش صفحة:
Saurin, Jules. **Constitution de la propriété**, Op.Cit.., P12.
(5) Géniaux, Op.Cit.., p67
(6) Ibid, P23

2.3. طرق وآليات تحويل ملكية الأراضي:

إن تحويل ملكية الأرض كانت احدى العقبات التي واجهتها حكومة الحماية الفرنسية خصوصا في ضل التشعب في وضعيات التمليك بين الخاص والعام والأوقاف، ولهذا عمدت إدارة الحماية على تطبيق سياسة متعددة الأوجه من اجل تمكين الإدارة والمستوطنين من الحصول الأرض بتونس واستغلالها وفق المخطط الاستعماري المعد سلفا.

وقبل التطرق إلى الأساليب الفرنسية في نقل وتحويل ملكية الأراضي، يجب أن أشير أولا إلى الوضعية القانونية للأراضي بتونس، حيث كانت مقسمة إلى قسمين، القسم الأول، وهي الأملاك المنظمة تنظيما عرفيا وفق الشرع الإسلامي، مسجلة لدى القاضي المعترف به والمفوض شعبيا في كل بلد أو قرية أو حي، وتشمل العقارات والمباني مع الأخذ بعين الاعتبار توثيق الممتلكات الأجنبية للأوروبيين القاطنين بتونس حتى قبل الحماية ويكون دلك بالتواصل مع السلطة الإدارية بالوثائق الرسمية، أما القسم الثاني فهي الأملاك المسجلة والتي تخضع إلى القانون الفرنسي، حيث تم استحداث نظام تسجيل الممتلكات والتصريح بها وإصلاح الأخطاء التي ترد في إشهار الممتلكات والعقارات[1].

أما عن الطرق والاستراتيجيات التي أُتبعت لأجل تمكين الإدارة الفرنسية من بسط يدها على الأراضي بتونس، فقد استهلت العملية بإجراء قانوني عام وشامل تمثل في إصدار ما عرف "يقانون الأراضي" في 1 جويلية 1885، والمعدّل في 16 ماي 1886، و15 مارس 1892 لتسيير المعاملات العقارية، إذ بموجبه يتم نقل الأراضي إلى الملاّك الفرنسيين[2]، ليتم بعدها استهداف أصعب الأنواع من الأملاك وهو أملاك الحبوس، لما لها من تعقيدات في النسيج الاجتماعي التونسي وأثرها الكبير اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، حيث أقدمت مديرية الزراعة على مراسلة الهيئات العرفية المسماة "الجماعة" في كل نواحي البلاد التونسية قصد التصريح بكل الممتلكات والأراضي التابعة لها، ليتم بعدها ضم هذه الأراضي، نجحت الإدارة في المرحلة الأولى في ضم الأراضي الواقعة بناحية "ماطر"

(1) Lenoble, Henri. **Le Contrat d'enzel, modalité du régime foncier tunisien**, libraire judicaire, paris 1913, P2 – 3.
(2) Paulard, Op.Cit P46

بسبب قربها من خط سكة الحديد تونس بنزرت عبر الجديدة[1]، وابتداء من سنة 1899 أصدرت مديرية الزراعة قرارا يقضي بان تصبح أراضي الحبوس تابعة للإدارة بصورة تامة، وانطلقت العملية بضم 2000 هكتار من أراضي الحبوس ببنزرت وتحويلها الإدارة ثم باجة فسوسة[2]، واعتمدت أيضا على أسلوب الشراء إذ تم تحديد السعر من ثلاثة إلى أربعة فرنك للهكتار الواحد لأراضي الحبوس[3].

وتبع المرسوم الأخير مرسوم آخر في 21 جويلية 1902 صادر عن مديرية الزراعة والتجارة يوضح آلية اقتناء الأراضي الخاصة بالسكان المحليين، ليتم اتباعه بقانون تسجيل الأراضي عند شراء المستوطنين أراضي خاصة بالتونسيي.

أما فيما يخص أراضي الحبوس فلا يمكن بيع هذه الفئة من الأملاك خاصة للمستوطن إلا من خلال عقد يسمى عقد "اونزال" (l'enzele) [4]، التي تحتوي على شروط تأجير للأرض دون تمليكها بصورة تامة، وانتهى الأمر بهذا النمط من العقود بإلغائها بموجب مرسوم 1905 من خلال تحديد شروط جديدة للبيع وبتقسيط المبلغ[5]، ليتم بعد دلك إقرار قانون تسجيل الأراضي، إذ توجب على كل مستوطن قام بشراء قطعة ارض من احد السكان المحليين أن يقوم بتسجيلها إداريا وتحسب عليه بعض الرسوم، ثم يتم الإشهار بالملكية الجديدة للأرض، أما بالنسبة للممتلكات الخاصة المسجلة عرفيا بعيدا عن الإدارة فقد تم الزام التونسيين بتسجيلها بما انه لم يتم مباشرة أي عملية للتحقيق العقاري، فكانت هذه وسيلة لجرد شامل كافة الممتلكات، لتصدر بعدها الملكية في الجريدة الرسمية، وهدا بعد مصادقة مكتب الطوبوغرافيا عليها[6].

(1) Paulard. S, Op.Cit.PP 62 - 63
(2) Géniaux, Op.Cit.P 69
(3) Paulard. S, Op.Cit. P62 - 63
(4) يقصد به أن يمنح عقد لاستغلال الأرض الخاصة بالحبوس دون أن تصدر ملكية للمشتري، على أن لا يقوم المشتري بدفع ثمن الأرض، بل يتم تحديد قيمة مالية تدفع بصورة دورية كل فترة ويتم الاتفاق عليها مدى الحياة، على أن يتصرف المشتري في الأرض بكل حرية من حيث الاستثمار دون السماح له أن يبيعها لشخص آخر، فالأمر أشبه ما يكون بعقد كراء: للمزيد انظر: Lenoble, Henri Op.Cit P3.
(5) Émile Guillot, Op.Cit.., P86
(6) Géniaux, Op.Cit. P67 – 68.

أما عن الثروة الغابية فقد ضمت إلى أملاك الحكومة الفرنسية عن طريق مجموعة من المراسيم جعلتها تكون بحوزتها بصورة تدريجية، فأصدرت الحكومة أمرا في 4 افريل 1890 يقضي بإدخالها ضمن أملاك الدولة الخاصة، تبعته بقرار آخر في 22 جويلية 1903 تضمن رسما للحدود النهائية لهذه الغابات، ورفض دعاوي الملكية الخاصة لأجزاء منها[1].

الخريطة رقم1: خريطة الأراضي الزراعية المستغلة ونوعية الملكيات المتواجدة قبل الحماية

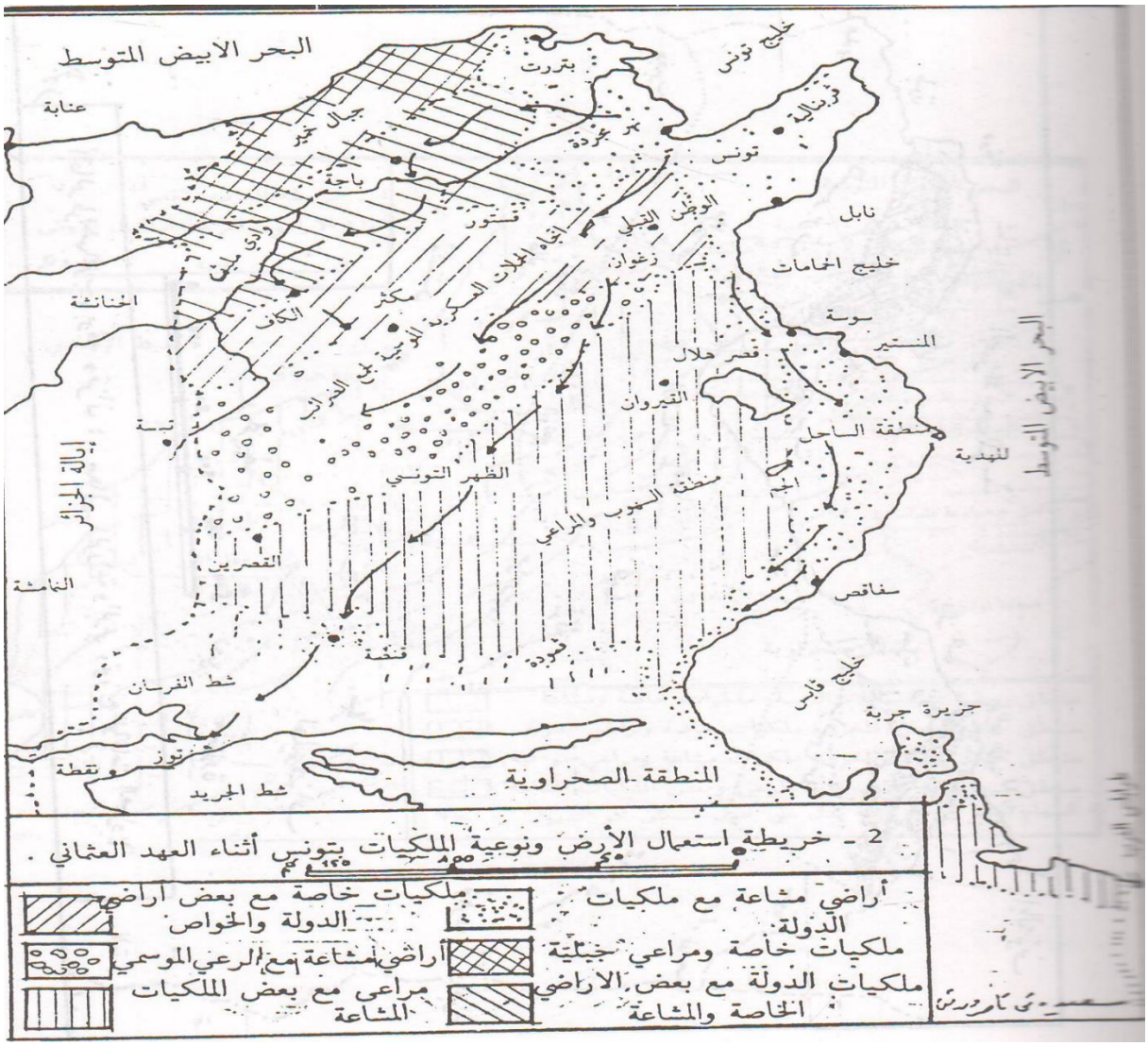

المصدر: ناصرالدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص73

(1)الحبيب تامر، المرجع السابق، ص84.

4. محاور السياسة الزراعية لحكومة الحماية:

سعت سلطات الحماية إلى تغيير الواقع الزراعي بتونس بصورة عامة وشاملة من خلال مجموعة من الإجراءات أولها وأساها دمج فئات جديدة للعمل بهذا القطاع وهم المستوطنون الأوروبيون بعامة والفرنسيون بخاصة، وإمدادهم بكل الوسائل والدعم قصد تطوير الزراعة الغذائية والزراعة الصناعية، من خلال توفير الأعلاف والكروم ومزارع الفاكهة وتوسيع المناطق الغابية وتنمية الثروة الحيوانية[1]، ووضع استراتيجيات لمواجهة أزمات الجفاف كالتي حلّت في سنة 1888[2] وذلك من خلال إصدار مرسوم 17 أكتوبر 1890، والذي نصّ على إنشاء هيئة تفتيش زراعة الكروم وإدارة الثروة الحيوانية، إضافة إلى إنشاء مخبر الكيمياء الزراعية والصناعية، وإنشاء إدارة للمعلومات والمراقبة وتعيين M. Paul Bourole كمدير لهذه الهيئة الذي قام برسم خطة لتسيير الجانب الزراعي تقوم على تقسيم الأراضي العامة إلى مستوطنات صغيرة على الكولون كمرحلة أولى ثم يتم إعطاء الإدارة حرية التصرف في الأراضي المالحة، بالإضافة إلى إنشاء مراكز للتجارب الزراعية بغرض التطوير، ثم إنشاء ما يعرف بالخريطة الزراعية، ولضبط القطاع تم إنشاء مكتب الإحصاءات الزراعية[3]، ويمكن تفصيل الخطوات السابقة لهذه السياسة الزراعية من خلال شرحها خطوة خطوة فيما يلي:

أ. تقسم الأراضي العامة على الكولون:

اعتمدت الإدارة الفرنسية في تقسيم الأراضي على المستوطنين الفرنسيين من خلال مقاييس اجتماعية طبقية، إذ ميزت البرجوازيين بأفضل الظروف بسبب رؤوس الأموال التي بحوزتهم، والفئة الثانية تعاملت معها بمعايير اقل في منحهم الأراضي[4]، كما انتهجت سياسة جلب مستوطنين صغار لا يملكون أي شيء، ليتم منحهم قطع أرضية تتراوح بين 35 إلى 50 هكتار، وحرصت الإدارة الفرنسية على تموضعهم بالقرب من طرق المواصلات والمناطق العامرة بالسكان والتي عادة ما تكون

(1) Paulard. S, Op.Cit. P49
(2) Ibid., P45
(3) Ibid., P49
(4) Géniaux,, Op.Cit.P 29

تربتها خصبة، وتتم عملية بيع هذه الأراضي للمستوطنين بالدفع نقدا بقيمة تتراوح من 50 إلى 100 فرنك للهكتار الواحد على حسب المكان وبشروط هي:

1. تمنح للمشترى فترة سنتين لإنشاء المستوطنة الزراعية.
2. إذا لم يتم توفر الشروط المطلوبة بعد العامين يتم إنهاء عملية البيع.
3. لا يمكن للمستوطن بيع المزرعة في الخمس سنوات الأولى إلا بموافقة الإدارة
4. لا يمنح للمشتري أكثر من مزرعة واحدة
5. يقدر راس المال الواجب توفره لدى المستوطن البسيط ب 10.000 فرنك، وهو المبلغ اللازم لإنجاح المستثمرة الزراعية.
6. تمنح امتيازات لبسطاء المزارعين في النقل وفي المواصلات تتمثل في دفع نصف قيمة تذاكر الدرجة الثالثة في السكك الحديدية والقوارب للمستوطنين الراغبين في الاستثمار في الأراضي العامة[1].

ب.استغلال الأراضي الزراعية المالحة:

تم دعم هذا النشاط من طرف الإدارة الفرنسية بتونس قصد تنمية غرس أشجار الزيتون بناحية صفاقس التي كانت الهدف الرئيسي ودلك من خلال مرسوم 8 فيفيري 1892 الذي نص على استغلال الأراضي المالحة بناحية صفاقس في غرس أشجار الزيتون، إضافة إلى تحديده طرق شراء هذه الأراضي وكيفية نقل الملكية، وكذا إجبار ملاك هذه الأراضي على التصريح بمتلكاتهم بالوثائق الرسمية[2]، فتم تحديد سعر الأرض بعشرة فرنك للهكتار الواحد، وتمتد فترة الاستثمار بأربعة سنوات وفق شروط محددة وهي أن يتم غرس أشجار الزيتون أو العنب، أو الأشجار المثمرة، وقد تم في هذه العملية تقديم 17650 هكتار للمستوطنين الفرنسيين، فيما 3280 هكتار للمستوطنين الأجانب من

(1) Paulard. S, Op.Cit. P50
(2) Bourde, Paul , **Rapport adressé à M. Rouvier, résident général de France à Tunis, sur les cultures fruitières et en particulier sur la culture de l''olivier dans le centre de la Tunisie**, Imprimerie Rapide, Tunisie 1893,P 73.

غير الفرنسيين قصد إنشاء "مغرسة[1]"، وفي العقد الأول لهذه العملية تم غرس ألف هكتار من أشجار الزيتون[2].

ت.إنشاء مراكز التجارب الزراعية:

توفرت لدى السلطات الفرنسية معلومات دقيقة حول طبيعة الأراضي الزراعية التونسية وخصوصيتها، وذلك من خلال الدراسات العلمية[3] التي أجريت على المناطق المختلفة في تونس عن طريق البعثات، كالبعثة التي استهدفت منطقة خمير الوسطى سنة 1883، وقدمت تقريريها عن النبات والتربة في عديد المناطق بتونس كسوق العربة وواد ملاق ومجردة إلى وزير التربية الفرنسي حول هذه البعثة[4]، لتلحق بها في السنة الموالية بعثة أخرى لنفس الغرض لتستكمل مها بعثة سنة 1883، وهو دراسة الوسط الطبيعي لتونس من تربة ونبات والمقومات الزراعية بصورة عامة،[5] إضافة لدراسة الأمراض التي تصيب النباتات[6]، إذ احتوت هذه البعثات على خبراء وباحثين في هذا المجال واستهدفت المناطق الصحراوية والساحلية والشطوط وغيرها من المناطق كواد الزرقة وتبوبه، ليتم فيما بعد هيكلة هذه البعثات وأغراضها بتونس بموجب قرارات المؤتمر الاستشاري الذي عقد في نوفمبر 1891، حيث تقرر إنشاء ما عرف بمراكز التجارب الزراعية وتطويرها (Jardin d'essais des cultures)، وتم تحديد مكان أول مركز بمدينة أريانة، وبالتنسيق مع مديرية الزراعة، حُضرت كل الأمور

(1) أي منطقة مخصصة لغرس الأشجار المثمرة وليست للفلاحة

(2) Paulard. S, Op.Cit.P 51.

(3) يتضح ذلك في الدراسات العلمية التي عنت بالعلوم الطبيعية ودراسة خصائص التربة والواقع الزراعي بصورة علمية تماما كما قامت به فرنسا في الجزائر، وحول هذه الدراسة انظر:

Ed. Bonnet et G. Barratte, **Exploration scientifique de la Tunisie. Catalogue raisonné des plantes vasculaires de la Tunisie**, Imprimerie National, paris, 1896, P3.

(4) Cosson, Ernest, **Note sur la Flore de la Kroumirie central explorée en 1883 par la Mission botanique sous les auspices du Ministère de l'Instruction publique** : exploration scientifique de la Tunisie, IMPRIMERIES RÉUNIES, paris,1885, p6

(5) Doumet Adanson**, Rapport sur une mission botanique exécutée en 1884 dans la région saharienne, au nord des grands chotts et dans les îles de la côte orientale de la Tunisie**: exploration scientifique de la Tunisie, Impremerie national, paris, 1888, pp 2. 3

(6) أنظر في مجال دراسة الأمراض النباتية وطرق التلقيح:

Batttandier et Trabut, **Flore analytique et synoptique de l'Algérie et de la Tunisie, Giralt** Imprimeur, Alger 1902. pp 5 .6

من اجل بنائه بالإضافة إلى مساكن إطارات المركز وعلى راسهم مدير المركز[1]، ويهدف بصورة عامة إلى توثيق صلة فرنسا بتونس زراعيا، فكان احدى آليات تدعيم الاستقطاب الزراعي ودعم الكولون[2]، وارتكز عمل المركز على مجموعة من الأليات وهي:

- جمع كل الأشجار المتواجدة بتونس مع إعطاء المستوطنين امتياز الحصول على المشاتل والطُعوم، بالإضافة إلى الخضر والفواكه.
- قيام المركز بعمليات الإنبات الأولى للعديد من الأشجار التي يتم توزيعها أو بيعها فيما بعد.
- يتم تخصيص مساحة مقدرة بين عشرة إلى اثنا عشر هكتار لتطوير وإنبات الكروم والحبوب والنباتات الصناعية التي بها منفعة مادية كبيرة.

ث. يساهم المركز في الإمداد بالأسمدة والخبرة الزراعية وتقديم خدمات مختلفة لتطوير الزراعة التونسية[3].

ويتم في شهر جولية من كل عام وضع قائمة لأهم النباتات الزراعية المربحة، ويتم ببيع الشجيرات والبذور لغرض الزرع بأسعار زهيدة للغاية لصالح الكولون وقد تمنح مجانا، وبصورة عامة كان المركز يقوم بالدراسات الميدانية للأبحاث النظرية، لتصبح أسلوبا زراعيا عمليا[4].

ج. إعداد وتكوين المستوطنين الزراعيين:

إن احتلال الجزائر في فترة مبكرة، وانطلاق الاستيطان بها بطريقة فوضوية، أدى إلى فشل الكثير من المشاريع الاستيطانية الفردية وعاد الكثير من المستوطنين إلى بلدانهم، فقامت الحكومة الفرنسية بتدارك الأمر في تونس عبر بإعادة دراسة السياسة الاستيطانية وهيكلتها وتنظيمها وتقنينها بطريقة جديدة وتقليص حالة الفوضى السائدة في الاستيطان الزراعي، ومن هذه الوسائل إلي اعتمدت:

(1) Paulard. S, Op.Cit. P53.
(2) Émile Guillot, Op.Cit. P133.
(3) Paulard. S, Op. Cit., P54.
(4) Émile Guillot, Op.Cit.., P133 - 134

إنشاء مراكز تكوين المستوطنين الزراعيين: وتم هذا الأمر من خلال الاشتراط على الراغبين في الاستيطان الزراعي، أن يخضعوا إلى تكوين يتماشى مع الأهداف المسطرة له، ودلك من خلال مركز التكوين Cringon بمدينة "مونبولييه" أو مدينة "نانت" الفرنسيتان حيث يتم إخضاعهم لدروس نظرية وتطبيقية وهذا بفروع المديرية الوطنية للزراعة بهاتين المدينتين[1]، واستعانت بالجرائد الفرنسية لنشر الدراسات الزراعية ومستجدات الوضع الزراعي بتونس قصد الوصول إلى أكبر شريحة من الراغبين في الاستيطان الزراعي[2].

كما أقدمت الإدارة الاستعمارية على إنشاء المفتشية العامة للزراعة الاستعمارية بغية إعطاء دفعة للأشخاص الجادين لكي يكونوا مختصين في الزراعة الاستعمارية[3]، والقفزة النوعية كانت بإنشاء المدرسة الاستعمارية للزراعة بتونس في سنة 1898، هدفها التكوين النظري والتطبيقي للزراعة الاستعمارية للمستوطنين الأوروبيين[4]، وأبناء كبار ملاك الأراضي التونسيين المتعاملين مع الإدارة للانخراط فيها لفرض تحسين مردودية أراضيهم[5]، وسمح أيضا للشاب الفرنسي الراغب في الانخراط فيها بتقديم ملفات بغرض دراستها وبعد ذلك تنشر قوائم المقبولين في الجريدة الشهرية لمكتب الحماية الفرنسية بتونس[6]، وكانت تقدم لهم دروس في كيفية حراثة الأرض والخنادق، وتنظيف الأرض وتحضيرها وكيفية الزرع، وعلاج الأشجار والنباتات المريضة وعملية الحصاد[7]، ثم يتم تحويل كل طالب بعد مرور شهرين على تكوينه إلى خدمة المزرعة كمزارع لاكتساب الخبرة، أو لحديقة التجارب

(1) Géniaux, Op. Cit., P36 – 37.
(2) **Cartes des chemins de fer français et tarifs des voyages circulaires , excursions en France, Suisse, Belgique, Espagne, Portugal, Algérie et Tunisie, Allemagne et Italie, Extraits des Livrets-Chaix, Imprimerie Chaix, Paris, P565.**
(3) Géniaux, Charles, , Op.Cit. P36 – 37.
(4) Ibid., P40.
(5) Vignon Louis ,Op.Cit.., P146
(6) École Coloniale d'Agriculture de Tunis, Liste des Candidats admis en qualité d'Élèves réguliers à la suite de concours des 5 et 6 juiliet 1926**, Bulletin mensuel de l'Office du Gouvernement français** (Tunisie), N 186, Octobre 1926, A19, P148.
(7) Géniaux, Op.Cit.p 56.

الزراعية أو مخبر المدرسة الزراعية لبعض الوقت، كما يتم منح جائزة تقدر 300 فرنك إلى طالبين صاحبا أفضل تقارير أو أفضل اكتشاف لتطوير الزراعة من طرف رئيس المديرية العامة للزراعة[1].

وقد يدخل أيضا لهذه المدرسة المستوطنون الذين أتموا تكوينهم[2] في مركز "مونبلييه" أو "نانت" قصد تهيئتهم في الظروف التي سوف يعملون بها في تونس، أو لكي يلتحقوا بإحدى الشركات العاملة بالقطاع الزراعي، كما تعطى لهم الأولوية في الاستفادة من أخصب الأراضي مقارنة مع أولئك الذين أودعوا طلبات للاستفادة من قطع أرضية دون الخضوع إلى تكوين، بالإضافة أي منحهم امتيازات كدفع نصف بطاقة تذاكر سكك الحديد وتخفيض أسعار القطع الأرضية إن رغبوا في الشراء[3].

ح. إنشاء الخريطة الزراعية:

لقد تم إنشاء مخبر الكيمياء الزراعية والصناعية في 07 ماي 1887، وتم وضع هذا المخبر تحت إدارة M. bertain chaud، إذ قام هذا الأخير بعدة أعمال تخص تطوير الأسمدة وتحليل التربة الزراعية، ودراسة المواد الغذائية ووظائف أخرى، إلا أنه رسم ما يعرف بالخريطة الزراعية لتونس، التي ساعدت المستوطنين على معرفة الخصائص الفيزيائية لإرضائهم، والمكونات المعدنية لها قصد معرفة الخصائص الزراعية والمحاصيل الملائمة لكل تربة، وتعتبر أيضا بمثابة موجه لكل من بريد الاستقرار والاستيطان بتونس من خلال توجيهه نحو الأراضي الخصبة والجيدة في مختلف نواحي تونس[4].

(1) Géniaux, Op.Cit PP 57 – 58.

(2) قدمت للمتربصين أبحاث متخصصة ومدققة في كيفيات إنجاح المستوطنات الزراعية، ومن بين الأبحاث التي تناولت زراعة الكروم بكل التفاصيل نذكر كتاب:

Le Roux, Sylvère, **Traité de la vigne et le vin en Algérie et en Tunisie**, Tome Deuxiéme, Libraire et Imprimerie administrative A. Mauguin , blida, 1894.

(3) Géniaux, Charles, Op.Cit P40.

(4) Paulard. S, Op.Cit. P54

خ. إنشاء خدمة الإحصاء الزراعي:

كان غرضها رقمنة وإحصاء كل ما تنتجه الأرض بتونس في الجانب الزراعي، ومن الإحصاءات

السنوات	القمح	الشعير
1883 – 1882	157890	125850
1884- 1883	91110	96540
1885 – 1884	155760	192850
1886 – 1885	188270	187510
1887 – 1886	163620	160210
1888 – 1887	189760	93490
1889 – 1888	85240	170420
1890 – 1889	126140	124130
1891 – 1890	211450	206000
1892 - 1891	469308	539475

المصدر: Paulard. S, Op.cit. P54.

5. الاستيطان الزراعي الفردي بين الربح وترسيخ الاستعمار:

إن قدوم الشركات الأجنبية وخاصة الفرنسية والإيطالية إلى تونس وفتح المجال للاستثمار الواسع في القطاع الزراعي جاء كمرحلة ثانية بعد المرحلة الأولى وهي الاستيطان الزراعي الفردي للمستوطنين الأوروبيين، وهذا توجب علينا البدء بالمرحلة الأولى للاستيطان الزراعي وهي الاستيطان الفردي لنخلص إلى نتيجته وهي طهور الشركات الزراعية كمرحلة ثانية في اغلب الأحيان.

ولأجل هذا الغرض قام مدير الأبحاث الزراعية "جول سورين" بشرح كل ما يتطلب إنشاء مستوطنة زراعية من خلال راس المال الواجب توفره وكيفية تقسيمه من خلال عملية الإنشاء، وآلية الزرع السنوية وكيفية تقسيم مساحة الأرض خشب المحاصيل لإحداث توازن قصد الربح، والزمن المستغرق لإنجاح المستوطنة الصغيرة، وشرح مردودية الأرض حسب المساحة ونوعية المزروعات، وحتى

لأصحاب الشركات فقذ قدم تقرير مفصلا يخصهم عما يجب توفره واتباعه من اجل نجاح الاستيطان حيث اشترط توفر امرين اثنين وهما[1].

وكان عدة بنوك في فرنسا وتلك المتواجدة في الجزائر تدعم عمليات الاستيطان الأحادي بتونس عبر تقديم قروض مالية ميسرة، منها العقد الذي ابرمه القرض العقاري للجزائر وتونس سنة 1923 مع الحكومة التونسية من اجل تمويل الكولون الراغبين في الاستثمار، تبعه عقد ثاني يقدم تسهيلات اكبر في سنة 1926 خاصة للأشخاص خريجي المدارس الزراعية في فرنسا أو حتى تونس حتى بلغت قيمة تمويلات القرض العقاري للجزائر وتونس ما بين 1920 وسنة 1929 ما قيمته 8 مليون فرنك[2]، وتطور الامر الى انشاء فروع لهذا البنك في مختلف انحاء تونس خاصة تلك التي تعرف اقبالا من الكولون كالمهدية وتبرسق وقابس وسوق الخميس والمهدية وهذا في الفترة الممتدة مابين 1923 الى 1929، بغرض تقريب الكولون من إدارة البنك[3].

إضافة للبنوك كان الرأسماليون الفرنسيون الجادون الراغبون ايضا بالقدوم إلى تونس من أجل إنشاء مستوطنات زراعية، يقومون بحساب كل تكاليف تشييد مزرعة ناجحة والفوائد المترتبة عنها، ومن خلال هذه الجدوى المالية يتم اتخاد القرار بالتقدم بالمشروع الاستيطاني من عدمه، فمزرعة تقدر مساحتها ب 50 هكتارا يتم شراؤها بـ 200 فرنك للهكتار أي 10.000 فرنك في المجموع، بالإضافة إنشاء منزل من ثلاثة قطع على 20 متر مربع زائد شبكة للمياه بقيمة 7000 فرنك، كما تتوفر المزرعة على أربعة أبقار و10 نعاج بقيمة 2000 فرنك، وبئر بتكلفة 1500فرنك فتكون تكلفة المستوطنة 20500 فرنك[4]، ومثَّل هذا الرقم عادة الحد الأدنى الذي يجب أن تنطلق به أي مستوطنة[5]، كما جرت العادة لدى المستوطنين أن يجعلوا بمزارعهم دهليز من أجل تخزين العنب والخمور والمحاصيل

(1) Jules Saurin, **L'invasion sicilienne** PP13. 14.15
(2) Hubert Bonin, **Un Outre-Mer Bancaire Méditerranéen Histoire du Crédit Foncier Q'algerie et de Tunisie (1880-1997)**, Pup la societé Fransaise d'histoir d'outre mer, Impr F.Paillaart, Paris, 2004, P104.
(3) Ibid., P117.
(4) Géniaux Op.Cit. P82
(5) Émile Guillot, Op.Cit., P138

الزراعية، وكما يقومون بتشييد مبنيين الأول خاص لسكن العمال ومستودعات للعلف والمخازن، كما يخصص بها عامل للحراسة[1]، غير ان اشتمال المستوطنة لكل هذا يحتاج إلى وقت.

أ. أنواع المستوطنين الزراعيين:

من خلال الشروط السابق ذكرها والامتيازات التي حصلوا عليها فان المستوطنين الأوروبيين الذين اختاروا العمل في المجال الزراعي لم يكونوا صنفا واحدًا، إذ تعددت أنواعهم إلى أربعة أصناف.

الصنف الأول منهم يتم منحه قطعة ارض بمساحة 50 هكتار للاستغلال ويتم إمداده بتكلفة إقامة مسكن بها، وحفر بئر للمياه، وإمداده بالماشية بالإضافة إلى البذور، ويشترط فيه أن يقوم باستغلال 15 هكتار من المساحة لزراعة الكروم فقط[2].

أما الصنف الثاني يمكن لمزارع تونسي أن يستأجر مساحة أرض شريطة أن يكون معه ما بين 5 إلى 6000 فرنك تمنح له قطعة أرض بـ 50 هكتار شريطة أن يدفع 5% من رأس المال وتمنح له المعدات الزراعية اللازمة، والبذور للزراعة والماشية، والعلف اللازم لها من طرف المستأجر كما يتحمل المزارع مسؤوليته على عائلته وعماله والأشخاص الذين يسكنون المزرعة يحصل المالك وبعد مرور العام الخامس على منحه الأرض فوائد هكتار واحد من الكروم من على احدى عشر هكتار المشترطة عليه زراعتها والتي تقدر، بعدما يكون المزارع التونسي المستأجر للأرض أن وفر خلال الخمس سنوات الأولى مبلغ مالي يقدر ما بين ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف فرنك، ومع السنة الخامسة يكون إنتاج الكروم قد زاد حيث يستفيد المزارع من 10 هكتارات من الكروم من قيمته 4 آلاف أو خمسة آلاف فرنك سنويا[3].

وبالنسبة للصنف الثالث يمكن للمزارعين استئجار أرض من الكولون أو مجموعة من المزارعين الصغار، دون تقديم مبلغ مالي في بداية عملية التأجير، ويقوم المالك بتوفير كل ما يحتاجه المزارعون كالمباني، المعدات الزراعية، المواشي والأعلاف، ويقوم بتأجير 30 هكتار مقابل 850 فرنك سنويا

(1) Paulard. S, Op.Cit.P 57
(2) Émile Guillot, Op.Cit., P135
(3) Ibid, PP135. 136

ويشترط أن تزرع 8 هكتارات من الكروم، وبعد خمسة سنوات يصبح المزارع صاحب ملكية 2 هكتار من الثمانية المخصصة للكروم حيث تعود عليه من 800 إلى 1000 فرنك سنويا، ويمكنه ابتداء من السنة الخامسة للاستثمار أن يكون مزارعا حرا في ملكه الجديد[1].

وآخر صنف وهو الصنف الرابع فيتمثل في تسليم مزارعين محليين 3000 فرنك لأحد الملاك، ويقوم الكولون بتوفير المنزل للسكن والماشية، والمعدات الزراعية، ويقوم المزارع باستصلاح 10 هكتارات، ويعطي المزارع للمالك 50 فرنك شهريا بعد مرور 40 شهرا على الكراء يقوم المزارع بزرع 5 هكتارات من الكروم وبعد خمسة سنوات يصبح مالك لجزء من الأرض، وتستمر الشراكة إذا أراد المالك الأصلي أن يواصلها، وإن كانت للمستأجر أراضي أخرى فإنه ينفصل عن المالك الجديد بجزء من أرضه ويقيم شراكة أخرى مع غيره[2].

ب.مجالات الاستيطان الزراعي:

قامت السياسة العامة للمستوطنين الأوروبيين بتونس بوصاية حكومة الحماية على مبدأ تحقيق الأرباح فقط، وفق تناغم ومصلحة مشتركة للمستوطنين والحكومة الفرنسية، ومن هذا المنطلق تم جلب المستوطنين من أجل ممارسة الزراعة.

وارتبط الإنتاج الزراعي بتربية الماشية لما في هذا الأخير من توفير للأسمدة اللازمة للزراعة، وهو ما استلزم إنتاج أعلاف للماشية، إذ اضطر بعض المربين لإنتاجها كون مزرعته والمناطق القريبة منها لا تتوفر على مراعي صالحة طوال السنة، فوجب توفير الأعلاف الخضراء، وهذا مع دعم حكومة الحماية للمزارعين بالأدوية لمعالجة النبات، وبالتالي قامت زراعة الكولون على محو زراعة الكروم والحبوب وزراعة الأعلاف وتربية الماشية[3]، يمكن حصرها فيما يلي

(1) Émile Guillot, Op.Cit, P136
(2) Ibid., P137
(3) Ibid PP 133 .132

- **زراعة الكروم:**

نشطت زراعة الكروم بتونس بصورة كبيرة بعد الحماية واستهدفت من طرف المستوطنين الذين كانوا من الفرنسيين، والمالطيين والإيطاليين خاصة من صقلية[1]، وكذا الشركات بدعم من مديرية الزراعة والتجارة الفرنسية بتونس، وقد تفاوت حجم المساحات المخصصة لزراعة الكروم، وكذا الإنتاجية من سنة لأخرى، ويمكن توضيح تطور نسبة المساحة المزروعة والإنتاج في الجدول الموالي:

السنة	المساحة المزروعة/ هك	الإنتاج/ هكتولتر	السنة	المساحة المزروعة. هك	الإنتاج/ هكتولتر
1884	440	/	1891	5159	105142
1885	614	/	1892	5475	94859
1886	1528	/	1893	5976	140165
1887	1386	/	1894	6088	170863
1888	1027	14393	1895	6369	170859
1889	3871	32635	1896	6294	112092
1890	4500	52967	1897	6602	151338

المصدر: Henri Sempé**, "Régime économique du vin",** thèse pour le doctorat, Faculté de droit de l'Université de Bordeaux, Imprimerie G. Goinouilhoo, Bordeaux 1898. P 253

يلاحظ من هذا الجدول النسق التصاعدي في المساحات المزروعة بدا من سنة 1884 إلى غاية 1891، إذ تراوحت ما بين 440 إلى أزيد من 5000 هكتار، ولعل هذا راجع إلى التزايد المستمر في إعداد المستوطنين الزراعيين، إضافة إلى اشتراط مديرية الزراعة والتجارة على زراعة الكروم في جزء من الأرض بصورة إلزامية، بحكم كونها المخولة باستقبال الراغبين في الاستيطان، كما أن نسبة الإنتاج تتزايد تبعا لتزايد نسب المساحات المزروعة.

ويلاحظ أيضا ثبات نسب المساحات المزروعة كروما، ما بين 1891 إلى 1897 ما بين 5000 إلى 6500 هكتار، وهذار راجع إلى استتباب الوضع الفرنسي بتونس وتوفر الظروف والمناخ الاقتصادين

(1) Vignon Louis ,Op.Cit P144

كما تراوحت نسب الإنتاج ما بين أزيد من عشرة آلاف إلى أزيد من خمسة عشرة الفاً مع تزايد نسب المساحات المزروعة، وقد تعرف نسبة الإنتاج انخفاضا في بعض السنوات، إذ يمكن إرجاع ذلك للعوامل المناخية والجفاف.

وتجدر الإشارة إلى أن زرعة الكروم كانت اكبر نشاط زراعي مستهدف من طرف المستوطنين وإدارة الحماية على حد سواء لما فيه من العوائد المالية الكبيرة مقارنة بمحاصيل أخرى كالحبوب، وفي الدراسة التي أجريت حول طرق زراعة العنب والكروم بصورة عامة وضعت جداول إحصائية تبين مردودية 30 هكتار من الأراضي المزروعة من الكروم، بعوائد بمعدل 30.000 فرنك فرنسي سنويا، بينما عوائد زرعة نفس المساحة من الحبوب تعود بمعدل عشرة آلاف فرنك فرنسي سنويا، ناهيك عن مصاريف العمل والتكاليف والجهد الذي يختلف بين الزراعتين[1].

- **أشجار الزيتون**

يعتبر شجر الزيتون أكبر مورد اقتصادي زراعي بتونس، وهم من أكبر الثروات التي تتوفر عليها البلاد، وأشارت الإحصائيات إلى وجود أكثر من 3.2 مليون شجرة وفي ناحية يتناقص أكثر من 580.000 شجرة، وتم زراعة أكثر من 250 إلى 300 ألف شجرة في أقل من عشرة سنوات، وتبقى الإحصائيات بعيدة عن الحقيقة اذا عرفنا أن ملاك المزارع والفلاحين لا يصرحون بالعدد الحقيقي المزروع لديهم سبب وجود ضريبة على كل شجرة زيتون، وقد عمل المستوطنون بعصر الزيتون والفواكه لمعرفتهم بالعوائد المالية الكبيرة لها خاصة في أسواق فرنسا وإيطاليا، كما اختص عدد من الرأسماليين من مرسيليا بإنشاء مصانع تحويلية بتونس[2].

(1) Le Roux, Sylvère, Op. Cit, T1, PP 21.30.
(2) Vignon Louis ,Op.Cit, P 147

- **زراعة نبات البرسيم:**

هذا النبات مرهق جدا للتربة العادية ويزرع في الأراضي الطينية والكلسية من اجل إعطاء نتائج جيدة، يتم حصده ثمانية مرات خلال العام الواحد يبلغ طول كل حصدة عشرون سنتيمترا، يستخدم كعلف أخضر، أما في الأراضي الغير مسقية بانتظام فيحصد حتى أربعة مرات[1].

- **الزراعة الغذائية:**

- **نبات الجلبان:**

يعتبر من أبرز المزروعات التي تحمل قيمة غذائية كبيرة بالنسبة للسكان، وتستهلك أيضا للأعلاف لما لها من قدرة عالية لمقاومة الجفاف، ولكونها تزرع بمختلف أنواع التربة[2].

- **نبات الذرة:**

عادة ما تنمو الذرة في فصل الصيف بصورة سريعة، وهذا ما جعلها هدفا للمستوطنين الوافدين إلى تونس، فقد اقبلوا على زراعتها بكثافة نظرا لسرعة عوائدها المالية بعد الحصاد، يضاف لها عوائد أعشابها التي تستعمل كأعلاف للحيوانات، فكان نبات الذرة ثنائي الإنتاج، فالهكتار الواحد كان يجنى منه مئتين قنطار من الأعلاف الخضراء أو مئة قنطار من الأعلاف الجافة، علما أنها تزرع سنويا من شهر ماي إلى شهر جولية، ويمكن أن تحصد إلى غاية ثمانين يوما بعد شهر جولية[3].

- **استغلال الغابات:**

رأى الفرنسيين أن الثروة الغابية في تونس قبل فرض الحماية لم تكن من أولويات الحكومة، ولم تعطى لها أهمية تذكر، إذ اقتصر الأمر على الاستعمال الشخصي أو عمليات البيع والشراء، غير أن هذا الوضع تغير من خلال رسم سياسة جديدة لاستغلال هذه الثروة وذلك من خلال إنشاء حكومة

(1) Paulard. S, Op.Cit.., P27
(2) Ibid., P29
(3) Ibid..

الحماية لمديرية الغابات ابتداء من سنة 1883م، والتي لم تكن متواجدة لدى التونسيين من قبل، كما تم منح المنطقة الغابية المتواجدة بناحية "خمير" إلى السلطة العسكرية للبلاد، أي تحت سلطة الجيش الفرنسي، وتم القيام باستطلاعات ودراسات عن الجدوى المالية لاستغلال الموارد الغابية المتنوعة بالرغم من حالة التلف والحرائق المستمرة التي تلحق بها سنويا، فضلا عن الاستغلال الفردي الخارج عن القانون، ولأجل وجود هذا التسيب تم إنشاء شبكة لمراقبة الغابات منذ سنة 1884، وذلك في منطقة سوق العربة بطريق عين الدراهم وفي محطة سكة حديد عنابة قالمة بالقرب من البحر، وفي طبرقة[1].

6. الاستثمارات الزراعية للشركات الفرنسية والايطالية:

1.6. استثمارات الشركات الفرنسية:

أ. نشاط الشركة الفرنسية الإفريقية:

وهي أولى الشركات الأجنبية التي عملت في مجال الأراضي بتونس، تأسست سنة 1881، وهي امتداد الشركة الملكية الإفريقية التي تأسست سنة 1520، والتي تحولت إلى شركة الامتيازات الإفريقية في 1741، لتتغير إلى الشركة الفرنسية الإفريقية عن طريق مساهمين من مدينة مرسيليا[2]، تعتبر من اهم الشركات الرأسمالية الزراعية التي أسسها الأوروبيون بتونس وهي في طابعها العام ذات صيغة عقارية زراعية، وقد تمكنت الشركة من الحصول على مليكة أكبر هنشير زراعي واشهره بتونس وهو هنشير النفيضة الذي كان ملكا للوزير الأول سابقا، وهذه المزرعة الكبرى أكثر من غيرها هي من جعلت الشركة تحصل على أرباح كبيرة، فكانت كالكنز الذي تم العثور عليه بتونس، وثاني اكبر واهم مزرعة هي مزرعة سيدي ثابت التي اشتهرت هي الأخرى بالتواجد الكبير للمزارعين وتعدد النشاطات الممارسة بها من زراعة وتربية للمواشي والأبقار والأحصنة، وتميزت هاتين المزرعتين بالإشراف المباشر للشركة عليها، ويضاف لهم عدة قطع من الأراضي والمزارع المنتشرة بعدة نواحي

(1) Paulard. S, Op.Cit, P36
(2) De Voisins (Pierre-Coeur), **Excursions d'une Française dans la Régence de Tunis**, Mourice Dreyfous éditeur, Paris,1884, P10.

بسهول "مرناق"، وحلق الوادي وزغوان ومنطقة سيدي زيد ومزارع صغيرة أخرى[1]، كما كانت الشركة تقوم بتأجير المساحات الزراعية للسكان والأهالي لممارسة زراعتهم التقليدية، ثم في مرحلة لاحقة تطورت الملكيات الخاصة بالشركة الفرنسية الإفريقية لتملك مساحات في منطقة دار الباي وتحويلها إلى مزارع للكروم[2].

وعملت الشركة جاهدة لتكريس الاستيطان الزراعي من خلال دعمها للراغبين في الاستيطان من خلال شراء أراضي واسعة بتونس وبيعها إلى المستوطنين الأوروبيين ومثال ذلك شراؤها لعشرة آلاف هكتار في ضواحي "دار الباي" وقامت بعد ذلك ببيعها إلى المستوطنين بسعر ما بين 130-150 فرنك للهكتار الواحد رغم أن وهذا السعر مرتفع نسبيا قياسا بموقع الأراضي، كما باعت عدة أراضي بأسعار أقل في مناطق أخرى كمنطقة مجردة وفي ناحية "زعوان" إذ قُدر الهكتار الواحد ما بين 50-60 فرنك[3].

إن هذه الإجراءات التجارية في ظاهرها والمتمثلة في شراء وبيع الأراضي تمت لغرض تكريس للاستيطان الذي رسمته الحكومة الفرنسية وجسدته من خلال الشركات الأجنبية خاصة الفرنسية منها بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

كما عملت الشرك الإفريقية الفرنسية بمجال آخر ويصب في نفس السياق وهو تكوين فئات من المستوطنين الزراعيين من خلال برامج للتربصات الميدانية لطلبة المراكز والمعاهد الزراعية، فالمزارع التابعة لها كفرع "سيدي ثاب" والنفيضة شأنها شان غالبية الشركات الزراعية، وهذا بالتنسيق مع مديرها العام ومديرية الزراعة والتجارة الفرنسية بتونس، إذ تقوم الشركة بمنح المتربصين مبلغ ماليا يقدر بـ 500 فرنك، كمنحة تربص، بالإضافة إلى مبلغ آخر تمنحه لهم مديرية الزراعة والتجارة الفرنسية[4].

(1) **Société Franco-Africaine, Exploitations agricoles de la Société Franco-Africaine en Tunisie**., **exposition international coloniale d'Amsterdam, Section Tunisienne,** Imprimerie Francaise B. Borrel, Tunis, 1883, P69.
(2) Vignon Louis ,Op.Cit.., P141 – 140.
(3) Ibid., P142
(4) Géniaux, Charles, , Op.Cit.. P57.

- **نشاطها بمنطقة النفيضة:**

اعتمدت الشركة للعمل بهذه المزرعة وغيرها من كبرى المزارع على استراتيجية تقوم على مجموعة من الجوانب وهي جلب اكبر عدد من العمال والمزارعين الأوروبيين بالدرجة الأولى ومن التونسيين بالدرجة الثانية، والعمل على إيجاد مصادر للمياه في المزارع والمناطق الجافة واستحداث أنظمة ري جديدة تلائم مع وضعها المائي[1]، خاصة في ضل سعي إدارة الحماية إلى تعبئة مياه حوض مجردة قصد جلب أوفر الإمكانيات لتمكين مستوطني الوادي الأسفل لمجردة من التزود الجيد بالمياه إضافة لحمايتهم من الفيضانات وتمَّ تجهيز المنطقة بأربعة سدود كبرى وتمكنت من سقي 65.000 هكتار من الأراضي إلى غاية 1956[2]، إلا أن الاعتماد الأكبر في السقي كان على الأمطار خاصة مع وقوع اكبر مزارعها في نطاق مناخي متوسطي يتميز بسقوط الأمطار في فصل الشتاء بكميات تضمن محاصيل طبيعية، أما للزراعة الصيفية فقد اتجهت الشركة لحفر الآبار على مسافات متقاربة لضمان التغطية المائية، مع بناء عدة سدود في المناطق المنخفضة التي تعرف بجريان الماء فيها عند تساقط الأمطار خاصة تلك التي تكون تربتها ذات طابع طيني أو صخري لضمان بقاء المياه بالسد لأكبر فترة ممكنة، مع العمل على حفر خزانات كبرى للمياه

ولضمان الاستغلال الكامل للمزارع لا أجزاء منها فقط، فقد قررت الشركة اعتماد نظام التجزئة من خلال تقسيم المزرعة الواحدة إلى أجزاء وكل جزء يكون تحت إشراف رئيس مع مجموعة من المزارعين، ويقومون بزراعة منتج واحد، والاعتماد الواسع على تربية الماشية بغرض توفير كميات كبيرة من اللحوم في السوق التونسي وإيجاد منفذ للتصدير للخارج مع البحث عن افضل السلالات من الغنم، والتي رأتها الشركة متواجدة بالجزائر فعملت على جلبها بأعداد كبيرة ووفرت لها مراعي واسعة في النفيضة وخاصة في مزارع سيدي ثابت التي أضافت لها الشركة ما يزيد عن 200 بقرة لإنتاج الحليب، وفيما يخص الأجزاء الغابية للشركة فقد طالبت الشركة من المديرية العامة للزراعة بإعادة

(1) Géniaux, Charles, Op.Cit, PP 69-70

(2) جان فرانسوا تراون، **المغرب العربي الإنسان والمجال**، تر: علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص171

تقسيم المقاطعات الغابية بتونس كافة، وطلب الاستفادة من مقاطعات جديدة للاستفادة من ثروتها الخشبية بتصديرها للخارج[1].

ولتكملة متطلبات بعض الزراعات كزراعة الكروم، أقدمت الشركة على بناء معصرة ضخمة لعصر الخمور بالقرب من أكبر مزرعة للكروم بالنفيضة، على أن تسعى هذه المعصرة إلى صنع أجود أنواع الخمور خاصة تلك الأنواع التي ينتجها المستوطنون الأوروبيون بالجزائر بعد احتلالها بحكم تقدم استعمارها على تونس بخمسة عقود من الزمن، ولأن نتائج زراعة الكروم كانت قد ظهرت، فرأت الشركة بوجوب الاستفادة من مخرجات الاستيطان الزراعي بالجزائر، وهو ما عملت على تقليده والاستفادة منه، وأقدمت الشركة على العمل على تحسين محاصيل الحلفاء من منطقة النفيضة وضرورة إيجاد طريقة لتسويقها بأوروبا.

ومع مطلع القرن العشرين قامت الشركة بإنشاء تعاونيات فلاحية وهذا عملا بالمرسوم الصادر في 4 جويلية 1907 حول التعاونيات الزراعية التي تم الترخيص لإنشائها دون الحاجة إلى تراخيص حكومية، وتكون لديها صفة الشركات التجارية وتخضع للقانون الفرنسي، وتهدف هذه التعاونيات الزراعية للقيام بجميع العمليات المتعلقة بإنتاج وجمع وتخزين وتسويق المنتجات الزراعية، إضافة إلى شراء وبيع كل المواد والمستلزمات المتعلقة بالمجتمع الزراعي[2]، وهو ما سيزيد من قوة الشركة من خلال ربط نشاكها في الزراعة بنشاط جديد وهو المتاجرة بالمواد المزروعة في الداخل وفي الخارج

- **نشاطها في سيدي ثابت:**

إن مزرعة سيدي ثابت المتواجدة بمدينة أريانة شمال مدينة تونس العاصمة لم تكن بأهمية النفيضة من حيث المداخيل، وأسندت الشركة إدارة مزرعة النفيضة إلى أحد كبار ملاك أسهمها يدعي "الكونت ساني" للإشراف على 4.800 هكتار من الأراضي بتشغيل الأهالي التونسيين، كما

(1) **Société Franco-Africaine**, Op. Cit, P72

(2)<< Bulletin de la Direction de l'agriculture et du commerce et de la colonisation>>, A 11, N 45, publication trimestrielle paraissant dans le courant du mois qui suit le trimestre auquel elle se rapporte, imprimerie papeterie moderne, Tunis ; 1907, PP 445. 446

اعتمد هذا المسؤول على تطوير أعداد الماشية من الأغنام والأبقار باستخدام المراعي الطبيعية وتمكنت الشركة خلال الخمس سنوات الأولى لنشاطها من زراعة 6.000 هكتار من الحبوب والكروم.

وكانت الشركة تحصل على المواد الكيمائية اللازمة للزراعة من فرنسا ومن المديرية العامة للزراعة، أو من الشركات التي تصنع مواد يمكن استخدامها في الزراعة كجزيئات الفوسفات الذي كانت تصنعه شركة فوسفات قفصة الموجه لتخصيب التربة الزراعية، إذ عرف الفوسفات الموجّه للاستعمالات الزراعية طلبا متزايدا في الأسواق المحلية والعالمية[1]، وبخاصة تلك التربة التي تعرف ندرة الأملاح، أو المزروعات التي تتطلب نسب عالية من الأملاح لزيادة الإنتاج، ففرنسا لوحدها كانت تحتاج سنويا إلى 300.000 طن من حمض الفوسفوريك لأراضيها الزراعية، فكانت شركة قفصة اكبر ممول لها[2]، وهو ما جعل الشركة الفرنسية الإفريقية تستعين بهذه الشركة الناشطة بتونس، خصوصا وان الأخيرة كانت لها عقود مع حكومة الهند الصينية الفرنسية يقضي بتصدير الشركة لكميات من الفوسفات الموجه لتخصيب أراضي الأرز بحكم أن زراعة الهند الصينية تعتمد بالدرجة الأولى على الأرز[3].

ب.نشاط شركة مزارع "بوتين فيل":

تأسست مزرعة "بوتين فيل" في سنة 1884 من طرف "بول بوتين"، تواجدت مزارعها على مسافة 19 كلم من تونس في طريق المؤدي إلى مدينة سوسة، بلغت مسحتها 2.800 هكتار، منها 450 هكتار مزروعة بالكروم، وتم إضافة 207 هكتار في سنة 1888 لزراعة أجود أنواع الكروم أيضا، تحتوي هذه المزرعة الأخيرة على مصنع كبير للنبيذ يضم هذا المصنع دهاليز بها أحواض للتخمير، وفي الطابق الأرضي توجد آلات التنقية والعصر[4].

(1) **J.D.F.**, 21 /02/1903, N8, P4

(2) <<Les enterprises phosphatières d'algerie – tunisie>>, **J.D.F.**, 11/04/1903, N 15, P1

(3) <<Tunisie>>, **Le Temps**, 12 December 1901, A 48, N 14793, P1

(4) Marcel Dubois et autre**, La France en Tunisie**, Révu Général des sciences pures et appliquées, G. Carré et C. Naurd éditeurs, Imprimerie F. Levé, Paris, 1897. P 192.

وتحولت هذه الشركة إلى رأسمالية محدودة في سنة 1924 على غرار العديد من الشركات الأخرى التي فتح رأسمالها بعدما كانت ملكية لفرد واحد، وكان ذلك بعد قرار "فيليكس بوتين" ابن المؤسس "بول بوتين" المؤسس ليصبح لها رأسمال ضخم قدر بـ 5.500.000 فرنك فرنسي، ويرتفع بعد ذلك إلى 6 مليون فرنك سنة 1929 عبر إضافة ألف سهم جديد[1].

وتمت إدارة الشركة من مقر لها بالعاصمة تونس تواجد بحي الصادقية، استهدفت الشركة الاستغلال الزراعي للمزارع الموجودة في منطقة "برج السدرية" وهي منطقة منطقة خصبة تقع على بعد 22 كلم في الطريق الرابط بين تونس العاصمة ومدينة سوسة، لتقوم الإدارة الفرنسية بتحويل اسم المنطقة إلى "بوتين فيل" (Potinville) نسبة إلى مؤسس الشركة[2].

وكان هذا الأخير قد استفاد من المساحات الزراعية التي كانت تقدمها حكومة الحماية للمستوطنين كامتياز ليقوم باستغلالها في لزراعة الكروم، وهذا إلى غاية وفاته، كما كان هو بدوره موجها للمستوطنين الجدد وداعما لهم في بدايات تواجدهم بتونس من اجل إقامة مستوطناتهم الزراعية، ومع موت "بول بوتين" لم يتوقف نشاط الشركة بل استمر استغلال المزارع عن طريق ابنه ومجلس إدارة للشركة بقيادة شخص يدعى M. Gaudry ليستمر النشاط على نفس الوتيرة ويزداد بعد فتح رأسمال كما ذكرت سابقا[3]، فقد قامت في سنة 1929 بزراعة 400 هكتار من الكروم زيادة على المساحات المزروعة من قبل وبقدرة إنتاجية بلغت 11.000 هكتولتر، الأمر الذي انعكس على مستوى أرباحها الذي عرف نسقا تصاعديا تدريجيا، فقد بلغت أرباح السهم الواحد في سنة 1929 ما قيمته 250 فرنك[4]، وفي سنة 1930 بلغت الأرباح الصافية ما قيمته 1.511.076 فرنك[1]، غير

(1) <<Enterprise Coloniales, Domaine de Potinville (Tunisie) >>, **A.C**., 17/03/1931, A32, N44, P2.
(2) Credit foncier, Op. Cit, P710.
(3) <<Marcel Ruedel , Paul Potin>>, **A.C.,** 23/10/1923, A24, N144, P1
(4) <<Consortium Du Nord, Assemblée Génerale ordinaire des Actionnaires Du 20 mars 1930>>, **Le Temps**, 13/0/1930, A70, N 25071, P6

انه هذه الأرباح عرفت تذبذبا في السنوات الموالية لعدة أسباب إما لتراجع كميات الإنتاج، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج باستصلاح مساحات جديدة وكذا العامل المناخي المتقلب، ففي سنة 1936 بلغ ربح السهم الواحد 75 فرنك(2)، وتراجعت الأرباح الصافية إلى 1.440.629 فرنك لذات السنة، وفي السنة الموالية 1937 استمر تراجع الأرباح الصافية إلى 1.384.888 فرنك في سنة 1938 مع ثبات الربح على السهم بـ 75 فرنك(3).

وتدخل عدة عوامل في هذا التذبذب في الإنتاج والأرباح منها نشوب حرائق في المزارع التي يصعب إخمادها وتجند كل العمال لإطفائها، والتي كانت تسبب خسائر مادية جسيمة(4)، وقيام العمال التونسيين بإضرابات عن العمل بسبب تردي أوضاعهم أو لتعرضهم لمضايقات مسؤولي المزارع، أو بالتضييق على ممثليهم النقابيين، وهو ما ترتب عنه إضرابات متكررة كالذي وقع في شهر جانفي 1925(5).

وبصورة عامة تعتبر شركة بوتين فيل نموذجا نجحا للسياسة الاستيطانية، ونموذج جديد لدمج الرأسمال الفردي في الرأسمال الجماعي، والتنسيق بين إدارة الحماية والمستوطنين من جهة وبين المستوطنين الزراعيين فيما بيهم من جهة ثانية.

ت. نشاط شركة كروم الزيّانة:

تأسست هذه الشركة في بداية أمرها على يد قائد عسكري يدعي الجنرال le général Toutée في سنة 1888، وتحولت بعدة فترة زمنية قارت العقدين إلى شركة رأسمالية عقارية وذلك ابتداء من سنة

(1) <<Consortium Du Nord, Rapport présenté par le Conseil d'administration à l'Assemblée générale ordinaire des actionnaires du 02 juin 1931>>, **Le Temps**, 27/06/1931, A71, N25509, P6.

(2) << Domine de potinville>>, **J.D.D**, 25/09/1937, A149, N265, P3

(3) <<Domine de potinville>>, **Le Temps**, 30/06/1939, A79, N284114, P7

(4) << Un incendie a Potinville, **A.C**., 21/09/1925, A26, N140, P1.

(5) <<Courrier de la Tunisie, les événement et les Hommes, Les agitateurs tunisiens>>, **A.C**., 2/02/1925, A26, N18, P2.

1906، ليترأس مجلس إداراتها مؤسسها الأول الذي اصبح عضوا في الأكاديمية الفرنسية للزراعة بالتوازي مع هذا المنصب[1]، وتواجدت الشركة إلى غاية سنة 1927 ليتم حلّها بعد ذلك، كان رأسمال الشركة بقيمة 2.500.000 فرنك، مستحوذة على 862 هكتار من الأراضي على زرع مساحة قدرها 444 هكتار من الكروم بقدرة إنتاجية سنوية بلغت 20.000 هيكتولتر وأرباح سنوية قدرت بـ 2.500.000 فرنك للسنة المالية (1926-1927)[2]

وتميزت الشركة باستخدام التقنيات الحديثة في ذلك الوقت في مختلف مراحل إنتاج الكروم بدء طرق الزراعة وإنشاء المباني وبتنظيم الدهاليز واستخدام أحدث التقنيات العلمية، كما امتلكت شبكة توزيع كبيرة في أوروبا خاصة في بلجيكا جعلتها لمدة خمسة وعشرون سنة رائدة في هذا السوق والأكثر مبيعا، وكانت الشركة قد امتلكت مساحة ارض قدرت بـ 1.195.000 قدم مربع مقسمة إلى قسمين رئيسيين عرف الأول بالريّانة الكبيرة والثانية بالزيّانة الصغيرة، وقد تم تخصيص مساحة 370.000 قدم مربع لزراعة الخمور، وقد بلغ إنتاج المزرعة في سنة 21.500 هكتولتر سنة 1925 مقابل 15.100 هكتولتر سنة 1926، بأرباح قدرت ما بين 3 إلى 3.1 مليون فرنك[3].

وعلى الرغم من شح المعلومات حول هذه الشركة إلا أنها تبقى احدى الشركات التي سامت في رسم الواقع الزراعي الجديد بتونس، وبينت تداخل المصالح الشخصية لرجال الحماية خاصة العسكريين منهم كمؤسس الشركة والمصالح العامة لحكومة الحماية بجعل البلاد التونسية مركزا لتطبيق السياسة الاستيطانية في الشمال الإفريقي عامة وتونس خاصة.

ث.نشاط الشركة العامة لمعاصر الزيتون بالساحل:

تعتبر هذه الشركة شركة رأسمالية فرنسية ذات رأسمال محدود بلغ 2 مليون فرنك توجد مقرها الرئيس بمدينة مرسيليا، تأسست من اجل صناعة الزيت من نبات الزيتون التونسي، والعمل على شرائه وتسويقه في الداخل الفرنسي وخارجه، وذلك عبر بناء مصانع متعددة قرب مناطق الإنتاج والقيام

(1)<< Sté des Vignobles de Zayana>>, **J.D.F**, 18/02/1927, A,60, N7, P130.
(2) <<Société des Vignobles de Zayana>>, **J.D.F**, 16/03/1927, A60, N11, P228.
(3) **J.D.F**, 18/02/1927, Op. Cit., P130.

بجميع العمليات التي تخول لها ذلك من شراء للأراضي المستغلة في غرس أشجار الزيتون، أو شراء هذه المادة من أصحاب مزارع الزيتون المنتشرة بمنطقة الساحل التونسي، وهذا لمدة خمسين سنة كما نص عليه ميثاقها التأسيسي(1)، وأسست لشركة مصنعين بسوسة لمنافسة الإيطاليين الذين أسسوا مصنع بمنطقة الساحل (2)، تم فتح رأسمال الشركة في الاجتماع السنوي المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 1891 لإضافة أسهم بقيمة 500 فرنك للسهم الواحد، فزادت عدد الأسهم بـ 300 سهم مما ترتب عليه ارتفاع رأسمالها إلى 2.150.000 فرنك(3).

حققت الشركة أرباحا صافية سنوية بلغت في سنة 1904 مبلغ 353.021 فرنك مقابل 103.917 فرنك لسنة 1903 (4).فيما تراوح الربح على السهم الواحد في العقدين الأولين من القرن العشرين ما بين 20 إلى 50 فرنك(5)، وحضي زيت الزيتون التونسي بأهمية ومكانة كبيرة في السوق الفرنسي والسوق العالمي نظرا لجودته العالية ولتزايد القدرة الإنتاجية للبلاد التونسية فما بين سنتي 1910 إلى غاية 1920 ارتفعت نسب الإنتاج من 50.000 قنطار في السنة الأولى إلى 600.000 قنطار في السنة الأخيرة(6).

وتعتبر هذه الشركة بشكل عام من الشركات التي مارست نشاط مزدوج جمعت فيه بين الزراعة والتجارة، وكنت أرى أن العوامل التجارية تغلب على الزراعية لما في عمليات التسويق والمنافسة من آثر

(1) <<Société générale des huileries du Sahel tunisien>>, **Paris-Capital**, 22/07/1891, A4, N29, P4.

(2) Paul Bourde, <<Le protectorat français et les Italiens>>, **Le Temps**, 9/04/1890, A30, N10563, P2.

(3) <<Modification aux statuts : Société générale des huileries du Sahel tunisien (Société foncière)>> **Paris-Capital**, 11/05/1892, A5, N19, P4

(4) <<Huileries du Sahel tunisien>>, **J.D.F**, 2/09/1905, N35, P11.

(5) انظر:

<<Huileries du Sahel tunisien, >> **A.C**, 3/06/1909, A10, N20, P3 /<<Huileries du Sahel tunisien>>, **J.D.F**, 8 /06/ 1918, A51, N12, P203. / <<Société des huileries du Sahel tunisien>> **A.C**, 22/06/1923, A24, N98, P4.

(6) <<Courrier de la Tunisie, La Vie économique, Fabrication de l'huile d'olive>> **A.C**, 3/03/1925, A24, N35, P2.

تجل كبار التجار يسعون إلى تشكيل روابط مباشرة مع مناطق الإنتاج الرئيسية أو المساهمة في عملية الإنتاج بشكل من الأشكال، وكون أن مقر الشركة متواجد بمرسيليا وليس بتونس يدعم هذا الراي، كن رغم ذلك تبقى هذه الشركة احدى آليات الترابط بين المنظومة الزراعية الاستيطانية والسوق الفرنسي في مادة الزيتون وزيت الزيتون.

ج. نشاط شركة المزارع الفرنسية:

انطلقت هذه الشركة في بدايتها على اسم مالكها Jules Saurin[1] بتاريخ 20 فيفري 1899 متربعة على مساحة 450 هكتار من الأراضي، وبرأس مال يقدر بـ 238.000 فرنك، ليرتفع فيما بعد إلى 850.000 فرنك[2]، ثم تحولت في 29 جوان 1905 إلى شركة محدودة تخضع لقانون الشركات الفرنسي، متربعة على 3100 هكتار ويشغل "جول سورين" مديرا لها، ويتشكل طاقمها الإداري من مدراء فرعيين في مختلف مزارع الشركة حسب الجهات سواء مزارعها بتونس أو حتى فرنسا، وممثلين للشركة في كل البلدين، كما تم منح مديرها صلاحية الرئيس التنفيذي، وذلك قياسا بخبرته وتواجده لفترة طويلة بتونس امتدت إلى ثمانية عشر سنة أي قدم في حوال 1887، حيث قام بربط مزارع الشركة بأشخاص ثقات ومضموني الولاء لها كما سعى إلى توظيف عديد الأشخاص في إدارة الشركة لضمان السير الحسن لها معتمدا على بعض العائلات المقيمة في نواحي مزارع الشركة، وأعطى الحق لأي مساهم في الشركة بزيارة مزارعها المتنوعة في تونس وفرنسا[3].

ومع هذه السياسة الجديدة لرئيسها وما يحمله من ثقل اقتصادي وسياسي لما اكتسبه من علاقات في تونس أو مع السلطة في باريس الأمر الذي انعكس على تطور الشركة وتطور رقم أعمالها بصورة متزايدة فقد عرف رأسمالها تزايدا مستمرا جعل الشركة تتصدر قائمة الشركات الزراعية بتونس،

(1) رأسمالي فرنسي مؤسس شركة المزارع الفرنسية بتونس، وكاتب له العديد من المؤلفات والتقارير التي تتحدث عن الاستيطان الزراعي بتونس والوضعية الديموغرافية لتونس والمستوطنين، ساهم في توجيه الساسة الزراعية بتونس عبر مراسلاته مع الحكومة الفرنسية.

(2) **La Société des fermes françaises de Tunisie. Son objet. Opinions diverses**, Siège social de la Société, Imprimerie Gustave Picquoin,, Paris, 1906, P7

(3) Ibid.. P5

فقد ارتفع راس مال الشركة سنة 1912 إلى 1.500.000 فرنك بعدما كان 1.100.000 فرنك في الاجتماع السنوي للمساهمين وذلك بزيادة 800 سهم جديد[1]، ليتم رفعه بعد ذلك في سنة 1917 في الاجتماع السنوي إلى 2.500.000 فرنك بزيادة 1.500 سهم جديد للاكتتاب[2]، ويصل سنة 1926 إلى 8.100.000 فرنك[3].

وتتمحور نشاط الشركة في أغراض متعددة هي: الاستغلال الزراعي للأراضي بتونس، وشراء الماشية وإقامة مزارع الكروم وإنتاج الألبان، وإنشاء مطاحن الحبوب والصناعات الغذائية، وشراء وبيع الأراضي الزراعية في الناطق الريفية للمستوطنين، وبيع المنشآت والعتاد الفلاحي، خاصة بعد أن ارتفع رأسمالها إلى 1.100.000 فرنك، مقسمة إلى 2.200 سهم بقيمة 500 فرنك، تواجد لها مقر اجتماعي بشارع النمسا بالعاصمة تونس[4]، ورغم عمل الشركة بعدة مجالات وهي الاستيطان الزراعي والتجارة في العقارات بمختلف أنواعها، غير أن هذه العمليات الثلاثة تتمحور حول الجانب الزراعي فهي تصنف شركة زراعية بالدرجة الأولى رغم تعدد اختصاصاتها[5].

ففي الجانب الأول لقد قامت الشركة بشراء مساحات زراعية واسعة، وجلب المزارعين الفرنسيين وإعطائهم فرص عمل بها بل وتملكها إذ امتلكت مساحات واسعة وتعددت فروعها في كل من تونس العاصمة، وفرع في مدينة باجة برئاسة M. carrier، وفرع "برج التومي" تحت سلطة M. Trouillet، وفي "قبلاط" استلم الإدارة M. Pallier و"مجاز الباب M. troudhe في فرع" بني ربيعة، وقد يتم جمع أراضيها في مكان واحد أو مناطق متقاربة، كما قامت بتشكيل ثلاثة تجمعات استيطانية كبرى بتونس الأولى في منطقة سان سيبريان بمساحة 940 هكتار منها 100هكتار مخصصة للكروم

(1) <<Information Financières - Augmentation de capital Société des fermes françaises de Tunisie>>, **A.C**., 24/08/1912, A13, N94, P2.

(2) <<Société des fermes françaises de Tunisie>>, **A.C**., 24/08/1912, A18, N21, P4

(3) <<La Société des fermes françaises en Tunisie>>, **J.D.D**, 9/12/1926, A138, N341, P4.

(4) **Annuaire Desfossés Valeur cotées en banque à la Bourse de Paris** – édition 1910, PuB. E. Desfossée, Fabre Fréres, Paris, P667.

(5) La Société des fermes. Op.Cit.. P3

على بعد ثمانية عشر كلم عن مدينة تونس[1]، ومجمع المنشار بمساحة 1000 هكتار منها 59 هكتار مخصصة للكروم وهذا بالقرب من مدينة باجة[2]، ومجمع "قرمانز" بمساحة 1000 هكتار على الطريق الرابط بين باجة وماطر، ومزرعة السعدية شمال القيروان بمساحة 8000 هكتار، ومزارع منطقة تسمى "المبطوحة" بمسحة قدرها 6200 هكتار وتتواجد على مسافة 33 كلم من تونس العاصمة، ومزارع بن عروس بمساحة 380هكتار المتواجدة على مسافة 4 كلم من العاصمة وقد خصصت الشركة مساحة 30 هكتار للكروم، ومزرعة "سان فانسان" بالقرب من مدينة عنابة الجزائرية بمساحة 600 هكتار منها 200 هكتار مخصصة لزراعة الكروم[3]، وجرت العادة أن يتم جمع المزارع حول مركز سكاني صغير يضم كنيسة صغيرة ومدرسة ومركز بريد من طرف الشركة كتجمع "سان سيبريان" وتجمع "المتشار"[4].

وبرمجت الشركة الانتهاء من زراعة وحصاد ما بين 6.000 إلى 7.000 هكتار من الحبوب، وزراعة 270 هكتار من الكروم، ومساحة تراوحت ما بين 2.500 إلى 3.000 هكتار من الأعلاف وهذا في سنة 1914 وذلك عبر تخصيص حصص جديدة من الأموال متوقعةً حصد أرباح تقدر بـ 6%[5]، وعرفت أعمال الشركة نتائج إيجابية خاصة في السنوات التي تلت فتح راس المال فأعلنت الشركة عن تحقيق أرباح مالية قدرت في سنة 1910 بـ 162.987 فرنك، فيما كانت السنة التي سبقتها اقل أرباحا بـ 36.277 فرنك، بربح قدره 25 فرنك للسهم الواحد، واستمرت الشركة في توسيع مساحات الأراضي المستغلة مركزة على الكروم [6]، وبلغت الأرباح في 1911 قيمة 141.183 فرنك[7]، وارتفعت إلى 231.000 سنة 1916 [1].

(1) Géniaux, Charles, , Op.Cit.. P53
(2) << L'ouvre française en Tunisie - Une initiative louable>>, **A.C**., 23 /04/ 1914, A15, N48, P3
(3) **A.C**., 23 /04/ 1914, Op. Cit, P3.
(4) La Société des fermes. Op.Cit, P3
(5) <<la Société des fermes françaises de Tunisie>>, **A.C**, 20/12/1914,A15, N98, P4.
(6) <<Société des fermes françaises de Tunisie>> **J.D.F.**, 13/05/1911, N19, P22.
(7) <<Société des fermes françaises de Tunisie>>, **A.C**., 18/05/1912, A13, N55, P3

أما فيما يخص التجارة في العقارات، فقد استهلت الشركة هذا النشاط ابتداء من 23 مارس 1905، من خلال استهداف الأراضي الزراعية والمباني في المناطق الحضرية والريفية على حد السواء، كما استعملت الرهن العقاري في تجارتها بناء على امر مديريها مستخدمة الحسابات البريدية والبنكية قصد ضمان الفوائد[2].

يذكر أن الشركة تحصلت على فوائد ممتازة في هذا المجال ويرجع ذلك إلى نقص الرأسماليين بتونس المختصين في هذه المعاملات التجارية إذ كانت تبلغ نسبة أرباح الشركة سبعة بالمئة على الأقل في كل عملية بيع، وهذه الأرباح عبر التجارة العقارية جعلت الشركة مؤمنة من مخاطر الاستثمار من خلال توفير أرباح منتظمة في جميع عملياتها[3]، وقد اعتمدت الشركة على المزاوجة بين النشاطين السابقين فكانت تقوم بشرا مساحات من الأراضي وتقوم بزراعتها كمرحلة أولى ثم تقوم ببيعها بعد مدة من الزمن كالمساحة التي اشترتها في منطقة "بن عروس" على بعد أربعة كلم من ميناء تونس نظرا لموقعها الاستراتيجي ولمرور سكة حديد شركة عنابة قالمة بالقرب منه، وبعد بيع هذه الأراضي استفادت الشركة من خمسة بالمئة من قيمتها بعد البيع[4].

كما كان لها نشاط تكويني للمستوطنين بالإضافة إلى النشاط الزراعي وذلك بالنسيق مع الإدارة الفرنسية ومراكز التكوين الزراعي للمستوطنين من خلال استقبالها للشباب الفرنسي الراغب في الاستيطان الزراعي وذلك بفتح مجال التربص أمامهم في كل فروعها بكامل التراب التونسي، انطلاقا من تعليمات رئيسها M. Saurin، وتوزع الطلبة الزراعيون على أراضي الشركة في كل من شارع النمسا بتونس العاصمة ومزارع "تيبار" بمدينة باجة إلى غاية سوق الخميس وهي أكبر المناطق التي عرفت استقبالا للطلبة الراغبين في الاستيطان من اجل إجراء التربصات التطبيقية، وتمكينهم من ربط

(1), A.C., 24/08/1912, Op. Cit, P4
(2) La Société des fermes, Op.Cit.P4.
(3) Ibid P4
(4) Ibid., P8

علاقات جديدة بهده المناطق وتلقي التوجيهات والإرشادات المفصلة حول الوضع الداخلي للبلاد وكل ما يتعلق بمشروعهم المستقبلي بان يكونوا مستوطنين زراعيين ناجحين[1].

واعتمدت في الجانب الهيكلي والتنظيمي على فتح راس مالها للراغبين في الاستثمار عن طريق دفع مبالغ مالية محددة في حسابها البريدي أو البنكي، وتقدم الشركة صكوكا بذلك في فروعها في تونس وفرنسا وحتى الجزائر، وقد تواجد لها حساب بنكي حتى في بلجيكا ورّد لها رؤوس أموال منه، وأعطت الشركة الحق لكل مساهم بزيارة مزارع الشركة المنتشرة في تونس وفرنسا[2].

ففي الزراعة كرست الشركة ستة بالمئة من أراضيها لزراعة للكروم تحديدا، كما تعددت محاصيلها الزراعية كالقمح والشعير والشوفان، والحبوب والعلف، واتبعت استراتيجية تكييف منتجاتها حسب الفصول، وحسب نوعية التربة والأرض، إضافة لقيام الشركة بتسويق المنتجات بنفسها لتغطية المصروفات، خاصة في السنوات التي تعرف شحًّا في الأمطار[3].

كما اعتمدت سياسة تأجير الأراضي للمزارعين، خاصة أولئك الذين يسكنون مع عائلاتهم لمساحة تتراوح بين اثنين إلى ثمانية هكتارات من الأراضي القابلة للري، وإذا تم تأجير ارض تقدر بـ 50 هكتار فيتم اشتراط مساحة تتراوح بين عشرة إلى عشرين هكتار يتم زراعتها للكروم، كما تمنح الشركة البذور والمسكن وقدر من المال للعيش إضافة إلى الحيوانات للحراثة، وكذا مجموعة الأدوات اللازمة كالمحراث والعربة والحصادة، وتكفل الشركة للمزارع قدرا من المواد والأعلاف والبذور في السنوات التي تعرف شحا في الأمطار، يقدر هذا الدعم ما بين الف إلى ألفين فرنك للسنة [4].

وقد ربطت الشركة علاقات مع شركة أخرى تقاسمها نفس المجال وهي الشركة الفرنسية الأفريقية وكان التنسيق بين الشركتين من خلال استقطاب مزيد من اليد العاملة الزراعية المؤهلة، وكان الفرنسيون الملتحقون بالمعاهد الزراعية قصد الاستيطان خير سند لهم في مشاريعهم المستقبلية، ولذلك

(1) Géniaux Op.Cit.. PP 53- 54.
(2) La Société des fermes. Op.Cit.. P10
(3) Ibid,. P13.
(4) Ibid, P13.

فقد قامت الشركتان بالتنسيق فيما بينهما لتأهيل أكبر عدد من المتربصين القادمين من فرنسا لإعدادهم ليكونوا يدا عاملة فنية بإحدى مزارعها المنتشرة في مختلف أنحاء تونس أو ليشكلوا مستوطنات زراعية فردية خاصة بهم ويساهموا في تكريس القبضة الفرنسية على الزراعة التونسية[1].

ومما سبق يتضح أن هذه الشركة هي شركة استيطانية استثمرت في المجال الزراعي بمختلف جوانبه بما فيها الجانب العقاري، قد حققت من خلال نشاطها أهدافا خاصة وأخرى عامة، فالخاصة تمثلت في تنمية رأس مال صاحبها الأول ومؤسسها "جول سورين"، أما الأهداف العامة فتمثلت في استقطاب رؤوس أموال جديدة للجانب الزراعي بتونس وذلك بعد فتح رأسمالها أمام المساهمين وتغيير طبيعة الشركة إلى شركة ذات اسهم، وهدا بسبب مالكها جول سورين الذي كان حريصا كل الحرص على ربط الزراعة التونسية بالمستوطنين، وطالب في كثير من المؤتمرات والمناسبات بضرورة إيفاد مزيد من المستوطنين إلى تونس لمجابهة الغزو الديموغرافي الإيطالي، وهذا ما يفسر فتح راس مال الشركة للرأسماليين جدد، وبهذا حققت الشركة مصلحة عامة لحكومة الحماية من خلال سيرها في الخط العام للسياسة الاستيطانية.

ح. نشاط شركة عنابة – قالمة:

تعتبر شركة عنابة–قالمة شركة متخصصة في نشاط رئيسي وهو مد خطوط سكك الحديد إضافة إلى الموصلات بين مختلف المناطق في الشرق الجزائري قبل تسربها الى التراب التونسي، وهذا ما نخصص الكلام فيه في الفصل الرابع من هذه الدراسة، غير أن هذا الطابع الخدماتي الذي غلب على الشركة لم يمنعها من ممارسة نشاط زراعي قصد زيادة أرباحها ومضاعفة راس المال، تأسست هذه الشركة بباريس في 2 افريل 1875 برأسمال بلغ 12 مليون فرنك فرنسي[2]، وكانت بنشاط زراعي بتونس يرتكز على غرس مساحات كبيرة من الأراضي القريبة من محطات المواصلات الخاصة بها[3]

(1) Géniaux, Op.Cit.. P54
(2) Mohamed Lazhar Gharbi, Op.Cit.., P87
(3) Paulard. S, Op. Cit., P25.

ولتعدد نشاطاتها الخدماتية بالدرجة الأولى والزراعية بالدرجة الثانية [1]، وقد قامت بغرس عدّة أنواع من الأشجار، خاصة تلك التي تعرف بتعدد مخرجاتها وقلة تكاليف زراعتها والمشتقات التي يكثر الطلب عليها في الأسواق الأوروبية عامة والفرنسية خاصة، كمشتقات شجرة الكافور، البلوط الفليني والبلوط الكناري، وقد يستفاد من أخشابها في مشاريع الشركة بأعمال مد السكك الحديدية، ونذكر من هذه الأشجار:

- **غرس أشجار الكافور**

قامت شركة عنابة قالمة بزراعة أشجار الكافور منذ 1885م، في عدة مناطق بتونس وتحديدا في المناطق التي حصلت على امتياز استغلالها من طرف الحكومة، وتم غرس جميع أنواع شجر الكافور، فبعد مرور ثمانية سنوات بلغ ارتفاعها أزيد من إثناعشر مترا نظر لطبيعة الشجرة السريعة النمو طوليا[2].

واعتمدت الشركة في استثمارها بهذا المجال على مرحلتين، المرحلة الأولى هي مرحلة الإنبات، تتم خلال فترتين في السنة الأولى في الربيع في شهري مارس وأفريل، والثانية في الخريف خلال أكتوبر ونوفمبر، حيث توضع بذور الأشجار في أوعية وأواني حتى يشتد عودها، وتستمر عملية الإنبات من ثمانية إلى اثنا عشرة أيام، وبعد أن تصل النبتة إلى عشرة سنتيمترات يتم نقلها إلى التربة بعد نزعها من الوعاء بكامل محيطها الترابي بعمق نصف متر تحت الأرض، ويتم المباعدة بين الشجرة والثانية بمسافة مترين ونصف في كل الاتجاهات للسماح للشجرة بالتمدد بشكل طبيعي.

كانت عوائد غرس 1500 على مساحة هكتار تعود ب 1500 غرنك بعد الغرس مباشرة، بالإضافة إلى العوائد بعد نمو الشجرة إذ كانت تستعمل أخشابه في أعمدة التليغراف والألواح الموجهة للطرق وسكك الحديد.

(1) Crédit foncier d"Algérie et de Tunisie, Op. Cit., P139.
(2) Paulard. S, Op. Cit., P25

وكانت عوائد الأشجار عبر السنوات في تزايد إذ في 5 سنوات بلغت قيمة 500 شجرة 1500 فرنك، وفي 10 سنوات بلغت قيمة 500 شجرة 4000 فرنك، وفي 15 سنة بلغت قيمة 250 شجرة 5000 فرنك، وفي 20 سنة بلغت قيمة 125 شجرة 5000 فرنك، وفي 25 سنة بلغت قيمة 125 شجرة 6250 فرنك، أي بمجموع 21250 فرنك فرنسي[1].

- **مجلات استغلال الشجرة:**

إن شركة عنابة قالمة استغلت أوراق شجر الكافور ببيعها لتستعمل في الأغراض العلاجية والطبية، فكانت تستخدم في علاج قدرات التنفس لدى الفرد، وعلاج مرض الملاريا، بالإضافة الفحم بقيمة 28.75 فرنك، وخل الخشب بقيمة 45.50 فرنك، والقطران بقيمة 6.25 فرنك، والغاز بقيمة 16.50 فرنك، بمجموع يقارب 100 فرنك للشجرة، وبسبب هذه العوائد المربحة قامت هذه الشجرة بالاستثمار في هذه الزراعة[2].

- **غرس أشجار البلوط الفليني:**

لهذه الشجرة مجالات متعددة للاستغلال يغلب عليها الجانب الصناعي، فكانت هدفا للاستثمار ومطمعا للاستغلال، ولكون عملية بيع الفلين سهلة وتذر أرباحا كبيرة، ويتم بدء استغلال موراد هذه الشجرة بعد العام التاسع من غرسها عن طريق إزالة ما يصل إلى فروعها من مادة الفلين يتم تقشيره، لتقوم الشجرة بتكوين قشرة جديدة من الفلين بعد ذلك، وتستمر عملية الجني مدة تسع سنوات أخرى، وللفلين أهمية في عملية دباغة الجلود خاصة، ويذر أرباحا بقيمة تتراوح بين ستة إلى ثمانية فرنكات لكل متر من الشجرة، وذلك في كل عملية حصاد[3].

(1) Paulard. S, Op. Cit, P26
(2) Ibid, PP26. 27
(3) Ibid, P27

- **غرس أشجار البلوط:**

تغرس في تربة رطبة نسبيا لكن نموها أقل شجر الكافور، وهي من الأنواع السائدة في الغابات التونسية، يبلغ ارتفاعها ما بين خمستاعشر إلى عشرين مترا ومحيطها بسمك مترين، خشبها خشن وذو ألوان متعددة، أستعمل خشبه في صناعة البراميل نظر لسمك قطر الشجرة، وصناعة العجلات، وللأغراض التجارية[1]، كما تم الاستثمار في غرس أنواع أخرى من الأشجار مثل شجر التويا والصنوبر الجبلي وغيره ولأغراض متعددة أيضا.

خ. نشاط الشركة التونسية للزراعة:

تأسست هذه الشركة في العقد الثاني من القرن العشرين وتحديدا في 16 ماي 1926 ضمن القانون التونسي بغرض استغلال مزارع منطقة "الاوتيك" المتواجدة بين بنزرت وتونس العاصمة، وقد بلغ رأسمال الشركة 20 مليون فرنك، مستغلة مساحة من الأراضي قدرت 6.500 هكتار وذلك على مسافة 34 كلم من تونس في الطريق إلى بنزرت وهي تتميز بكونها أراضي طينية خصبة بسبب قربها من وادي مجردة، وقد نشطت الشركة بمجالين رئيسيين هما زراعة الحبوب وتربية المواشي بأعداد كبيرة حيث بلغ عدد الأغنام 4000 راس و500 راس من الأبقار، وكانت هذه المنطقة مقسمة من قبل إدارة الشركة إلى ثمانية مزرع متصلة ببعضها البعض على طول عشرين كلم، وهي مزودة بشبكة هاتفية وخطوط كهرباء وامتدادات مياه الشرب المعدنية بأنابيب طولها 20 كلم، وقد استخدمت الشركة في مزاولة نشاطها العتاد الحديث مبتعدة عن كل الأساليب التقليدية ويتجلى ذلك في ترسانة الأليات الزراعية التي امتلكتها ووظفتها فقد استخدمت ثمانية جرارات من الصنف الكبير وسته عشر دراجة جرارة وشاحنات ضخمة وأخرى صغيرة للنقل، بالإضافة إلى مركز كهربائي يحتوي على بطاريات ضخمة، وأنشأت الشركة مركز تصفية الألبان وبسترتها تعقيمها بعد استخلاص الحليب من قطعان الماشية والبقر، وهذ بغرض ضخها في السوق، وبالمزرعة مركز بريد صغير ومدرسة ومركز لبيع التبغ،

(1) Paulard. S, Op. Cit, P27..

وسوق صغيرة لبيع الماشية ونزل صغير، وتم بناء مستودع لبيع الحبوب يستوعب من 30.000 إلى 40.000 قنطار، ولأجل ذلك استخدمت الشركة يد عاملة من التونسيين بلغ عددهم 300 عامل، وللحفاظ على العتاد وصيانته أنشئت الشركة ورشة كبيرة متعددة الوظائف من تركيب وتلحيم[1].

وفي الاجتماع السنوي للمساهمين في الشركة المنعقد في 11جانفي 1927 قرر المجتمعون رفع راس المال من 20 مليون إلى 28 مليون فرنك بشراء أراضي في منطقة "واد العبيد" المتواجدة على بعد 25 كلم من محطة "منزل بوزلفة" و60 كلم عن تونس العاصمة، وتبلغ مساحة الأرض الجديدة 6.192 هكتار من أجود الأراضي، وبها أراضي شاسعة صالحة للرعي، وبها 50.000 شجرة زيتون برية، كما يتواجد بها أربع الأبنية التي يمكن استغلالها[2].

لقد حققت هذه الشركة أرباحا كبيرة من جراء هذا النشاط المتعدد والواسع على الرغم من الانتكاسات في بعض السنوات مثل سنة 1931 أين تعرضت مداخيل الشركة إلى هزة كبيرة بسبب الفيضانات والإعصار التي مسّ أجزاء من مزارعها، فقد قدرت الخسائر أثناء عرض الميزانية السنوية بـ: 283.639 فرنك[3].

ورغم هذه الهزات إلا أن هذه الشركة تعتبر من أكبر الشركات التي نشطت في المجال الزراعي بعيدا عن الخمور مستثمرة في زراعة الحبوب وتربية الماشية وحققت نجاح متواصلا.

(1)<< Nos réssources coloniales, Société tunisienne de cultures>>, **Le Temps**, 28/01/1927, A67, N2390, P2.
(2) <<Information financières, Société tunisienne de cultures>>, **J.D.F**, 17/06/1927, A60, N24, P517.
(3) <<Société tunisienne de cultures>>, **A.C**, 30/04/1932, A32, N47, P4.

2.7. شركات الإمارات الإيطالية:

أ. ظهور الإيطاليين بتونس:

يرى بعض المؤرخين أن الهجرة الخارجية للإيطاليين دائما ما كانت مرتبطة بالاستعمار الفرنسي حيثما تواجد، خاصة في شمال إفريقيا، بسبب القرب من إيطاليا[1]، رغم أن تونس تواجدت بها أقدم قنصلية أوروبية وهي قنصلية إمارة سيردينا الإيطالية، وتمكنها من إبرام اتفاقيات تجارية مع بايات تونس[2]، أما قبيل الحماية الفرنسية فعرفت تونس توافد العنصر الإيطالي بصورة تدريجية على شكل هجرات فردية، والذي تأسس من فرص العمل المتوفرة بها، وملكية العقار، والخدمات المصرفية[3]، فحتى بعد فرض الحماية سنة 1881، كان عدد الإيطاليين عشرة آلاف مقابل تسعمائة فرنسي[4].

ففي جانب فرص العمل فقد بدأ الإيطاليون بالعمل في المدن والورشات، اختصوا بأعمال الحفر، وممارسة التجارة على نطاق ضيق، وبعد سنوات قليلة نزح البرجوازيون من صقلية وشكلوا تجمعات في تونس خاصة بهم ولم يقبلوا بالجنسيات الأخرى، كما قاموا بعد قدومهم بسنتين فقط من بناء مستشفى خاص بهم، بعدها نزل إلى تونس راس مال يقدر ب 120.000 فرنك، لمجموعة من الرأسماليين من "باليرمو" و"صقلية" و"تراباني"، فقاموا ببناء نمط جديد من الاستيطان يعتمد على التموضع الإيطالي الكامل في بعض المناطق، بعيد عن سياسية الانتشار الموسع للمستوطنين الفرنسيين

(1) Rainero Romain H. **Les Italiens en Afrique du Nord française**, Les Italiens en France de 1914 à 1940. Sous la direction de Pierre Milza. Rome : École Française de Rome, 1986. P750.
(2) <<Les premiers pas de l'Italie en Afrique>>, **Revue d'histoire des colonies**, T 20, N88, Juillet-août 1932. P369.
(3) <<De Montety Henri, "Les Italiens en Tunisie>>", **revue Politique étrangère**, N5, 1937, A2, P416.
(4) Maurice Baumont, L'essor industriel et L'impérialisme colonial (1878-1904), Librairie félix Alcan, paris, 1937, P67.

دون ظهور تكامل فيما بينهم[1]، كما أسسوا جريدة دورية عنوانها "لونيوني" بمثابة سان حال هذه الجالية بتونس[2].

وتفوق الإيطاليون عدديا على الفرنسيين إلى غاية سنة 1931 التي فيها بدأ التوازن الديموغرافي بين المستوطنين الفرنسيين والإيطاليين، وهذا بعد اتباع عديد السياسيات لغرض إيقاف النزوح الإيطالي المتنامي إلى تونس، كحرمانهم من الامتيازات وعدم تجديد الاتفاقيات الاقتصادية التي كانت مبرمة بين إيطاليا وحكومة الباي، ورغم ذلك فقد عمل 48.000 إيطالي بمقابل 21.000 فرنسي عامل في مجال الصناعة، و14.656 مزارع إيطالي بمقابل 9.000 مزارع فرنسي[3].

وفي المرحلة الثانية استهدف الإيطاليون الحصول على مساحات واسعة من الأراضي، إذ حصلوا على 7.000 هكتار قرب الحدود الجزائرية، و8.000 هكتار بمدينة زغوان، و7.000 هكتار في الحمامات، بالإضافة إلى مساحات أخرى في بنزرت وغيرها من المناطق، باعدها انتقل الإيطاليون للتنسيق مع اليهود من أجل شراء الأراضي، وتوسط اليهود لهم في البحث عن الأراضي المعروضة للبيع من اجل شراءها، مثل ما تم في مدينة ماطر[4].

واستعان المستوطنون الإيطاليين في إنشاء مستوطناتهم الزراعية على رؤوس أموال متعددة، خاصة تلك التي تمنحها لهم البنوك التي شُيدت بتونس من اجل هذا الغرض كالبنك الإيطالي الفرنسي للقروض، الذي يعتبر فرعا للبنك الإيطالي للقروض " Banca Italiana di Creditto"، والذي لعب دورا هاما في جلب المستوطنين الإيطاليين إلى تونس، بالإضافة إلى جمعه لكثير من المتعاملين ذوي رؤوس أموال ضخمة كيهود تونس، فضلا عن التونسيين انفسهم، وقد لعب البنك الإيطالي الفرنسي

(1) Saurin, Jules, **L'invasion sicilienne et le peuplement français de la Tunisie** : conférence faite par M. Jules Saurin, en mars et avril 1900, à Marseille, Lyon, Lille, Roubaix, Augustin ghallamel éditeur, libraire colonial, paris, 1900. p5.

[2] نورالدين الدقي، **حركة الشباب التونسي**، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، جامعة تونس الأولى- المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية-، عدد5، تونس، 1999، ص189.

(3) De Montety Henri, Op.Cit. P412.

(4) Saurin, Jules, **L'invasion sicilienne** Op.Cit.. P5.

دورا مهما في ترسيخ العنصر الإيطالي بتونس والحفاظ على المصالح الاقتصادية الإيطالية بالبلاد عموما، من خلال تقديمه لقروض صغيرة لكل الإيطاليين الراغبين في إنشاء مستوطنة زراعية صغيرة الحجم[1].

إن هذا التغلغل الفردي للإيطاليين في المرحلة الأولى قد مهد للمرحلة الثانية وهي ظهور شركات جديدة عملت على توحيد الإيطاليين وتوسيع مجال استثمارهم وهيمنتهم كعنصر أول يفوق الفرنسيين عددا ومساحات، أو حتى كعنصر ثاني بعد استعادة الفرنسيين زمام القطاع ويتضح ذلك من خلال شركات ندكر منها:

ب.نشاط شركة كانينو (Canino):

تم تأسيس هذه الشركة من طرف بروفسور من مدينة ترابايي الإيطالية، بلغ رأسمالها 2.500.000 فرنك، وحصلت على ثلاثة مساحات زراعية كبيرة في تونس وهي 3.800 هكتار في برج الأمير على بعد 28 كلم عن تونس، 1.000 هكتار بين الحمامات وزغوان، و600 هكتار على طريق مدينة الحمامات[2]، و5.400 هكتار في التل الداخلي لتونس[3].

قسمت الشركة الأراضي التابعة لها إلى نمطين من الاستغلال، النمط الأول يعتمد على الاستغلال المباشر لجزء من الأراضي عن طريق العمال اليوميين بأجرة 1.20 فرنك وبإشراف مباشر عليهم، وهذا النمط يعتبر أسلوبا مقيدا للعمال بصورة كبيرة، أما النمط الثاني فيكون من خلال استغلال أراضي عن طريق شراء لمساحات واسعة بعقود "اونزال"، يتم بعد ذلك توزيعها على عدد من المستوطنين "السيسيليين"، في شكل قطع صغيرة تتراوح مساحتها بين اثنين إلى عشرة هكتارات،

(1) De Montety Henri, Op.Cit. P417.
(2) Saurin, Jules**, L'invasion sicilienne** Op.Cit.. P6
(3) Charles Monchicourt, **La région du Haut-Tell, en Tunisie (le Kef, Téboursouk, Mactar, Thala) essai de monographie géographique**, thèse Doctorat, Faculté des Lettres de l'Université de Paris, Imp RAPIDE, Librairie Armand Colin, Tunisie, 1913, P432.

حيث يقومون بتسديد قيمتها إلى الشركة بعد فترة من الاستغلال تتراوح بين أربعة إلى خمس سنوات من بداية الاستغلال[1].

يتضح مما سبق أن تدخل شركة "كانينو" الإيطالية في تونس في مجال الزراعة كان تدخلا استراتيجيا مدروسا ومحدودا يخدم المصلحة الاقتصادية لإيطاليا، ذلك أن الشركة قامت باستغلال راس مالها للحصول على مساحات واسعة من الأراضي نيابة عن الأفراد والراغبين في الاستيطان بتونس والذين لا يمتلكون راس مال يمكنهم من الحصول على قطعة ارض، ويتضح ذلك جليا بعد بتوزيعها لهذه الأراضي على مستوطنين من صقلية تكون الأرض تحت مسؤوليتهم، فكانت الشركة تمارس وصاية على المستوطنين وتوفر لهم دعما ماليا كلما تطلب الأمر دلك، وما جمعها لمساحات واسعة في ناحية واحدة الا لغرض توطيد التعاون بين الإيطاليين فيما بينهم بمساعدة بعضهم البعض، وهذا على عكس النمط الفرنسي الذي يعتمد على انتشار المستوطنات بطريقة فوضوية، فينتج عنه قلة التنسيق فيما بينهم، على عكس التجمعات الاستيطانية الإيطالية التي وفرتها شركة "كانينو".

إن هذه السياسة الجديدة في الاستيطان التي طبقتها شركة "كانينو" والمعتمدة على راس مال ضخم يضمن تجمعا استيطانيا لفئة معينة جعل الساسة الفرنسيين بتونس والمهتمين بضرورة توطيد الاستيطان الزراعي الفرنسي ينتفضون لهذا الواقع الجديد الذي يحاول الإيطاليون فرضه، ووصل الأمر إلى اتهام الحكومة الإيطالية بتوفير راس المال للأفراد ودعمها لشركة كانينو، التي بدورها دعمت صغار المستوطنين، وتحججوا انه بمدينة صقلية لا يوجد بها رأسماليون كثر، فكيف يُعقل أن يكون غالبية الرأسماليين الإيطاليين بتونس من صقلية، فهذا يفسر حسبهم بالسياسة المضمرة للحكومة الإيطالية بتونس، ووصل الأمر بوصف تونس بالمستعمرة السياسية لفرنسا، والمستعمرة الاقتصادية لإيطاليا، وشاع ان الإيطاليين كانوا يسمون بملوك الخمور[2]، بسبب تركيزهم على زراعة الكروم والتي تعتبر ركيزة

(1) Saurin Jules. **L'invasion sicilienne**, Op.Cit, P6
(2) Ibid, P6.

أي استيطان زراعي، وما تراجع قبضة الفرنسيين عليها دليل على تغلغل النفود الإيطالي بتونس بصورة كبيرة.

ت. **نشاط شركة "فلوريو روباتينو (Florio-Rubatino)**:

إن شركة "فلوريو روباتينو" شركة خاصة بعائلة روباتينو التي ينحدر أصولها من مدينة جنوة[1]، انطلقت في الأشغال بايطاليا منذ 1851 من خلال إنشاء خط سكة حديد جنوة باتجاه مدينة كالياري الإيطالية، اقتحمت السوق التونسية للمنافسة على المشاريع المعروضة للاستثمار من اجل الربح بالإضافة إلى رغبتها في الحصول على الدعم المادي من الحكومة الإيطالية التي كانت تنوي ربط مصالحها مع تونس فشجعت هذه الشركة على دخول السوق التونسية، فاول مشروع قامت به تمثل في إنجاز خط تلغرافي بين تونس وحلق الوادي، مستغلة رغبة الحكومة الإيطالية وضع حد للاحتكار الفرنسي للمشاريع بتونس، وقام الإيطاليون بدعاية مفادها انهم سيقومون بإنشاء شبكة تلغراف مستقلة بتونس تماما كالمتواجدة في إيطاليا، مع ربط الشبكتين بكابل بحري[2]، ثم دخلت الشركة في مفاوضات مع الشركة البريطانية (Tunisian Railways company) التي كانت تعمل على مد خط سكة حديد بين تونس وحلق الوادي والمرسى وواجهت صعوبات ومشاكل في إنجازه فباعت في فيفري 1880 حقوق المشروع لشركة "روباتينو" بعد مفاوضات ماراثونية بسبب رغبة الفرنسيين بشراء المشروع من خلال شركة عنابة قالمة الجزائرية، ووصل الأمر إلى أروقة المحاكم في لندن التي أعطت الحق لشركة روباتينو على حساب شركة عنابة قالمة[3]، غير أن إفرازات شراء هذا المشروع انعكس على الجانب الزراعي من خلال بيعها لهذا المشروع فيما بعد .

حيث باعت شركة "فلوريو روباتينو" مشروع مد خط سكة حديد تونس – حلق الوادي إلى الشركة الفرنسية عنابة قالمة بمبلغ ضخم يقدر 7.500.000 فرنك بعد 18 سنة من شرائه وهذا سنة

(1) Augusto Rivalta, **Monito a Raffaiele Rubatino**, Direzione Generale per la Valorizzazione del patrimonio culturale, Ufficio Relazioni con il Pubblico, P124.

(2)جان قانياج، المرجع السابق، ص 427.

(3) Debernardi Laurent, Op.Cit.. p

1898 مع ضمان فائدة الحكومة الإيطالية[1]، وهذا بعد معاناتها من مشاكل مالية وبسبب المنافسة الشرسة من قبل الفرنسيين، وذلك برفع أسعار المشاريع خلال المزادات، ووصل الأمر إلقاعات المحاكم مجددا في لندن وروما وباريس بشأن المشاريع الاستثمارية، وكان مصير شركة "روباتينو" الإيطالية أن تركت المشاريع التي حصلت عليها لصالح الشركة الفرنسية عنابة قالمة، وذلك بعد قرار المحكمة العليا بلندن بإعادة المزاد حول مشاريع سكة الحديد، فظلا عن الأزمة المالية التي مرت بها[2].

إن هذه الشركة الإيطالية تلاعبت حسب الفرنسيين بعقود بيع هذا المشروع من خلال تبني الحكومة الإيطالية للعملية نيابة عن مالكها، فأصبح البيع رسميا حكوميا لا فرديا خاصا، إضافة لضمان لفوائد مالية للحكومة الإيطالية بعد عملية البيع[3].

إن شركة "فلوريو روباتينو "كانت تتلقى عوائد مالية تقدر بين ثمانية إلى تسعة ملايين فرنك من خلال مختلف عملياتها الملاحية في البحر، كما حصلت على ربح صافي يقدر 2.500.000 فرنك من عملية بيع سكة الحديد حصل عليها M. Ignazio Florio وكيل الشركة بتونس، والأمر الذي زاد من مخاوف فرنسيي تونس أن هذه العملية وفرت رؤوس أموال للإيطاليين المتواجدين بتونس ومكنتهم من إنشاء قرية زراعية[4].

ويرجع الفرنسيين الغزو "السيسيلي" لتونس في مطلع 1901 وشراء مساحات من الأراضي براس المال الذي تحصل عليه شركة روباتينو من بيعها لسكة حديد حلق الوادي تونس[5]، ويبررون ذلك بان "السيسيليين" لم يكن لهم قطع ومساحات من الأراضي قبل 1898 تاريخ بيع خط سكة الحديد، وبعده بسنتين قام "السيسيليين" بعمليات شراء ضخمة فهذا يفسر اما بتمويل الحكومة الإيطالية للمستوطنين برؤوس الأموال المطلوبة، أو أنها أوزعت شفهيا إلى"M. Ignazio Florio " ان

(1) Saurin Jules. L'invasion sicilienne, Op.Cit. P6
(2) Narcisse Faucon,Op.Cit.. P256 - 257
(3) Saurin Jules. L'invasion sicilienne, Op.Cit. P6
(4) Ibid, PP 6 - 7
(5) De Montety Henri, Op.Cit.. P417.

يقوم بهذا الامر وذلك بعدما منحته عمولة 2.500.000 فرنك رغم كونها شركة خاصة، وهذا رغم نفي الحكومة الإيطالية هذا[1].

إن شركة "روباتينو" أفرزت واقعا زراعيا جديدا تمثل في توطيد مكانة العنصر الإيطالي بتونس، وتكريس غالبيته العددية على العنصر الفرنسي من خلال تسهيل عملية الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار الاستيطاني، وقيامها بالصراع ضد الفرنسيين خاصة شركة المزارع الفرنسية التونسية بقيادة مديرها Saurin Jules فكانت حربا اقتصادية بالوكالة.

7. الشركات الزراعية واليد العاملة:

اعتمدت الشركات الزراعية والمستوطنات الأحادية على يد عاملة متعددة الجنسيات والأعراق، فقد تركز الاستغلال على اليد المحلية من الأهالي التونسيين، بالإضافة إلى الإيطاليين خاصة الصقليين منهم، يضاف لهم الفزانيين[2]، والزنوج الذين سرعان ما تناقص عددهم بعدما فرضت الإدارة الفرنسية ضريبة المجبى عليهم، فأضحى وجودهم قليلا[3]، يضاف لهم فئة أخرى وهي السودانيين.[4]

إن الاستيطان الزراعي ارتكز في وجوده بالأساس على اليد العاملة المحلية من التونسيين، وتحديدا الفئات الضعيفة التي تعيش فقرا كبيرا، كما أن عملية استغلال اليد العاملة اعتمدت على المنظومة التي كانت قائمة قبل الحماية وهي نظام الخماسين، الذي كان أقرب ما يكون بنظام إقطاع[5].

وعلى صعيد التحولات في اليد العاملة، اتضح أن الأوضاع التي كان يعيشها الخماسين لدى الملاك التونسيين من كالتأخر في صرف أجورهم وبعد حالتهم عن قيم العدالة الاجتماعية وما كرسته

(1) Saurin, Jules, **l'oevre français en tunisie**, libraire colonial, Augustine challmel éditeur, paris, P48.

(2) القادمين من مدينة فزان الليبية، وللمزيد من التفاصيل ينظر دراسة عبد الكريم الماجري **هجرة الجزائريين والطرابلسية والمغاربة الجواونة إلى تونس(1831–1935)**، دراسة تاريخية لإشكالية الاستعمار والهجرة وتشكل الجاليات المغاربية بتونس وخصوصياتها الاجتماعية والقانونية، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2010 .

(3) Charles Riban, **Causeries sur la Tunisie agricole**, Augustin Challamel éditeur, libraire colonial, Paris, 1895, P10.

(4) Géniaux, Op.Cit.. P118

(5) Ibid

من طبقية في المجتمع، جعلتهم يغيرون وجهة ولائهم المهني بمجرد ظهور أي تحسن طفيف في ظروف العمل من ارتفاع الأجرة أو توفر مسكن، وهدا ما توفر بمجرد ظهور الرأسماليين الفرنسين وبداية تغلغلهم إلى الريف التونسي وامتلاكهم، إذ تلقوا عروضا أفضل نسبيا من تلك التي كانوا يعملون بها، فسهل عليهم التنقل من الملاك المحليين إلى الملاك الأجانب، وبالتالي تحولت الأوضاع المزرية للخماسين بمثابة قوة محركة ودافعة لحركة الاستيطان الزراعي الأجنبي[1].

كما عمل الخماسين العرب الذين يتمتعون بخبرات جيدة في مجال الزراعة لدى المستوطنين ودلك بالتنسيق مع "القُيَّاد" إذ يتم منحهم عقد عمل تكون الأجرة فيه سنوية ويمكن تحديده بـ 300 فرنك فرنسي للسنة ويصبح العامل تحت مسمى الأجير، بينما الخمَّاس يتقاضى 180 فرنك[2].

- **اليد العاملة ومسألة الأجور:**

إن تعدد الأعمال ذات الطابع الزراعي والتي عرفت سيطرة شبه تامة من طرف المستوطنين والشركات الأجنبية تعددت معها نوعية اليد العاملة حسب المهنة وتعددت معها طبيعة العقود المبرمة بين العمال والملاك، وبالتالي تعددٌ واختلاف في الأجور، إذ اختلف من حيث طبيعته وحسب نوعية الخدمة المقدمة ومتطلباتها المادية والمعنوية.

ويمكن أن نقسم اليد العاملة حسب إلى قسمين رئيسيين يندرج تحت كل منها مهن وحرف وأجور متعددة وهي اليد العاملة المحلية واليد العاملة الخارجية.

أ. **اليد العاملة المحلية:** ويقصد بها العنصر التونسي وهي بدورها تنقسم إلى عدة أصناف هم:

- **العمال اليوميين:**

تقدر أجرة العامل التونسي بـ 1.20 فرنك لليوم الواحد، وقد يتحصل العامل الذكي ذو المهارة العالية على أجرة 2.5 فرنك في المجال الزراعي[3]، يستعمل المعدّات البسيطة في عمله كالثيران التي يمنحها له مالك الأرض[1].

(1) Géniaux, Op.Cit.P121
(2) Ibid
(3) Paulard. S, Op.Cit.p30

- **المغارسي:**

إن لفظ المغارسي[2] يعبر عن عقد عمل بين أحد ملاك الأراضي مع أحد السكان المحليين[3]، وينص العقد على استغلال المغارسي لأرض المالك وذلك بغرس الأشجار المثمرة وفي السنة التي تبدأ فيها عملية جني الإنتاج من هذه الأشجار يصبح المغارسي مالكا لجزء من هذه الأرض المغروسة، أو يمنح له فائدة جزء منها استنادا إلى البنود المنفق عليها لدى الكاتب القضائي[4]، كما يتم منح المغارسيي عتاد العمل والحيوانات وكل المستلزمات، ويسمح له بزراعة بعض المحصولات لغرض المنفعة الخاصة له ولعائلته[5].

- **الخمَّاس:**

عبارة عن عقد عمل يربط المالك مع أحد المزارعين مع أحد ملاك الأراضي، يحصل فيه المزارع على خمس المحصول بعد أن يوفر صاحب الأرض كل مستلزمات العمال من حيوانات وبذور، وأدوات الحراثة، يكون عقد العمل سنويا وينطلق الموسم عادة من 13 أكتوبر من كل سنة، ويسمح للخماس ببعض المزروعات المتنوعة لحاجته الشخصية[6].

- **الرعاة:**

إن هذه المهنة بقيت لأكثر من عقد من فرض الحماية في أيدي التونسيين، غير أن المحاولات الأولى للمستوطنين الفرنسيين لولوج هذا الميدان جاءت بنتائج مالية إيجابية بالنسبة لهمن واقتصر الأمر على تربية الأحصنة والبغال والأبقار والغنم[7].

---

(1) Victor Kersanté,, **Impressions de voyage. L'Afrique au XIXe siècle. La Tunisie aux points de vue politique, agricole et commercial**, L'imprimerie Bazouge, Dinan, france, 1871, P45.

(2) الشخص الذي اختص في مهنة زراعة الأشجار المثمرة دون غيرها، وطريق عمله والربح الذي يحصل عليه أشبه بدخول شراكة مع طرف آخر اكثر منها عامل لدى شخص أو جهة بعينها.

(3) Émile Guillot, Op.Cit.., P110

(4) Bourde, Paul, Op.Cit.., P62.

(5) Enriquez, Guillaume, **La main-d'oeuvre rurale et le péril italien en Tunisie**, Imprimerie robert, Paris, 1905. P3 - 4

(6) Ibid., P5

(7) Paulard. S, Op.Cit.P30

أما عن رعي الماشية فقد عمل الرعاة التونسيين لدى المستوطنين والشركات الزراعية ذات رؤوس أغنام كثيرة، ويتميز مجال عملهم بخصوصية وهي مسالة وجود الثقة من عدمها بين الراعي والمالك، إذ يقوم الراعي بإخراج الأغنام بعيدا عن المزرعة، ولهذا توجب انتقاء الراعي بعناية كبيرة، وقد اشتهرت عدة قبائل بهذا المجال منها قبائل "صفّات"، وقبائل ولاد سيدي عبيد الشراقة الذين كانوا على دراية بأجود مناطق الرعي بكامل التراب التونسي[1].

أما عن الأجرة فهي تتمثل في مجموعة الأشياء فالراعي بمدينة تونس يتقاضى 18 فرنك و10 أوبار من جلود الأغنام وشاة من أجل عيد الأضحى وخروف صغير من اختياره، وعشرة اوبيات[2] من الشعير، وأربعة أخرى من القمح، أما بناحية سوسة فيتقاضى الراعي خروفا واوبية من الشعير كل شهر وبرنس وزوج من الأحذية وشاشية، ويقتني الحليب عندما يسافر بعيدا بالغنم، وهناك من يدفع 250 فرنك للراعي مرة واحدة حتى يضمن ولائه وهناك من اتبع طريقة أخرى وهي القيام بكتابة عقد لدى موثق عربي بين المالك والراعي، يدون فيه عدد الرؤوس ومقدار المال الذي منحه من أجل العيش والملابس، والأعلاف الممنوحة وقيمة القطيع كلية، وبهذا يصبح الراعي المسؤول عن كل القطيع[3].

- المهارسي:

وهو أحد الفئات العمالية التي استعان بها المستوطنون والشركات العاملة بنفس المجال، إذ يتخصص المهارسي بالعمل في الغابات والأراضي ذات الطابع الشجري مثل غابات البرتقال والزيتون، إذ يقوم بإبرام عقد مع المالك يمتد إلى غاية ثمانية سنوات، وبعدها المهارسي مالكا لجزء من الأرض مع الأشجار المتواجدة بها، ويبقى الجزء الآخر ملكا لصاحبه الأول، وتواجدت هذه الفئة من العمال في عدّة مناطق كغابات سوسة وصفاقس، وهناك نمط آخر للأجرة يعمد على الدفع النقدي للمهارسي، إذ يتقاضى هذا الأخير بين 27 إلى 30 فرنك شهريا[4].

(1) Géniaux, Op.Cit.. P125

(2) هي وحدة كيل للأوزان تقدر الاوبية الواحدة ب 37 كلغ

(3) Géniaux, Op.Cit.. P125

(4) Ibid , PP 127 – 129.

إن هذا النوع من الأجرة والذي يتركز على تمليك العامل جزء من الأرض بكل محتوياتها إنما يهدف لأجل ضمان الولاء الكامل والحرص الشديد للعامل على ما وضع تحت وصايته، لكي يحقق نتائج جيدة من حيث المردودية الإنتاجية، فالأمر يتشابه إلى حد كبير مع أجرة رعاة الماشية.

- **القوّام:**

يعمل القوّام عادة في أراضي زراعة الخضر، وجرت عادة الكولون أن يوظفوا عمالا يوميين اجر يتراوح قيمته بين 1.20 إلى 1.50 فرنك، أو الاستعانة بما يعرف بالقوّم أي العامل المسؤول إذ يوضع تحت صلاحيته الآبار والمحصولات والحيوانات خاصة الأبقار والبغال لرفع المياه من الآبار[1].

أما عن أجرته فان القوّام فانه يحصل في نهاية كل موسم زراعي لكل محصول للخضر على نصفها أما في فصل الصيف مع زيادة الأعمال الشاقة يحصل القوّم أيضا على 1.20 فرنك كأجرة ويحصل يوميا على الدقيق والشعير و30 غراما من زيت الزيتون، وفي المساء يحصل على السميد أو مرق الشعير، وذلك بصفة دائمة ويومية[2].

ب.اليد العاملة الأجنبية:

تعددت الفئات التي استخدمتها الشركات الأجنبية في القطاع الزراعي من الداخل ومن الخارج، ففي الداخل كان الاستعانة بالأهالي التونسيين، إضافة لفئات من خارج البلاد التونسية، والذين قدموا كمهاجرين باحثين عن العمل، أو في إطار سياسة الاستيطان الزراعي.

وساد في تونس قبل الحماية العمل في النشاط الزراعي من خلال بنظام "الخماسة" الذي لم يكن له أي دور كبير في النهوض بالقطاع الزراعي، وهو ما جعل الوزير الأول التونسي آنذاك خير الدين يصدر مرسوما بتاريخ 13 افريل 1874 أقر من خلاله مجموعة من القوانين التي من شانها إصلاح القطاع الزراعي بتونس، والذي نصّ على تعديلات في نظام "الخماسة" عبر الزامبية إبرام عقد موقع

(1) Géniaux, Op.Cit, PP129 – 130.
(2) Ibid, P130.

بين الطرفين قصد إعطاء طابع قانوني للنشاط، لكن دون جدوى، أما بالنسبة للمستوطنين الزراعيون بصورة عامة والشركات الفرنسية بصورة خاصة فإنها لم تعتمد هذا النظام، وجعلت تعاملها مع التونسيون يعتمد على نظام الأجير اليومي مقابل مبلغ محدد سلفا[1].

استعان المستوطنون والشركات الزراعية بيد عاملة أجنبية متعددة الجنسيات للعمل في القطاع الزراعي، حيث برز السود القادمين من بلاد السودان، والإيطاليين خاصة الصقليين منهم والقادمين من صقلية وسردينيا وكلابريا، إذ يعتبر الإيطاليين أبرز عنصر في اليد العاملة الأجنبية بتونس.

وتواجد بتونس ما يقارب 40.000 إيطالي يعمل بالقطاع الزراعي، وتخصصوا بالعمل في الأراضي الوعرة والأعمال الشاقة، خاصة "السيسيليون" الذين كان متخصصين بالأعمال التي تتم بالفأس وتحت درجات حرارة جد عالية تفوق 40درجة[2]، إذ يعتبر السيسيليون يد عاملة ذات نوعية استثنائية لما بها ن ضمير في العمل بالإضافة إلى الشجاعة[3] من وجهة نظر الفرنسيين، كما وفدت فئة قليلة من اليد العاملة الروسية في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، قادمة من مرسيليا باقتراح من مكتب العمل الدولي على الحكومة التونسية وهي الأخرى كانت تبحث عن العمل[4].

أما عن الأجر فكان الإيطالي يتحصل على 600 فرنك في السنة عند أي مالك فرنسي مع امتيازات صغيرة، وقد يتحصل الإيطاليين على قطع من الأراضي بعد العمل لمدة سنة كاملة بسعر 35 فرنك للهكتار، تمتما مثل بعض التونسيين، الذين يتم استخدامهم كلما تواجدوا بدلا من الإيطاليين بسبب انخفاض أجرتهم[5].

(1) Georges Rectenwald, **Le Contrat de Khmmessat dans L'afrique du nord**, Contribution a Léetude des législation Algérienne et Tunisienne, A. Pedone éditeur, libraire de La Cour D'appel et de l'ordre des Avocat, Paris, 1912, PP 97-101
(2) Géniaux Op.Cit.. P134
(3) Enriquez, Guillaume, Op.Cit, P10.
(4) La main-d'oeuvre russe en Tunisie, **Bulletin mensuel de l'Office du Gouvernement français (Tunisie)**, N 206, juin 1928, A21, P96.
(5) Géniaux Op.Cit, P134

إن هذه الفئة من اليد العاملة الأجنبية وتناميها بشكل مستمر في تونس جعلها تشكل خطرا وتهديدا حقيقيا للمصالح الاقتصادية الفرنسية بتونس، فكان هناك عديد النداءات من الفرنسيين منهم "جول سورين" Jules Saurin الذي طالب بضرورة العمل على ترسيخ العنصر الفرنسي بتونس اكثر من نسبة الإيطاليين حيث عدد الفرنسيين 20.000 والإيطاليين 80.000 وهذا سنة 1900، وطالب بإرسال المزيد من الكولون والرأسماليين إلى تونس إن أرادت حكومة باريس إبقاء تونس فرنسية[1].

إن مسالة الأجور كانت قضية غير عادلة في الاستثمار الزراعي بين مختلف الفئات المحلية منها والأجنبية[2]، إذ كان أجر الفرنسيين 4 فرنك لليوم الواحد بينما كان أجر باقي الأوروبيين من مالطيين وإيطاليين بين 1.50إلى 1.80 فرنك[3].

(1)Jules Saurin, **L'invasion sicilienne** Op.Cit., P4.
(2) Géniaux, Op.Cit.. PP122 - 123
(3) Vignon Louis ,Op.Cit.., P144

الخريطة رقم2: تركيز ملكيات الأراضي الزراعية الاستيطانية الأوروبية بتونس لعام 1952.

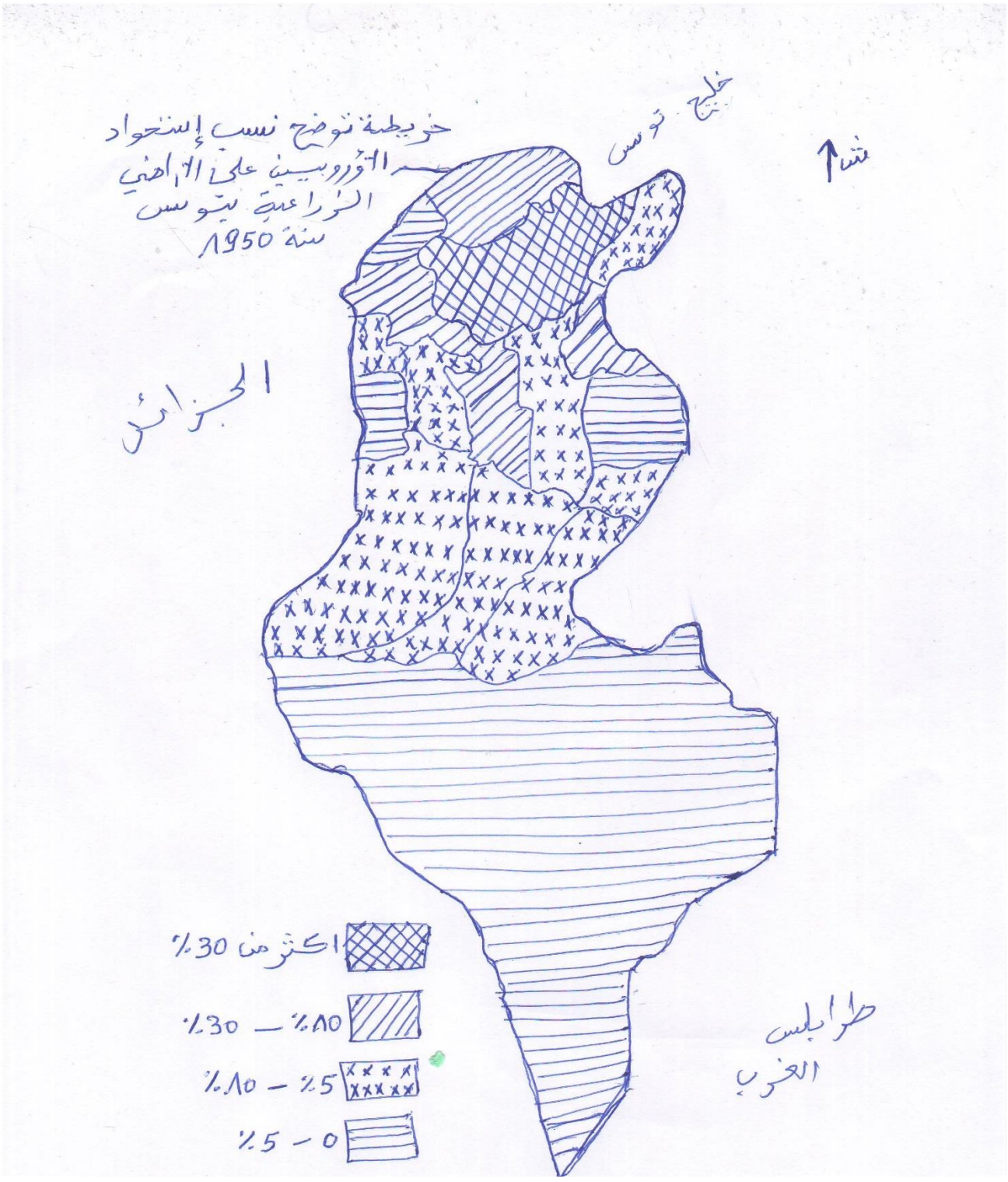

المصدر: جان فرانسوا تراون، المرجع السابق، ص321 (برسم الطالب)

واجمالا فان التغير الذي حصل على مستوى الزراعة التونسية لم يكن تغيرا شاملا لكل المنظومة الزراعية التونسية، لقد أدت سياسة الاستعمار إلى تفكيك الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت موجودة سابقاً في الريف التونسي[1] فالأمر اشتمل على إصلاحات يمكن ان توصف بالواسعة في عديد الجوانب، وتكريس لواقع موجود سلفا، خاصة ذلك الذي يتماشى مع المصلحة الاستعمارية ومثال ذلك دعم وتكريس نظام "الخماسين" من الفئة المحلية أو حتى من الصقليين والزنوج والذي لم يكن يصب في مصلحة هذه الفئة ولم يحقق لها وضعا اقتصاديا واجتماعيا مريحا، فاسمراره كان لكونه يسير في الاتجاه والمصلحة الفرنسية ولهذا تم إبقاءه على ما هو عليه لتكريس الهيمنة الاستعمارية، فالتغير اقتصر على النظم التي تسير القطاع والقوانين الجديدة الخاصة بالملكية، كمرحلة أولى، لتتبعها المرحلة الثانية بتوريد الرأسمال الفرنسي والأوروبي في شكل استثمار فردي أو جماعي جسدته شركات رأسمالية زراعية أو متعددة المجالات، تعاملت ما الزراعة التونسية وفق الوسائل والتقنيات الفرنسية الحديثة.

ولم تكن الزراعة التي أسست لها حكومة الحماية الفرنسية عن طريق الرأسمال الشركاتي بقصد ترسيخ منفعة متبادلة بل كانت زراعة ربحية تسعى لتنمية رأس المال إذ ركزت على زراعة الكروم بالدرجة الأولى، بصرف النظر عن النظم والتقنيات والجديدة والوسائل المستحدثة، ونقلها من النمط التقليدي إلى الشكل الحديث، وتحويلها من الزراعة المعاشية إلى الزراعة الصناعية، فقد استهوتها قلة تكاليف اليد العاملة وكثرة مزايا الجباية والحرية المطلقة في تحويل الأرباح إلى الخارج بسهولة ويسر، دون أن تقدم هذه الشركات أي مقابل لنهوض القطاع، فحتى الصناعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية كانت محدودة وعلى نطاق ضيق كمعاصر الزيتون والمطاحن ومعامل المعلبات والعجين، التي تركزت في مدينة

(1) Marouane Lajili, <<La petite agriculture en Tunisie du protectorat à l'indépendance>>, in : **Option méditerranéennes**, Séminaires Méditerranéens sous-titre **:** La petite exploitation agricole méditerranéenne, une réponse en temps de crise, N117, publication de CIHEAM (Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes), Paris 2017, P74.

تونس العاصمة وبعض المدن الكبرى كصفاقس وسوسة، أما بقية مناطق البلاد فبقيت خالية من هذه التطورات[1].

لكن رغم ذلك شكلت المنتجات الفلاحية الموجه للتصدير مصدر دخل مهم لتونس غداة الاستقلال فقد بلغت 60% بالمئة من المنتجات الفلاحية المتجه الى الخارج على راسها الحبوب والكروم[2]

(1) احمد القصّاب، المرجع السابق، ص 243.

(2) Huetz de Lemps Alain. La situation économique de la Tunisie. In: **Cahiers d'outre-mer**. N° 43 - 11e année, Juillet-septembre, 1958, P276.

الفصل الثاني

الشركات الأجنبية في المجال الصناعي

عرفت الإيالة التونسية كغيرها من الإيالات العثمانية واقعا صناعيا متشابها، والاختلاف الذي وجد يكمن في اختلاف نوعية الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها كأن تتواجد بتونس ولا تتواجد بغيرها أو العكس، غير أن السمة الغالبة لهذه الصناعات رغم تعددها يمكن أن يصنف في خانة التقليدي إذا ما قورنت بالصناعة المتواجدة بالضفة الشمالية للمتوسط.

وللوقوف على الواقع الصناعي الذي أفرزته الحركة الاستعمارية ممثلة في شركاتها الرأسمالية بعد عقود من فرض الحماية، يتوجب قبل ذلك معرفة الموارد الطبيعة المتواجدة التي تستغل في الصناعة، بعد ذلك نتحدث عن تدخل الشركات الأوروبية وحقيقة نشاطها لإبراز حجم التأثير الذي وقع على المنظومة الصناعية التونسية إيجابا او سلبا.

1. الموارد الصناعية بتونس:

توفرت البلاد التونسية على ثروات طبيعية هائلة خاصة الموارد المعدنية، والى غاية التدخل الفرنسي بتونس، لم يكن التونسيين ولا الحكومة التونسية على دراية بحجم المخزون المعدني الموجود على أرضها، وحتى الفرنسيين لما قدموا كانوا على دراية ببعضه من خلال الكتابات اللاتينة التي تكلمت عن قرطاج وما تحتويه هذه البلاد خيرات، وبقية الموارد اكشفها الفرنسيين بعد الحماية من خلال دراسات جيولوجية لسطح الأرض تمت بإرسال متخصصين وباحثين جامعيين لإعداد تقارير في هذه المجالات نذكر منهم على سبيل المثال "ليون بارفينكيار" وهو دكتور ورئيس الأشغال العلمية الجيولوجية بجامعة باريس، وكلف بمهمة علمية بتونس، كشفت هذه الدراسة النقاب عن الكثير من الجبال التي تحتوي على المعادن[1]، وإجمالا فقد توفر تونس على موارد معدنية متعددة نذكر أهمها:

(1) حول هذه الدراسة العلمية انظر:

Léon Pervinquière, **Étude géologique de la Tunisie centrale**, Imp. P. Langloeist, Paris, 1903.

معدن الحديد: تواجد الحديد بثلاثة نواحي رئيسية بتونس وهي: مناجم "نبر"[1]، بالقرب من مدينة الكاف وعلى بعد 25 كلم من مدينة سوق العربة، وتأسست شركة تسمى "بشركة مناجم الحديد بنبر" لاستغلال هذا الحديد على مساحة قدرت بـ 1.310 هكتار[2]، إلا أنها لم تتمكن من ذلك في البداية بسبب انعدام النقل إلى غاية الموانئ[3]، فلم تربط المنطقة بخط سكة حديد إلا في سنة 1912م[4]، كما تم اكتشافه الحديد في السلسلة الجبلية الرابطة بين "عين الدراهم" ومنطقة تبوبه[5]، وفي منطقة الكاف في جبلين هما جبل السلاطة وجيل الحمينة الواقعين على مسافة أربعين كلم جنوب مدينة الكاف وحديد "جبل جريصة" على الحدود التونسية الجزائرية، غير أن هذا الحديد لم يعرف استغلالا من طرف الحكومة التونسية إلى غاية استهدافه من قبل الشركات الأجنبية بعد الحماية[6].

الرصاص والزنك: إن هذين المعدنين يعتبران بمثابة عنوان عريض لموارد الناحية الغربية لتونس القريبة للمناطق المتاخمة للحدود الجزائرية[7]، فقد اكتشف في مناطق متعددة و بكميات معتبرة،[8] منها وادي مجّردة[9] إضافة لأقدم منطقة استغلال وهي قرية " دِجِبّة [10]" منذ 6 ماي 1876 لصالح شركة معادن ومسابك الزنك للجبال القديمة، وفي "جبل الرصاص" منذ سنة 1877 هذا قبل الحماية. وبقية مراكز

(1) نبر: إحدى قرى الجمهورية التونسية، تقع في ولاية الكاف

(2) A. de Keppen, **L'Industrie minérale de la Tunisie et son rôle dans l'évolution économique de la Régence**, Imprimerie contant- Laguerre, Paris, 1914, P 132

(3) Paul. F. Chalon, **Les richesses minérale de l'Algérie et de la Tunisie**, Tours imp., desus frèns, Paris, 1907, P 19.

(4) Société de géographie de France, **La Géographie (1900),** Coulommiers. imp. Paul Brodard, Paris, 1912, P 50.

(5) Paulard. S, Op. Cit., P 40

(6) Paul. F. Chalon, Op. Cit., P 19.

(7) L. De Launay, **Les Richesses Minérales de l'afrique, L'or, Les métaux, le diamant, les Phosphates, le Sel, les comustible, les sources thermals**, Librairie Polytechnique CH. Béranger éditeur, Imprimerie De Charles Hérissey, Paris, 1903, P144.

(8) Paulard. S, Op. Cit., P 40

(9) Vignon Louis Op. Cit., P 150

(10) دِجِبّة قرية تقع في معتمدية تيبار بولاية باجة بالشمال الغربي التونسي.

الاستغلال تم اكتشافها عن طريق عمليات البحث بعد فرض الحماية[1]، وهذا الأمر جعل العدد الأكبر من الشركات يستهدف استغلال الزنك والرصاص لتعدد مناطق تواجده.

الفوسفات: لم يكن التونسيين على دراية كبيرة بمخزون هذا المعدن ولا مناطق تواجده قبل الحماية ولم يعرف استغلالا، فقد تم اكتشافه أول مرة في سنة 1885 في جبل "خنقة السلجة" بالقرب من مدينة قفصة، وتم تقدير مخزون هذه المادة بستة ملايين طن، وبعدها تم اكتشافه في جبل نصر الله جنوب القيروان، و"جبل موشار" قرب زغوان، وفي جبل ربيعة بالقرب من سوق العربة، ثم في وادي "أولاد سليانة" بالقرب من مجاز الباب[2]. ثم اكتشف في بضواحي مدينة الكاف الحدودية مع الجزائر لتهرول حكومة الحماية بعد ذلك ساعية لجعل ميناء بنزرت ميناء لاستغلال وتصدير الفوسفات من منطقة الكاف وكامل مناطق الشمال الغربي لتونس، وتوصيل منطقة الكاف مع بنزرت بخط سكة حديد من أجل هذا الغرض، بسب كون الميناء ميناء عسكري بالدرجة الأولى وله أهمية استراتيجية كبيرة في كامل التراب التونسي[3].

الذهب تم استخراجه من منطقة "بوهدمة" التي تقع في الحد الفاصل بين مدينة قفصة ومدينة سيدي بوزيد، وتم التعرف عليه من خلال الكتابات القديمة التي تكلمت عن مناطق تواجده[4].

النحاس: تم اكتشاف مناطق جديدة يتواجد بها هذا المعدن، إذ كان استغلاله كبيرا لدى التونسيين قبل الحماية لكن بالنمط التقليدي، وبعد فرض الحماية لم يعثر على كميات كبية منه [5].

الجبس: توفرت تونس مادة الجبس في شمال البلاد وفي جنوبها، ففي الشمال تواجد بباجة وغار الديماء، وفي الجنوب فإنها أحيانا تشكل تلال بأكملها مثل مدينة نفطة، وتوفر هذه الثروة من الجبس جعلت لها أفق ومستقبلا استغلاليا كبيرا، رغم الاستغلال الجزئي لها من طرف التونسيين وملكيتها خاضعة

(1) Paul. F. Chalon, Op. Cit., P P 46 . 47.
(2) Paulard. S Op. Cit., P 42
(3) Vassel E. <<Les phosphates tunisiens, leur port de sortie et la défense nationale>>, **A.G.. Bibliographie** A1897, P207.
(4) Vignon Louis, Op. Cit, p 151
(5) Ibid, P 151.

للدولة إلى غاية سنة 1895، أين استهدفت أول شركة فرنسية هذه الثروة المتواجدة "بجبل الرويسة" بالقرب من تبوبة[1].

الرخام: تم استخراجه أول مرة من الجزء الشرقي لوادي مجردة[2]، واستعان الفرنسيون بتقارير كتبت مند العهد الروماني عن مناطق تواجده[3]، فقد تواجد بكثرة وبمناطق عديدة وأصناف متنوعة، من أبرز المناطق المشهورة به نذكر منها منطقة "شمتو" التي تقع بالقرب من مدينة جندوبة وهي منطقة اثريه بها آثار رومانية قديمة قدر الرخام المتواجد بها بـ 25 مليون طن[4]، وجبل الوسط الذي تقع محاجره على بعد 35 كلم من تونس على الطريق الحديدي الذي يربط تونس بزغوان، توفر على أجود أنواع الرخام التي كانت تستخدم في البناء منذ أقدم العصور، وأخيرا جبل الديسة الذي يقع هذا الجبل بالقرب من مدينة قابس، يحتوي على كميات من الرخام ذي اللون الأحمر[5].

وتجدر الإشارة تم الفرنسيين في كل مرة يحاولون اكتشاف موارد جديد، فمع مطلع ثلاثينيات القرن العشرين عمدت الجهات العلمية المختصة إلى استكشاف البترول بتونس وتحديدا منذ 1936م[6]، كما أن هناك موارد أخرى لم تنل حيزا كبيرا من الاهتمام بعد الحماية إلا في نطاقات ضيقة أو ارتبطت بالصناعة اليدوية التونسية كالجير، والحجر الرملي والصلصال والفخار وغيرها من الموارد الصناعية.

(1) Ê. de Fàges, <<etat actuel de l'expliatation des mine et carrières en Tunisie (Extrait de la Revue Générale des Sciences) >>, **E.M.M.**, 17 /01/ 1897,A 23, N 1098, P 1618

(2) Paulard. S, Op. Cit., P 40 -41

(3) من بين التقارير ما ذكره Vignon Louis في كتابة: فرنسا في إفريقيا الشمالية الجزائر وتونس. من انه اطلع على أماكن تواجده من خلال الكتابات اللاتينية التي عاد إليها هو شخصيا، للمزيد انظر:

Vignon Louis, Op.Cit, P 151.

(4) François Bournand, **Tunisie et Tunisiens**, J. Lefort, Imprimeur, éditeur, Paris, P 125.

(5) Ê. de Fàge , Op. Cit P 1618

(6) Tinthoin Robert, <<Le pétrole en Tunisie>>, **A.G.**, T48, N 272, A1939, P199.

2. عوامل وظروف نشاط الشركات الصناعية:

إن الواقع الصناعي التونسي الذي سبق ذكره ذو الطابع الحرفي اليدوي التقليدي قبل 1881، بدأ يعرف تغيرات كبيرة بعد انتصاب الحماية الفرنسية، شأنه شأن كل القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الزراعة الذي تكلمت عنه في الفصل السابق، وهذه المنظومة الصناعية الجديدة التي صاحبت الحماية جاءت بسبب عدة عوامل وتبلورت في ضل ظروف هُيئت لها، جعلت من الصناعة التونسية صناعة استخراجية بالدرجة الأولى، تعتمد على البحث عن المعادن، ثم استخراجها فبيعها في شكلها الخام غالبا، وهذا عن طريق مجموعات رأسمالية أسست شركات لاستغلال الموارد المعدنية التي تم اكتشافها، مستغلين حالة الطلب المتزايد عليها في الأسواق الأوروبية، ومستفيدين من الغطاء القانوني الذي سنّته حكومة الحماية من خلال تشريعات ومراسيم جعلت الأمر ينتقل من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التجسيد

- **تشريعات ومراسيم استغلال المعادن:**

إن التفصيل عن نشاط الشركات العاملة بالقطاع الصناعي أجمالا والمنجمي منه على وجه الخصوص، يدعني للحديث أولا عن الغطاء القانوني الذي شرّعن لهذا النشاط تحت غطاء رسمي، ومن هنا فقد عبّدت الإدارة الفرنسية الطريق للشركات لكي تنطلق في عملية الاستغلال واستنزاف الثروات الطبيعية من خلال جملة من المراسيم والقوانين وهي:

- **مرسوم 10 ماي 1893:**

وهو أول قانون تم سنّه يشرع لعملية استكشاف أو استغلال المعادن في تونس، فقبل صدوره لم يكن وضع استغلال المعادن بتونس جيدا بالنسبة للفرنسيين لعدة أسباب منها ارتفاع ضرائب التصدير، وعدم فتح مجال الاستثمار به، لكن بعد صدور هذا المرسوم تهاطلت طلبات الاستغلال على حكومة الحماية ووفدت لها اكثر من أربعمئة طلب[1]، وقد تم من خلال هذا المرسوم وضع أسس الاستغلال

(1) Ê. de Fàge , Op. Cit., P 1616

والإجراءات المتبعة في حال وجدت هذه المعادن في أراضي ملك للبايلك أو أراضي خاصة، ومن بين اهم ما جاء به هذا القانون:

- المناجم ملك للدولة، واي عملية استكشاف لابد أن تكون مرخصة من طرف الإدارة ممثلة في المدير العام للمديرية العامة للأشغال العمومية لحكومة الحماية[1]، على أن يقوم صاحب الطلب بنفسه بعملية البحث والاستكشاف والالتزام التام بالمساحة الممنوحة له للتنقيب فيها[2].
- فيما يخص انطلاق عملية استغلال المناجم فان دلك لا يكون إلا بمرسوم من البايلك، بعد قيام الجهات الحكومية بإعداد بحث عن الشركة، وقيام مهندس رسمي بإعداد تقرير يوجه للمجلس العام لمديرية المناجم بباريس، يليه مرسوم البايلك لمباشرة عملية الاستغلال[3].
- تشمل الموارد المعدنية الفحم والفحم الحجري والذهب والفضة والحديد، البلاتين الرصاص والزنك والكروم والمنغنيز، ومصادر الملح، ...الخ[4].
- تستحوذ الحكومة التونسية بصورة دائمة وأبدية لما قيمته 5 % من المواد المعدنية المستخرجة، إضافة إلى فرض مبلغ 10 سنتيم على كل هكتار تشمله عملية المسح خلال الاستكشاف[5].

كما حدد المرسوم الإجراءات التي يجب اتباعها بعد الحصول على امتيازات البحث والتنقيب، إضافة للعقوبات المتخذة ضد المخالفين، ودفتر شروط إقامة مراكز التعدين والمناجم، وشروط السلامة وحماية العمال[6].

(1) Paul. F. Chalon, , Op. Cit P 1616.
(2)Ibid,., P 68.
(3) Ibid, P 69.
(4) Ê. de Fàges Op. Cit., P 1616.
(5) Paul. F. Chalon, , Op. Cit., P 69.
(6) Ê. de Fàges Op. Cit., P 1616.

- **مرسوم 6 جويلية 1899:**

وقد نص هذا المرسوم على جملة من القرارات التكميلية الموضحة للالتباسات التي وردت في المرسوم السابق، ومن نصوصه نذكر ما يلي:

- لا يسمح لأي شخص أو أي شركة بالاستمرار في عمليات الاستغلال والتنقيب عن الموارد المعدنية بعد انتهاء الفترة الموجودة في العقد إلا من خلال المحافظ الفرنسي بتلك الناحية.
- يمنع تمنح تراخيص الاستغلال والبحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية على مسافة عشرة أمتار من الطرق الرئيسية بدون الحصول على إذن من طرف الإدارة، وكذلك يمنع الاستغلال والتنقيب على مسافة خمسين مترا حول القرى أو التجمعات التي بها منازل أو آبار المياه أو مراكز الدفن.
- يتم تعويض كل المتضررين من خلال عمليات التنقيب والبحث من أشخاص أو ممتلكات خاصة بدفع ضعف قيمة الضرر[1].
- إن طلبات التنقيب والبحث عن المعادن المقبولة والمرخصة من طرف الإدارة صالحة لمدة سنتين مقابل مبلغ من المال مقدر 10 سنتيم للهكتار الواحد، وعند تجاوز الألف هكتار ترتفع القيمة إلى 20 سنتيم، وحالما ترتفع لأكثر من خمسة آلاف هكتار تصبح 40 سنتيم. كما أن تجديد الطلب يسمح لمرة واحدة لمدة سنتين مع مضاعفة المبالغ الخاصة بكل مساحة ورد ذكرها سابقا[2].

(1) Ê. de Fàges Op. Cit P 1616

(2) Comité Central des houillères de France et Chambre Syndicale Française des Mines Métaliques, **Législation minière des colonies françaises et pays de protectorat. Afrique continentale (Algérie et Tunisie exceptées). Afrique occidentale française, Congo français, côte française des Somalis**, imprimerie contant Laguerre, Paris,1909, PP 10. 11.

- تسجل طلبات الاستغلال والتنقيب لدى الإدارة وتوضع في سجل خاص، ويمنح وصل بذلك، وفي نفس المكتب تقدم الطعون والاعتراضات[1].
- عند منح حق الاستغلال في منطقة معينة لصالح شركة ما فان لها الحق في استغلال المساحة ووضع تجهيزاتها في مستطيل بمساحة 24 هكتار، ولا يزيد فضاء نشاطها عن 800 هكتار، وتفرض على كل هكتار ضريبة 2 فرنك[2].

إن الملاحظ من هذين المرسومين أن الأول كانت فيه حكومة الحماية هي من تتصدر الواجهة القانونية بنسب كل المراسيم لها، أما المرسوم الثاني فتظهر فيه السلطة الفرنسية ممثلة في المحافظ الفرنسي، وهذا في مسألة منح تراخيص البحث والتنقيب

- **مرسوم 21 ماي 1906:**

وقد غطّى هذا المرسوم على بعض الاختلالات في المراسم السابقة، واستهدف عمليات الاستغلال، ومن نصوصه ما يلي:

- لا تمنح تراخيص البحث إلا للأشخاص أو الشركات التي هي مشكلة ومبنية بصورة رسمية للقيام بعملية البحث والتنقيب كمرحلة أولى والاستخراج كمرحلة ثانية.
- تقدم الطلبات إلى المدير العام لمديرية الأشغال العمومية بتونس وفق شروط معينة يتضمنها الطلب أبرزها ذكر المعدن المستهدف من عملية البحث[3].
- يقدم صاحب الطلب مخططا جغرافيا للمنطقة المستهدفة بالبحث من حيث الجهة (شمال، الجنوب) إضافة إلى طبيعتها (سهل، جبل) على ألا تتجاوز مساحتها 300 هكتار[4].

(1) Comité Central des houillères de France, Op. Cit P 12.
(2) Ibid, P 13.
(3) Paul. F. Chalon, , Op. Cit., P 81
(4) Ibid., PP 82 . 83

- كما وضع القانون في أحد بنوده الاستثناءات التي يشملها هذا المرسوم كحظر التنقيب في المناطق الحدودية الترابية منها والبحرية، إضافة إلى الاستثناءات في بعض الطلبات خاصة في المناطق التي يصعب إقامة دراسة طبوغرافية لها، فهنا قد ينمح المدير العام للأشغال العمومية بعض الاستثناءات، إضافة إلى تحديد الأولويات في حال تقديم عدة طلبات لمنطقة واحدة من عدة أطراف، إضافة إلى كيفية تسيير تحويلات الحقوق والتنازلات عنها بين الأطراف، أو إجراءات تمديد طلبات التراخيص[1].
- وحدد المرسوم بعض الحالات المختلفة لملكية أراضي البحث أو الاستغلال، فالأرض التي بها معادن وتكون ملكا للدولة فلا يطرا أي تغيير على ملف طلب البحث أو الاستغلال، أما إن كانت الأرض ملكية خاصة لفرد أو جماعة فان ذلك يوجب وضع مخطط للمنطقة المراد استغلالها وتوضح حدودها ومعالمها ومحتواها بدقة، إضافة لمذكرة بها الأهداف والدواعي للقيام بهذا المشروع، والعروض الممكن تقديمها للمالك من اجل التنازل عن الملكية، إضافة لتحديد التدابير في حالة التخلي عن الامتياز[2].

فمن خلال قراءتي لهذا المرسوم فيمكن اعتباره أيضا مرسوما تصحيحيا للاختلالات التي وردت في المرسومين السابقين له (مرسوم 10 ماي 1893، ومرسوم 6 جويلية 1899)، وتحديدا في طريق حصر منح التراخيص والامتيازات إلى الأفراد والشركات المتخصصة، بعدما تم تسيير هذه التراخيص بطريقة فوضوية فيما سبق، كما زاد من الطابع التنظيمي لهذه العملية من خلال ضبطها بوثائق جديدة، وتدارك الحالات الاستثنائية التي لم يتم وضعها في الحسبان في البداية كالوضعية القانونية للأراضي المستهدفة بالاستغلال، ومسألة التنازلات والأولويات.

وجذير بالذكر أن الرأسماليين الفرنسيين قد ساهموا بصورة كبيرة في توجيه التشريعات الخاصة باستغلال المعادن على مختلف أنواعها ليس في تونس فحسب بل في كل المستعمرات المحتلة استيطانيا أو المحتلة بنظام الحماية، فكثيرا ما كانوا يراسلون الوزارات الوصية في باريس يطالبون فيها بسنّ قوانين

(1) Paul. F. Chalon, , Op. Cit, PP 85. 86
(2) Ibid, PP 87. 88. 91

جديدة تتيح لهم فرص الحصول على امتيازات لاستغلال المعادن في المناطق المحتلة حديثا، أو بإصلاح القوانين القديمة السارية المفعول لأنها لا تخدمهم بالصورة التي يريدون، فكانوا يطالبون بتغيير تلك النصوص بنصوص أوضح ذات تسهيلات أكبر، ويتضح هذا جليا في التقرير الذي رفعة وزير المستعمرات "Albert Decrais " إلى الرئيس الفرنسي ينقل فيه المشاكل والعراقيل التشريعية التي تعترض النشاط في المستعمرات التي بها حركية استغلال كبيرة بالدرجة الأولى كتونس والجزائر[1].

3. نشاط شركات استغلال معدن الحديد:

لقد ذكرت في السابق توفر معدن الحديد بتونس قبل فرض الحماية، وقد عُرفت مراكز جديدة لتواجده بعد فرضها بسبب نشاط عمليات الاستكشاف التي سمحت بها إدارة الحماية وفق المراسيم السالفة الذكر، فهذه النشاطات الاستكشافية مهّدت للمرحلة الثانية وهي مرحلة استغلال عن طريق جملة من الشركات الرأسمالية. هدفت إلى استخراجه وبيعه في الأسواق الأوروبية والعالمية نذكر منها:

أ. نشاط شركة المعادن المغناطيسية –مقطع الحديد– وفروعها:

تعرف بشركة المعادن المغناطيسية –مقطع الحديد–، وهي شركة رأسمالية فرنسية، تأسست في 29 افريل 1865، لمدة تسعة وتسعين سنة بعدها يتم تصفيتها، تواجد مقرها الاجتماعي الرئيسي بباريس، ضمّ مجلس إدارتها ما بين سبعة إلى اثنا عشر موظفا يعملون لمدة ستة سنوات، بشرط أن يمتلك كل واحد منهم حصّة لا تقل عن مئة سهم، وبلغ رأسمال الشركة 20 مليون فرنك، برغم أنها انطلقت برأسمال قيمته 15 مليون فرنك، ليرتفع إلى أزيد من 18 مليون سنة 1878، حتى وصل سنة 1897 إلى 20 مليون فرنك[2]،وفي سنة 1949 صنفت حسب دراسة فرنسية في المرتبة التاسعة عشر من بين أكبر الشركات في فرنسا[3]، وذلك باعتبارها من كبرى الشركات الفرنسية المتواجدة بقوة في سوق المعادن

(1) حول هذا التقرير أنظر:

Comité Central des houillères, Op. Cit., P P 3 – 4.

(2) Crédit foncier , Op. Cit., P 209.

(3) Clozier René, <<Les sociétés milliardaires en France>>, **I.G.**, v14, N2, 1950, P 69.

الأوروبي[1]، وكانت سنتها المالية تبدا من الأول من جانفي إلى 31 ديسمبر من كل سنة، وقد ضمت 40.000 مساهم بـ 500 فرنك، إضافة اللي 1738 سهم حر بـ 400 فرنك، و38262 سهم حرة بالكامل في قيمة المساهمة وذلك ابتداء من ديسمبر 1923[2].

استهدفت الشركة في المرحلة الأولى القيام بعمليات الاستكشاف والتنقيب عن معدن الحديد الفحم والفولاذ والزنك والرصاص في عديد المناطق، وحصلت مند بداياتها في 1865 على امتيازات بهذا المجال في الجزائر وتحديدا في بني صاف[3]، وفي سنة 1873 دخلت إلى تونس للقيام أيضا بعمليات البحث والتنقيب واستهدفت المناطق الواقعة بين طبرقة ورأس سيرات، وامتد بحثها إلى جبال خمير بالغرب واعدت تقارير عن وجوده دون مباشرة عمليات الاستغلال[4]، ثم انتقلت الشركة إلى المرحلة الثانية وهي عمليات الاستخراج والاستغلال هذه المعادن مبتدئة بعدّة نواحي من الجزائر فقصدت منطقة البوني بعنابة ونواحي قسنطينة ووادي التافنة بعمالة تلمسان، وعقدت عدّة شراكات مع شركات أخرى عملت للتنقيب عن المعادن، ثم امتد نشاطها إلى التراب التونسي بعد فرض الحماية[5].

لقد أسست شركة مقطع الحديد عدّة فروع لها تحت مسميات أخرى غير "مقطع الحديد"، وحصلت على هذه الفروع من خلال مساهمتها في شركات أخرى ناشطة في نفس المجال وبحكم الحصص الكثيرة التي توفرت عليها اصبح لها الحق في إدارة شؤونها "كشركة قفصة للفوسفات" بتونس، وشركة "كريفوي روغ" بروسيا، أو من خلال إقامة شراكة من اطرف أخرى تم بموجبها تأسيس شركات جديدة برأسمال صغير بغرض إنجاز مشاريع معينة تقوم "مقطع الحديد" بالإشراف على تسييرها وعملها مثل شركة "واستا مسلولة" وشركة "نفّزة للمعادن" بتونس، ووجب التنويه انه من خلال هذه السياسة الداخلية

(1) Levainville J. <<Marchands de minerai de fer : du courtier au banquier>>, **A.H.E.S.**, A1, N 3, 1929, P 378.
(2) Crédit foncier, Op. Cit. P 210
(3) Levainville Jacques. <<Ressources minérales de l'Afrique du Nord>>, **A.G.**, T 33, N182, 1924, P 152
(4) B. Borrel **,Notice sur les objets exposés provenant des recherches faites par Mokta el-Hadid dans la Région do Tabarca**, exposition international coloniale d'Amsterdam, Section Tunisienne, Imprimerie Francaise, Tunis, 1883, P31.
(5) Crédit foncier **,** Op. Cit. P 210

والخارجية للشركة عملت مقطع الحديد في كل من الجزائر بصورة مباشرة وفي تونس وفرنسا وروسيا والهند والبرتغال بصورة غير مباشرة[1].

– نشاطها:

بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس، وبعد عمليات الاستكشاف الأولية التي عثر فيها في الشمال والجنوب على معدن الحديد[2]، ذي لجودة العالية مقارنة مع جودته في دول أخرى خاضعة للاستعمار الفرنسي، ودلك بعد أن أخضعت الحكومة الفرنسية المعادن المستخرجة وخاصة الحديد في كل من فرنسا والجزائر وتونس إلى التحليل والاختبار العلمي والمعالجة الكيميائية لتحديد مدى جودة ونوعية كل واحد منها واستخراج العيوب وتقديم تقارير في هذا الصدد لتكون مرجعية تستعين بها الحكومة الفرنسية في اتخاذ القرارات عن الجهة التي ستقوم باستعمال مواردها في مختلف صناعاتها[3].

ومن اجل هذا الغرض وغيره دخلت شركة المعادن المغناطيسية "مقطع الحديد" إلى تونس وبدأت ممارسة نشاطاتها على عدّة أوجه، لكن بغاية واحدة وهي تحقيق اقصى قدر من الاستفادة المادية ورفع رأسمالها العام وأرباحها السنوية إضافة إلى الأرباح على السهم الواحد، ومن اجل هذا اعتمدت في نشاطها على أسلوبين، الأول مباشر والثاني غير مباشر.

فالأسلوب المباشر تمثل في التعاون المباشر بين إدارتها والحكومة التونسية من خلال عقد عدة صفقات امتياز استغلال المعادن خاصة معدن الحديد فقد وقّعت الحكومة التونسية في سنة 1884 على وثيقة تنمح امتيازا لشركة مقطع الحديد بُمكنها من استغلال مناجم الحديد بطبرقة، كما نصّ الاتفاق بان تقوم الشركة بمد سكة حديد تربط مناجم بميناء طبرقة الذي ستقوم الشركة ببنائه وتهيئته وصيانته[4]،

(1) **E.M.M.**, 18/05/1914, A 41, N 2469, P 1965.
(2) Paulard. S, Op. Cit., P 40.
(3) Ad. Carnot, **Minerais de fer de la France, de l'Algérie et de la Tunisie : analysés au bureau d'essais de l'Ecole des Mines de 1845 à 1889**, librairie des Corp national, imprimerie C. Marpon, Paris, 1890, P 5.
(4) <<Argus, télégramme correspondant>>, **Le Figaro** 18/05/1884, Paris, A 30, N139, P3.

والذي يعتبر الوسيلة الأساسية لاستغلال معادن تلك الناحية بأكملها[1]، كما تم منح الشركة أيضا امتياز بناء ميناء آخر بموجب هذه الاتفاقية في ساحل رأس سيرات[2] الواقع بين مدينة بنزرت ومدينة نفزة، لكن هذا المشاريع لم يتم إنجازها بصورة كاملة لتتوقف مؤقتا.

وقامت المراقبة المدنية لمدينة "سوق العرّبة" في 03 سبتمبر 1904 بتحويل جميع حقوق البحث واستغلال معدن الحديد لشركة الخام المغناطيسي مقطع الحديد، كما سمح للشركة أيضا بالقيام بأعمال التنقيب والبحث على الرصاص والزنك والمعاد المتصلة بهما في منطقة الكاف ومنطقة أخرى تدعى "خنقة الزيتون"[3] لصالح شركة مقطع الحديد[4]، فكان عمل الشركة يسير بوتيرة طبيعية دون صعوبات تذكر في هذه المناطق نظرا لقربه من المديرية الجهوية بعنابة الجزائرية.

وقد عمدت الشركة في عملية نقل الحديد الخام المستخرج من المناطق الغربية لتونس الى ميناء مدينة عنابة وذلك بسبب وجود اتفاق بين شركة قطع الحديد وشركة نقل بحري هي الشركة العامة للنقل البحري البخاري، إذ بموجب هذا العقد تقوم الشركة الأخيرة بنقل الحديد الخام من ميناء عنابة وميناء بني صاف الجزائريين إلى ميناء مرسيليا لينقل بعدها إلى مصنع التعدين الذي يعد اكبر مصنع في فرنسا مخصص لهذا الغرض[5] .

أما الأسلوب الغير المباشر لنشاط الشركة فيتمثل في استغلال الشركة لمشاريع الامتيازات الممنوحة لها لكن من خلال وسيط في الصفقة، وقد يكون هذا الوسيط عبارة عن شركة أخرى تنشط بتونس فتعّقد صفقة معها إما ببيع المشروع أو اقتسامه وتقسيم الأرباح بينهما، أو تُقدِم شركة مقطع الحديد

(1) Baraban Léopold, **A travers la Tunisie, études sur les oasis, les dunes, les forêts, la flore et la géologie**, J. Rothschild éditeur, Paris, 1887.

- Cosson, Ernest, **Note sur la flore de la Kroumirie centrale explorée en 1883 par la Mission botanique sous les auspices du Ministère de l'Instruction publique : exploration scientifique de la Tunisie**, Imprimerie Réunies, Paris,1885, P219.

(2) Vignon Louis**,** Op. Cit, P 150.

(3) سفح مرتفع يقع على الحدود التونسية الجزائرية.

(4) **E.M.M.**, 9/10/1905, Op. Cit., p 1194.

(5) Bouis Aimé, Op. Cit, P66.

إما على شراء اسهم في شركة أخرى لتصبح مساهما حقيقيا فيها وتمنحها المشروع لتستغله، أو تُقدم على تأسيس شركة صغيرة برسمال صغير بغرض استغلال المشروع الممنوح وسرعان ما تحلها بانتهاء أعمال المشروع، وعليه فقد عقدت شركة مقطع الحديد اتفاقية في 07 مارس 1897 مع شركة الفوسفات وسكك الحديد لقفصة بمقتضاه تدخل شركة مقطع الحديد بموجبها في التنقيب عن معدن الحديد من خلال شركة فوسفات قفصة، فعمدت إلى رفع رأسمال الشركة التونسية بأربعة ملايين فرنك عن طريق شراء أسهم فيها وهذا بمصادقة غالبية المساهمين في الشركة على الدخول في هذه الشراكة [1]، كما عرفت الشركتين تداخلا كبيرا في جهازيهما الإداري من حيث تولي بعض الإداريين من شركة مقطع الحديد لمناصب عليا في شركة الفوسفات لقفصة ومثال ذلك Alphonse Parran الذي عمل مهندسا ومسؤول منجم بشركة الفوسفات لقفصة وسبق له أن تولى منصب المدير العام لشركة مقطع الحديد[2]. فهذه الشراكة انعكست على عوائد شركة مقطع الحديد بمبلغ يفوق المليون فرنك سنويا، ففي سنة 1906 على سبيل المثال كانت أرباح "مقطع الحديد" ما قيمته 1.729.543 فرنك، لان شركة الفوسفات لقفصة قامت ببيع ما وزنة 600.000 طن من الفوسفات، وزاد إنتاجها ب 100.000 في السنة التي تلتها[3].

ب. شركة" واستا مسلولة":

وهي احدى الشركات الفرعية لشركة المعادن المغناطيسية- مقطع الحدي-، تأسست بعد أن أقدمت هذه الأخيرة طلبا لحكومة الحماية في 03 سبتمبر 1904 للحصول على امتياز استغلال الودائع المعدنية كالرصاص والزنك والمعادن المرتبطة به المتواجدة بالمنطقة المسمات "عين العليقة"[4]بتونس[5]،

(1) <<Mokta-el-Hadid>>, **Paris-capital**, paraissant tous mercredi, Paris, 10/02/1897, A10, N 6, P2.

(2) <<Alphonse Parran>>, **Le Temps**, 2/04/1903, A 43, N 15266, P3.

(3) <<Compagnie des minerais de fer magnétiques de Mokta-El-Hadid>>, **Gil Blas**, 26/04/1906, A 27, N 9688, Paris, P3.

(4) منطقة محلية بمدينة سوق العربة بتونس.

(5) A. de Keppen , Op. Cit., P 59.

وحصلت عليه بموجب المرسوم المؤرخ في 27 جولية 1905 [1]، غير أن هذا الامتياز سرعان ما منحته إلى للشركة الفرعية الجديدة وهي شركة" واستا مسلولة"[2].

ومن خلال هذا الامتياز كانت شركة واستا مسلولة تحصل على مداخيل من هذا المشروع وصلت إلى 125.608 فرنك لسنة 1907 في مقابل 77.150 لسنة 1906[3]، وفي سنة 1914 بلغ إنتاجها 23.692 طن من الزنك والرصاص[4]، ويقيت أرقام الأرباح متقاربة بعد ذلك للأرقام التي انطلقت بها.

ت.شركة خمير ونفزة للمعادن:

نشطت شركة خمير ونفزة كإحدى فروع شركة مقطع الحديد عندما قامت هذه الأخيرة بالعودة إلى الامتياز الذي حصلت عليه في سنة 1884 والمتعلق باستغلال حديد طبرقة ولم تستمر في استغلاله في السابق، ولتجديده دخل ممثلو الشركة مع حكومة الحماية التونسية في مفاوضات تتعلق بالاتفاقية المبرمة سابقا، وتمكنت الشركة من الحصول على إمضاء الحكومة ووقعت معها اتفاقية جديدة بتاريخ 09 افريل 1906[5]، غير أن هذه المرة اتبعت مقطع الحديد أسلوبا مختلفا عن الأول في استغلال هذا المشروع إذ أقدمت على الدخول في مفاوضات مع شركة خمير ونفزة للمعادن بغرض بيعها لهذه الامتياز أو تجسيد هذا المشروع بصورة مشتركة بين الطرفين[6]، وتم الاتفاق على تأسيس شركة جديدة في 11 سبتمبر 1906 تحت مسمى شركة خمير ونفزة للمعادن

(1) **E.M.M.**, 9/10/1905 A32, N 1721, P 1194.

(2) التسمية مشكلة من كلمتين، فمصطلح "واتسا" يقصد به الجبل المسمى بهذا الاسم والواقع على بعد 30كلم شرق مدينة سوق أهراس الجزائرية، وكلمة مسلولة ترجع إلى جبل يقع في جنوب غرب سوق أهراس بمسافة 48كلم.انظر

Lespès René. <<Le port de Bône et les mines de l'Est constantinois>>, **A.G.**, T 32, N180, P 131.

(3) **E.M.M.**, 6/04/1908, A 35, N 1947, P 385

(4) **E.M.M.**, 18/05/1914, Op. Cit., P 1963.

(5) شركة فرنسية رأسمالية محدودة، بلغ رأسمالها 1.500.000 فرنك بها 3000 مساهم بقيمة 500 فرنك للسهم الواحد، يقع مقرها الاجتماعي في باريس، وقد عملت الشركة على استغلال حقول المعادن في كل من فرنسا والجزائر وبلدان أخرى، وفي تونس استهدفت الشركة معدن الحديد في عدة نواحي في البلاد التونسية كمنطقة واد بوستة بالقرب من نفزة بضواحي مدينة باجة، ومنطقة "راس الراحل" و"بولعناق" في جبال خمير. انظر:

Crédit foncier, Op. Cit., P 205.

(6) **E.M.M.**, 16/05/1907, Op. Cit., p 556.

ولإنجاح هذا المشروع ضمت الشركة الجديدة ممثلين لشركة نفزة للمعادن وآخرين شركة مقطع الحديد، وتكمن مهمة الشركة الجديدة في استغلال مناجم الحديد بالمناطق التي حصلت بها شركة مقطع الحديد على امتيازات والتي لم تستطع استغلالها لأزيد من 22 سنة، فتقدمت "مقطع الحديد" بمبلغ يقدر ب437.000 فرنك كتنازل من ميزانية الشركة لسنة 1906 قصد إنشائها ليبلغ رأسمالها 1.500.000فرنك، ووضعت خطة هدفت إلى رفع الفوائد وقيمة الحديد في السوق، فعملت شركة خمير ونفزة للمعادن على استهداف معدن الحديد في عدة نواحي في البلاد التونسية كمنطقة واد بوستة بالقرب من نفزة بضواحي مدينة باجة، ومنطقة "راس الراحل" و"بولعناق" في جبال خمير[1].وهذا الأمر انعكس على مداخيل شركة مقطع الحديد إذ بلغت عوائدها من هذه الشراكة ما قيمته 737.500فرنك سنويا[2].

ث.شركة جبل جريصة:

وهي احدى الفروع الأخرى التي قامت مقطع الحديد بإنشائها للقيام باستغلال امتياز معين في اطار سياستها الغير مباشرة في تونس، فاستهدفت الامتياز الذي حصلت عليه لاستغلال المعادن بناحية الكاف، فقد تم منح المشروع إلى هذه الشركة الجديدة وقد ساهمت "مقطع الحديد" أكثر من نصف أسهمها التي بلغت 5.200 سهم من أصل 9.000 سهم، وباشرت هذه "جبل جريصة" في أعمال المشروع، على أن تتكفل شركة مقطع الحديد الأم بعملية النقل إلى الميناء، والتي بدورها وقعت اتفاقية مع الحكومة التونسية تسمح لها بموجبها بتصدير معادن هذه المناجم عن طريق ميناء حلق الوادي[3]، وقد استطاعت في سنتها الأولى أن تُثبت معداتها بسرعة فائقة في مراكز المناجم وتبدا في ذات السنة عملية الاستغلال حيث بلغ إنتاج المناجم 115.239 طن سنة 1908، ليتضاعف إنتاجها في السنة

(1) Crédit foncier, Op. Cit., P 205.
(2) **E.M.M.**, 16/05/1907, Op. Cit., P 556.
(3) **E.M.M.**, 16/05/1907, Op. Cit., P 556.

الموالية[1]، وارتفع الإنتاج ليصل سنة 1912 ل 402.185 طن، ويواصل ارتفاعه في سنة 1913 إلى 445.628 طن[2].

وللتسيير الحسن لكل المشاريع التي حصلت شركة مقطع الحديد امتياز استغلالها بطريقة غير مباشرة، فأقدمت على تأسيس مديرية فرعية لها بمدينة تونس في سنة 1909 لتشرف على هذه المشاريع المختلفة وتقوم بالتنسيق مع الحكومة التونسية، بعدما كانت هذه الإجراءات تتم من خلال المديرية الجهوية لمقطع الحديد في مدينة عنابة في الترب الجزائري، وهو ما استوجب مديرية جديدة على الأراضي التونسية[3].

ومع مطلع القرن العشرين كانت الشركة وطّدت عملها وتحسنت أرقامها الربحية في كل المناطق التي عملت بها بصورة مباشرة وغير مباشرة، الجدول الموالي يوضح حجم أعمالها لعقد من الزمن يمتد ما بين 1914 و1923:

السنة	الأرباح الإجمالية	استهلاكات	الأرباح الصافية	الربح العام	الربح بالسهم
1914	3.031.087	988.271	2.042.116	1.989.485	50
1915	1.922.010	90.370	1.831.640	1.789.530	45
1916	3.682.615	1.429.918	2.252.697	2.189.540	55
1917	5.791.954	2.696.851	3.095.103	2.989.840	75
1918	5.357.565	1.841.125	3.516.440	3.390.125	85
1919	6.521.415	2.373.180	4.148.235	3.990.340	100
1920	9.944.188	4.953.223	4.990.965	4.790.965	120
1921	9.597.375	5.027.328	4.570.047	4.391.100	110
1922	8.484.312	2.651.977	5.591.165	5.591.165	140
1923	17.125.375	7.675977	9449398	7.991.260	200

المصدر: Crédit foncier, Op. Cit., P 210.

(1) <<Compagnie de Mokta-EL-Hadid, Rapport du Conseil d'Administration à l'Assemblée générale ordinaire du 6/04/1909>>, **E.M.M.**, 6/05/1909, A 36, N 2035, P 476.
(2) **E.M.M.**, 18/05/1914, Op. Cit., P 1964
(3) **E.M.M.**, 6/05/1909, A 36, N 2035, P 476.

إن الملاحظ أن رقم أعمال هذه الشركة ضخم جدا، وهو من أضخم الأرقام بين جميع الشركات التي نشطت في التراب التونسي خاصة وفي المجال الصناعي تحديدا.

ويتضح جليّا النمو المتواصل لرأسمالها، إضافة لكل الأرقام المتصلة به كالارتفاع المتواصل للأرباح الإجمالية وكذلك للأرباح العامة وأرباح السهم الواحد وبصورة سنوية، عدا سنتين وهما سنة 1915، وسنة 1922 التي عرفتا هبوطا في الأرباح، وهذا برغم ارتفاع حجم الاستهلاكات السنوية ووجوب وضع الاحتياطي القانوني لراس المال، ويمكن رده إلى المشاكل الإدارية والطبيعية التي تعرقل نشاط الشركة في بعض الأحيان

ج. نشاط شركة معادن دوّارية:

بلغ رأسمال شركة الدوّارية 6 مليون فرنك[1]، وهي إحدى شركات استغلال معدن الحديد بالمنطقة المسماة "شوشة الدوارية" الواقعة بضاحية بنزرت وذلك منذ 25 سبتمبر 1908م[2]، قدرت عمليات الاستكشاف الأولية للشركة حجم الحديد الموجود ما بين ثمانية إلى عشرة ملايين طن، إلا انه ليس من النوع الممتاز كالذي تنتجه شركة "جبل جريصة"، وإلى غاية سنة 1911 ضلت الشركة في عمليات الدراسة و تهيئة المناجم[3]، واستطاعت بعد ذلك أن تعقد اتفاقا من شركة إنجليزية حتى قبل أن تنطلق الشركة في عملية الإنتاج[4]،ويقضي الاتفاق بان تشتري الشركة الإنجليزية كل الكمية المنتجة من قبل الشركة التونسية، وبأسعار مقاربة لأسعار شركات الحديد الأخرى رغم اختلاف نوعية الحديد ومردّ ذلك إلى القرب الكبير لمناجم "دوارية" من ميناء بنزرت إذ تقع مناجمها على بعد ستين كلم فقط من الميناء

(1) << Mines de Douaria (Tunisie) >>, **E.M.M.**, 22/08/1910, 37 A, N 2147, P 885.

(2) << Concession du Douaria>>, **E.M.M.**, 15/04/1909, 36 A, N 2032, P 373.

(3) C. du Poizat, <<Les mines tunisiennes au Parlement>>, **E.M.M.,** 30/11/1911, 38 A, N 2252, P 1220

(4)<<Nouvelle mine de fer>>, **E.M.M.,** 10/08/1911, 38 A, N 2229, P 854.

وهذا الأمر جعل تكاليف النقل قليلة جدا مقارنة بغيرها من الشركات[1]، ثم ما لبثت أن نوعت الشركة من زبائنها من شركات أمريكية وألمانية، فقد صدّرت في 1914 كمية 200.000 طن من الحديد[2].

وقد وافق الاجتماع السنوي للمساهمين في الشركة الذي انعقد في 15 فيفري 1923 على الاندماج مع شركة رأسمالية أخرى تعمل بنفس المجال وهي شركة معادن كاف الشعانبي[3]، وبالتالي انعكس هذا الأمر على رأسمالها العام الذي وصل إلى 8.312.500 فرنك[4]، والجدول الموال يوضح التطور الذي عرفته الشركة بعد هذه الشراكة:

السنوات	الربح العام	الربح الصافي
1915	36.869	50.059 -
1916	207.425	143.116
1917	598.309	439.140
1918	538.348	374.750
1919	697.610	387.760
1920	2.373.133	1.182.521
1921	1.586.368	1.213.056
1922	2.946.029	1.945.546
1923	5.345.163	5.106.863

المصدر: Credit foncier, Op. Cit., P 285.

إن الملاحظ أن ميزانية الشركة في سنة 1915 كانت عاجزة، بسبب أعمال التهيئة في المناجم والإنفاق الكبير على، لتعرف بعدها ميزانية الشركة تصاعدا مهولا في أرقامها الربحية ويتضاعف لأكثر من أربعين ضعفاً في سنة 1923، ومرد ذلك الظروف الجيدة التي نشطت بها الشركة أهمها قربها من الساحل بكونها تتواجد في ضواحي بنزرت، وقلة مصاريف الإنتاج، فضلا عن القيمة النقدية للمعدن المستغل وهو الحديد مقارنة بالزنك مثلاً.

(1) <<Nouvelle mine de fer>>, **E.M.M.,** 10/08/1911, 38 A, N 2229, P 854., P 854.

(2) <<Notes industrielles et financières, Extraits des rapports aux assemblées générales Mines de Douaria>>, **E.M.M.**, 18/05/1914, 41 A, N 2469, P 1961.

(3) <<Société des mines de kef Chambi>>, **A.C.,** 2/11/1923, 23A, N 35, P2.

(4) <<Société des mines de Douaria>>, **E.M.M.**, 20 /06/ 1926, 54 A, N 2889, P 273

إن هذه الأرقام جعلت من شركة دوّارية ثاني أكبر شركة ناشطة في مجال استغلال الحديد بعد شركة مقطع الحديد وفروعها في تونس.

4. نشاط شركات استغلال الرصاص والزنك:

لقد عرف قطاع المناجم بتونس نشاط استغلال الرصاص والزنك شأنه شأن الحديد، إلا أن السمة الغالبة على استغلالهما هو عمل الشركات في هذين المعدنين سويا، فغالبية الشركات التي استهدت الرصاص عكلت أيضا على استغلال الزنك، والعكس صحيح، كذلك أن تعداد الشركات التي استهدفت هذين الموردين أكبر بكثير من أي مورد آخر كالحديد أو الفوسفات وهذا لكثرة تواجده وانتشاره في جل جهات البلاد التونسية، ومن بين الشركات التي برزت في استغلاله نذكر:

أ. نشاط شركة فج العدوم:

تأسست هذه الشركة عن طريق شراكة ثنائيةجمعت بين بنك باريس وأحد البنوك الهولندية، استهدفت استغلال معادن الزنك والرصاص والمعادن المتصلة بهما، بلغ رأسمالها 1.800.000 فرنك[1]، تواجد موقع مناجم فج العدوم على بعد عشرين كلم جنوب غربي مدينة تبرسق[2]، تواجدت بين منطقتين منجميتين هما "الجبّة" و"جبل الاخوات"[3]، تربعت مناجم "فج العدوم" على مساحة بلغت 336 هكتار، وتم منح الشركة حق الاستغلال بموجب مرسوم بتاريخ 14 ماي 1894، وكانت عمليات الاستكشاف الأولى للشركة قدرت الزنك الموجود ما بين 50.000 إلى 60.000 طن، لكن عملية استغلاله واجهت مشكل معتاد لدى غالبية الشركات ذات الرأسمال الصغير الناشطة بحقول المناجم، وهو مشكلة النقل وعدم توفر خطوط سكك حديد قريبة من المناجم، الأمر الذي جعلها تستخدم الحيوانات للنقل إلى اقرب محطة سكك حديد لنقل بضائع، وانطلق منجم فج العدوم بقدرة إنتاجية بلغت 1500 طن في سنة 1894، ثم ارتفع إلى 2.500 طن منذ السنة التي تليها، وذلك باستخدام 70

(1)<< Mines de Fedj-el-Adoum>>, **E.M.M.**, 11/12/1911, Op. Cit., P 1271
(2) Credit foncier, Op. Cit, P 287.
(3) Paul. F. Chalon,, Op. Cit., P 52.

عاملا بالمنجم[1]، كما قامت الشركة ببناء مغسلة لتصفية المعادن، وفرن للتعدين والتسبيك، ومستودع كبير لتخزين المعادن[2].

لقد حققت الشركة أرقاما ربحية جيدة مقارنة بالشركات المنافسة لها في البدايات[3]،غير أنها عرفت تذبذبا بعد دلك، والجدول الموالي يبين بوضوح هذا التذبذب في أرقام الربح المسجلة خلال العقد الثاني من القرن العشرين:

السنة	الربح الصافي	السنة	الربح الصافي
1920	353.121	1924	349.823
1921	94.736	1925	504.055
1922	94.736	1926	194.680
1923	415.892	1927	434.518

المصدر: <<Mines de Fedj-el-Adoum>>, **J.D.F.**, 13/05/1928, 61 A, N 10, P 118.

وترجع تقلبات هذه الأرباح إلى عاملين رئيسيين هما تذبذب قيمة عملة الفرنك في صرفها مع الجنيه البريطاني خصوصا في تلك الفترة، إضافة إلى تذبذب أسعار الرصاص والزنك في الأسواق[4].الأمر الذي جعلها تغير سياستها وتفكر في أفاق جديدة للاستثمار، فابتداء من سنة 1928 وبعدما أظهرت عمليات الاستكشاف نتائج سلبية عن معدن الرصاص والزنك في مناطق جديدة، إما بقلة تواجدها أو تواجد النوع الرديء منها، بدأت بتوجيه أنظارها إلى المغرب الأقصى، للبحث عن استثمارات جديدة هناك، وتم إبلاغ المساهمين في رأسمالها بهذا الأمر في الاجتماع السنوي الذي ينعقد وتعرض فيه ميزانية السنة وتقسم فيه الأرباح[5]، لتحول نشاطها من تونس إلى المغرب الأقصى.

(1) Ê. de Fàge, Op. Cit., P 1616.
(2) <<Tunisie, Société des mines de Fedj-El-Adoum>>, **E.M.M.**, 1/07/1924, 52 A, N 2818, P 277.
(3)<<Bruit et indications, Mines de Fedj-el-Adoum>>, **J.D.F.**, 16/05/1924, 57 A, N 20, P 11.
(4) <<Mines de Fedj-el-Adoum>>, **J.D.F.**, 13/05/1928, Op. Cit P 118.
(5) <<Mine de Fedj El-Adoum>>, **A.C.**, 24/05/1930,38 A, N 81, P3.

ب.نشاط الشركة الملكية النمساوية:

منحت حكومة الحماية بموجب القرار الصادر في 27 أوت 1892 الشركة الملكية النمساوية امتياز استغلال مناجم "جبل الزرد"، ومناجم "بيشاطر" القريبان من مدينة بنزرت، وهذا على مساحة 2.380 هكتار، ومناجم الغزلان الواقعة على مسافة 11 كلم غرب بنزرت [1]، وسيدي احمد الواقع شمال مدينة باجة في أعالي الجبال المحيطة بها على مسافة 40 كلم من المدينة، وذلك بمساحة قدرت ب 1.455 هكتار، إذ قدرت عمليات الاستكشاف الأولية لخبراء الشركة عن تواجد ما يفوق 35.000 طن من أجود أنواع الزنك، وعرفت الشركة صعوبات في انطلاق الاستغلال تمثلت في تأخر تثبيت المعدات الميكانيكية في أماكن الاستخراج ليتم ذلك في سنة 1894، إضافة مشكل النقل بعدم توفر سكة حديد بين المنجم واقرب خط سكة حديد وهو بمحطة باجة، مما جعل الشركة تستخدم الحيوانات للنقل بين المنجم ومحطة النقل، إذ جهزت حضائر لتجميع المادة الخام، لتشحن بعد دلك في عربات نقل البضائع، كما قامت الشركة بتوظيف ستين عاملا في المنجم وقامت ببناء مساكن للعمال مزودة بالمياه لضمان الراحة في العمل، مما جعل تتمكن من إنتاج 3.500 طن من الزنك[2].

ت.نشاط الشركة المحدودة لمعادن زغوان:

وهي شركة فرنسية ذات رأسمال بلغ مليون فرنك[3]، تحصلت بموجب قرار من الحكومة التونسية صدر في 16 ديسمبر 1891، على امتياز استغلال المعادن بناحية زغوان[4]، ليتأكد هذا الحق من خلال منشور الجريدة الرسمية لسنة 1893 والذي أعطى للشركة امتياز استغلال معدن الرصاص والزنك والمعادن المرتبطة بها في جبل زغوان والذي حدّد أيضا موقف الحكومة من مختلف طلبات امتيازات استغلال المعادن[5]، وقد بدأت الشركة استغلال هذا الامتياز في 13 ديسمبر 1894، والواقع على بعد 60 كلم

(1) Paul. F. Chalon, Op. Cit., P 53. 48
(2) Ê. de Fàge, Op. Cit., P 1616.
(3) <<Société anonyme des mines de Zaghouan>>, **E.M.M.**, 20/07/1899, 26 A, N 1225, P 5670
(4)<< Tunis>>, **E.M.M.**, 6 janvier 1895, 21 A, N1, P24.
(5) <<Concessions de mines en Tunisie>>, **E.M.M.**, 31/12/1893, 20 A, N 1, P 18.

جنوب تونس العاصمة[1]، ويتواجد قرب قرى مدينة زغوان، وكانت الاستكشافات الأولية للشركة اطهرت ووجود ما يفوق 40.000 طن من كربونات الزنك، بلغت القدرة الإنتاجية للمناجم 5.000 طن سنويا وكان يسوق بسعر 80 فرنكا[2].

لقد أنتجت الشركة في سنة 1896 نسبة قليلة من معدن الرصاص والزنك بسبب مشكل النقل ولكون أعمال حفر المناجم ما زالت في مراحلها الأولى، وخططت الشركة في الاجتماع السنوي لمساهميها في 31 ديسمبر 1896 لزيادة الإنتاج خاصة وان الخط الحديدي الرابط بين تونس ومدينة زغوان سيفتح في مارس 1897، وهذا الأمر سيساعد على رفع أرباح الشركة التي كانت 21.911 فرنك، فيما بلغ انفاق الشركة على أعمال التهيئة 44.055 فرنك[3].

لقد عرفت الشركة تحولا على مستوى الملكية فتحولت من شركة زغوان للمعادن إلى الشركة الجديدة للمعادن بجبل زغوان بعد دخول مساهمين جدد حصلوا على اكبر عدد من الأسهم ليصبح التحول رسميا بموجب المرسوم الصادر 27 جويلية 1905[4] ، وزاد رسمالها بـ300.000 فرنك، وقد هدفت الشركة الجديدة إلى استغلال نفس المعادن وهي الرصاص والزنك والمعادن المتصلة بها، غير أنها أضافت إلى نشاطها القيام بعمليات الاستكشاف الأولية، والتعاملات العقارية والقيام ببعض مشاريع البناء [5]، كما أن هذه الهيكلة الجديدة للشركة وإعادة فتح رأسمالها قادها للدخول في مفاوضات مع شركة "كدية البغلة" التي كانت تنشط باستغلال الرصاص والزنك في ضواحي مدينة الكاف الحدودية مع الجزائر من اجل شرائها وتمكنت من ذلك، لتباشر عمليات التنظيم والاستغلال لمناجمها أيضا[6].

(1) Paul. F. Chalon,, Op. Cit., P 53
(2) Ê. de Fàge, Op. Cit., P 1618
(3)<< Société anonyme des mines de Zaghouan>>, **E.M.M.**, 31 janvier 1897, 23 A, N 2000, P 1694.
(4) <<Tunisie>>, **A.C.**, 15/02/1912, 13 A, N 19, P 6
(5) <<Constitution de société, Société nouvelle des mines de Zaghouan>>, **A.C.**, 6 janvier 1912, 13 A, N 2, P4.
(6) <<Tunisie, Mines du Koudiat El-Baghla>>**, E.M.M.**, 5/05/1913, N 2379, P 517.

لقد تواجدت الشركة الجديدة لمعادن زغوان في سوق إنتاج الزنك والرصاص بمعدلات متوسطة شأنها شأن غالبية شركات الزنك والرصاص، وهذا بسبب عمليات إعادة الهيكلة التي كانت تشهدها بين الحين والآخر وضخ أموال جديدة لرأس المال، لكنها تبقى احدى الشركات التي كان لها اسمها في السوق المعادن التونسي.

ث.نشاط الشركة التجارية الصناعية لمناجم بوجابر:

سميت بهذا الاسم نسبة إلى جبل "بوجابر" الواقع غرب مدينة قلعة سنان من ولاية الكاف على الحدود التونسية الجزائرية، وهو غني بمعدن الزنك، تأخر استغلاله بسبب مشكلة النقل(1)، وقد نُسب أول استغلال لهذا الجبل للإدارة الفرنسية بالجزائر في بادئ الأمر(2)، خاصة انه في بدايات استغلاله كان يتم نقل المعادن عبر خطوط سكة حديد شركة عنابة قالمة، مستخدمين خط تبسة عنابة، أي يتم التصدير من الأراضي الجزائرية والاستغلال داخل التراب التونسي(3)، استهدفت الشركة استغلال معدنين اثنين هما الزنك والرصاص، وباشرت عملية الاستغلال في 13 جانفي 1897(4)، وابتداء من سنة 1911 قامت الشركة بتثبيت المعدات الميكانيكية لتركيب معسلة لتصفية الزنك والرصاص من التراب بعد أن كانت طيلة 15 سنة تصدر المنتج في طبيعته الخام(5).

وتوقفت عمليات الإنتاج لهذه الشركة في سنة 1923 بعد رفض طلب تمديد استغلال معادن "جبل بوجابر" من قبل حكومة الحماية من خلال مرسوم 20 ماي 1923(6).

(1) Ê. de Fàge, Op. Cit., P 1616.
(2) Paul. F. Chalon,, Op. Cit., P 53.
(3) Ê. de Fàge, Op. Cit., P 1616.
(4) <<Francis Laur, Les mines en Tunisie>>, **E.M.M.**, 9 janvier 1905, 32 A, N 1648, P 16
(5) <<Tunisie, Nouvelles laveries>>, **E.M.M.**, 1 /06/ 1911, 38 A, N 2214, P 614
(6) <<Rapports et décrets>>, **A.C.**, 28/05/1923, 23 A, N 79, P 2

ج. نشاط شركة خنقة كاف التوت:

تأسست الشركة في سنة 1899،بلغ رأسمالها أربعة ملايين فرنك[1]، هدفت للحصول على امتيازات استغلال المعادن في تونس ودول أخرى، واستهدفت في تونس على وجه الخصوص معدن الرصاص والزنك والمعادن المتصلة بها في المكان المسمى بخنقة كاف التوت الواقعة بضواحي مدينة باجة بالقرب من الخط الذي يربطها بطبرقة [2].

تم الشروع في عملية استغلال منجم خنقة التوت بعد قرار 6 فيفري 1889، ، وتبلغ مساحة المنطقة المنجمية 1.086 هكتار، والذي عرف صعوبات في الاستغلال بسبب مشاكل النقل وصعوبة إيجاد يد عاملة مستعدة للاستقرار قرب المنجم نظرا لبعده عن المناطق السكانية، وتم الحصول على خمسين عاملا فقط، وقد استطاعت الشركة أن تحل صعوبات نقل المعادن عن طريق نقلها من محطة باجة إلى ميناء تونس العاصمة وذلك باستخدام الحيوانات كمرحلة أولى لتنقل المعادن من المناجم إلى محطة سكة الحديد بباجة، وقد بلغت القدرة الإنتاجية للشركة ما بين 3.000 إلى 4.000 طن سنويا من أجود أنواع الزنك[3].

حققت الشركة في سنة 1902 أرباحا بقيمة 346.442 فرنك محققة زيادة عن السنة التي سبقتها والتي بلغت أرباحها 260.280 فرنك، الأمر الذي انعكس على المساهمين من خلال تحقيق 25 فرنكا عن كل سهم[4]، وكذلك الحال في سنة 1903 [5]، كما قامت الشركة بالانتقال إلى منطقة أخرى قريبة من كاف التوت وهي "عين الرومي" أين انطلقت في عمليات التنقيب بمنجمها الجديد، كما ثبت في

(1) <<Société minière du Kanguet>>, **J.D.D.**, 24/02/1905, 117 A, N 54, P 4
(2) Crédit foncier, Op. Cit., P 318.
(3) Ê. de Fàge, Op. Cit., P 1616.
(4) << Société minière de Kanguet>>, **Gil Blas**, 5/11/1904, 26 A, N 8975, P 4
(5) <<Société minière du Kanguet>>, **J.D.F.**, 5/11/1904, N 10, P 9

ذات الوقت مصنعا للتعدين وقبله مغسلة لتصفية المعادن وتنقيتها من الأتربة[1] مما حقق لها استقرار إلى حد كبير في كميات الإنتاج والأرباح المحققة التي يبينها والجدول الموالي خلال عقد من الزمن:

السنوات	الأرباح الخام	الأرباح الصافية
1914	172.788	92.268
1915	38.514	//
1916	388.757	304.052
1917	353.838	256.713
1918	364.518	246.713
1919	273.025	217.027
1920	331.258	207.120
1921	102.986	18.703
1922	763.607	194.142
1923	1.013.109	332.147

المصدر: Crédit foncier, Op. Cit., P 319.

إن الملاحظ من الجدول هو تقارب نسب الإنتاج في اغلب السنوات الأمر الذي ينعكس على تقارب الأرقام الربحية للشركة، وهذا راجع في العادة إما إلى طبيعة المنجم وصعوبة استغلاله بحيث لا يسمح بزيادة كميات الإنتاج سنويا، أو الى الإمكانات المحدودة للشركة وعدم تطويرها لقدراتها الإنتاجية من حيث المعدات والوسائل المساعدة كالنقل وغيرها.

ويلاحظ من الجدول وجود انخفاض حاد في نسبة الإنتاج كسنة 1915 التي عرفت اقل نسبة إنتاج بـ 38.514 طن، وقد يكون دلك إما بمشاكل في المنجم، أو بحدوث انهيارات داخل المنجم، أو نقص في اليد العاملة أو مشكل في النقل، فهذه الأسباب هي من المشاكل التي واجهت نشاط الشركات عموما وسأتحدث عنها بالتفصيل في مبحث لاحق من هذا الفصل، كما عرف الإنتاج ارتفاع غير مسبوق في الإنتاج في سنة 1923 بقدرة إنتاجية بلغت 1.013.109 ترد غالبا إما بفتح منجم أخر قريب

(1) << Société minière du Kanguet>>, **J.D.F.**, 15 /06/ 1928, A 61, N 24, P 11.

من المنجم الأول، أو باستغلال الاحتياطي الذي كان مكدسا في مخازن الشركة ولم يتسنى نقله إلى الميناء من قبل، وتمكنت الشركة من إيصاله في حال فتح خط حديدي جديد.

ح. شركة المعادن لجبل الرصاص:

سميت هذه الشركة بهذا الاسم نسبة إلى الجبل المسمى بجبل الرصاص والواقع جنوب شرق مدينة تونس العاصمة [1]، والذي يمثل حلقة في سلسلة جبلية تمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي بداية من "بوقرنين"[2]، وشركة جبل الرصاص هي مؤسسة رأسمالية فرنسية محدودة تأسست في 4 ماي 1900، تواجد مقرها الرئيسي بباريس، وبلغ رأسمالها 3.150.000 فرنك، مقسم على 7.000 مساهم بقيمة 450 فرنك، استهدفت الشركة مجموعة من العمليات الصناعية والتجارية بتونس، فالنشاط الرئيسي الذي عملت على إنجازه هو استغلال معادن الزنك والرصاص، وإقامة مصانع لمعالجة المواد المعدنية إضافة للتجارة بهذه المعادن في الأسواق العالمية، وكان نشاطها بصورة عامة يستهدف جميع العمليات التجارية والزراعية والصناعية وحتى العقارية، والجدول الموالي يوضح الأرباح التي حققتها الشركة في خلال السبع سنوات الأولى لنشاطها[3]:

السنوات	الربح الصافي/ فرنك
1902	60.000
1903	285.000
1904	455.000
1905	956.000
1906	1.234.000
1907	620.000
1908	164.000

المصدر: Crédit foncier, Op. Cit., P 281.

(1) Ê. de Fàge, Op. Cit., P 1616.

(2) Ladame Paul, <<En Tunisie: Le Bardo, Carthage, Bizerte. Races historiques ; temps antiques et moderns, Le Globe>>. **Revue genevoise de géographie**, T 36, 1897, P 161

(3)<< Société des mines du djebel-Ressas, (Tunisie) >> **A.D.**, A 1910, Imp. E. Desfossés, Paris, P 498.

الملاحظ من الجدول أن أرباح الشركة تعرف تفاوتا من سنة أخرى ومردّ ذلك إلى انخفاض أو ارتفاع نفقات التشغيل والعمال والنفقات العامة والاستهلاكات من جهة، ومن جهة أخرى وقد يدخل فيها ارتفاع أو انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي[1]، وحتى العقد الثاني استمرت بنفس النمط، ويتضح هذا من خلال الجدول الموالي يبين بوضوح التذبذب في قيمة الاستهلاكات والأرباح الصافية.

السنوات	الاستهلاكات والاحتياطي الإداري	الأرباح الصافية
1914	//	39.063
1915	179.559	245.485
1916	325.533	430.432
1917	143.539	248.539
1918	75.420	75.420
1919	41.310	41.310
1920	205.447	205.477
1921	//	181.377
1922	110.530	290.907
1923	494.233	984.233

المصدر: Crédit foncier, Op. Cit., P 282.

قد تكون من مسببات هذا التباين في القيم الربحية التنوع الغير مدروس في مجالات النشاط، كون الشركة مزجت بين العمليات التجارية والصناعية وحتى الزراعية والعقارية، ومزاولتها بصورة متوازية مع بعضها البعض ليس بالأمر السهل خاصة إذا نظرنا إلى حجم رأسمالها الذي يزيد عن الثلاثة ملايين بقليل، فهو يعتبر صغيرا نسبيا على مثل هذه الأعمال مجتمعة.

ويضاف لما سبق كمية المعادن الموجودة في الأتربة المستخرجة هل هي بنسب عالية أم قليلة جدا، خاصة أن شركة جبل الرصاص كانت تقوم بعملية غسل الأتربة واستخلاص المعادن منذ السنة الأولى لنشاطها[2]، وتتفاوت نسب تواجد الرصاص في التربة عن نسب الحديد وعن نسب الفوسفات، وبالتالي

(1) <<Mines du djebel-Ressas>>, **J.D.F.**, 17/08/1928, A 61, N33, P 785

(2)<< Notes Industrielles et Financières, Société des mines du djebel-Ressas>>**, E.M.M.**, 10/04/1913, A 40, N2373, P 427.

هذا ينعكس على كمية الإنتاج الحقيقية للمعادن المصفاة وبالتالي على حجم الأرباح الإجمالية للشركة والتي تؤثر بدورها على حجم أرباح السهم الواحد.

إن هذه الأسباب وغيرها خاصة انخفاض أسعار الزنك والرصاص في السوق الأوروبية جعل الشركة تتعرض لهزات قوية بتناقص رقم أرباحها وهو ما ظهر جليّا في الاجتماع السنوي للمساهمين الذي انعقد في 11 سبتمبر من سنة 1927، إذ صوّت المساهمون على خطّة بديلة تنص على الدخول في شراكة مع شركة فرنسية أخرى تعمل بنفس المجال وهي شركة المعادن والصناعات المعدنية "بانارويا"[1] (Peñarroya)، بهدف رفع قيمة الأرباح وتدارك الأخطاء التي وقعت فيها سابقا[2].

خ. الشركة الفرنسية بازبنة:

سميت بهذا الاسم نسبة إلى منطقة بازينة الواقعة في ولاية بنزرت الشمالية، تأسست الشركة في 24 ديسمبر 1904، كان مقرها الإداري بباريس، بلغ رأسمالها 500.000 فرنك وهو مقسم إلى 1000 سهم بقيمة 500 فرنك، استهدفت استغلال مناجم المعادن واستخلاص العناصر الكيميائية منها في منطقة بازينة، والمتاجرة بها[3]، وتمكنت بعد سبعة أيام على تأسيسها من الحصول على امتياز استغلال ودائع الرصاص في المنطقة المسمات بالصفصاف التابعة إداريا لبنزرت، والذي كانت تستغلها الشركة المدنية لمناجم الصفصاف، وذلك بموجب المرسوم الصادر في 8 جانفي 1905[4].

تمكنت الشركة بعد سبع سنوات على تأسيسها من تثبيت مصفاة معدنية تقوم بعسل التراب وفصل جزيئات الرصاص عنه، إذ تقوم هذه المصفاة بتنقية 60 طن من المعادن بشكل يومي لمدة 10

(1) شركة فرنسية تاسست في سنة 1881، عملت بمجال التعدين واستخراج معادن الزنك والرصاص في عدة دول منها تونس، أنظر:

Gilbert Troly, <<La Société Minière et Métallurgique de Peñarroya>>, **Réalités Industrielles,** /08/2008, P 27.

(2)<< Mines du djebel-Ressas>>, **J.D.D.**, 15/09/1928, A 140, N 257, P 5.

(3) <<Tunisie, Société minière du Bazina>>, **E.M.M.**, 16/02/1905, A 32, N 1659, P 203.

(4) <<Tunisie>>, **A.C.**, 15/02/1912, A 13, N 19, P 6.

ساعات في اليوم الواحد[1]، وهذه القفزة النوعية في نشاطها انعكس على الشركة إيجابيا، إذ تم فتح رأسمالها ليضاعف ثلاثة مرات ويصل إلى 2 مليون فرنك[2].

وحققت الشركة أرباحا كبيرة فقد بلغت أرباحها سنة 700.000 فرنك في سنة 1923، وتراوح ربح السهم الواحد ما بين 30 إلى 50 فرنك[3]، وعرفت الأرباح ارتفاعا مستمرا ففي سنة 1926، وصلت أرباحها الصافية إلى 811.602 فرنك، ووصلت القدرة الإنتاجية إلى 2.695 طن من الرصاص في سنة 1927[4].

د. شركة معادن كاف الشعانبي:

هي شركة رأسمالية فرنسية تأسست في سنة 1909، وحلّت في سنة 1923، بلغ رأسمالها 1.500.000 فرنك[5]، عملت بالمنطقة المسمات "بجبل الشعانبي" على الحدود التونسية الجزائرية، صنفت مناجم الشركة بانها فقيرة بالمواد المعدنية وتحديدا معدن الحديد مقارنة بغيرها من مناطق الاستغلال، ورغم ذلك فقد نشطت الشركة بفضاء جغرافي يمتد لـ 12 كلم^2 بالشمال الغربي لمدينة القصرين، على الطريق الحديدي الذي يربط سوسة بالقيروان، كما قامت الشركة بإنشاء خط حديدي قصير يربط المنجم بالخط الحديد الرئيسي[6]، والى غاية سنة 1911 لم تنهي الشركة الأعمال التنظيمية لتنطلق في عملية الإنتاج، إذ في ذات السنة تمكنت من تثبيت مغسلة لتصفية المعادن بالقرب من المنجم[7]، وحتى بعد أن جهّزت مستلزمات النقل والإنتاج لم تنطلق مباشرة بسبب مشاكل إدارية،

(1) <<Tunisie Nouvelles laveries>>, **E.M.M.**, 1 /06/ 1911, N 214, P 614.

(2) <<Modifications de sociétés Société minière de Bazina>>**, E.M.M.**, 11/12/1911, A 38, N 2255, P 1271.

(3)<< Société française du Bazina>> , **J.D.F.**, 21/11/1924 , A 57, N 6, P 9.

(4) <<Mine de ouasta mesloula>>, **J.D.F.**, 6/04/1928, A 61, N14, P 329.

(5) <<France et Colonies -Société des mines du Kef-Chambi>>, **E.M.M.**, 14 /06/ 1909, 36 A, N 2047, P 614.

(6) <<Société du Kef-Chambi>>**, E.M.M.**, 2/02/1911, 38 A, N 2134, P 138.

(7) <<Mines du Kef-Chambi>>, **E.M.M.**, 20 /06/ 1912, 39 A, N 2305, P 729

ابرزها عدم حصول مجلس إدارتها على رخصة انطلاق الإنتاج من مديرية الأشغال العمومية[1]، والتي منحته لها في 24 جويلية 1912، بعد صدوره في الجريدة الرسمية، لتنطلق في عملية استغلال كاف الشعانبي[2].

وبعد سنة من انطلاق الاستغلال تمكنت من حصد أرباح بلغت 147.396 فرنك[3]، وهذا الرقم لم يكن مرضيا للشركة في بدايتها، غير أن أرباحها السنوية كانت متقاربة في السنوات التي تبعتها، وهذا الأمر دفع بمجلس إدارتها وبموافقة جميع المساهمين إلى اتخاذ خطوة جديدة تمثلت في الاندماج مع شركة الدوّارية[4] كما تكلمت سابقا في معرض حديثي عن نشاط هذه الأخيرة، وكان الغرض هو إعطاء دفعة حركية ومالية اكبر للشركتين.

من خلال ما سبق ذكره عن نشاط هذه الشركة يتضح أنها لم تكن من الشركات العملاقة التي كان لها وزن كبير في سوق إنتاج المعادن، وذلك بحجم رأسمالها الصغير مقارنة بالشركات التي نشطت بنفس المجال، أو بالأرقام الربحية السنوية التي أنجزتها.

ذ. شركة معادن سيدي بوعوّان:

شركة رأسمالية فرنسية بلغ رأسمالها 3.300.000 فرنك بها 13.000 مساهم، تأسست الشركة في مارس 1911 لمدة خمسين عاماً، عملت على استغلال معدني الزنك والرصاص في المنطقة المسماة بسيدي بوعّوان التابعة إداريا لمدينة سوق العربة بولاية جندوبة[5]، وتبتعد مناجم الشركة عن ميناء تونس بـ 135 كلم، وبالتالي لم تكن مشكلة النقل تشكل عائقا لقلة المسافة ولقرب المناجم من الخط الحديد الرابط بين عنابة وميناء تونس، وقد افتتحت الشركة ثلاثة مناجم كبيرة بالمنطقة، وركّبت مغسلة

(1) <<Mines du Kef-Chambi>>, **J.D.F.**, 22 /06/ 1912, 45 A, N 25, P 13.
(2)<<Tunisie>>, **A.C.**, 10/08/1912, 13 A, N 89, P 1.
(3)<< Kef-Chambi>>, **E.M.M.**, 20/04/1914, 41 A, N 2461, P 1832.
(4) <<Société des mines de Kef-Chambi>>, **A.C.**, 2/11/1923,23 A, N 35, P2
(5) Crédit foncier, Op. Cit. P 300.

للمعادن[1]، وورشة التعدين والتسبيك في شكل قوالب لغرض التسويق[2]، واستمرت في عملية الاستكشاف للحصول على مصادر جديدة[3]، وانطلقت الشركة بقدرة إنتاجية سنوية بمعدل 600 طن سنويا[4]، ثم ارتفع مستوى الإنتاج في العقد الثاني لنشاطها ليفوق الألفين طن سنويا كسنة 1924 التي بلغ حجم إنتاجها 2.801 طن وسنة 1925 بـ 2.712 طن[5]، ليواصل حجم الإنتاج ارتفاعه في العقد الثالث لنشاطها إلى 4.000 طن في سنة 1938 وكان إنتاج 1937 بـ 3.300 طن[6].

إن هذا التطور الكبير في مستوى القدرة الإنتاجية للشركة لم يكن ثابت وبصورة متزايدة فقد عرفت الشركة هزات في مستوى النتاج انعكست على القيم الربحية، وفي الجدول[7] الموالي جمعت فيه أرقام أرباحها خلال العقدين الأولين لنشاطها:

السنوات	الربح العام	الاحتياطي والنفقات	الربح الصافي
1914	385.217	149.744	280.471
1915	1.212.147	818.168	818.168
1916	1.278.4122	989.716	1.087.748
1917	874.463	674.414	601.227
1918	320.730	88.376	211.047
1920	225.011	73.335	162.925

(1)<<Un nouveau gisement de plomb en Tunisie>>, **E.M.M.**, 10/04/1911, N 2201, P 412.

(2)<< Sidi-Bou-Aouane>>, **E.M.M.**, 15 /06/ 1914, A41, N2475, P 2055

(3) << Mines de Sidi-Ben-Aouane>>, **E.M.M.**, 10/02/1922, A50, N 2732, P 69.

(4) <<J. Raucher, L'industrie minière en Tunisie pandant l'année 1919>>, **S.A.**, 7/04/1920, N 1065, P1.

(5) C. D., <<production minière de la tunisie en 1925>>, **E.M.M.**, 20/04/1926, A 54, N 2882, P 184

(6)<< Sidi-Bou-Aouane>>, **A.C**., 14/02/1939, A39, N7, P 5.

(7) جمعت إحصائيات الجدول من المصادر التالية:

- Crédit foncier, Op. Cit. P 301.
- <<Sidi-Bou-Aouane>>, **J.D.F**., 22/02/1924, A57, N4, P15.
- <<Sidi-Bou-Aouane>>, **J.D.F.**, 19/07/1924, A57, N29, P9.
- <<Sidi-Bou-Aouane>>, **J.D.F.**, 20/05/1927, A60, N20, P 416.

1921	569.276	415.257	458.143
1922	669.316	501.662	577.579
1923	1.252.398	740.814	1.146.456
1925	//	//	1.462.258
1926	//	//	2.116.081

يجسد الجدول كما قلت تلك العلاقة المضطربة بين كمية الإنتاج والأرباح المحققة، فنجد الربح تضاعف ثلاثة مرات بين سنة والسنة التي تليها كما هو واضح خلال سنتي 1914 و1915، وان كان هذا معقولا إذا ما رأينا انه في هاتين السنتين لم تكن الشركة قد أرست دعائم نشاطها بصورة كافية ويتضح ذلك في حجم الإنفاق الذي يتباين هو الآخر من سنة لأخرى.

إن الملاحظ أيضا من الجدول غياب أرقام السنة المالية 1919 وسبب ذلك عدم قدرة الطاقم الإداري على ضبط الميزانية وتهيئتها ونشرها للمساهمين، نظرا للتخبط الذي عرفته الإنتاجية لتلك السنة، فقد ترتب عنها خسائر مالية كبيرة قدرت بـ 151.743 فرنك، ولم تقسم الأرباح في تلك السنة[1]، وبعد انتهاء فترة الركود في نهاية العقد الأول وبداية العقد الثاني عرف مستوى الربح ارتفاعا بنسق تصاعدي بداية من سنة 1920 فارتفعت أرباح السهم الواحد بـ 6%، وهي السنة التي تم فيها مناقشة مسالة فتح رأس المال لزيادته بمساهمين جدد، خاصة بعد أزمة سنة 1919[2].وبعد ذلك عرف راس مالها ارتفاعا كبيرا وصل إلى 303.000.000 فرنك في نهاية حقبة الاستغلال في سنة 1957، أي بعد سنة من تاريخ الاستقلال عن فرنسا، لتصفى الشركة بعد ذلك في باريس.

ر. نشاط الشركة الفرنسية لمعدن الزنك بعين النوبة:

هي شركة رأسمالية فرنسية تأسست في 3 جويلية 1911 لمدة 99 سنة، بلغ رأسمالها 900.000 فرنك مقسمة على 9.000 سهم بقيمة 100 فرنك للسهم الواحد[3]، وارتفع رأسمالها في سنة 1913 إلى مليون

(1) <<Revue financièère>>, **S.A.**, 22 /06/ 1920,N 1094, P1

(2) <<Société Mines de Sidi-Ben-Aouane>>, **A.C**., 12/05/1922, A23, N 72, P2.

(3)<<Echos industriels universels , Mines de zinc d'Aïn-Nouba>>, **E.M.M.**, 3/08/1911, A 38, N 2228 P 838.

فرنك به عشرة آلاف مساهم بمئة فرنك، استهدفت استغلال معادن الزنك والرصاص وبناء المناجم بمنطقة عين النوبة[1]، فتقدم مسؤولو الشركة إلى الحكومة التونسية بطلب الحصول على امتياز استغلال معدن الزنك والرصاص في جبال عين النوبة، وذلك عن طريق الفرع الإداري للمنطقة التابع لمدينة "تالة"، وهذا بتاريخ 2 جوان 1910م[2]، وأصدرت الجريدة الرسمية التونسية مرسوما ينص على منحها هذا الامتياز[3]، لتنطلق بعدها في عملية الاستغلال، والجدول[4] الموالي يوضح القدرة الإنتاجية للشركة خلال ثلاث سنوات متتالية لمادتي الزنك والرصاص.

السنوات / المواد	الزنك / طن	الرصاص /طن
1923	880	130
1924	1.090	95
1925	1.110	96

من خلال الجدول يمكن القول عن نشاط هذه الشركة بانه نشاط متوسط قياسا بحجم الشركة ضمن بقية الشركات النشطة في ذات، وما يدلل هذا القول الأرقام التي سجلتها عمليتها الإنتاجية، بظهور التذبذب تذبذب والتفاوت في كميات الإنتاج من سنة لأخرى فقد يرتفع سنة وينخفض في أخرى. ورغم ذلك فقد مثّلت من موقعها دورا رئيسيا في خدمة الاقتصاد الاستعماري بتونس، وترسيخ قبضة الرأسمال الأجنبي على مختلف العمليات الصناعية بها.

ز. نشاط شركة جبل الحلوف:

وهي شركة رأسمالية فرنسية محدودة تأسست في 11 ديسمبر لسنة 1911م لمدة خمسين سنة، بلغ رأسمالها 2.500.000 فرنك، مقسم على 12.500 سهم بقيمة 100 فرنك[5]، تواجد مقرها الاجتماعي

(1) J. Raucher, << L'industrie menière en tunisie pansant l'A 1919>>, **S.A.,** 7/04/1920, N 1965, P1.

(2) <<Tunisie, Demande de concession>>, **E.M.M.**, 29/08/1910, A 37, N 2148, P 900.

(3)<< Tunisie>> , **A.C.**, 15/10/1912, A 13, N 112. P 2

(4) C. D, **E.M.M.**, 20/04/1926, Op. Cit., P 184.

(5)<< Constuction de société, Société anonyme française du Djebel-Hallouf (Tunisie) >>, **A.C.,** 13 janvier 1912, A 13, N 5, P 3.

الرئيسي بباريس، ومقر فرعي لها بتونس العاصمة، هدفت الشركة للعمل بكل النشاطات المالية والتجارية والصناعية والتعدين والصناعات المعدنية في فرنسا والمستعمرات والدول المستعمرة بصورة عامة [1]، لكن رغم هذه الفضاءات الواسعة للنشاط الممكن العمل به إلا أنها ركّزت نشاطها بالخصوص على استغلال معدن الرصاص والحديد والمعادن المتصلة به بمنطقة جبل الحلوف بتونس[2].

ويعتبر جبل الحلوف[3] الواقع على مسافة 12 من منطقة سوق الخميس والمتربع على مساحة تقدر 606 هكتار من أبرز الجبال التي تتوفر على كميات كبيرة من الرصاص ذي الجودة العالية، وفور بداية استغلال شركة جبل الحلوف لهذا الجبل كان معدل إنتاجها الشهري من هذا المعدن يتراوح ما بين 300 إلى 400 طن، وكانت الشركة تبيع الطن الواحد بقيمة تتراوح ما بين 150 إلى 170 فرنك محققة بذلك أرباح تتراوح ما بين 20.000 إلى 30.000 للشهر الواحد، وما لبت أن ارتفع الإنتاج الشهري للشركة ليصل إلى 500 طن شهريا، ثم واصل الارتفاع إلى ما بين 700 إلى 800 طن شهريا غير أن سعر الطن الواحد من الرصاص عرف تذبذبا في الأسواق فنزل إلى 80 فرنك وقد يرتفع إلى 170 فرنك، فكان معدل ربح الشركة من بيع 500 طن ما قيمته 450.000 فرنك لسنة 1911[4]، أما في السنة الموالية ونظرا لتراجع أسعار الرصاص فقد تراجعت أرباح الشركة إلى 200.000 فرنك[5].

وبعد اكثر من عقد من الزمن أي سنة 1923 بلغ إنتاج الشركة من الرصاص 3.310 طن من مجموع 36.375 طن[6] من الرصاص الذي أنتج من كل البلاد التونسية عن طريق مختلف الشركات

(1)<< Société du Djebel-Hallouf (Tunisie**)** >>**, E.M.M.**, 15 janvier 1912, A 39, N 2263, P 55

(2) Crédit foncier, Op. Cit., P 262.

(3) جبل يقع بمدينة القيروان، ويقصد بالحلوف حيوان الخنزير، وهذا الاسم هو الاسم العامي لدى سكان المغرب العربي للخنزير، والراجح أن تسمية الجبل بهذا الاسم إلا لكثرة تواجد هذا الحيوان به.

(4) <<Introduction sur le Marché en banque>>, **Le Capitaliste**, 14/11/1912, A 35, N11, P 184

(5) <<Djebel-Hallouf>>, **A.C.**, 15/11/1913, A 14, N 32, P 3

(6) C. D., <<Production minière de la Tunisie en 1923>>, **E.M.M.**, 10/11/1924, A 52, N 2807, P 114.

والهيئات الصناعية، أي أزيد من 9% ، وهو ما حقق لها أرباحا بلغت 2.571.803 فرنك[1]، والجدول الموالي يقارن بين شرك جبل الحلوف وشركة مقرين لإنتاج الرصاص المعدني لمجموعة من السنوات:

السنة	جبل الحلوف	مقرين	المجموع
1924	2.157	12.134	14.291
1925	1.733	11.940	13.673
1926	2.186	16.196	18.382
1927	2.326	16.336	18.662
1928	2.688	15.158	17.846

إن هذا الجدول يبين الفرق في القدرة الإنتاجية بين الشركتين والتي هي لصالح شركة مقرين بفارق كبير، إلا انه في سنة 1929 والتي تعتبر سنة عرفت حدثا اقتصاديا عالميا وهي الأزمة التي ضربت الويلات المتحدة الأمريكية وتأثرت بها أروبا على وجه التحديد[2]، والتي أثرت بدورها على نشاط الشركات في تونس، فقد عرف السوق التونسي لإنتاج الرصاص نشاط خمس وعشرين شركة، لكن بعد الأزمة الاقتصادية العالمية بقيت أربعة شركات مستمرة في استخراج الرصاص، وعلى راسها شركة جبل الحلوف[3]، ورغم ذلك تعرضت الشركة لبعض الهزات المالية وعرفت حركات احتجاجية واضطرابات في أوساط العمال، ووصل الأمر إلى أروقة المحاكم بين الإدارة ومجموعات من العمال انتهت بالزج بعض العمال في السجون[4].

إن هذه المنافسة الداخلية مع شركات أخرى، والمنافسة الخارجية هي التي صعبت من عملية التسويق، إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية العالمية والأزمات جعلت من أرباح الشركة تعرف حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار وبفوارق كبيرة بين سنة وخرى، ففي سنة 1938 بلغت الأرباح 4.048.138

(1)<<Mines du DjebeI-Hallouf>>, **J.D.F.**, 5/09/1924, A 55, N 36, P 10

(2) أنظر: جون كينيث جالبرت، **الانهيار الكبير 1929**، تر: حمدي بو كيلة، مطبعة المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.

(3) <<Les grands produits mondiaux minière et métaux en Tunisie>>, **A.C.**, 24/12/1935, 36 A, N 123, P 6.

(4)<< Émeutes et troubles en Tunisie>>, **A.C.**, 26/11/1937, 38 A, N 23, P 4

فرنك[1]، أما سنة 1937 بلغت الأرباح العامة 3.268.952 فرنك، في حين سنة 1936 التي سبقتها كانت الأرباح 442.833 فرنك[2]، أما في سنة 1935 فقد وصلت الأرباح إلى 886.800 فرنك وهذا راجع إلى تغيرات أسعار الرصاص في شكله الخام أو المصفى، ذلك أن شركة جبل الحلوف كانت تصدر الرصاص في وضعه الخام وفي شكل قوالب بعدما تقوم الشركة بعمليات الغسل والتنقية[3]، وكل هذه المتغيرات تنعكس على ربح السهم الواحد لكل المساهمين.

س. شركة المعادن لجبل الطويلة:

شركة رأسمالية فرنسية، تأسست بباريس في 15 مارس 1912، لمدة خمسين عاما، انطلقت برأسمال بلغ 300.000 فرنك، لـ 3000 مساهم، عملت على تشكيل جهاز إداري مكون من ثلاثة إلى ثمانية أفراد لمدة ستة سنوات، وقد عملت الشركة على استغلال كل المعادن، وفي تونس حصلت على امتياز استغلال معادن جبل الطويلة، لكونه من اكثر المناطق غنى بالمعادن بتونس والذي يقع بالشمال الغربي لمدينة القيروان، كما عملت الشركة على بيع المواد المعدنية[4].

كما عملت الشركة بمجالات أخرى غير المجال الرئيسي وهو استخراج المعادن، إذ عملت بمجال مد الطرق بكل أنواعها كسكك الحديد بحكم توفر المواد الأولية بسبب الامتيازات الممنوحة لكن، لم يكن لها تأثير كبير من بين الشركات التي نشطت بنفس المجال.

1.5. إحصائية عامة لنشاط شركات إنتاج الرصاص والزنك:

لتقديم قراءة إحصائية حول نشطات الشركات في قطاع إنتاج الرصاص والزنك سنقدم هذا الجدول[5] الذي يبين كميات الإنتاج لمعادن الرصاص والزنك ومعادن أخرى لدة سبع سنوات:

(1) <<Société du Djebel – Hallouf>>, **J.D.D.,** 28/07/1939, 151 A, N 179, P 5.

(2)<< Société du Djebel-Hallouf>>, **J.D.D.**, 13/07/1938, 150 A, N 165, P 5.

(3)<< Société française du DjebeI-Hallouf>>, **J.D.F.,** 12/11/1937, 70 A, N 46, P 1012.

(4) Crédit foncier d"Algérie et de Tunisie, Op. Cit., p 200.

(5) <<L'Industrie minière de la Tunisie en 1928>>, **E.M.M.**, 1/05/1929, N 2992 P 222

- C. D., **E.M.M.**, 10/11/1924, Op. cit., P114

السنوات	الرصاص/طن	الزنك/طن	المجاميع
1922	29.010	6.640	35.890
1923	38.375	12.000	51.348
1924	39.923	13.997	54.083
1925	36.863	18.656	64.091
1926	35.464	25.293	72.156
1927	37.164	17.026	55.862
1928	34.080	10.240	35.320

ولتسهيل قراءة المغطيات العددية للجدول سافرد الرسم البياني الموالي بغوض التوضيح

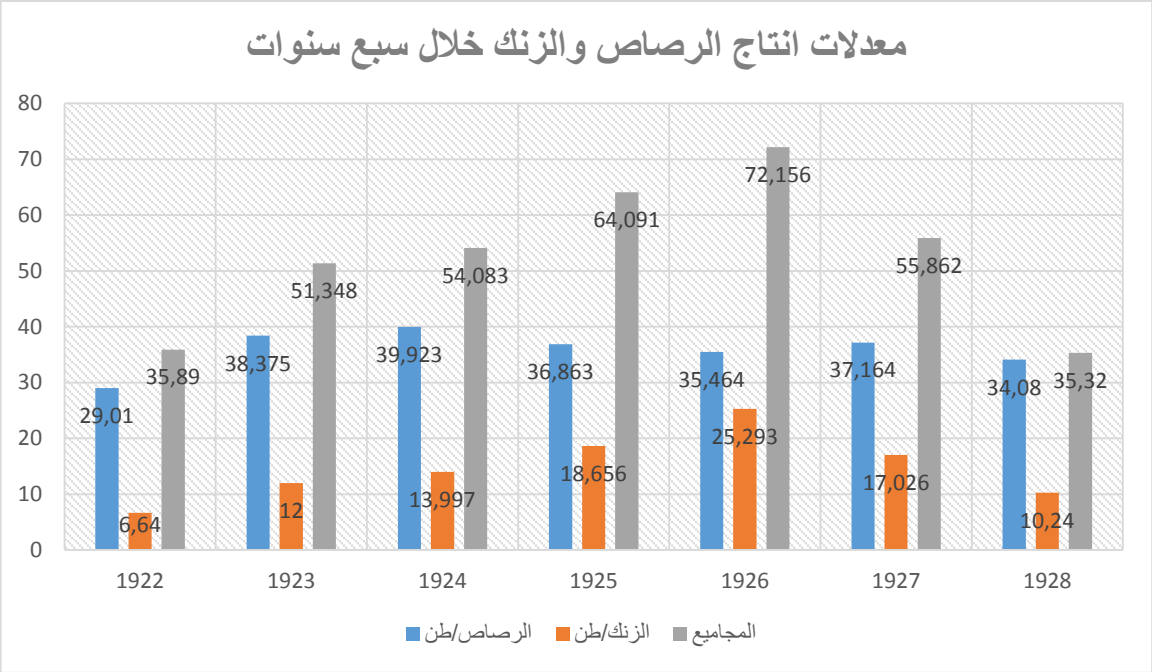

إن الملاحظ من الجدول وهذه الاعمدة البيانية أن أدني قيم الإنتاج هي في حدود 35.000 طن، وهي خلال سنتي 1922 وفي سنة 1928، ووصلت اعلى نسبة إنتاج إلى 72.156 طن في سنة 1926، ويمكن تفسير هذا التباعد في نسب الإنتاج إلى العدد الكبير للشركات الناشطة في استخراج معدن الرصاص والزنك كما سنوضحه في الجدول لاحقا، فقد تشهد سنة واحد تراجع نسب إنتاج مجموعة كبيرة من

الشركات مما يؤثر على النسبة العامة، والعكس صحيح خلال انطلاق مجموعة من المناجم الجديدة في عملية الإنتاج كما وقع في 1926.

كما أن التراجع الحاد لنسبة الإنتاج بين سنتي 1927 وسنة 1928 والذي بلغ 20.000 طن مرة واحدة مرده إلى الغزو الأمريكي للسوق الأوروبي لهاذين المعدنين[1]، وهو ما يجعل الكميات المنتجة قابعة في المخازن فلم يتم تسويقها الأمر الذي يؤثر على كمية الإنتاج في السنة التي تليها، بالرغم من أن معادن الرصاص والزنك والنحاس التونسي عرفت عدّة وجهات أولها الأسواق الفرنسية، وتأتي بعد فرنسا مجموعة من الدول الكبرى الأوروبية وهي إيطاليا وبلجيكا وألمانيا وبريطانيا، فكانت إيطاليا تستورد الزنك والفوسفات، ومثل هذه المعدنين ما نسبته 40% من المواد التجارية التونسي التي تدخل إلى إيطاليا سنويا، أما بلجيكا فكانت اكبر مستورد للزنك بالدرجة الأولى ثم زادت من استيرادها للرصاص، ففي سنة 1912 وبغت قيمة الزنك المستورد 3.104.499 فرنك، أما الرصاص فقد بلغ حجم الاستيراد ماليا ما قيمته 2.679.600 فرنك، أما الفوسفات فكان استيراده بقيمة 2.739.305 فرنك[2].

والجدول الموالي[3] يحتوي على بإحصائيات عامة حول الشركات المنتجة للزنك والرصاص والنحاس في تونس فنجد مجموعة من الشركات بقدرات إنتاجية متفاوتة واستنادا إلى رأسمال كل منها.

الشركات	الرصاص	الزنك	مجموع 1923/ طن	مجموع 1928/طن
جبل الرصاص	1.706	3.941	5.647	1.846
سيدي عمر بن سالم	5.595	//	5.595	5.229
جبل تروزا	3.810	744	4.554	3.604
بو جابر	3.578	//	3.578	1.179
جبل الحلوف	3.310	//	3.310	4.350
بازينا	3.213	//	3.213	2.428
الشركة الملكية النمساوية	1.384	1.531	2.915	1.729

(1) **E.M.M.**, 1/05/1929, Op. Cit., P 222
(2) A. de Keppen , Op. Cit., PP.22 -21
(3) C. D., **E.M.M.**, 10/11/1924, Op. cit, P114
- **E.M.M.**, 1/05/1929, Op. Cit., P 221

سيدي بوعوان	2.463	//	2.463	2.609
عين العلقة	2.204	//	2.204	435
جبل كبوش	728	1.008	2.089	//
ساقية سيدي يوسف	2.004	75	2.079	3.476
الكدية الحمراء	1.646	//	1.646	1.306
جبل السخانة	255	1.088	1.343	1.825
جبل لربس (الكاف)	63	1.116	1.179	891
فج العدوم	594	534	1.128	185
عين النوبة	150	880	1.030	910
زغوان	100	927	1.027	841
خنقة كاف التوت	975	//	975	513
جبل الطويلة	553	//	533	420

إن هذا الجدول يبين التباين الذي تحدثت عنه في نسب الإنتاج بين هذه الشركات ودلك قياسا بظروف نشاط كل واحدة منها، فهناك الشركات ذات الراسمال الصغير وأخرى ذات راس مال كبير والشركات التي تعاني مشاكل إدارية وأخرى مشاكل في النقل ناهيك عن الهزات التي تعرفها الأسواق العالمية، زد على دلك التميع الذي تعرفه بعض الشركات بعدم استقرارها على نشاط واحد كشركة جبل الطويلة التي عملت بقطاع العقارات واستغلال معدن الرصاص رغم أن رأسمالها لا يسمح بذلك، فانعكس هذا الأمر على مكانتها بين الشركات.

لكن وبالرغم من هذا التباين في نسب الإنتاج بين الشركات وتباينه من سنة إلى أخرى، كما هو واضح في الجدول الذي ضم مجاميع الإنتاج في سنتي 1923 وسنة 1928، إلا أن القبضة الفرنسية كانت محكمة إحكاما تاما على هذا القطاع، ورغم مشاكله وصعوبته فهو قطاع مربح جاذب لرؤوس الأموال وهذا جد واضح إذا نظرنا بعدد الشركات التي نطت به مقارنة بتلك التي نشطت بقطاع استخراج معدن الحديد، أو التي سياتي الحديث عنها في قطاع الفوسفات.

5. نشاط شركات استغلال الفوسفات:

فمثلما كان الكلام عن القطاعين السابقين والشركات التي نشطت بهم والحالة الجديدة التي أصبح عليها قطاع استخراج الحديد والزنك والرصاص، فإن الأمر نفسه ينطبق على استخراج الفوسفات ببروز مجموعة شركات استهدف مناطق تواجده رغم أنها ليست كثيرة كثرة شركات استغلال الزنك والرصاص إلا أن حجم إنتاجها وإيراداتها المالية ضخم للغاية ويفوق غالبا إيرادات إنتاج الزنك والرصاص لجميع الشركات في كثير من السنوات، وهذا من خلال الشركات التالية:

أ. نشاط شركة قفصة للفوسفات وسكك الحديد:

تأسست شركة الفوسفات وسكك الحديد لقفصة في سنة 1897 برعاية كبار ملاك الأسهم في شركتي المعادن المغناطيسية "مقطع الحديد"، وشركة سان غوبان Saint-Gobaïn، بلغ رأسمالها 18.000.000 فرنك، لـ 36.000 سهم بقيمة 500 فرنك[1]، ثم ارتفع رأسمالها إلى 36 مليون فرنك سنة 1920، بعد أن تم فتح رأسمالها قصد زيادته بـ180.000سهم[2]، واستهدفت الشركة استغلال الفوسفات الجيري بناحية بقفصة و إنشاء واستغلال سكك الحديد الرابطة بين المناجم وميناء صفاقس وذلك بموجب الامتياز الذي حصلت عليه من الحكومة التونسية ومن خلال مرسومي 20 أوت و18 ديسمبر 1890، كما كان للشركة الحق في كل العمليات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية بالأراضي التي قامت بشرائها أو استجارها، كما لها أولوية إنجاز الأعمال المقاولاتية والمشاريع العمومية في الأراضي التابعة لها[3].

انطلقت الشركة في بادئ الامر في عملية الاستكشاف بصورة واسعة من الأولى، وقدر خبراء الشركة في البداية حجم الفوسفات المتواجد في قفصة بـ 200 مليون طن، منها 80 مليون طن عبارة عن صفيحة أفقية واحدة مترابطة فيما بينها، وقصد الشروع في عملية الاستغلال تم اخد موافقة المساهمين

(1) <<Les enterprises phosphatières d'algerie – tunisie>>, **J.D.F.**, 11/04/1903, N15, P2

(2) Crédit foncier, Op. Cit., P 343

(3)<< Mokta-el-Hadid>>, **Paris-capital**, paraissant tous mercredi, Paris, 10/02/1897, A10, N 6, P2.

في الشركة من خلال الجمعية العامة السنوية المنعقدة في 6 مارس 1897[1]، ثم تابعت عمليات الاستكشاف بالنواحي القريبة فاشارت الدراسة الإحصائية التي قام بها M. Perran المفتش العام للمعادن بالشركة بان حجم الفوسفات المتواجد بقفصة ونواحيها يقدر بسبعة مليار طن، وهو ما يفسر تشبث الشركة بهذا المشروع، وتمكنت الشركة من خلال عمليات التنقيب من العثور على معدن الحديد في ضواحي مدينة الكاف التونسية، وتم مباشرة الأعمال بها في مطلع 1906، عن طريق شركة المعادن المغناطيسية مقطع الحديد التي أقدمت على شراء نسبة من أسهم شركة الفوسفات وسكك الحديد لقفصة مثلما ذكرت سابقا في معرض الحديث عن نشاط شركة مقطع الحديد، الأمر الذي انعكس على رأس المال فارتفع إلى 20 مليون فرنك، وللتقدم في هذا المشروع تم عقدت شركة مقطع الحديد اتفاقية مع الحكومة التونسية في 26 أفريل 1906 للحصول على تسهيلات في عملية النقل من المواقع المكتشفة[2].

وبالعودة إلى مناجم شركة قفصة، فقد تم منح الموافقة الرسمية لانطلاق الإنتاج من طرف الحكومة التونسية إلا أن مباشرة الإنتاج اصطدمت بعقبة كبيرة وهي استحالة الاستغلال دون ووجود خط حديدي من قفصة إلى اقرب ميناء وهو صفاقس، الأمر الذي جعل الشركة تشرع أولا في مد هذا الخط الحديدي، فقد بلغ طول الخط الحديد الواجب مده مسافة 250 كلم، والذي استغرق وقتا طويلا لإنجازه[3]، ولتسريع وتيرة الأعمال كان يتم توظيف الأهالي في بعض المناطق الوعرة التي تمر عبرها خط السكة، كمنطقة سيدي محرز التي عرفت إصابة أربعين عاملا بالشركة[4]، لتعلن عن افتتاحه بصورة رسمية في 28 أفريل 1899، حيث انطلق الخط من ميناء صفاقس ووصل إلى واحات قفصة ونظرا لأهمية هذا الخط الجديد، فقد اعتبر الفرنسيون يوم افتتاحه بالمفصلي في تاريخ الصناعة والزراعة والتجارة

(1) << Rapport du Conseil d'administration de la société de Mokta El hadid A L'assemblée general du 6/11/1897 sur une souscription de la Compagnie de Mokla-el-Hadid au capital de la Société des phosphates et du chemin de fer de Gafsa (Tunisie) >>, **E.M.M.**, 21/11/1897, A23, N 1107, P 1915

(2) **E.M.M.**, , 16/05/1907, A 34, N 1868, P 556.

(3) <<La Compagnie de Mokta-el-Hadid>>, **E.M.M.**, 4/10/1896, A 22, N1084, P 1181.

(4)<< Dernières dépêches>>, **Le Temps**, 15/04/1898, A 38, N 13464, p6

التونسية رغم أن الفترة الممتدة من تاريخ اكتشاف الفوسفات 1885 وتاريخ بداية استغلاله 1899 طويلة جدا، إلا أن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى الجانب الطوبوغرافي الوعر للمنطقة وخاصة بعض النواحي الرابطة بين صفاقس وقفصة، واستحالة الاستغلال دون وجود خط سكة حديد، فهذه الأخيرة كانت أكبر تحد واجهته الشركة لانطلاق الاستغلال، على أن يتم مدّه مستقبلا إلى واحات توزر على الحدود الغربية مع الجزائر(1).

انطلقت الشركة في الاستغلال بمنطقة المتلوي بقفصة وهو أول منجم تم الشروع بالعمل فيه مند 1899 تاريخ الانتهاء من مد الخط الحديدي(2)، ومند هذه الانطلاقة بدأ تحقيق الأرباح فقد بلغت 1.571.101 فرنك سنة 1900، وارتفعت في سنة 1901 إلى 1.804.694 فرنك ،كما انخفضت التكاليف العامة للإنتاج إلى 811.886 فرنك سنة 1901 عوضا عن 1.294.170 فرنك لسنة 1900، ومرد ذلك غياب حوادث العمل في كل مناجم الشركة مقارنة بسنة 1900 التي عرفت حوادث منجميه نتج عنها زيادة في التكاليف، إضافة إلى انخفاض الاستهلاك إلى 300.000 فرنك سنة 1901 عوضا عن 766.278 فرنك لسنة 1900، أي انخفضت لأزيد من النصف(3)، وبعد قيام الشركة بفتح المنجم الثاني بقفصة وهو مناجم الرديف في سنة 1908 زاد من نسبة الإنتاج، ثم افتتحت الشركة منجم ثالث بأم العرائس بالقرب من المنجمين السابقين بداية من سنة 1912 (4)، ليصبح لدى الشركة ثلاثة مناجم كبرى في قفصة، وهذا الأمر لم يتوفر لأي شركة من قبل، خاصة مع ملكيتها الخاصة للخط الحديدي (قفصة – صفاقس)، الأمر الذي انعكس على قوتها الإنتاجية، فقد حققت أرقاما ربحية جيدة للغاية في العقد الثاني وبداية العقد الثالث من نشاطها والذي يتضح في الجدول الموالي(5):

(1) X. Grandeau, <<revue agronomique>>, **Le Temps**, 26/05/1899, 38 A, N 13868, P2

(2) Brunet Roger, <<Un centre minier de Tunisie : Redeyef>>, **A.G.**, T 67, N363, A1958, P 432.

(3) <<Phosphates de Gafsa>>, **J.D.F.**, 28 /06/ 1902, N 26, P 4 - 5.

(4) Brunet Roger, Op. Cit., P 432.

(5) Crédit foncier, Op. Cit., p 344

السنة	الأرباح الإجمالية	الأرباح الصافية	استهلاك	الربح بالسهم
1914	8.776.226	7.082.251	1.481.791	22
1915	6.790.791	5.124.882	522.582	20
1916	5.997.892	4343.363	1.507.878	12
1917	5.075.543	3.024.573	1.618.583	9
1918	7.795.646	5.241.781	1.853.302	14
1919	8.230.983	5.553.355	1.611.880	16
1920	10.934.549	8.001.058	1.981.155	16
1921	14.448.804	11.498.594	2.509.654	18
1922	22.724.605	19.712.912	3.247.013	27
1923	24.924.814	22.031.124	2.700.218	32

إن الملاحظ من الجدول والاعمدة البيانية المنجزة هو النسق التصاعدي في قيمة الأرباح الصافية من سنة لأخرى ما عدا استثناءات قليلة كسنتي 1916 و1917، مما يدل على أن هذا الشركة ولدت كبيرة وانطلقت كشركة عملاقة، وان كان رأسمالها الكبير يؤشر على هذا قبل انطلاق الإنتاج، لكن يحسب للشركة حسن التسيير بدء بالصبر على الفترة الطويلة التي استغرقها إنجاز الخط الحديدي قفصة– صفاقس، وصولا إلى قدرتها على تسيير ثلاثة منجم ضخمة متقاربة في نفس الوقت وتسنى لها ذلك بالكم الكبير من العمال الذين وظفتهم فقد بلغ عددهم 5.216 عامل في سنة 1956 عمل 47.5% منهم في مناجم الرديف، و26.5% منهم في مناجم أم العرائس، و26% منهم في مناجم المتلوي، وهذا العدد عرف تقلبات في عدة مرات فقد بلغ عدد العاملين بمناجم الرديف 1375 عامل في سنة 1948، ونزل إلى 158 عامل في السنة الموالية، غير أن الفئة التي كانت ثابتة في العمل هم الفئات الأوروبية التي تميزوا عن غيرهم من الأهالي بحصولهم على سكنات مبنية من طرف الشركة على عكس عيرهم، وأفضلية استمراريتهم في العمل[1].

لقد استطاعت شركة الفوسفات وسكك الحديد لقفصة أن تصل بالفوسفات إلى اقصى الشرق وتغزو به الأسواق اليابانية بعدما ذاع صيت جودة نوعية الفوسفات الذي تبيعه، فكانت واردات ميناء "اوزاكا " اليابانية من المنتجات التونسية فوسفات قفصة فقط، وهذا عن طريق وسيط تجاري إنجليزي،

(1) Brunet Roger, <<Les phosphates de Gafsa>>. **I.G.**, volume 21, N 4, A1957, P 159.

واستطاعت شركة قفصة أن تجد سوقا جديدا للفوسفات الأفريقي عموما على حساب الفوسفات الذي كان يرد اليابان فقط عبر "اوقيانوسيا"، لتتطور الصادرات الشركة، فبعد ميناء "اوزاكا" تمكنت من بيع الفوسفات عبر ميناء ثان وهو ميناء "يوكوهاما"[1].

وبعد أن اشتد عود الشركة في العقد الثاني من القرن العشرين أصبحت تحقق نسب إنتاج كبيرة للغاية فاقت العشرة ملايين طن بالفترة ما بين 1920 إلى 1930 التي، ليعرف إنتاجها تناقصا في مطلع الخمسينيات خاصة بعد بروز الشركة الشريفية خريبكة المغربية بداية من شنة 1921، والتي انطلقت بقدرات إنتاجية اقل من مليون طن وتصل في الخمسينيات من القرن العشرين الى اكثر من 8 مليون طن[2] محتلة بذلك الصدارة في الإنتاج بكامل الشمال الافريقي واحتلت المرتبة الأولى عالميا من حيث الاحتياطي المتواجد[3]، ورغم ذلك فان شركة قفصة بقيت في اوائل المنتجين في كامل الشمال الإفريقي باستحواذها على ربع الإنتاج، الذي بلغ 1.981.840 طن في سنة 1952 وبلغ 1.532.390 طن في سنة 1955[4]، وهذا الأمر اجعل الشركة تقوم بإنشاء مصنع للفوسفات في صفاقس يقوم بعملية البيع في المتوسط لزيادة المبيعات من جهة ولتدارك النقص الحاصل عن العقود السابقة، خاصة في ضل الاضطرابات السياسية التي عرفتها تونس بعد زيادة نشاط الحركة الوطنية التونسية، حيث تم بيع 1.470.550 طن بالإجمال في سنة 1955، منها 409.000 طن نحو فرنسا و246.000 طن إلى إيطاليا، و95.000 طن إلى إنجلترا[5].

إن هذه القوة الإنتاجية الكبيرة والأرقام الربحية الغير اعتيادية في السوق التونسي على وجه الخصوص جعل لشركة قفصة مكانة مرموقة محليا ودوليا ذلك أنها استغلت اكبر قدر من الفوسفات بتونس،

(1) Charpentier, <<Les phosphates tunisiens au Japon>>, **E.M.M.**, 22/08/1912, 39 A, N 2317, P 927.
(2) Hervé Bleuchot Une ville minière marocaine : Khouribga **Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée** Année 1969 6 P30.
(3) Duchac René. Propositions pour une recherche sur le développement de Khouribga. In: **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, n°7, 1970. P47
(4) Brunet Roger, Les phosphates de Gafsa. Op. Cit., PP 159-160.
(5) Ibid., P 160.

وبلغت نسبة إنتاجها اكثر من 52% من إنتاج الفوسفات في كل من تونس الجزائر مجتمعين وكمثال على هذا بلغ إنتاج الفوسفات في تونس لسنة 1924 حمولة 2.862.000 طن، استحوذت شركة قفصة لوحدها على نسبة إنتاج بلغت 1.964.000 طن[1]، وهذه النسبة تجعل الشركات الأخرى العاملة بتونس بنفس المجال مجرد شركات مجهرية مقارنة بحجم أعمال شركة قفصة وكذلك الأمر في السنة التي سبقتها، والجدول الموالي يوضح موقع الشركة في القدرة الإنتاجية السنوية للفوسفات بتونس لسنة 1923 [2]:

الشركة	كمية الإنتاج بالطن
شركة قفصة	1.658.000
فوسفات تونس (القلعة الجرداء)	345.000
فوسفات دري (قلعة السنام)	103.000
جبل مضيلة	87.000
سان غوبان (كاف ربيعة)	85.000
فوسفات تونس (مشري زبّوس)	79.000
المجموع	2.357.000

(1)<< La production des mines tunisiennes en 1924>>, **E.M.M.**, 1/11/1925, A 53, N 2842, P 102
(2) C. D., **E.M.M.**, 10/11/1924, Op. cit, P114

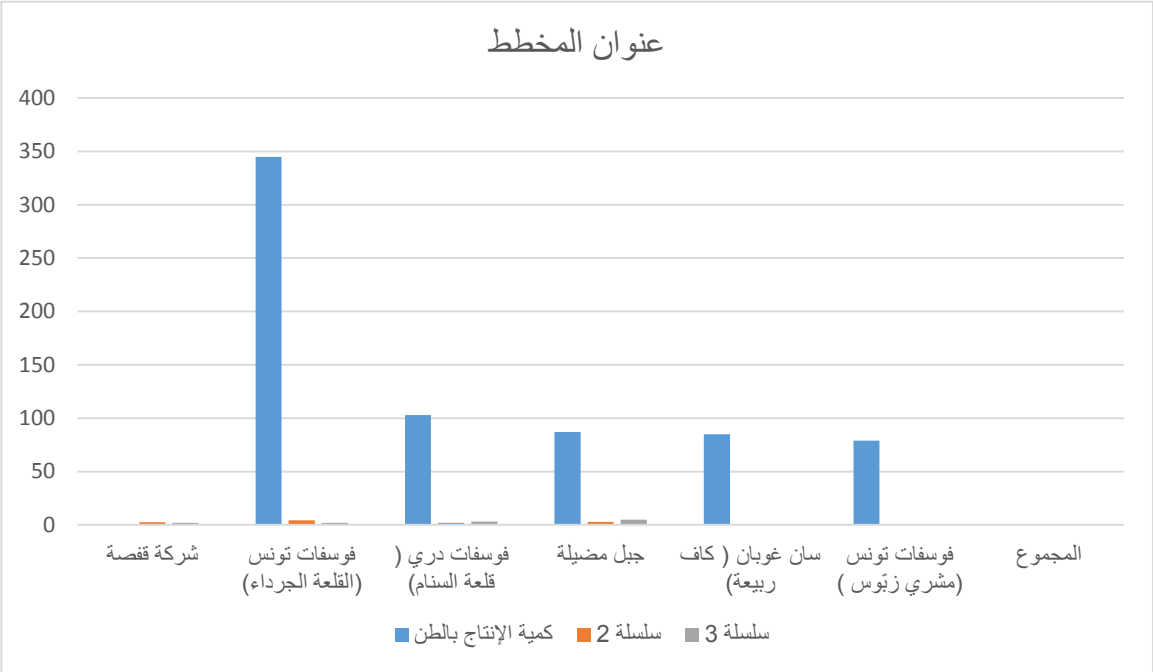

يتضح بصورة جلية من الجدول السابق والرسم البياني القوة الإنتاجية للشركة في السوق التونسية، اذ لا تتوفر على منافس حقيقي في تونس، وإنتاج بقية الشركات الأخرى مقارنة بها يكاد يكون مجهريا، وعليه فان هذه السيطرة المحلية انعكست على المستوى الخارجي.

فكانت شركة الفوسفات وسكك الحديد لقفصة اكبر متعامل في هذه المادة في كامل الشمال الأفريقي إذ تستحوذ على نسبة 40% من إنتاج هذه المادة، وقياسا لقوة إنتاجها فقد شكلت مع الشركات الإفريقية الأخرى الناشطة بنفس المجال "كارتلا" عالميا لإنتاج الفوسفات تتصدره شركة قفصة بنسبة 40% تليها شركة فوسفات قسنطينة الجزائرية بنسبة 30% ثم شركة جبل مضيلة[1] بنسبة 15%، تتبعها شركة فوسفات تونس بنسبة 12.5%، ثم تأتي مجموعة شركات مختلفة تساهم بنسب قليلة. ويسيطر هذا الكارتل الشمال إفريقي على 52% من الإنتاج العالمي لهذه المادة، بقدرة إنتاجية بلغت اكثر من

(1) منطقة تقع جنوب مدينة قفصة التونسية

4.500.000 طن، تتبعها مجموعة شركات من القارة الأمريكية" Groupe Américain Pebble " تساهم بـ 30% من الإنتاج العالمي[1].

ب.شركة الفوسفات التونسي (القلعة الجرداء):

تأسست الشركة في 22 مارس 1904، بهدف استخراج ونقل وبيع الفوسفات الجيري التونسي والجزائري بالسوق الفرنسي والأوروبي عموما[2]، غير أنها اختصت باستغلال موارد لقلعة الجرداء[3] بناجية الكاف ومنطقة "مهري زبوس" جنوب سيدي بوزيد، توفر لديها رأسمال ضخم قدر بـ 30 مليون فرنك[4]، وهيكل إداري يضم مكتب للتعاملات التجارية[5].

قبل انطلاق عملية إنتاج الفوسفات في سنة 1905 والذي قدره خبراء الشركة بما يفوق 50.000 طن، أتمت الشركة الانتهاء من مد خط سكة الحديد الذي يربط مناجم القلعة الجرداء بخط سكة حديد عنابة قالمة، إضافة إلى المحطة الكهربائية[6]، وتم افتتاح مركز لإسكان العمال[7]، واستطاعت أن تجعل أربعة أفران تعمل في آن واحد [8].

عرفت الشركة منافسة داخلية مع قطبين آخرين في إنتاج الفوسفات وهما شركة سكك الحديد والفوسفات لقفصة التي تكلمت عنها سابقا و"شركة الفوسفات دير" (قلعة لصنام)، إذ أنتجت شركة قفصة في سنة 1906 ما كميته 48.700 طن في حين شركة قلعة لصنام أنتجت 20.865 طن أما القلعة

(1) George Pierre, <<Quelques notes sur le mécanisme du commerce des engrais>>, **I.G.**, volume 4, N4, 1940, P 85.
(2) <<Phosphates tunisiens>> **A.D.**, 1910, Imp. Desfossés, Paris P 550.
(3) تسمى حاليا بالقلعة الخصباء تقع بولاية الكاف الحدودية مع الجزائر
(4) **Credit foncier**, Op. Cit., P 364.
(5) <<Société des phosphates Tunisiens>>**, E.M.M.**, 23/05/1912, Op. Cit.,P 620
(6) <<Société des phosphates tunisiens (Kalaâ-Djerda) >>, **E.M.M.**, 25/12/1905, 32 A, N 1742, P 1533.
(7) Paul. F. Chalon, Op. Cit., P 64
(8)<< Société des phosphates tunisiens>>**, E.M.M.**, 19/09/1910, 37 A, N 2151, P 952.

الجرداء فأنتجت 34.560 طن[1]، لتتوسط شركة القلعة الجرداء هذه المنافسة، وتطور الأمر إلى المنافسة في الأسواق الأوروبية، إذ كانت تقدم شركة القلعة الجرداء تخفيضات في الأسعار للحصول على متعاملين جدد على حساب أسعار ومتعاملي شركة سكك حديد وفوسفات قفصة التي تحتل صدارة الإنتاج والتسويق[2].

من العوامل التي ساعدة شركة القلعة الجرداء في التطور السريع ودخول المنافسة الداخلية والخارجية بقوة هو تمتعها بعلاقات جيدة مع شركة النقل عبر سكك الحديد عنابة قالمة، فقد تمتع إداريو "القلعة الجرداء" بمكانة كبيرة لدى هذه الشركة المتخصصة في المواصلات بأنواعها، لما تميزوا به من شفافية ووضوح وسلامة في التعاملات، فكانوا محل إطراء من قبلهم[3]، فكانت شركة عنابة قالمة تفرض على شركة القلعة الجرداء تسعيرة 7 فرنك للطن الواحد، ورغم هذا الامتياز إلا أن شركة القلعة الجرداء اعتمدت على نفسها في النقل فقد تمكنت في سنة1921 من الانتهاء من أعمال مد سكة الحديد التي تربط مناجمها في منطقة جبل جبّوس بمحطة "المكناسي" التي تربط صفاقس بقفصة[4]، لتعفي خزينتها من تكاليف النقل التي كانت تدفعها لشركة عنابة قالمة، أما عن أرباح الشركة فقد تباينت أرقامها، يوضحها الجدول[5] الموالي والرسم البياني الذي بتبعه وهذا مند انطلاقها الى غاية سنة 1923:

(1) <<Valeurs Industrielles>>, **Le Capitaliste**, 24/10/1907, 30 A, N 43, P 699.

(2) R. Soudain, <<Les phosphates tunisiens>>, **A.C.**, 4/02/1909, 10 A, N 5, P 3.

(3) انظر حول علاقة الشركتين مع بعضهم البعض:

- <<Phosphates tunisiens>>, **Le Capitaliste**, 4/11/1909, 32 A, N9, P 140.
- <<Phosphates tunisiens>>, **J.D.F.**, 13/11/1909, N 11, P 15.

(4) <<Assemblée générale ordinaire du 22/04/1922 de la Société des phosphates tunisiens>>, **Le Recueil des assemblées générales**, 1922, 18A, P 403.

(5) الإحصائيات الموجودة في الجدول تم جمعها من عدة مصادر وهي :

- <<Phosphates tunisiens>>**, J.D.F.**, 7/05/1910, N 19, P15.
- Credit foncier, Op. Cit., P 365
- <<Avis et communiqués, Phosphates tunisiens>>, **E.M.M.**, 30/03/1911, N 2198 P 353.

السنوات	الربح الصافي/ فرنك
1907	956998
1908	1287094
1909	1049369
1914	1361021
1915	1959056
1916	1818001
1917	1790960
1918	2462739
1919	4105451
1920	9934891
1921	11117513
1922	14184847
1923	10552990

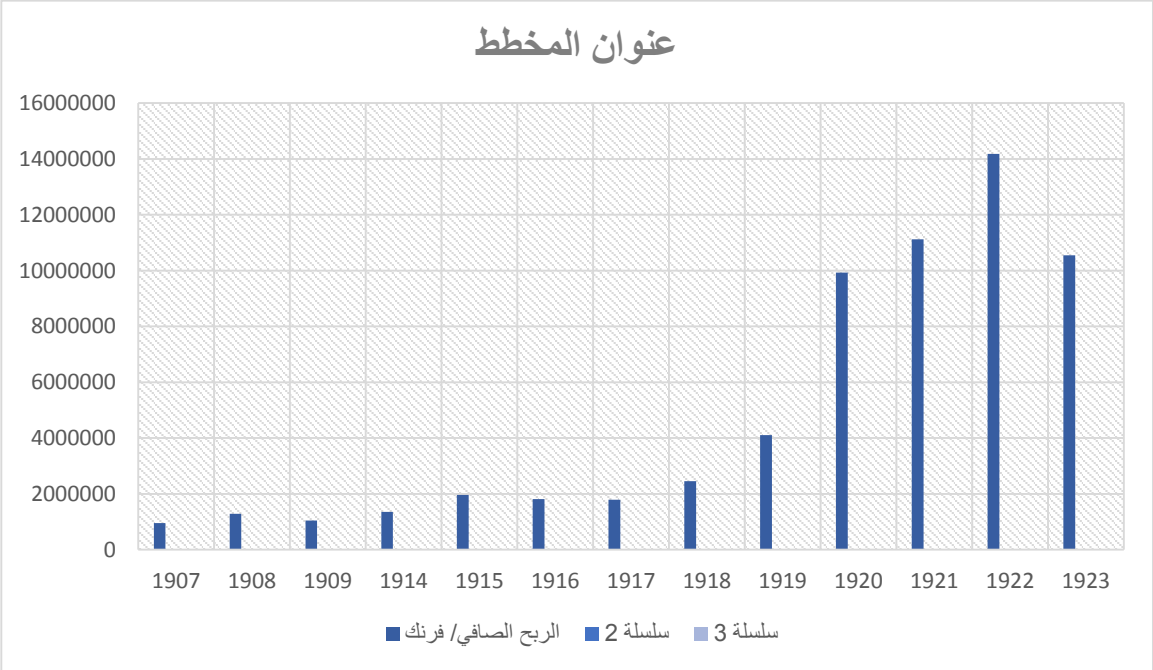

إن الملاحظ من الجدول والرسم البياني أن الأرقام الربحية بصورة عامة لم تكن مرضية للشركة في السنوات الأولى للانطلاقة فكانت تعاني مشاكل كبيرة في التسويق وتكدس لمعادنها في المخازن، وذلك راجع لعدة عوامل منها عدم سيرورة مناجمها بالطريقة المثالية، إلا أن السبب الرئيسي للتراجع في هذه السنوات

الأولى هو الأزمة المالية والصناعية التي عرفتها أمريكا في نهاية سنة 1907 وامتدت إلى أوروبا[1]، وانخفاض الأسعار أدى إلى زيادة الإنتاج للوصول إلى نفس مستويات الأرباح السابقة لكن هذا لم يحصل بسبب المنافسة فانتج تكدسا للفوسفات في المستودعات، وبالمقابل استنزاف للمعادن الأمريكية التي انخفض ثمنها بسبب الأزمة المالية[2]، زيادة على اختلاف تكاليف الشحن والنقل والضرائب المفروضة في الموانئ.

والملاحظة الثانية من هذا الجدول ارتفاع الأرقام الربحية في العقد الثاني من القرن العشرين، والملفت للانتباه هو ثبات أرباحها بشكل كبير خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، ويمكن ردّ دلك إلى أن الفوسفات ليس مادة استراتيجية تؤثر في صناعة الأسلحة مثلا، إضافة إلى أن فرنسا لم تتضرر بصور كبيرة من مجريات الحرب.

وخلاصة القول عن شركة فوسفات تونس أو ما تسمى اصطلاحا بشكة القلعة الجرداء أنها شركة مؤثرة في سوق الفوسفات الأوروبي بالرغم من أنها ليست اقوى شركة في الحقل التونسي إلا أن أرقامها تجعلها جعلتها تكون من كبرى الشركات التي عمّرت في تونس وزادت من راس مالها بفضل الحركية الإنتاجية التي عرفتها وبنيتها التحتية القوية.

ت.شركة الفوسفات دير (قلعة لصنام):

هي شركة فرنسية محدودة، تواجد مقرها الاجتماعي بباريس، تأسست في 27 جوان 1899 لمدة خمسين عاماً، بلغ رأسمالها خمسة ملايين فرنك، استهدفت العمل بالجزائر من خلال حصولها على حقوق شراء واستغلال مناجم الفوسفات الجيري في نواحي تبسة بناحية قسنطينة، وفي سنة 1901

(1) Raphaël Georges Lévy, << La Crise économique de 1907 et les États-Unis d'Amérique>>, **Revue des Deux Mondes**, 5e période, tome 42, Paris, 1907, P 810.
(2) A. Soudain, <<Phosphates Tunisiens>>, **A.C.**, 10/11/1910, 11 A, N 10, P 1.

حصلت على امتياز استغلال الفوسفات الجيري بقلعة لصنام بتونس، لتزاوج في العمل بالبلدين[1]، والكميات المنتجة من الفوسفات في كلا البلدين كانت تصدر من ميناء عنابة بالجزائر[2].

فمناجم جبل قلعة لصنام الذي يتواجد على بعد كلومترات قليلة على الحدود الجزائرية، احتوى على كميات كبيرة من الفوسفات، استغلته هذه الشركة بعد أن اكتشفته في مطلع سنة 1900م[3]، وقد واجهت صعوبات كبيرة في تشغيل منجم قلعة لصنام في البدايات، إضافة إلى سوء التسيير وهذا الأمر نوقش في الاجتماع السنوي للمساهمين في سنة 1907، وضرورة الالتفات إليه بالتوازي مع مناجم الشركة بضواحي تبسة الجزائرية، لتقوم بعد ذلك بإيقاف نشاطها في الجزائر في سنة 1912 تاريخ انتهاء الامتياز، بعدما لم تحقق نتائج جيدة وقاربت على الانهيار[4]، لتلتفت إلى مناجم قلعة لصنام في الأراضي التونسية فقط، ونشاطها في تونس لم يجعل منها شركة عملاقة في مجال استغلال الفوسفات فشركة دير للقلعة الجرداء ابعد من تنافس شركة قفصة في كل الجوانب[5]. إن هذا الوضع الذي نشطت فيه الشركة والذي هو غير صحي من كل الجوانب قد انعكس على أرقامها بمختلف الأصعدة، التي يبينها الجدول الموالي:

السنوات	الأرباح الخام	الأرباح الصافية
1914	289.877	150.014
1915	131.328	//
1916	814.462	646.160
1917	8.058	//
1918	128.282	//
1919	604.040	372.611
1920	2.001.733	1.783.036
1921	956.733	798.188
1922	534.649 ث.	//
1923	539.330	316.459

المصدر: Crédit foncier , Op. Cit. P 338.

(1) **Crédit foncier**, Op. Cit. P 337.
(2) Aimé Baldacci, **Souvenirs d'un Français d'Algerie, Francois Sortt Editeur**, Paris, 1985, P 84.
(3) Paul. F. Chalon,, Op. Cit., P 60
(4)<< Industrie phosphatière>>, **J.D.F.**, 1 /06/ 1907, N 22, P 516.
(5) **J.D.F.,** 9/02/1907, N 6, P 137.

من هذا الجدول تتبين مجموعة من الملاحظات أولها ضعف أرقامها الربحية سواء اربح الخام أو الربح الصافي وهذا مقارنة بالشركات التي نشطت بنفي المجال كشركة القلعة الجرداء أو شركة قفصة، بل أن أرقامها لا تقارن حتى بالشركات التي عملت على استغلال معادن الزنك والرصاص، رغم سهولة استغلال الفوسفات مقارنة بغيره من المواد، ووصل الأمر أن سنة 1922 هي سنة خاسرة برقم كبير حيث بلغت الخسائر 534.649 فرنك، وهي تقريبا نفس أرباح الشركة في السنة الموالية.

كذلك يتبن من هذا الجدول غياب الأرقام الإحصائية في بعض السنوات وهذا يبين التخبط الإداري الذي عرفته الشركة مقارن بغيرها، فسوء التسيير الذي ذكرته سابقا يتضح بجلاء في هذه النقطة، أي ضعف الشفافية في التعامل مع المساهمين.

ث.الشركة التونسية لفوسفات جبل مضيلة:

وهي شركة رأسمالية فرنسية محدودة الأسهم، بلع رأسمالها 29 مليون فرنك[1]، تأسست في 29 مارس 1920 لمدة خمسين عاما، هدفت إلى استغلال مناجم الفوسفات في ناحية جبل مضيلة على بعد 15كلم من قفصة، مستغلة مساحة تقدر بـ 2.240 هكتار[2]، كما سعت الشركة إلى بيع كل المواد الكيميائية المصنعة المتصلة بالفوسفات[3]، هدفت الى منافسة شركة قفصة من خلال إلى الوصول لمستويات إنتاجية عالية بعد عثورها على منجم يمنحها تلك القوة الإنتاجية وفي سنواتها الأولى[4]، وقد وضعت هدفا سعت لتحقيقه وهو الوصل إلى معدل إنتاجي سنوي ما بين 350.000 إلى 400.000 طن في السنوات الأولى لإنتاجها [5].

(1) <<Phosphates du Djebel-M'dilla>>, **J.D.F.**, 3/11/1923, 56 A, N22, P9.

- <<Phosphates du Djebel-M'dilla>>**, A.C.**, 31/11/1924, 25 A, N 49, P2.

(2) <<Phosphates de M'Dilla>>, **J.D.F.**, 15/04/1927, A 60, N 15, P 301

(3) Crédit foncier, Op. Cit, P 347.

(4)<<Phosphates du Djebel-M'dilla>>, **J.D.F.**, 13/08/1920, 53A, N 33, P 1.

(5)<< Valeurs diverses>>, **J.D.F.**, 9/07/1920, 53 A, N 28, P 9.

لقد عرف سوق الفوسفات الأوروبي توازنا كبير من حيث العرض والطلب وهذا بعد دخول شركة مضيلة في خط الإنتاج بحكم دخولها لسوق الإنتاج متأخرة اذا ما قورنت بتاريخ انطلاق بشركة قفصة أو شركة القلعة الجرداء، كما ساهمت في زيادة تمركز الفوسفات التونسي في السوق العالمية، فقد صنفت هذه الشركة في المرتبة الثانية من حيث القوة الإنتاجية بعد شركة قفصة للفوسفات، فقد توقع لها مند بداياتها في عملية الإنتاج أن تكون منافسا حقيقيا لشركة قفصة خاصة بعد التقديرات الأولية لحجم الفوسفات الموجود بجبل مضيلة والذي قدر بين 60 إلى 70 مليون طن، الأمر الذي مكنها من التموضع بسهولة في السوق الإنتاجية محليا ودوليا(1)، واتضح ذلك بعد قيام الشركة بعملية توسعة لميناء صفاقس وقامت بتركيب معداتها به لتسريع وتسهيل عملية النقل البحري للفوسفات المنتج، الأمر الذي انعكس على حركية الميناء نفسه مقارنة بالفترة التي سبقت(2).

إن هذه الاستعدادات الجيدة والظروف الملائمة التي انطلقت الشركة بالنشاط في ظلها أنتجت أرقاما ربحية تم جمعتها في الجدول الموالي لمجموعة من السنوات(3):

السنة	الربح الصافي
1923	814.833
1924	1.911.804
1925	2.644.047
1929	8.666.202
1930	6.575.609
1931	6. 211.527
1937	11.952.600

(1)<< Les Phosphates du Djebel-M'dilla>>, **S.A.**, 1/09/1920, N 1122, P2.

(2) <<Le port de Sfax>>**, A.C.**, 31/07/1924, A 25, N 107, P2.

(3) **J.D.F.**, A 60, N 15, Op. Cit, P 302.

- <<Phosphates M'dilla>>, **J.D.F.**, 1/08/1924, A 57, N 31, P 8.
- <<Phosphates du Djebel-M'dilla>>**, A.C.**, 19/07/1930, A31, N113, P 2.
- <<Djebel-M'dilla>>, **J.D.D.**, 15 /06/ 1932,A144, N166, P 5.
- <<Phosphates du Djebel-M'dilla>>, **Le Temps**, 19/09/1938, N 28131, P4

إن الملاحظ من الأرباح الصافية لشركة جبل مضيلة أنها ولدت كشركة عملاقة، وهذه الميزة لا تكاد تتوفر في سوق إنتاج المعادن إلا في ثلاث شركات هم شركة قفصة للفوسفات وشركة مقطع الحديد بفروعها وشركة القلعة الجرداء للفوسفات، إذ لا توجد شركات كثيرة يتخطى حجم أرباحها الصافية 10 ملايين فرنك سنويا في القطاع المنجمي عداهم ، لتكون شركة جبل مضيلة الشركة الرابعة التي تتخطي هذا الرقم، وهي ثاني اكبر شركة منتجة للفوسفات بعد شركة قفصة، وهذا راجع لجملة من العوامل ابرزها سهولة استغلال الفوسفات مقارنة بعيره من الموارد المعدنية، كذلك الرأسمال الضخم الذي انطلقت به الشركة مقارنة بغيرها من الشركات ويمكن إضافة عامل أخر لم يذكر في مختلف المصادر وهو استفادتها من نشاط شركة قفصة للفوسفات والتي كانت تنشط بالقرب منها ذلك أن جبل مضيلة يبعد بحوالي عشرين كلم فقط عن مناجم قفصة الموجودة في المتلوي والردايف وأم العرائس، فهذا الأمر يعجل من مسؤولي جبل مضيلة يحذون حذو اكبر شركة فوسفات في الشمال الإفريقي في سياستها الإنتاجية والاستفادة من خبرتها في هذا المجال، وخاصة أن هذه الشركات عرفت حركة لإطاراتها فيما بينها، وسيتم توضيح هذا في المبحث الخاص باليد العاملة والشركات الاستخراجية.

1.6. إحصائيات إنتاج شركات الفوسفات بتونس:

إن معدن الفوسفات الذي عرف استنزافا مهولا بعد اكتشافه عن طريق مجموعة من الشركات التي حصلت على امتيازات لاستغلاله وتصديره في صورته الخام، يعتبر من أكبر المعادن التي استهدفت بتونس، لتوفر هذه الأخيرة عليه بكميات كبيرة في مختلف مناطق البلاد، خاصة المنظفة الجنوبية في قفصة وضواحيها، الأمر الذي جعل من تونس في مطلع القرن العشرين تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاجه، ولم يقتصر تصديرها إلى غالبية الدول الأوروبية فحسب، بل تم تسويقه حتى في اقصى الشرق في اليابان حيث ارتفع حجم التصدير في عام 1912 إلى 1.910.198 طن، بما قيمته 47.754.940 فرنك وهذه القيمة تمثل نسبة 31% من صادرات تونس خلال تلك السنة والتي

بلغت 154.655.189 فرنك[1]، وفيما يلي جدول يوضح حجم الفوسفات المنتج بكافة البلاد التونسية خلال سبع سنوات من العقد الثاني للقرن العشرين[2].

السنة	الكمية المنتجة/ طن*
1922	2.115.000
1923	2.357.000
1924	2.862.000
1925	2.691.000
1926	2.564.000
1927	3.075.000
1928	2.789.000

إن هذا الجدول يبين ضخامة أرقام الاستغلال، والذي عرف ثباتاً إلى حد كبير خلال هذه الخمس سنوات، كما أن هذه الأرقام تشكلت من خلال نشاط مجموعة من الشركات اشتركت في نفس مجال الاستغلال، وتباينت نسبة مساهمة كل منها على حسب القوة المالية وضخامة رأسمال كل منها، ويمكن وضع هذه الكميات في الكم العالمي لإنتاج الفوسفات، فعلى سبيل المثال بلغ إنتاج الفوسفات العالمي في عام 1911 من 6.500.000 طن، منها 1.900.000 طن أنتجت في إفريقيا، و 2.500.000 مليون طن من الفوسفات من القارة الأمريكية، وبقية الكمية موزعة على قارة أوقيانوسيا وغيرها من البلدان[3].

أما جغرافيا فإن النسب الأعلى للإنتاج بتونس تركزت بالدرجة الأولى في مدينة قفصة ونواحيها[4]، برغم أن أول اكتشاف للفوسفات بتونس كان بالقرب من شط الجريد في الجنوب التونسي في سنة 1884م[5]، وعرف الفوسفات احتكارا من طرف ثلاثة شركات رئيسية أهمها شركة الفوسفات وسكك الحديد لقفصة عملت "بالمتلوي" و"الرديف" و"أم العرائس"، والشركة الثانية هي الشركة التونسية

(1) A. de Keppen , Op. Cit., P 14.
(2) **E.M.M.**, 1/05/1929, Op. Cit., P 321.

(3) <<Société des phosphates Tunisiens>>**, E.M.M.**, 23/05/1912, Op. Cit.,P 620
(4) Chartier Marcel-M, <<Phosphates de chaux tunisiens>>. **I.G.,** volume 16, n°5, 1952. p. 201
(5) Levainville J. <<Les phosphates de l'Afrique du Nord>>, **Bulletin de l'Association de géographes français**, N20, A5, janvier 1928. P 3.

للفوسفات "لجبل مضيلة" الواقع على 17 كلم جنوب قفصة، والشركة الثالثة هي شركة الفوسفات التونسية الناشطة بالقلعة الجرداء بمدينة الكاف، والشركة الرابعة هي شركة الفوسفات لقسنطينة التي نشطت بعين الكرمة الواقعة على 20 كلم جنوب غرب القلعة الجرداء

وفيما يلي جدول يوضح ترتيب الشركات التي عملت بهذا المجال وحجم مساهمة كل منها في تشكيل الرقم الإنتاجي السنوي للفوسفات بتونس لسنتي 1927 و1928:

الشركة	الإنتاج / 1927	الإنتاج / 1928	الفارق
سكك الحديد والفوسفات لقفصة	2.104.000	1.958.000	146.000 -
جبل مضيلة	329.000	332.000	3.000 +
فوسفات تونس (القلعة الجرداء)	373.000	304.000	69.000 -
فوسفات قلعة لصنام	83.000	77.000	6.000 -
كاف ربيعة (سان غوبان)	74.000	62.000	12.000 -
فوسفات تونس (مشري زبّوس)	99.000	32.000	67.000-
بير لفو	12.000	24.000	12.000 +

واستمر إنتاج الفوسفات من طرف هذه الشركات على هذه الوتيرة، غير انه عرف تناقصا طفيفا في بعض السنوات لأقل من مليوني طنن يوضحها الجدول الموالي[1]:

السنوات	الإنتاج	التصدير/ طن
1938	2.034.204	1.478.412
1948	1.874.710	1.761.133
1949	1.441.918	1.779.332
1950	1.524.833	1.571.880
1951	1 .678.905	2.097.723

إن كميات إنتاج الفوسفات بتونس لا يمكن أن تقارن بكميات إنتاج أي معدن آخر، فغالبا إنتاج الفوسفات في السنة الواحدة يكون بقدر ثلاثة أضعاف إنتاج مادة أساسية أخرى كالحديد، وكمثال

(1) Chartier Marcel-M, Op. Cit, P 201.

على ذلك بلغ إنتاج الفوسفات لسنة 1924 ما قدره 2.862.000 طن في حي بلغ إنتاج الحديد ما قيمته 771.000 طن، فالفارق يقارب الأربعة أضعاف، ومرد ذلك الفوارق في رؤوس الأموال المستثمرة، إضافة لكون الفوسفات مادة متوفرة بتونس بوفرة مقارنة مع دول أخرى كالجزائر والمغرب الأقصى، على عكس الحديد الذي كان ينتج بالجزائر بكميات اكبر بكثير من تونس.

الخريطة رقم3: خريطة المعادن المستغلة بتونس إلى غاية سنة 1900

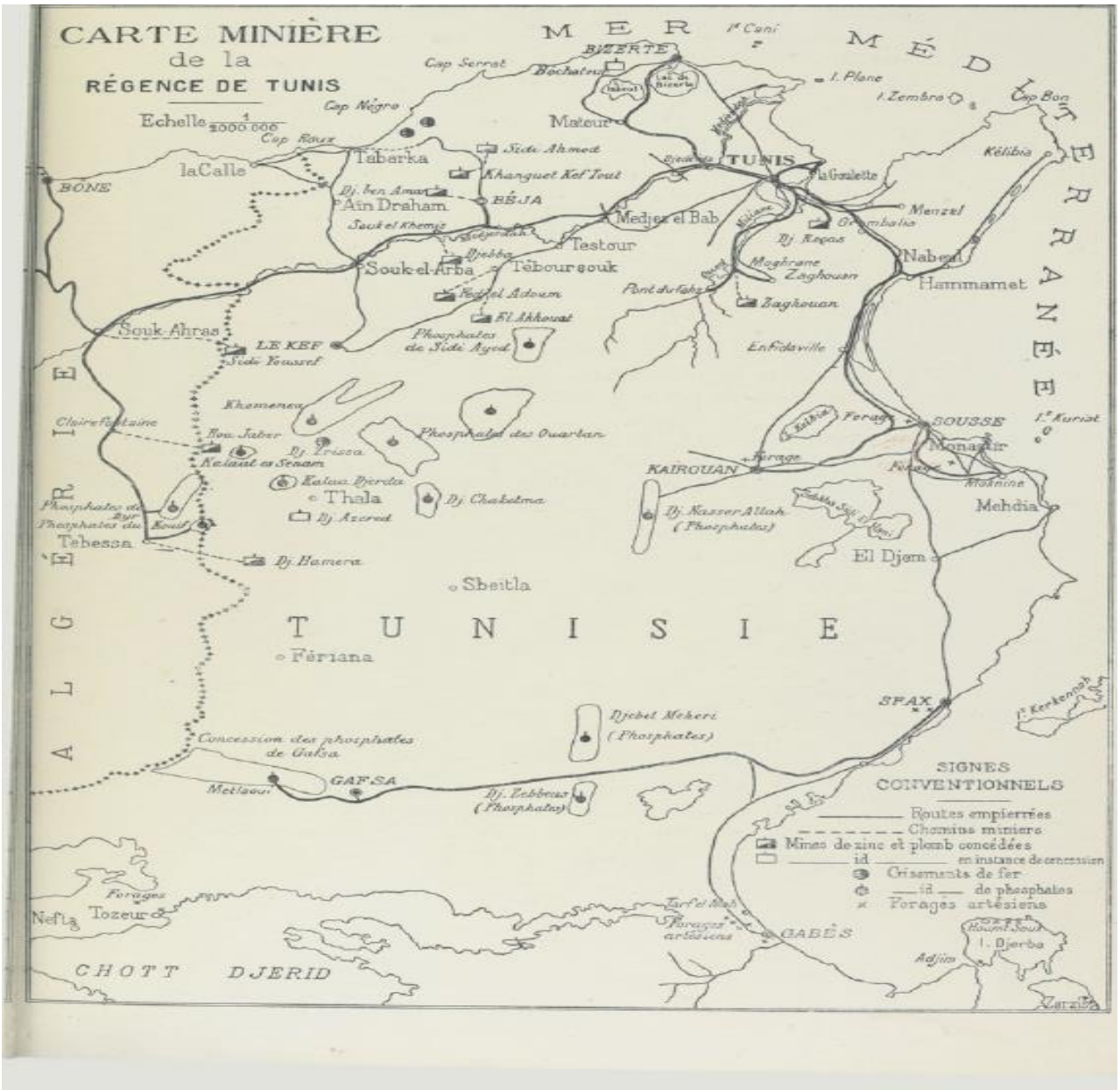

المصدر: Direction générale des travaux publics, Op.cit., P73.

6. اليد العاملة والشركات الصناعية:

ان الشركات التي عملت بمناجم استخراج المعادن وجدت عدة فئات عمالية كانوا يشكلون المجتمع التونسي قبل اتساع دائرة نشاطها، وهم من جنسيات مختلفة، منهم السكان الأصليين لتونس من سكان المدن والأرياف والقبائل الجبلية أو الوافدين كالفرنسيين والإيطاليين القادمين من سيسيليا وسردينيا، والمالطيين واليونانيين[1]، وقد عرف عن التونسيين مليهم إلى العمل في القطاع الزراعي، خاصة في الأراضي التي تعمل في غرس الأشجار المثمرة لما فيها من قلة في الأتعاب[2]، على عكس الفئات الأخرى التي استهدفت كل القطاعات دون تمييز.

إن هذه الشركات الاستخراجية قبل أن تستعين بمختلف هذه الفئات للعمل لديها قد تشكل لديها طاقم إداري متكون مهندسين متخصصين، وغالبا ما كانوا فرنسيين ليتابعوا العمليات التقنية في المناجم، إضافة إلى مسؤولي المناجم الذين كانوا فرنسيين، ثم تبدا الاستعانة بالعمال حسب المهام فالمهام التقنية الأساسية كالبحث و الإشراف على صهر المعادن كانت تسند إلى العمال الأوروبيين ، ونادرا ما تم توظيف عامل عربي في منصب مسؤول منجم، ما عدا بعض الاستثناءات من بعض القبائل الذين عملوا لدى شركة مقطع الحديد، واقتصر عمل غالبية الأهالي على الأشغال البسيطة والمجهدة كطارقي الرزم التي تثبت في الأرض، وعمال الشحن والتفريغ للمعادن، ونقل المعادن من داخل المنجم إلى خارجه، وكانت أجرة العمال الأهالي اقل بـ ثلاثين إلى أربعين بالمئة من أجرة العمال الأوروبيين[3].

وكون طبيعة عمل الأهالي الصعبة جعل من وظائفهم مطلوبة وسهلة التوظيف، مع ملاحظة أن الفرد التونسي لا يحب الاستقرار في مكان العمل لمدة إذ أن العامل المنجمي كان يحن إلى حياة البداوة كنمط عيش معتاد[4]، خاصة أن الأعمال في المناجم كانت مؤقته، مما يجعلهم يعاذرون العمل إذا لم تتوفر لهم المرافق الضرورية للعمل كالسكن وغيرها، وهذا الأمر تواجد في مناجم قليلة كمناجم

(1) **Tunis et la Tunisie**, par un ingénieur qui a voyagé et habité dans le pays pendant plus de vingt-cinq années,Paul Schmidt, Imprimeur-Editeur, Paris, 1881, PP 15. 16
(2) Robert Wastelier Du Parc, Op.Cit, P 16.
(3) Ê. de Fàge, Op. Cit., P 1618

(4) حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص6.

زغوان التي توفرت على قواعد الحياة للعمال والتي هي أشبه ما تكون بثكنة صغيرة، أما بقية المناجم فالمنازل تكون لفئة من الموظفين الأوروبيين أما العمال الأهالي يسكنون في الأكواخ[1]، وهذا الأمر جعل الكثير من الشركات تعاني صعوبة كبيرة لإيجاد يد عاملة خلال فصل الصيف، ليحل هذا الأمر مع مطلع شهر أكتوبر من كل سنة[2]، فكان العامل المناخي يلعب دورا كبيرا في توفر اليد العاملة المحلية أو نقصها.

ورغم هذه الظروف والصعوبات للعمال التونسيين إلا أن عددهم الإجمالي بقطاع المناجم والمحاجر يقارب ضعف عدد العمال الأوروبيين، ففي دراسة نشرت حول التواجد العمالي التونسي في قطاع الصناعة وقدرت عدد العمال العاملين بهذا القطاع بـ 11.054 عامل منهم 4.911 عامل تونسي[3]،

كما عرفت الشركات العاملة بقطاع استخراج المعادن حركة لإطاراتها بين هده الشركات، فقد ينتقل مدير شركة أو نائب مديرها إلى شركة أخرى تعمل بنفس المجال في منصب مدير لها او اطار رئيسي، وهذا بعد أن يحول أسهمه من الأولى إلى الثانية، ناقلا معه خبرته الإدارية إلى الشركة الجديدة مثل ما وقع مع نائب مدير شركة بوجابر Pégand الذي انتقل كمهندس إلى شركة معادن فج العدم بالقرب من تبرسق[4].

وقد تأثر نشاط الشركات الاستخراجية في الموانئ بنقص العمال في بعض الأحيان[5]، خاصة العنصر الإيطالي، ويتضح ذلك خلال سنة 1911 لما نشبت الحرب الإيطالية العثمانية، بعد قيام إيطاليا باحتلال ليبيا، فقد بحث المجلس السنوي لمساهمي شركة الفوسفات التونسي للقلعة الجرداء هذا الأمر وضرورة إيجاد حل له، فهذه الحرب في البلد المجاور لتونس القت بظلالها على سوق العمل فيها [6]،

(1) Ê. de Fàge, Op. Cit., P 1618.
(2) **Le Recueil des assemblées générales**, 1922, Op. Cit, P 403.
(3) Stéphane Revolon. **Oeuvre des Français en Tunisie**, Imprimerie Centrale- rue d'Italie, Tunis, 1910, P 8.
(4) <<Ingénieur nominations>>**, E.M.M.**, 31/10/1910,37 A, N 2161, P 1120.
(5)<<Société des mines de Douaria>>, **E.M.M.,** N 2889, Op. Cit., P 283.
(6) <<Société des phosphates Tunisiens>>**, E.M.M.**, 23/05/1912 ,N 2289, A 39, P 620.

كما كانت تحدث بعض عمليات المزايدة في فئات ونوعية العمال لدى الشركات الاستخراجية، فقد حدث وان قامت شركة سكك الحديد والفوسفات لقفصة بتسريح 600 عامل محلي من التونسيين واستبدالهم بعمال أوروبيين وتحديدا من الإيطاليين الذين عرف عنهم عزو سوق العمل التونسي في كل المجالات خاصة الزراعية منها وفي قطاع المناجم[1]، وقد يكون هذا الأمر مبررا بالمصالح المادية للشركة، فمن حيث الأجر فالعامل الإيطالي يتقاضى أجرًا اعلى من العامل التونسي خاصة بما عرف عن التزام العامل طوال مدة العمل وفي كل أوقات السنة، ومع حركة التجنيس التي باشرتها السلطات الفرنسية، فق اصبح بإمكان الأجانب من ذوي الجنسيات الأوروبية غير الفرنسية الحصول على الجنسية الفرنسية، خاصة مع توطن العنصر الإيطالي بعد أن تواجدت عناصر إيطالية ولدت بتونس وليست لها روابط مع البلد الأم[2].

7. الصعوبات التي واجهت نشاط الشركات الصناعية:

واجهت الشركات الصناعية العاملة بقطاع المناجم جملة من الصعاب منها الداخلية والخارجية، والمصاعب الداخلية قد تكون على عدّة أوجه منها الإدارية مع حكومة الحماية ومنها الميدانية التي تكون على مستوى المناجم وورشات العمل وقد تكون مالية في بعض الأحيان، أما الخارجية فقد تختصر في جملة من المصاعب ذات الطابع التجاري التسويقي.

ففي المصاعب الإدارية والميدانية نذكر على سبيل المثال ما واجهته شركة مقطع الحديد من المصاعب خلال نشاطها بتونس كمنع قوات الأمن التونسية عمال الشركة من تثبيت معداتها الميكانيكية في ميناء حلق الوادي لاستغلاله في التصدير المعادن المستخرجة من قبل شركة "جبل جريصة " الفرعية لشركة مقطع الحديد كما نصّ عليه الاتفاق بين حكومة الحماية وشركة مقطع الحديد.

(1)<< Industrie phosphatière>>, **J.D.F.**, 1 /06/ 1907, Op. Cit., P 516

(2) للمزيد حول الحركة العمالية ونشاط العمال في الشركات المنجمية انظر: بسام أحمد السلمان، **عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري**، دار المنهل للطباعة والنشر، تونس، 2015، ص 34.

وعرفت شركة خمير ونفزة للمعادن صعوبات في مد سكة الحديد الرابطة بين مدينة ماطر والمناجم، مما جعل الحكومة تصدر لها أمرا بالتوقف عن العمل، وهو ما أقره مجلس إدارتها بصورة مؤقتة حتى يتم إيجاد حل هذا الوضع في وقت لاحق[1].إضافة إلى صعوبة المسالك التي وجدتها الشركات في مد خطوط سكك الحديد بين المناجم والمحطات الرئيسية لسكك الحديد أو مع الموانئ، وإلزامية بناء الجسور في بعض النقاط الوعرة وقد يمتد في بعض الأحيان بطول 400 متر، لكي يتسنى بعد دلك مد سكة الحديد فوقه، فضلا عن طول مدة الدراسات الفنية للمناطق الوعرة، وبعد المواد الأولية اللازمة للبناء في المناطق الصحراوية من الطريق[2]، فكل هذا من ابرز المشاكل الميدانية.

ومن المصاعب البشرية نذكر منها التوقفات التي عرفتها شركة خمير ونفزة للمعادن، إذ لم تسري مشاريع الشركة بصورة جيدة في منطقة جبل الشعانبي بالحدود الغربية مع الجزائر فقد تعرضت أعمال التنقيب والبحث والاستغلال إلى التوقف بسبب الصراع الذي ظهر هناك ومعاداة التواجد الفرنسي من خلال قبيلة ثائرة، فكانت تقوم بغارات على قواعد الشركة وتخرب منشآتها وتقتل عمالها[3].

وفي المصاعب الطبيعية نذكر ما واجهته الشركات أحيانا من صعوبة الظروف الطبيعية والمناخية فكانت تتوقف أعمال الاستغلال بسبب تكدس الإنتاج قرب المنجم في حين لم يتسنى للشركة إرسال المعادن المستخرجة إلى الميناء بسبب صعوبة النقل وانقطاع الطرق في بعض المناطق بسبب تهاطل الأمطار، أو بسبب تأخر الانتهاء من إكمال سكك الحديد الرابطة التي تربط المنجم بالطرق الرئيسية للنقل[4]، بسبب حدوث انهيارات وانزلاقات للتربة في كثير من الحيان مما يسب الإطاحة بأعداد كبيرة من القتلى في صفوف العمال، كالانهيار الذي وقع في احدى مناجم "المتلوي" بقفصة والذي راح

(1) **E.M.M.**, 6/05/1909, Op. Cit., P 476
(2) <<rapport du conseil d'administration de Compagnie des phosphates et du chemin de fer de gafsa (Assemblée générale ordinaire du 27 /06/ 1898) >> **E.M.M.,** 11/08/1898, A 24, N1177, P 4136.
(3) **E.M.M.**, 14/11/1906, Op. Cit., P 1301.
(4) **E.M.M.**, 18/05/1914, Op. Cit., P 1963.

ضحيته العديد من العمال الإيطاليين والتونسيين إضافة لأزيد من أربعة وثلاثين عاملا مصابا[1]، وكثيرا ما كانت تستمر المخاوف من استمرار الانهيارات بعد الانهيار الأول، والذي يحدث في الغالب بسبب أخطاء بسيطة من العمال حسب التحقيقات والتقارير التي تعدّ بعد وقوع الحادث[2]، كما عرفت المناجم في كثير من الأحيان نقصا كبير في المياه التي تستخدم في عملية الاستخراج، وذلك بنقص المياه الجوفية أو بعدها إن كانت موجودة في السطح[3].

وفي الصعوبات الخارجية فقد واجهت الشركات مشاكل في التسويق عند وقوع أزمات لكن اهم عامل خارجي هو المنافسة الأمريكية خاصة شركات أمريكا الشمالية وضخها لكميات ضخمة من الفوسفات في السوق الأوروبي مما جعل أسعار المواد المعدنية بالدرجة الأولى تتأثر بزياده أو انخفاض المعادن الأمريكية في السوق الأوروبي[4].وعرف النشاط التجاري في كثير من الأحيان ركودا بسبب قلة سفن النقل البحري خاصة تلك المتوجهة إلى إنجلترا[5].

لقد تشكل واقع صناعي جديد جسدته الشركات الأجنبية فالنظام الرأسمالي الفرنسي المعتمد على مبدأ المنفعة الخاصة لم يكن ليمتد إلى تونس لولا وجود منظومة السياسية ترعى ذلك، والنظام السياسي الفرنسي بعد الثورة الفرنسية هو نظام يمثل الجميع والكل الفرنسي، ويسعى لحفظ حق الفرد الفرنسي في تكوين الثوة، أما في تونس فالنظام السياسي يتجسد في جماعة و عائلة واحدة فقط، تحتفظ بنمط حكمها ومصلحة جماعتها، فبين مصلحة الجميع ومصلحة الجماعة تجسد نظام صناعي استعماري يخدم مصلحة "الكل" الفرنسي على حساب "الكل" التونسي.

(1) <<Affaire Coloniales , Tunisie- Catastrophe dans une mine>>**, Le Temps**, 2/11/1900, A 40, N 14390, P 2.

(2)<< Petit correspondance>>, **J.D.F.** (cote universelle et correspondance des capitalistes), 17/11/1900, P 8

(3) <<Société des phosphates Tunisiens>>**, E.M.M.**, 23/05/1912, Op. Cit.,P 620

(4) <<Rapport du conseil d'administration à l'assemblée générale extraordinaire du 28/05/1912>>, **E.M.M.**, 6 /06/ 1912, 39, A, N 2301, P 657.

(5) <<Rapport Du Conseil D'administration Compagnie des Mènerais de fer magnétique de Mokta el hadid>>, **A.C.**, 13/05/1916, A 17, N 20, P3.

ان اهم قطاع عرف نقلة كبيرة وهو قطاع الصناعة الاستخراجية، فبالرغم من تعدد الموارد المعدنية بالبلاد التونسي إلا انه بقي جامدا دون استغلال قبل الحماية بسبب وجود فراغ كبير وتباعد في الفكرة الاقتصادية بين الدولتين على وجه الخصوص قبل فرض الحماية، وفي النهج التصنيعي بين ضفتي المتوسط بصورة عامة، فهذا التباعد في الفكرة الصناعية جعل الضفة الشمالية للمتوسط بمثابة جغرافيا التصنيع والابتكار، والضفة الجنوبية إلى جغرافيا الإمداد بالمادة الأولية. كون الأول يعيش اقصى مراحل الثورة الصناعية والثاني لم تكن له القدرة على المسايرة على هذا التطور.

إن مفهوم الاستثمار والمنفعة المتبادلة بين طرفين يكفل لهما اتفاق مبرم الحقوق المتساوية والمنفعة المتبادلة لم يكن له أي أثر في أدبيات نشاط هذه الشركات بحكم طابعها الرأسمالي الذي لا يسمح بوضع رؤية لمنفعة اقتصادية عامة لصالح المنظومة التونسية، بل يكرس مبدا المنفعة الخاصة لكل مساهم في راس المال فكانت هذه الامتيازات بمثابة مكافئات ومجال حيويا لتكوين الثروة تمنحها الحكومة الفرنسية عن طريق حكومة الحماية لصالح الرأسماليين الفرنسيين، ولم تحفظ لتونس حكومة وشعبا أي حقوق في العملية الاستخراجية بدء بمنح الامتياز للتونسيين ولرؤوس الأموال التونسية مساواة بالفرنسيين وغيرهم من الأجانب، أو على الأقل الحق في الشراكة لنقل الخبرة قصد بعث هذا الاقتصاد مستقبلا بأيدي ورؤوس أموال تونسية، كما تمليه أبجديات الحماية، لكن العكس هو الذي ساد، فقد كانت الحماية غطاء قانونيا لعملية الاستنزاف وشرعنة النهب.

وعموما فقد تغير الواقع الصناعي غداة الاستقلال حيث عوائده كبيرة من ناحية حجم مداخيل الصناعة المنجمية والتي بلغت 10 % من الدخل القومي التونسي والتي كانت صفرية في 1881، فقد مثلت عائدات نقل المعادن عبر السكك الحديدية 55 بالمئة من مداخيل كل السكك الحديد، وبلغت مداخيل جمركة تصدير لمعادن 85 % في ميناء صفاقس، و58 % من عائدات جمارك ميناء بنزرت، ونسبة 51 % بالنسبة لميناء العاصمة تونس[1]

(1) Huetz de Lemps Alain, Op Cit, P281.

الفصل الثالث

نشاط الشركات الاجنبية بقطاع التجارة

بعد استعراضي للواقع الزراعي والصناعي الذي جسدته الشركات الأجنبية سأخصص هذا الفصل لما بقي من قطاعات الاقتصاد وأعني بهما التجارة والخدمات، وسأبدأ بالتحولات الإدارية التي عرفتها التجارة ثم دراسة وتتبع التغيرات التي عرفها القطاع بدخول الشركات الأجنبية.

1. تحولات التجارة التونسية بعد فرض الحماية:

عرفت التجارة التونسية بعد فرض الحماية تطورا هائلا على مستوى الأرقام المحققة لكن هذه الأرقام تطورت لصالح الخزينة الفرنسية لا التونسية، وهذا راجع للسياسة التي اتبعتها حكومة الحماية والتي ارتكزت بالدرجة الأولى على الإصلاحات الجمركية، وتوغل الشركات التجارية وانتصابها في الموانئ التونسية وأخذها زمام الأمور مشكلة نقطة التقاء مع الشركات الصناعية والزراعية في استغلال الموارد وتصديرها إلى أوروبا والعالم.

1.1 تطور السياسة الجمركية بعد 1881:

قبل التطرق للتغيرات التي عرفتها المنظومة الجمركية التونسية بعد الحماية، لابد ان نتطرق الى حالتها قبل ذلك ليسهل علينا فيما بعد تقييم التغيرات الجديدة مقارنة بالواقع السائد قبل داك.

عرفت الوضعية الجمركية لتونس قبل الحماية تذبذبا كبيرا انعكس على شكل العلاقات التجارية لتونس، فكانت تتعامل مع عدة اطراف بمنظومات مختلفة، فكانت تربطها بالجزائر وبلدان المشرق علاقة بنمط معين، اما القوى الأوروبية فكانت تفرض عليها رسوم مختلفة، ففي الفترة ما بين 1860 إلى 1875 تحصلت الدول الأوربية على امتيازات تجارية، مثل إعفاء جميع المتعاملين الأجانب من الضريبة المحلية داخل تونس، الأمر الذي جعل فرنسا وإيطاليا وبريطانيا تسيطر على 92 % من المبادلات التجارية التونسية، ويتجلى ذلك عبر شركتي مرسيليا وجنوة اللتان كانتا اكبر متعاملين تجاريان مع الموانئ التونسية[1]، ثم يتغير الوضع في 19 جويلية 1875 تاريخ سن قانون جمركي جديد

(1) شاوش حباسي، المرجع السابق، ص ص 142. 143.

بين تونس وانجلتر ينص على فرض رسوم دخول لكافة السلع البريطانية بقيمة 8%، لتقوم حكومة الباي بتعميم هذا الاتفاق على كافة الدول الأوروبية التي لها تعاملات تجارية مع تونس[1].

وبعد فرض الحماية، عرفت المنظومة الجمركية تغيرات متواصلة عبر مجموعة من المراسيم والقرارات التي أبدلت الكثير من الأمور المتعلقة بالعمليات التجارية مع مختلف البلدان الأوروبية عامة وفرنسا على وجه الخصوص، ففي العقد الأول بعد فرض الحماية لم تتضح فيه معالم السياسة التجارية الفرنسية بصورة كبيرة بسبب تشابك المصالح التجارية مع الدول الأخرى خاصة إنجلترا وإيطاليا، بسبب تعهد فرنسا في معاهدة باردو بالحفاظ على حقوق الأجانب بتونس، فكانت البضائع الفرنسية تفرض عليها رسوم جمركية شأنها شأن البضائع التونسية عند دخولها الموانئ الفرنسية بموجب إتفاقية 1875 وهذا الى غاية 1890 تاريخ صدور مرسوم جديد ينظم العملية الجمركية بنحوٍ مغاير.

- **مرسوم 19 جويلية 1890**

في منتصف هذه السنة وتحديدا في 19 جويلية 1890 صدر قانون يسمح بدخول الحبوب الفرنسية (القمح والشعير والذرة والفول) لتونس بدون رسوم، ماعدا الخمور التي كانت تفرض عليها 60 سنتيما للهكتولتر الواحد[2]، فكان هذا القانون نقطة تحول كبيرة في الموارد المالية التونسية إذ سمح بغزو السوق التونسي بالمنتجات الفرنسية دونما تحصيل تونس على فوائد مالية تساهم في تطوير وضعها الزراعي والصناعي والتجاري المتدهور[3]، على الرغم من أن بريطانيا القوة الاستعمارية الكبرى لم تقم بسن أي إجراء مشابه على الرغم أن الاستعمار البريطاني تأسس على التجارة اكثر من الاستعمار الفرنسي، وبدخول هذا القرار حيز التنفيد أصبحت الليبيرالية وفق المفهوم الفرنسي هي من تحكم العلاقات الاقتصادية الفرنسية، بشعار فرنسي هو تنمية تونس اقتصاديا وادخالها حركية المنظومة

(1) Chaudier J, Op. Cit, P19.

(2) احمد القصّاب، المرجع السابق، ص 245.

(3) Paulard. S, Op. Cit, P46

التجارية العالمية[1]، لكن في الحقيقة لم يكن هذا المرسوم سوى آلية لتشديد القبضة الفرنسية على تونس عبر تقوية الرابطة التجارية.

وبالمقابل فان كميات البضائع التونسية المسموح لها بالمرور الى السوق الفرنسية تفرض عليها تعريفات جمركية بمقتضى مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، فقانون 1890 الذي طبق بتونس لم يكن لمنح نفس الحقوق للتجار التونسيين بفتح السوق الفرنسي امام منتجاتهم باستثناء المنتجات الزراعية والخمور[2].

- **مرسوم ماي 1898:**

صدر هذا المرسوم لتشجيع المنتوجات الزرعية التونسية في السوق الفرنسية، وجاء بعد مرسوم سبقه وهو مرسوم سنة 1896 الذي نصّ على إلغاء الاتفاقيات التجارية المبرمة بين تونس مع إنجلترا وإيطاليا وعوض باتفاق جديد يضمن بمقتضاه حق فرنسا في فرض نظام جمركي جديد بتونس يحقق تطلعاتها والذي صدر في 1898، اذ أقرّ باعفاء البضائع الفرنسية من كل الرسوم الجمركية، خاصة المنتجات المعدنية والنسيجية، وحقق احتكار بيع السكر والكحول بالبلاد التونسية[3]، كما حدد التسعيرة الجمركة لاشهر المنتجات المصدرة من البلاد التونسية، والتي سابرزها في الجدول الموالي:

المادة	حقوق الجمركة/ 100كلغ	المادة	حقوق الجمركة/ 100كلغ
الالبسة	2.55	الصوف	ما بين 12 الى 20
تمر "الدقلة"	12.00	زيتون طازج	3.97
الأسماك	18الى 37	مواشي متنوعة	ما بين 7 إلى 12.45
الزيتون	0.35	اسماك مختلفة	0.97
الحلفاء والديس	1.27	الأخطبوط البحري	12.45
زيت الزيتون	12.37	الاقمشة المنسوجة	5.10

المصدر: G. Wolfrom, , Op. Cit., P200

(1) Chaudier J, Op. Cit, P107.

(2) القصّاب، المرجع السابق، ص 246.

(3) المرجع نفسه، ص 247.

- **مرسوم جويلية 1904:**

جاء هذا المرسوم بعد بداية ظهور نتائج السياسية الزراعية الاستيطانية، فصدر هذا المرسوم بعد عدة ضغوطات مارسها المستوطنون الفرنسيون بتونس بسبب صعوبة دخول منتجاتهم الزراعية الى فرنسا، فصدر هذا المرسوم الذي يسمح بتصدير الحبوب ومشتقاته وعديد المنتجات بين البلدين، والاكتفاء برسوم جمركية شكلية فقط الى ان تم إلغاء كل الرسوم على المنتجات الزراعية التونسية، ليصبح الإلغاء من الجانبين[1]، أي تحقق الوحدة الجمركية بين تونس وفرنسا[2].

- **مرسوم 27 ديسمبر 1925:**

جاء هذا المرسوم ليضفي تعديلات على الأسعار الجمركية التي سنّها قانون25 أوت 1919، فقد عرفت الأسعار زيادات وصلت الى 65% ، وكلف المدير العام لمديرية الاشغال العمومية بضمان تطبيق الرسوم الإضافية مع اشراف المدير العام للمالية[3].

- **مرسوم الوحدة الجمركية لسنة 1928:**

جاء لتحقيق وحدة جمركية أوسع من تلك التي انطلقت في 1904، فنصّ المرسوم على وحدة جمركية بين الطرفين باستثناء الكروم بعد الاعتراض من منتجيها، وفرض رسوم موحدة على البضائع الأجنبية الداخلة الى فرنسا وتونس على السواء، الامر الذي انعكس على ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين الطرفين في تلك السنة ليعود الجمود مع بداية الازمة الاقتصادية العالمية في 1929، وتقوم فرنسا بسياسة حمائية لاسواقها من المنتجات الخارجية بما فيها تونس[4].

(1) Lucien Boilley, Op. Cit**,** P 72 - 73

(2) القصّاب، المرجع السابق، ص 248.

(3) Direction générale des travaux publics, **Recueil des actes organiques relatifs à la concession du port de Bizerte a la Régence de Tunis**, imprimerie André Tardy 1936, ,P132.

(4) احمد القصّاب، المرجع السابق، ص 252.

وعلى الرغم من ذلك فان فرنسا كانت تضع شروطا يجب توفرها في السلع التي تدخل الى التراب الفرنسي خصوصا السلع القادمة من تونس والجزائر على وجه الخصوص، نذكر منها دفتر الشروط الذي أصدرته وزارة الحرب في سنة 1936 الذي يتعلق بشروط توريد اللحوم الى فرنسا، وشمل دفتر الشروط، أنواع محددة وتوفر وثائق للبيع من المالك الى التاجر الأول، والتخصص في هذه التجارة دون غيرها ووجود اختام من الأطباء على السلع وغيرها من الشروط، التي كانت تطبق من جانب واحد فقط[1].

2.1. قراءة في تغيرات السياسة الجمركية

ان الواقع الجمركي التونسي قبل الحماية كان عشوائيا لا يخدمم المصحلة الاقتصادية التونسية، فكانت السمة البارزة هي الفوضى في التسيير وغياب الشفافية وتفشي الفساد في وسط الفئات المشرفة عليه، مما جعل ذلك الوضع يساهم في زيادة ضعف الخزينة العامة وعدم قدرتها على النهوض وإصلاح الأوضاع لينجر عنه انتصاب الحماية، ولكون القطاع ذو أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي فقد أولى الفرنسيون له أهمية كبيرة عبر ترسانة القوانين.

لكن ما يجب قوله ان القوانين الجديدة رفعت من مردودية العملية الجمركية لاكثر من الضعف، خاصة بعد تخلص فرنسا من الامتيازات الإيطالية والانجليزية التي توجب الحفاظ عليها بموجب اتفاقية قصر بادو، غير ان هذا الوضع لم يكن لينعكس على الوصغية الاقتصادية التي تمس بالدرجة الأولى التاجر او المزارع او الحرفي التونسي وتحسن من وضعه، فكل هذه القوانين جاءت لزيادة الأرباح المالية للفرنسيين واسترجاع ديونهم، وإيجاد موطئ قدم للسلع الفرنسية بتسهيل دخولها الى السوق التونسي، وتسهيل خروج السلع والمواد الأولية من تونس متوجهة الى فرنسا.

(1) Ministère de la guerre, **Cahier des charges communes pour la fourniture de la viande de boucherie aux troupes d'Algérie et de Tunisie**, Cahrles Lavauzelle Imprimerie, Paris, 1936, P1 – 2.

إن السياسة الجمركية الجديدة أفقدت تونس الحق في تحديد الرسوم الجمركية على البضائع الواردة من الدول الأوروبية الأخرى بما يخدم مصلحتها ومصلحة شعبها، فكانت حكومة الحماية الفرنسية تفرض على السلع الأوروبية نفس الرسوم الجمركية المفروضة عليها بفرنسا كمرحلة أولى وذلك من خلال أوامر سنتي 1898، وامر سنة 1928، ثم رفعت من قيمتها لتكريس الاحتكار الفرنسي للسوق التونسية في المرحلة الثانية، ويتضح ذلك من خلال قرار 17 ماي 1932[1].

لقد خدم هذا الوضع الراسمالية الفرنسية بالدرجة الأولى، فقد تاسست عشرات الشركات مند 1890 ودخلت السوق التونسية وغزت كل المجالات التجارية بسعياً للسيطرة على الموانئ والتجارة، زيادة على ظهور شركات عملت لاستخراج المعادن كالحديد والفوسفات والزنك لسهولة استخراج رخص التنقيب ووجود طرق سهلة للتسويق بسبب قانون الوحدة الجمركية وغيرها من الممارسات.

2. نشاط الشركات التجارية:

يعتبر ظهور الشركات التجارية بتونس بعد الحماية امتداد للسياسة التجارية الفرنسية الجديدة بالبلاد، فمع بداية التغيرات الجمركية بدأ هذا نشاط الشركات بصورة موازية للأولى، انطلاقا من السيطرة على مراكز التبادل التجاري وهي الموانئ، فظهرت عدة شركات راسمالية منح لها امتيازات استغلال الموانئ وإعادة بنائها وهيكلتها، بالإضافة الى شركات عملت بالاستراد والتصدير.

1.2. نشاط شركات الموانئ:

تنتشر الموانئ التونسية على طول الساحل التونسي الذي يبلغ 1200كلم، وكانت هذه الموانئ في حالة مزرية ودون صيانة قبل الحماية الفرنسية بالإضافة إلى غياب الأمن وعدم جلبها للزوار، لكنها سرعان ما عرفت نقلة نوعية كبيرة على مستوى التهيئة بعد مجيء الفرنسيين فنشطت الموانئ اقتصاديا وعلى الصعيد التجاري، وذلك بفضل ربطها مع طرق سكك الحديد التي أنشئت[2].

(1) الحبيب تامر، المرجع السابق، ص ص93. 94

(2) Massé Auguste-Eugène, **Les ports Tunisiens**, imp. Baroux. Paris, 1911. P11.

و يمكن تقسيم الموانئ التونسية إلى قسمين، الأول يضم الموانئ الكبرى والنشطة والتي أشرف عليها الفرنسيون، وهي ميناء بنزرت، صفاقس، ميناء تونس العاصمة، ميناء سوسة[1]، أما المجموعة الثانية فهي بقية الموانئ الإحدى عشر المنتشرة على طول الساحل كميناء القليبية، ونابل ميناء المنستير والمهدية، جرجيس[2].

لقد كانت الموانئ الأربعة الكبرى (بنزرت، صفاقس، تونس، سوسة) تحت هيمنة الفرنسين بموجب اتفاقية الاحتكار الموقعة، أما بقية الموانئ فكانت تحت الإشراف المباشر للحكومة التونسية ويتدخل الفرنسيون لإدارة إحداها إدا رأوا أهمية موقعه الجغرافي الملائم لتنشيط الحركة التجارية[3].

واحتلت الموانئ التونسية مكانة كبيرة لدى الساسة الفرنسيين المشرفين على الإدارة لما لها من أهمية كبيرة بالنسبة للتجارة الخارجية الفرنسية خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وإذا أردنا أن نرتب الموانئ التونسية حسب أهميتها لفرنسا فنجد ميناء تونس ثم يليه سفاقص وفي المرتبة الثالثة ميناء سوسة، ثم يأتي ميناء بنزرت الذي يشغل دورا مزدوجا تجاريا وعسكريا[4].

أما أهم الموانئ التونسية بالنسبة لفرنسا فان الخبير الاقتصادي Pierre Peroy-Beaulieu قدم تقريرا سنة 1906 عن موانئ فرنسا تونس والجزائر وذكر أن ميناء تونس احتل المرتبة التاسعة وجاء ميناء صفاقس في المرتبة الحادية عشر خلف ميناء عنابة الجزائري، وميناء سوسة في المرتبة الثامنة عشر[5].

أ. نشاط شركة ميناء بنزرت:

وهي أولى الشركات التي منح لها استغلال ميناء كبير في تونس له أهمية تجارية وعسكرية كبرى في حوض المتوسط، والشركة المستغلة هي فرنسية ذات راس مال محدود بلغ 4 مليون فرنك، تواجد

(1) Massé Auguste, Op. Cit P11
(2) Émile Gauthronet, **L'Afrique du nord. Algérie et Tunisie, commerce, agriculture, industrie,** 2e édition, Giralt Imprimerie de Gouvernement générale, Alger 1899. P 11
(3) Massé Auguste, Op. Cit., P11
(4) Ibid, P17
(5) Ibid,P17

مقرها الرئيسي بباريس، تأسست في 13 أوت 1890 لمدة 75سنة[1]، بهدف بناء واستغلال ميناء بنزرت، وشملت عملياتها في الميناء عدة جوانب، منها العمليات الجمركية للسلع المصدرة والواردة، كراء الأراضي المحيطة بالميناء للأفراد والشركات لتخزين ووضع السلع، فضلا عن ضرائب الرسو في الميناء للسفن بصورة يومية، وتمرير فواتير السلع والمصادقة عليها من مختلف الأماكن والغرف التجارية في البحر الأبيض المتوسط، خاصة من باريس ومرسيليا[2].

- **أهمية ميناء بنزرت:**

يعتبر ميناء بنزرت محطة للسفن العابرة للمحيطات، وكانت شهرته تزداد كلما زادت الشركة من توسعه لزيادة طاقة استيعابه للسفن فقد تم أرصفة أكثر من 200متر، وإضافة خمسة منارات ضوئية كدليل للسفن العابرة خلال الليل، وبحلول سنتي 1908-1909 نشطت الحركة التجارية بالميناء حيث بلغ حجم السلع الداخلة للميناء 97000 طن وحجم السلع الخارجة 8000 طن، اكتسب الميناء أهمية في وسط المتوسط حيث أصبح نقطة عبور للسفن القادمة من جبل طارق والقادمة من بور سعيد بمصر وأصبح محطة للتزود بالأغذية الطازجة والثيران والأغنام والأسماك والخضروات وأصبح نقطة مرجعية وسط موانئ البحر المتوسط على غرار ميناء الجزائر[3].

إن الأهمية الكبيرة لميناء بنزرت جعلت الفرنسيين يجعلون منه لأول مرة في التاريخ ميناء تجاريا وعسكريا في نفس الوقت، إذ وضعت ترسانة عسكرية هائلة في داخل بحيرة بنزت وبدلك أصبح الميناء آمنا، خاصة بفضل الجبال المحيطة بالمنطقة[4].

- **نشاط الشركة:**

يبدو تاريخ تأسيس الشركة متأخرا بعض الشيء قياسا بأهمية وموقع مدينة بنزرت وموانئها، إذ لم يتسنى للفرنسيين استغلاله مباشرة بعد الحماية بسبب الاتفاقيات التجارية التونسية مع بريطانيا

(1) Bonniard F., Op. cit, P488.
(2) Credit foncier, Op. Cit., P 456.
(3) Massé Auguste, Op. Cit., P14, 15.
(4) Ibid.,P15.

وإيطاليا، فتعاملت فرنسا مع هذا الموضوع في البداية بكثير من الدبلوماسية، فبدأ التغلغل الفرنسي بالميناء عبر العمل التجاري منذ 1889، ليتمكن التجار الفرنسيون من الحصول على امتياز استغلال الميناء عير شركة ميناء بنزرت[1] بموجب اتفاقية الاستغلال الموقعة في سنة ابتداء من 27 ديسمبر 1890، وترتب عن هذا الامتياز قيامهم بأعمال الميناء والتجريف من أجل حماية السفن وحرية استغلالهم لبحيرة بنزرت، كما قاموا بأرصفة الميناء في الجهة الخارجية، وقامت الحكومة التونسية بإنشاء سكة الحديد من منطقة "الجديدة" وحى بنزرت في غضون أربعة سنوات، كما تم منح امتياز صيد الأسماك في البحيرة لصالح الفرنسيين.

وبعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ توجب على الشركة القيام بعدة مهام، والعمل على توفير العديد من الخدمات بالميناء استنادا إلى الاتفاقيات التي أبرمت مع حكومة الحماية كالمهام المالية والخدماتية والتجارية والمهام الإدارية، ونذكر من جملة هذه المهام قيامها بترسم حدود الميناء ووضع سور حديدي حوله ليصبح عبارة عن مؤسسة واضحة المعالم والأطر الجغرافية، إضافة إلى حتمية وجود سلك إداري وأمني في نفس الوقت يتمثل في شرطة الميناء التي تتواجد في كل المرافق وعلى مستوى كل الأعمال التي تتم به، وهي شرطة يتم تشكيلها بالتنسيق مع المديرية العامة للأشغال العمومية، فقد يكون جزء منها تابع للمديرية وجزء منهم تابع للشركة، وتلتزم الشركة بعمليات بالناء على عدة أوجه منها عمليات التوسعة والجرف وإخراج الصخور، وأرصفة أماكن جديدة بالميناء أو إعادة رصف الأماكن المتضررة، وتزويد المدينة بالمياه[2]، وتحصيل الرسوم الجمركية لصالح الحكومة وتشييد مباني واستغلال أراضي قريبة من الميناء لتشييد ابنيه تكون ملحقة بالميناء كبناء المستودعات الكبرى لتخزين البضائع، أو تشييد بعض البنى التحتية الضرورية كالصرف الصحي وأماكن تصريف

(1) Protectorat français. Direction générale des travaux publics. **Ports maritimes de la Tunisie**, Imprimerie Victor Berthod, 1931, P5.
(2) Bonniard F., Op. cit, P489.

المواد الخطيرة على سلامة الأفراد، وهناك المهام المالية كتحصيل الضرائب وفق القوانين والمراسيم الحكومية والإشراف على العمليات الجمركية[1].

وعليه فقد قامت هذه الشركة الفرنسية مباشرة بعد حصولها على الامتيازات بتسريع وتيرة الأعمال في ميناء بنزرت حيث قامت بأرصفة اثنين من أطول الأرصفة البحرية من 950 إلى 1000 متر، وعلى طول الشريط الرابط مع البحيرة الداخلية أي القناة التي يبلغ عمقها ثمانية أقدام وعرضها 120 متر على طول 1500 متر ليسهل التواصل بين البحيرة والخليج، بالإضافة إلى قيام الشركة ببناء جسر للمرور بين ضفتي القناة بارتفاع يسمح للسفن العبور من تحته دون اصطدام[2].

ومنحت المديرية العامة للأشغال العمومية للشركة في 16 أوت لسنة 1892 امتياز إعادة هيكلة قنوات الصرف الصحي المدينة القديمة ببنزرت والحي الأندلسي بالميناء وذلك بالتشارك مع سلطات مدينة بنزرت، واستخراج الصخور في بعض الأماكن من الميناء على أن تحصل الشركة على مبلغ 20.000 فرنك مقابل هذه الخدمة[3].

كما حصلت أيضا بموجب قرار 3 فيفري 1895 من الحكومة بإمضاء الباي على منحها الحق في تحصيل الرسوم البحرية على السفن في ميناء بنزرت وكل الموانئ التونسية بما فيها تلك التي تديرها شركات أخرى، كما منح نفس المرسوم للشركة الحق في تحصيل الرسوم والضرائب على المنتجات المحلية التي تدخل الميناء، مع مرفق يحدد الأسعار وفق جدول سلمته الحكومة للشركة[4].

وحصلت الشركة على مشروع استثماري خدماتي يتمثل في تزويد عدة أحياء وجهات بمدينة بنزرت بالمياه المعدنية الصالحة للشرب عبر مرسوم صدر من المديرية العامة للأشغال العمومية بتاريخ 5 فيفري 1895، يشمل الامتياز مد الأنابيب الحديدية وبناء خزانات المياه الفرعية والخزان الرئيسي الذي

(1) Direction générale des travaux publics, Op. Cit P110-130
(2) Massé Auguste, Op. Cit., P14
(3) Direction générale des travaux publics, Op. Cit, P 46.
(4) Ibid P47.

يكون بمنطقة "عين الناضور" المرتفعة لضمان التدفق[1]، وأتبع المشروع بملحق يفصل في الاشتراكات والحقوق وأنواعها، فقد قسم خدمة المياه إلى ثلاثة اقسم الأول وهو للاستخدام المنزلي وحدد سعر المتر المكعب بـ0.40 فرنك والمياه الموجه للاستخدام الصناعي وسعر المتر مكعب بـ 0.25 واشتراكات للري المحدود بـ 0.20 للمتر المكعب[2]، واستمرت الشركة في الحصول على أرباح هذا المشروع إلى غاية سنة 1925 أين تحول مليكة المشروع والإشراف المباشر عليه لصالح الحكومة التي اشترته من الشركة مقابل مبلغ قدره 801.914 فرنك، وكان ذلك بعد صدور مرسوم حكومي في الجريدة الرسمية في هذا الشأن بـ27 جويلية 1925[3].

وبناء على المرسوم الذي صدر في 1 جويلية 1906 تم توحيد الضرائب وأسعار العمليات الجمركية في الموانئ التونسية، خاصة الكبرى كميناء بنزرت الذي تشرف عليه هذه الشركة أو موانئ تونس وسوسة وصفاقس التي تسرف عليهم الشركة المسماة باسمهم جميعاً، وينطلق العمل بالتسعيرات الجديدة انطلاقا من الأول جانفي 1907م[4].

شملت مداخيل الشركة ضرائب إرشاد السفن والرسو بالميناء بتسعيرة 3فرنك لليوم الواحد، وتصل إلى 15 فرنك لليوم بعد مضي عشرة أيام من الرسو، يضاف لها رسوم استخدام القناة الرابطة بين الساحل والبحيرة، وضريبة إنزال وشحن السلع من الميناء والتي تتراوح من 1 إلى 50 فرنك، وضرائب تفرض على البضائع التي تبقى في ارصفه الميناء ولم يتم إخراجها بعد مضي الفترة المحددة والتي تتراوح ضريبتها ما بين 10 إلى 60 فرنك، وهناك ضريبة صعود ونزول الركاب التي حددت بـ 4فرنك للأمكن من الدرجة الأولى، و3 فرنك للدرجة الثانية، و1.5 فرنك للدرجة الثالثة[5].

(1) Direction générale des travaux publics, Op. Cit, P48.
(2) Ibid, P63.
(3) Ibid P157.
(4) Ibid, P94.
(5) Ibid P .97-96

- نشاطها في الصيد البحري:

حصلت الشركة بتاريخ 11 نوفمبر 1889 على امتياز احتكار صيد الأسماك في كل من بحيرة بنزرت وبحيرة "إشكل"، من قبل الحكومة الحماية، وقد نصّت الاتفاقية على أن الشركة التي تستغل الميناء لها الحق في احتكار عمليات الصيد ببحيرة بنزرت وبحيرة "إشكل" لمدة تطابق مدة استغلال الميناء والتي قدرت بـ 75 سنة، على أن تدفع الشركة إيجار كراء الميناء بما يعادل 25% من عوائد صيد الأسماك، وتدفع كضريبة لحكومة الحماية، وللشركة الحق في منح تراخيص الصيد للصيادين الأفراد[1].

والجذير بالذكر أن شركة ميناء بنزرت سعت جاهدة للحصول على امتياز صيد الأسماك بساحل بنزرت وبالبحيرتين السالف ذكرهما إنما كان لإيقاف التوافد الإيطالي على البلاد التونسية، فقد كان الفرنسيون لا يجدون تفسيرات للأعداد الكبيرة التي تفد من إيطاليا إلى تونس من أجل العمل بصيد الأسماك بمختلف أنواعها، على الرغم من توفر بلادهم على سواحل تغنيهم التواجد بتونس لهذا الغرض، وعرفوا انه شكل من أشكال المزاحمة على النفوذ بتونس، فكان الحصول على هذا الامتياز بمثابة محاولة كبح حركة الهجرة الإيطالية، خاصة وان عدد الإيطاليين إجمالا بتونس يفوق عدد المستوطنين الفرنسيين كما سبق وأشرت إلى هذا في الفصل الأول في خضم الحديث عن الاستثمارات الزراعية.

وحتى تعطي الشركة لامتياز احتكار الصيد في البحيرتين وبالقرب من الميناء طابعا استثماريا وتجاريا أقدمت ابتداء من سنة 1891 على بناء مصنع متخصص في الصناعات السمكية والتعليب للتونة ومختلف المنتجات بالقرب من الميناء، وتوجيه منتجاته للأسواق المختلفة المحلية والخارجية، ففي السنوات الخمس الأولى للإنتاج كان يوجه لمدينة بنزرت والمدن القريبة منها ويصل إلى مدينة تونس العاصمة، أما في الخمس سنوات الموالية أي إلى غاية مطلع القرن العشرين اصبح السمك المنتج لهذه

(1) E. De Fague et C. Ponzevera**, Les Pêches Maritimes de la Tunisie**, Imp. Edition Bouslama, Tunis, 1903, P 87, 88.

الشركة يصدر إلى الخارج عبر السفن التجارية التي تدخل الميناء، وركز على ابرز المدن الفرنسية كباريس وليون وغيرها، وكان سعر 20 كلغ يعود على الشركة ب100 فرنك[1].

وكخلاصة لنشاط الشركة فأقول أنها كانت بمثابة شركة استراتيجية أولت إدارة الحماية أهمية كبيرة لها، قياسا بموقع الميناء والمدينة الاستراتيجي، ومن خلال الاستقلالية في التسيير التي أوكلت للشركة والمهام المتعددة، فكان نشاطها عبارة عن ترمومتر الحقيقي للتواجد الفرنسي بتونس.

ب.نشاط شركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس:

هي ثاني شركة من حيث التدرج الزمني للتأسيس حيث أنشئت في 1 جويلية 1994، لمدة خمسين سنة، ثم مددت الفترة لثمانين سنة في الاجتماع السنوي لمساهمي الشركة المنعقد في 9 فيفري 1920 بمقر الشركة بباريس، وكان لها رأس مال بـ 5 ملايين فرنك[2]، عملت الشكة في المرحلة الأولى على إعادة بناء وتهيئة ميناء تونس العاصمة، ثم الانتقال للقيام بنفس الأعمال في مينائي سوسة وصفاقس، وفي المرحلة الثانية تقوم الشركة باستغلال هذه الموانئ في المبادلات التجارية عبر تعاملها مع شركات النقل البحري وكراء الأرصفة للشركات التجارية وشركات النقل، إضافة إلى شركات تصدير المواد الأولية من تونس نحو أوروبا وهذا بموجب مرسوم 12 افريل 1894 وهذا الاتفاق تم بين الشركة والحكومة التونسية لمدة 47 سنة، على أن تستفيد الشركة من فوائد التبادلات التجارية دون أن تدفع الحكومة مصاريف تهيئة الموانئ، كما تستفيد الحكومة من الضرائب وأموال العملية الجمركية[3]، كما نص الاتفاق على ملكية الشركة لأجزاء من الأراضي المحيطة بالموانئ الثلاثة وهذا لإقامة غرف تجارية ولإدارة التجارة في الموانئ وتشييد مستودعات لتخزين المواد وبناء فنادق للإقامة[4].

وتصارعت الشركات المنتجة للمعادن فيما بينها خاصة شركات إنتاج الفوسفات وعلى رأسها شركة قفصة وشركة جبل مضيلة وبقية الشركات الأخرى على الحصص المخصصة لكل منها في الموانئ

(1) E. De Fague et C. Ponzevera, , Op. Cit. P91.
(2) Credit foncier, Op. Cit., P 459.
(3) <<Compagnie des ports de Tunis, Sousse et Sfax>>, **A.C.**, 16/04/1922, P14
(4) Paul Lambert**, Dictionnaire illustré de la Tunisie choses et gens de Tunisie**, Librairie de phénix, Tunis, 1912, P128

الرئيسية وعلى راسها موانئ تونس سوسة وصفاقس، فقدرة استيعاب هذه الموانئ لا يمكنها مجاراة القدرة الإنتاجية لهذه الشركات معًا، الأمر الذي سينعكس على المستوى التسويقي لكل منها[1]، الأمر الذي جعل شركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس تعقد اتفاقيات مع شركات إنتاج المعادن بغية توسعة هذه الموانئ لتكون قدرة استيعابها للسلع بصورة اكبر، وقد حدث هذا عندما ازدادت القوة الإنتاجية لشركة الفوسفات وسكك الحديد لقفصة في مطلع العقد الثاني للقرن العشرين، فكانت بحاجة إلى مستودعات اكبر بالميناء لتخزين مواد اكثر من الفوسفات، فعقدت اتفاق بين الطرفين لتوسعة ميناء صفاقس، الميناء الرئيسي للتصدير بالنسبة لشركة قفصة للفوسفات، وكذلك الأمر بعد اكتشاف شركة "جبل مضيلة "للفوسفات مناطق جديدة الأمر الذي سيحتم عليها الاتفاق مع شركة الموانئ لزيادة قدرة تصديرها وتخزينها للفوسفات بالميناء[2]، وكذلك الحال مع ميناء حلق الوادي فتمت بتوسعه القناة وزيادة عمقها عبر جرف التربة لزيادة الحركية وقدرة الاستيعاب[3].

- **نشاط الشركة بميناء تونس العاصمة:**

بدا نشاط الشركة بربط بحيرة تونس بالبحر تم حفر قناة طولها عشرة كلم وعمقها ستة أمتار ونصف ودلك للسماح للسفن الكبيرة بالدخول، وأصبح مدخل الخليج محميا وآمنا من خلال رصيفين بحريين[4]، الأمر الذي كان له اثر إيجابي كبير في الجانب التجاري فقد سمحت قناة بحيرة تونس بتشييد مساحة تقدر ب12 هكتار من أجل مختلف العمليات التجارية، منها بناء مخازن للسلع بغية تنشيط التجارة حيث قامت من قبل شركة "باتيغنول" (société des Batignolles) بين سنة 1888 إلى غاية 1893 بهذه الأعمال بتكلفة قدرت 13.5 مليون فرنك فرنسي، وقامت بإنشاء الأرصفة والمحلات والمخازن على طول 600 متر كمرحلة أولى، لكنها لم تكن كافية لتدخل شركة موانئ (تونس، صفاقس، سوسة) بين 1890 إلى 1895 وصرفت ما قدره 3 ملايين فرنك وضمنت

(1) **A.C.**, 16/04/1922, Op. Cit., P14
(2) <<Tunisie, la vie économique>>**, A.C.**, 30/01/1922, A23, N15, P2
(3)<<Courrier de la tunisie, la vie économique>>, **A.C.** 23/11/1922, A23, N175, P2
(4) Massé Auguste, Op. Cit., P17

الحكومة التونسية مصالح الشركة بالموانئ، كما اتفقت الشركة مع شركة النقل عنابة قالمة لمد خطوط حديدية تربط خطوطها بموانئها[1].

وقد خصص الحوض الثاني للميناء لخامات الفوسفات والمعادن، ومن اجل هذا تم تشييد وتنمية الميناء وتوسيع حجم حمولته لاستغلال شبكة المعادن من منطقة الكاف وضواحيها ومن "القلعة الجرداء" إلى "قلعة سنان" وهذا من اجل الفوسفات بالدرجة الأولى حيث انطلق الإنتاج ب 700000 طن سنويا مع تزايد الحجم يوميا[2].

- **أعمال توسعة الميناء:**

عملت حكومة الحماية على إعادة تهيئة ميناء تونس العاصمة وتوسعته لكي يصبح قطبا تجاريا في البحر المتوسط وهذا عن طريق بعث مشروع مدروس انطق نهاية سنة 1888 وينتهي في سنة 1893، وكانت بحيرة تونس العاصمة بعمق متر ونصف، وحوض حلق الوادي محمي برأسين وقناة تربطه بطول تسعة كلم تربط البحيرة بالبحر، وتم إجراء توسعة للقناة بحفرها في العمق وتوسعه جانبيها إلى 150متر، لتتحرك السفن عبرها بكل أريحية وهذا لمحاكاة خصائص قناة السويس، فضلا عن تمكين السفن من الرسو وزيادة قدرة استيعاب الميناء للسفن الداخلة والخارجة منه واليه[3].

تم ترصيف 600 متر من الميناء وتهيئة التربة المحيطة به، تم افتتاح ميناء تونس بشكله الجديد في 1893، ليتم إعادة بنائه وتوسعته على مساحة 12 هكتار وعمق 6.5 متر وتم رصفه وبناء 600 متر من الجدران على جانبيه وتطوير معداته، وكذلك الحال مع ميناء صفاقس إذ تم حفر قناة من البحر لتربط حوض تم حفره على مساحة 10 هكتار وعمق 6.5 متر وفتح قناتين صغيرتين منه إلى البحر لتستخدمها القوارب الصغيرة للصيد، وترسو بعيدا عن السفن التجارية الكبرى، وبناء 415 متر من

(1)<<Société des Ports de Sousse et Sfax>>, **E.M.M.**, 9/09/1894, A20, N36, P 2034.
(2) Massé Auguste, Op. Cit., P17.
(3)<< Letters de Tunis, Le port de Tunis>>, **J.D.D.**, 6/12/1891, P1.

الجدران لرصفه ودعمه بتجهيزات جديدة[1]، وبلغت مصاريف الحكومة التونسية 20 مليون فرنك لإعادة تهيئة هذه الموانئ الرئيسية[2]، وهذا بعدما أصدرت الجريدة الرسمية في سنة 1894 قرار لصالح الشركة ببداية استغلال الموانئ الثلاثة للأغراض التجارية[3]، وكانت ميناء تونس يمكنه أن يصدر ما وزنه 150 طن في الساعة الواحدة من المواد المعدنية كالفوسفات وغيره من المعادن[4]، وقد ازدادت سعة الميناء في مطلع العقد الثاني من القرن العشرين بعد أن عرف توسعة جديدة من قبل الشركة وفق مشروع مدروس تمثل في زيادة طول الرصيف الجنوب شرقي للميناء بطول أربعين مترا، وهو الرصيف المخصص لتصدير الفوسفات ودلك لمنحه "لشركة فوسفات تونس دير" وهذا بنظام أكثر حداثة بشكل يطابق العملية التي تمت في ميناء صفاقس في الرصيف المخصص لتصدير الفوسفات، إضافة إلى هدم مراسي صغيرة خاص بالقوارب، على أن يتم حفر رصيف جديد خاص باليخوت الصغيرة[5]، وكانت عمليات التوسعة تتم بين الحين والآخر على ضوء مطالب شركات تصدير المعان والفوسفات خصوصا[6].

وفي سنة 1929 شهد ميناء تونس عملية الإحاطة بحوضه من كل الجوانب إضافة إلى تقسيمات على ضوء طبيعة النشاط الممارس في الميناء، فقد عقد اجتماع محلي داخل مبنى الغرفة التجارية بتونس العاصمة حضر هذا الاجتماع كل من مدير شركة سكك الحديد التونسية، ومدير مدير شركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس، وممثلين عن مديرية الجمارك، وممثلين عن اهم الشركات التجارية والنقل، إضافة إلى مفتشين من الغرفة التجارية، وقد اتفق المجتمعون على عدة نقاط كتوسعة الرصيف الغربي للميناء لتسهيل عملية الدخول والخروج منه، وتسهيل العمليات الجمركية بالميناء،

(1) Narcisse Faucon, <<Les ports et chemins de fer de la Tunisie>>, **Le Temps**, 11/07/1894, N 12098, P3

(2) Paul Leroy-Beaulieu, <<Letters de Tunis>>, **J.D.D.**, 10/05/1895, N matin, P1

(3) <<Ports de Tunis, Sousse et Sfax>>, **J.D.D.**, 18/04/1894, N Matin, P4

(4) R. Soudain, <<Les phosphates tunisiens>>, **A.C.**, 4/02/1909, A10, N4, P3.

(5) <<Courrier de la Tunisie - La vie économique>>, **A.C.**, 16/10/1923, A24, N141, P2

(6) <<Courrier de la Tunisie - La vie économique- L'agrandissement du port de Tunis>>, **A.C.**, 2/07/1930, A31, N103, P4.

وتوفير أبواب مزدوجة للوصول إلى داخل ارصفه الميناء، وتخصيص ارصفه للشركة الأطلسية العامة للنقل وشركة الملاحة المختلطة باعتبارهما أكبر المتعاملين بالميناء، وتقرر الإحاطة بالميناء عن طريق بوابات حديدية من كل نواحيه، على أن يتم بناء جدار إسمنتي قصير أسفل البوابات الحديدية التي تثبت عليه، كما وتم حل مجموعة من المشاكل التي تواجهها اكبر الشركات إذ ثم الاتفاق على بناء قاعة تفتيش جديدة خاصة بالأمتعة بالجناح المخصص للشركة الأطلسية العامة لتسريع عملية الجمركة، وللسهر على الأمن والسير الحسن للميناء تقرر تشكيل جماعة عمالية جديدة بالميناء وضيفتها الحراسة وتنظيم حركة المرور به[1].

وعليه فإن مستوى التبادل التجاري للميناء كان متغيرا وفي نسق تصاعدي تبعا للأعمال التي تقوم بها الشركة فقد بلغ إجمالي وزن السلع المحملة من ميناء تونس بين 1905 – 1906ما قدره 382.367 طن، وبعد أرصفة أجزاء جديدة من الميناء كان حجم التبادل يتزايد تدريجيا، وكلما تم اكتشاف معدن جديد محيط بالمنطقة يزيد من حجم الحمولات وطاقة استيعاب الميناء[2].

– نشاط الشركة بميناء صفاقس:

عرف هذا الميناء أيضا أعمالا للتوسعة من قبل الشركة وبناء على توصيات المديرية العامة للأشغال العمومية لزيادة مساحته وقدرة استيعابه وهذا ضمن الخطة التي رسمتها المديرية للفترة الممتدة بين 1907 إلى 1912[3]، مع فتح مستودع كبير لتخزين السلع من والى السفن شحنا وتفريغاً[4]، وهو ما انعكس على حيوية الميناء من حيث عمليات التصدير الضخمة والتي ترتكز أساس على تصدير

(1) <<Courrier de la Tunisie, les événements et les hommes, La clôture du port de Tunis>>, **A.C.,** 11/03/1929, A30, P2.
(2) Massé Auguste, Op. Cit., P17.
(3) <<Association générale des hygiénistes et techniciens municipaux. La Technique sanitaire et municipale : hygiène, services techniques, travaux public>> **journal de l'Association générale des ingénieurs, architectes et hygiénistes municipaux de France, Algérie-Tunisie, Belgique, Suisse et Grand-Duché de Luxembourg.** A15, N1, 1906, P126.
(4) <<Courrier de la Tunisie, les événements et les hommes>>, **A.C.**, 16/05/1924, A25, N69, P2.

المواد الأولية المعدنية وعلى رأسها الفوسفات، ويعتبر ميناء صفاقس اكبر ميناء تونسي يصدر لفوسفات لوقوعه بالقرب من مناطق الإنتاج الرئيسية والمتواجدة في مدينة قفصة وضواحيها حيث تستحوذ على إنتاجه كبرى الشركات كشركة سكك الحديد والفوسفات لقفصة وشركة جبل مضيلة، فخلال أيام قليلة من بداية استغلال الميناء بلغ حجم الفوسفات المصدر 36.000 طن على متن 12 باخرة، شملت 28.000 طن لشركة قفصة الفوسفات، و6.000 طن لشركة جبل مضيلة و3.000 طن لشركة فوسفات تونس(1).

وعلى ضوء سجلات الغرفة التجارية المختلطة بصفاقس(2)، فقد عرف الميناء حركية تجارية واسعة فزيادة على المواد الأولية نجد تنوعا في السلع التي كانت تخرج وتدخل إليه، إضافة إلى الدول التي كانت لها تبادلات مع هدا الميناء، فتاتي فرنسا على راس الدول تليها إيطاليا ثم إنجلترا والجزائر، وبقية الدول الأخرى، وتأتي الحبوب في راس قائمة السلع الغذائية(3).

لقد مثل نشاط شركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس همزة وصل بين الإدارة الفرنسة والشركات الصناعية العاملة بمجال استخراج المعادن والمواد الأولية، إضافة إلى شركات النقل والمواصلات وعلى راسها شركة عنابة قالمة، في الداخل عبر ربط الخطوط الحديدية للشركة بهذه الموانئ ومناطق إنتاج المواد الأولية، وكدلك الأمر في الجانب الخارجي بتوفير الشركة لكل الخدمات اللازمة للشركات التجارية التي تخل لتحميل السلع أو وضعها في الميناء، وشركات النقل المتخصصة كالشركة الأطلسية للنقل البحري.

وقد مارست شركات الموانئ عامية وشركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس أعمالها بكل أريحية في ضل الغطاء القانوني والامتيازات الإدارية الواسعة، وربما الأمر الوحيد الذي شكل لها صعوبة طفيفة هو الاحتجاجات من قبل عمال الموانئ بين الحين والآخر، كشل كل أعمال الشحن والتفريغ بميناء

(1) << Courrier de la Tunisie, la vie économique- Les exportations de Sfax>>, **A.C.**, 31/01/1931, A32, N18, P3.

(2) انظر الجدول رقم 3 في قائمة الملاحق

(3) Chambre mixte de commerce et d'agriculture du sud de la Tunisie, **Statistique : Bulletin/12/1908**, Imprimerie et papeterie de La Dépêche, 1908, P P137,138.

تونس في شهر جويلية لسنة 1923م[1]، وتجدد الإضراب في 2 نوفمبر 1927 بخروج 2000 عامل لموانئ تونس، سوسة، صفاقس، بنزرت مطالبين برفع أجورهم بما يلائم متطلبات حياتهم، الأمر الذي اخذ منحى آخر بتدخل نقابة عمالية وأعطت للإضراب بعدا سياسيا بدخول ناشطين في الحزب الشيوعي ورافعين هذه المطالب إلى الحكومة التونسية[2]، ليتم احتواء الوضع بعدها.

2.2. شركات الاستيراد والتصدير:

إن النوع الثاني من الشركات التجارية يختلف عن النوع الذي سبق التفصيل فيه وهي الشركات التي انتصبت في الموانئ وتحكمت بها وإدارتها، بل بشركات عملها الرئيسي هو التبادل المباشر للسلع، وهنا يجب الإشارة إلى تعدد الشركات وتفاوت مستوى النشاط وقوة التواجد في السوق التونسي لعدة اعتبارات أبرزها الحصول على الامتيازات وقوة وضعف راس المال، ونذكر من جملة هذه الشركات:

أ. شركة "اوروسدي باك" (Orosdi-Back):

تأسست بباريس في 2 مارس 1895 برأسمال قدره عشرة ملايين فرنك لمدة عشرين عاما وهي شركة رأسمالية عالمية[3]، وهذه الشركة التي انبثقت عن شركة خاصة أسسها الشريكين "ليون اوروسدي، وخرمان باك" (Léon Orosdi et Hermann Back) ،ليقوما بإعادة هيكلتها وفتح رأسمالها لتصبح شركة محدودة، وتعمل الشركة بكل النشاطات التجارية في المناطق التي تتمتع بها فرنسا بحقوق تجارية، من حيث الاستيراد والتصدير بكل البضائع والمنتجات، وبناء مستودعات التخزين بالموانئ المختلفة، وقد تواجد لها عدة فروع رئيسية أهمها بمدينة "سالونيك" باليونان وفينا وبوخارست برومانيا

(1) <<Courrier de la Tunisie- événement et les Hommes>>, **A.C.**, 27/07/1923, A24, N109, P1

(2) <<Courrier de la Tunisie- événement et les Hommes Les grèves de dockers>>**, A.C.**, 21/11/1927, A28, N171, P2

(3) <<Formations de Sociétés>>, **Moniteur des soies**, 6/04/1895, A33, N1697, P7.

والإسكندرية بمصر،[1] وفي تونس أنشأت فرعا بالعاصمة بحي الصادقية[2]، وعلى مستوى النقاط التجارية فقد نشطت بمينائين رئيسين هما ميناء تونس العاصمة وميناء بنزرت[3].

لم توضح التقارير السنوية للأرباح وتفاصيل الميزانيات السنوية للشركة أية أرقام عن مبادلاتها في تونس، واكتفت بعض الأرباح العامة والصافية والأرباح على الأسهم ومختلف النشاطات الممارسة في كل الدول التي تنشط بها وهي مصر واليونان وسويسرا ورومانيا، إلا أن تواجد قواعد لها بأهم مينائين تونسيين يبين أن الشركة كانت تعي جيدا موقع تونس في تجارة العوض الغربي لمتوسط، خاصة وانه لم تذكر التقارير وجود نقاط تجارية لها في الجزائر كبرى المستعمرات الفرنسية في شمال القارة الإفريقية.

ب. نشاط شركة "بول كنسوت" التجارية (Paul Cnssoute):

هي شركة خاصة، كان مجال عملها استيراد المنتجات الجزائرية والتونسية وتخصصت في استيراد التمور وهذا منذ 1906، يقع مقرها بمدينة مرسيليا، ومن خلال الاطلاع على الصور الخاصة بهذه الشركة[4] يتضح جليا امتلاكها لورشات خاصة بإعادة تغليف التمور ووضعها في علب مصنوعة سلفاً ومزينة قصد عرضها في الأسواق، وهذا له دلالته من جانب طريقة التسويق التي يتعامل بها تاجر التمور التونسي، إذ لم يقم ببيعها وهي في هيئة مادة مصنعة معروضة للبيع وإنما في شكل بيع عام لمادة أولية يتم تصنيعها فيما بعد، ويتواجد في الورشة الواحدة للشركة مئة عامل من الرجال والنساء مهمتهم التعليب والتغليف[5]، وهذا يبين الخلل في الذهنية التسويقية للتاجر التونسي.

(1) <<Établissements Orosdi-Back>>, **Le Temps**, 29/07/1895, N12478, P4.

(2) <<Publicité, Établissements Orosdi-Back>>, **La Dépêche tunisienne**, 10/05/1896, N2158, P3

(3)<< Établissements Orosdi-Back>>, **Le Capitaliste,** 29/09/1904, A27, N39, P 621

(4) أنظر الصورة رقم 4 في الملاحق.

(5) Bouis Aimé, Op. Cit .P128 .

ت. نشاط شركة تصفية السكر لسان لويس بمرسيليا:

تأسست هذه الشركة (Raffinerie de sucre de saint Louis –Marseille) براس مال بلغ 3ملايين فرنك تواجد مقرها الرئيسي في مدينة مرسيليا ولها فرع بالبلاد التونسية قبل الحماية وذلك مند سنة 1867، الأمر الذي أدى إلى إخضاع سوق السكر التونسي لهذه الشركة ، فكانت مصانع الشركة بمرسيليا تغرق تونس بهذه المادة حتى بعد فرض الحماية بفضل امتياز تسويق السكر بتونس عن طريق مصنعها بمدينة مرسيليا[1].

ث.شركة المخازن والمستودعات العامة بتونس العاصمة:

هي شركة رأسمالية تأسست في 23 مارس 1907 لمدة خمسين سنة، وحلت في سنة 1957، استهدفت الشركة القيام بعمليات إنشاء المخازن ومستودعات البضائع بمدينة تونس، شريطة استغلالها من طرف الحكومة التونسية والغرفة التجارية بتونس، على ان يكون للشركة الحق في بناء وحيازة واستئجار وتأجير العقارات والممتلكات اللازمة لعمل الشركات التي تدخل ميناء تونس[2].

ج. شركة المخازن والمستودعات العامة بصفاقس:

شركة فرنسية رأسمالية محدودة، بلغ رأسمالها مليون فرنك، تواجد مقرها الاجتماعي بمدينة صفاقس، وفروع لها بالقيروان والمهدية وسوسة، تأسست في 17 ديسمبر 1913 وحلّت في 21 جوان 1935م، عملت الشركة على استغلال المخازن والمستودعات بميناء صفاقس، والقيام بالعمليات الجمركية للسلع والمنتجات، ومنح التراخيص ومذكرات الدخول والخروج من الميناء وشحن السلع، تماما مثل شركة مخازن ومستودعات ميناء تونس[3]، ومن خلال هذه الأعمال تحصلت الشركة على أرقام ربحية يمكن أن نجملها في الجدول الموالي[4]:

(1) Bouis Aimé, Op. Cit P 181 - 182
(2) Credit foncier, Op. Cit., P 465.
(3) Ibid,P 473.
(4) Ibid P 474

السنوات	النفقات والاحتياطي	الأرباح الصافية
1916-1915	//	26.647
1917-1916	2,930	34.433
1918-1917	335؛42	62.313
1919-1918	//	66.734
1920-1919	38,671	86.325
1921-1920	70,886	155.907
1922-1921	16,140	212.291
1923-1922	//	93.164

إن الأرقام الربحية لهذه الشركة لم تكن بالكبيرة إذا ما قورنت بكبرى الشركات التجارية ويرجع دلك إلى طبيعة النشاط الممارس فهذا النوع من الشركات لا يمارس العملية التجارية بصورة كاملة بل هي تدخل في العملية التجارية من جانب توفير الخدمة التي بتطلبها العمل التجاري وهو خدمة تخزين السلع، فنشاط الشركة يعتبر نشاطا تكميليا للعمليات التجارية التي تقوم بها شركات استغلال الموانئ بالدرجة الأولى.

ح. مجموعة "سشويش" "وبازيو" الألمانية:

تأسست الشركة (schwich et baizeau) برأسمال محدود بلغ خمس ملايين فرنك، تأسست الشركة في 5 جويلية سنة 1910، لتحل الشركة وتصفى في 31 ديسمبر 1941، عملت الشركة بمجال استغلال المحاجر وتصنيع القوالب الإسمنتية[1]، والمتاجرة في المواد المستعملة في البناء كالإسمنت، فقد كانت المستورد الأول لهذه المادة في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين[2]، كما تاجرت في المعدات والآليات اللازمة لإنجاز أشغال البناء كالآلات الميكانيكية والكهربائية والرافعات وجرارات حراثة الأراضي الزراعية[3]، والجدول الموالي يبن مختلف الأرقام الربحية للشركة:

(1) Credit foncier, Op. Cit., P 507.
(2) Juan Puebla Albertos, <<Le marché du ciment et son évolution en Tunisie>>, **Méditerranée**, T19, A4-1974, P18.
(3) Credit foncier, Op. Cit., P 507.

السنوات	الأرباح	الربح بالسهم	الربح بالحصة
1916	261.782	45	60
1917	303.034	50	80
1918	352.182	50	80
1919	306.199	50	80
1920	227.368	50	80
1921	137.694	40	40
1922	352.822	45	42
1923	585.668	50	57

المصدر: Credit foncier, Op. Cit., P 508

3.2. الشركة التجارية للصيد البحري التونسية:

يعتبر الصيد البحري نشاطا ذو طابع التجاري، وله مساهمة الفعالة في مداخيل الخزينة للدول، وقد تواجد هذا النشاط بتونس بصورة تفتقر اللي التنظيم والرقابة والإشراف الحكومي للاستفادة منه في تنمية القطاع والاقتصاد بصورة عامة، غير أن القطاع عرف تغيرات شاملة بعد الحماية بغية تحقيق الفرنسيين اقصى استفادة مالية منه، وهذا عبر مجوعة من المراسيم والإجراءات، وهنا برزت اكبر شركة فرنسية لاستغلال القطاع وهي شركة الصيد البحري التونسية، وقبل الحديث عن نشاطها اعرج على التغيرات في المنظومة القانونية التي طرأت على القطاع.

أ. التشريعات المنظمة للصيد البحري بتونس:

نظرا لعشوائية قطاع الصيد البحري بتونس قبل الحماية ولغياب منظومة قانونية تسيره وعدم الاهتمام به رغم انه شكّل جانبا رئيسيا في الحياة التجارية للسكان التونسيين خاصة للمدن القريبة من السواحل، على الرغم من أن تونس تتمتع بواجهة بحرية تساعدها على جعل الصيد البحري نشاطا اقتصاديا هاما، إذ يمكن ممارسته في كل النقاط الساحلية الشمالية والشرقية، زيادة على خليج تونس العاصمة، وفي البحيرات الكبرى كبنزرت واشكل من جهة[1]، ومن جهة أخرى باعتباره مصدر دخل للخزينة التي تعاني عجزا كبيرا من خلال الضرائب ورسوم العمليات الجمركية التي لم يكن لها أثر

(1) François Bournand, Op. Cit, P199.

كبير، إذ اقتصر الأمر على بعض القرارات الجزئية والهامشية التي يصدرها الباي من حين لآخر، لكن بعد فرض الحماية طرأت بعض التغيرات على هذا القطاع عبر سلسلة من المراسيم التي استهدفته.

- **مرسوم 19 افريل 1890**

نص هذا المرسوم الذي وقعه الباي علي باشا وذكر فيه أن الثروة السمكية بالسواحل التونسية تعتبر بمثابة مصدر رئيسي للغذاء لقطاعات وسعة من الشعب التونسي خاصة القريب من الساحل وبالتالي فان الأمر يوجب حماية هذه الثروة ووضع قوانين تنظم عمليات الصيد وهيكلة الصناعة السمكية، وقد شمل المرسوم عدة قرارات أبرزها أن المديرية العامة للأشغال العمومية هي المخولة بإصدار القرارات اللازمة لحماية الثروة السمكية بالمياه الإقليمية التونسية، مع تفردها بمنح تراخيص الصيد للأفراد والجماعات، كما أشار إلى العقوبات التي تترتب على أي خرق للقانون كالقيام بالصيد دون ترخيص بفرض غرامة مالية تتراوح بين الفرنك الواحد والمئة، وأعطي المديرية العامة للأشغال العمومية صلاحيات تطبيق هذا المرسوم[1].

وقد اعتبر هذا المرسوم بمثابة محاولة لكبح جهود تنميه القطاع بغلقة التضييق على الأفراد والحد من حرية النشاط الذي يعود بالنفع بالدرجة الأولى على المواطن التونسي.

- **مرسوم 28 أوت 1897:**

صدر هذا المرسوم بغرض أساسي وهو تنظيم عمل الشرطة البحرية بمناطق صيد الأسماك لضبطه وتقنينه وإلزام الجميع بتطبيق القوانين فقد صادق الباي علي باشا عليه هو الآخر، وذكر أن الغرض منه هو تدعيم الحماية للصناعة السمكية ضمن المياه الإقليمية التونسية[2].

ونص المرسوم في مادته الأولى على أن كل مركب صيد ملزم بالتسجيل في السجل الموجود على مستوى الميناء، ويمنح له رقم واسم يدل على الجهة القادم منها، فوضعت اختصارات لمراكب

(1) E. De Fague et C. Ponzevera, , Op. Cit P115
(2) Ibid, P117

صفاقس وأخرى لمراكب سوسة وكذلك مع مراكب المنستير وغيرها، ، فضلا عن تسجيل اسم صاحبه والمعدات المملوكة ليمنح له رخصة بالعمل صالحة لفترة معينة قابلة للتجديد، وان كل السفن أثناء مزاولتها نشاطها ملزمة بالتصريح بصورة دقيقة بكل المعلومات كاسم المركب، والمسؤول عنه، ونوع السمك الذي تم اصطياده لدى مكتب الميناء الذي يديره عون مكلف من قبل المديرية العامة للأشغال العمومية[1].

أما المواد الأخرى فتطرقت لعدة جوانب نذكر منها المادة الثانية التي تحدثت عن الآليات التنظيمية التي تضبط عمليات تسمية المراكب والأرقام التسلسلية الممنوحة لها، أما المادة الثالثة فتطرقت لمسالة المعدات المستخدمة في الصيد وتقييدات تخص الأسماك المسموح بصيدها، والمادة السابعة عن الأحجام المسموح بصيدها من الأسماك والأصداف، أما المادة الحادية عشر فحددت طرق التفتيش التي يجب أن يتبعها أعوان مكتب الميناء داخل المراكب ومع ملاكها، والمادة الحادية عشر منه تحدثت عن العقوبات والغرامات والحالات التي تفرض فيها[2].

وقد تم إضافة ملحق لهذا المرسوم يحدد التسعيرات الجمركية على حسب الأنواع التي تم اصطيادها، فالفئة الأولى حددت بـ 2 فرنك، أما الثانية بـ 5 فرنك، أما الفئة الثالثة بـ 10 فرنك والرابعة بـ 16 فرنك والخامسة بـ 20 والأخيرة بـ 40 فرنك وهذا عن كل 100 كلغ لجميع الفئات[3].

إن هذه القوانين اعتبرها الفرنسيون بمثابة تطوير وضبط لهذا القطاع الذي لم تكن تحكمه شرائع من قبل على الرغم من القرارات الحكومية التي كانت موجودة إلا أنها عجزت أن تضبطه ليكون مصدر دخل للخزينة العامة، فقد عملت هذه القوانين على إحكام السيطرة الفرنسية دون غيرها والسماح للبحارة والصيادين الفرنسيين بمزاولة نشاطهم وحمايتهم من التدخلات الإيطالية عبر فرض

(1) E. De Fague et C. Ponzevera, , Op. Cit P115
(2) Ibid PP118-121.
(3) Ibid,P127.

غرامات مرتفعة عليهم وزيادة رسوم إدخال منتجاتهم، وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح لهم فيها بالرسو بالموانئ وقدرت بأربعة أيام فقط ليغادروا بعدها مباشرة[1].

أما الفرنسيون الراغبون في الاستثمار في هذا المجال فيتم دعمهم بكل الإمكانيات، فكانوا يشكلون جماعات ذات رأسمال صغير ويقومون بتأسيس شركة خاصة لتمنحهم المديرية العامة للأشغال العمومية رخصة مزاولة النشاط مع منحهم امتيازات دون غيرهم.

وتماشيا مع هذا الخط تم تأسيس شركة لاستغلال الموارد المائية والصيد البحري بساحل طبرقة، وذلك بمجيء ثمانية صيادين فرنسيين واستقرارهم بطبرقة كان رئيسها أحد الملاك الأجانب الذين اشتروا قطع أرضية في منطقة برج السدرية بطبرقة في وقت مبكر للحماية الفرنسية، واستثمر في مجال صيد الأسماك، وبيع الأسماك المملحة، وأنشأ رفقة بقية الصيادين شركة بهذه المستعمرة الصغيرة بدون سند قانوني في البداية ، لتمنحهم حكومة الحماية فيما بعد اعتماداً رسميا لممارسة نشاطهم، بغرض التضييق وطرد الصيادين الإيطاليين الذين تواجدوا بطبرقة لنفس الهدف[2].

وسارت الحكومة في تغيير هذا المجال عبر دعم دراسات أبحاث علمية وتقنية تسعى لإيجاد آليات جديدة لرفع مردودية هذا القطاع منها توفير مديرية الأشغال العمومية تسهيلات لبعثات طلابية قادمة من جامعة السوربون قصد دراسة تطوير الإنتاج السمكي بتونس خلال أشهر الصيف[3].

وكانت بحيرة تونس وبحيرة بنزرت تنتج يوميا كميات كبيرة، فالصياد الواحد كان يصطاد ما يزيد عن 1500 كلغ يوميا، مما جعل الصيد البحري والصناعات السمكية تكتسي أهمية كبيرة من ناحية اليد العاملة الذي تستقطبها من التونسيين واليونانيين الذين فاق عددهم 700 صياد والإيطاليين تراوح

(1) E. De Fague et C. Ponzevera, , Op. Cit P130.
(2) Paulard. S, op.cit., p 44 – 45.

(3) حول هذه الأبحاث انظر:

G. Pruvot, **rapport sur la campagne de pêche de l'orvet dans les eaux tunisiennes**, Office scientifique et technique des pêches maritimes, Paris, 1921, P1.

عددهم إلى أزيد من 800 صياد، وكانت المنتجات السمكية في الأسواق التونسية تساهم بترويج ما يفوق 1.500.000 فرنك، زيادة على الرسوم الجمركية والضرائب التي يدفعها الصيادون[1].

3. إحصائيات عامة عن الاستيراد والتصدير على ضوء نشاط الشركات:

أخدت التجارة التونسية بعد فرض الحاية شكلا جديدا بانماط وأساليب جديدة، ومخرجات رقمية جديدة تعكس حجم التدوال، فقد غلب في الفترة الأولى للحماية الفرنسية تصدير المعادن التي كانت تنتجها شركة مقطع الحديد وبعض الصادرات الزراعية الواردة من النفيضة التي استحوذت عليها الشركة الافريقية[2]، واجمالا فالمرحلة الممتدة بين سنتي 1881 الى 1889 لم تتجاوز صادرات لتونس معدل 20 مليون فرنك، ليرتفع هذا المعدل الى 54 مليون فرنك في منتصف سنة 1898 ويتجاوز 97 مليون بعد ذلك، كما تطورت المبادلات الفرنسية التونسية بصورة كبيرة بعد قانون الجمارك لسنة 1890، فقدد ارتفعت نسبة المبادلات من 13% مابين 1885و1886 الى نسبة 63% في سنة 1895[3].

وفي قائمة المنتجات المصدرة نجد الحبوب بحجم 1.250.000 قنطار في افضل السنوات يليها زيت الزيتون بقيمة 8 مليون فرنك بحجم 10 مليون لتر، ثم الخمور بقيمة 2 مليون فرنك. والجلود بقيمة تتراوح بين 800.000 الى 1 مليون فرنك، ومعدن الزنك ب 1مليون فرنك، والحلفاء ما بين 2 مليون الى 2.5 مليون، ويمكن ان نجمل ارقام التجارة الخارجية في العقد الأول لفرض الحماية وقبل دخول قانون الجمارك 19 جويلية 1890 حيز التنفيذ في الجدول الموالي:

(1) J. A. Deiss, **La pèche et les Industrie mécanique et extractives – La France en Tunisie**, Op. Cit, P198.
(2) Exposition international – Colonial d'amsterdam- Section Tuniienne, **Catalogue des produits exposés par la Tunisie**, Imprimerie Francaise B. Borrel, Tunis,1883, P29.
(3) Direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation, **Notice sur la Tunisie**, Imprimerie Génrale j. Picard, Tunis,1899. PP 46-47.

السنوات	التصدير	حجم التبادل التجاري بالمجمل
1882	11.237.670	33.755.931
1883	17.683.734	44.648.268
1884	8.542.053	46.540.870
1885	18.783.046	45.514.573
1886	20.058.514	48.556.556
1887	20.557.752	47.452.237
1888	19.660.978	50.989.381
1889	18.104.857	49.258.846

المصدر: Chaudier J, Op. Cit, P31

ومع دخول قانون الجمارك لسنة 1890 حيز التنفيذ والذي أعطى الأفضلية للسوق والتاجر الفرنسي تغيرت الأرقام وارتفع حجم التبادل نبينها في الجدول[1] والموالي في السبع سنوات التي تلت تطبيق القانون

السنوات	الاستيراد	التصدير	المجموع
1891	38.324.776	39.343.174	77.667.950
1892	39.322.622	37.202.504	76.525.126
1893	38.383.232	29.685.323	68.068.555
1894	41.922.715	36.932.766	78.855.481
1895	44.085.945	41.246.887	85.332.832
1907	102.860.220	103.361.061	106.221.281
1908	123.082142	94.155.005	217237147

(1) الجدول مشكل من المراجع التالية:

G. Wolfrom, Op. Cit P200
Boilley, Lucien., Op. Cit, P73

ومن حيث اتجاهات التجارة التونسية استيرادا وتصديرا، فان اكبر تبادل كان مع فرنسا والجدول[1] الموالي يبين التجارة الخارجية لتونس مع اهم الدول التي تتعامل معها:

	الاستيراد			التصدير			المجموع		
	1894	%	1895	1894	%	1895	1894	%	1895
فرنسا	22.941.923	54.7	23.308.764	19.874.223	53.8	26.348.324	24.816.146	54.29	49.657.088
الجزائر	1.958.097	4.6	1.302.269	6.037.865	16.4	4.378.943	7.992.962	10.13	5.961.212
إيطاليا	4.198.722	10	4.974.433	3.163.454	8.6	4.720.269	7.362.176	9.34	9.694.702
إنجلترا	1.728.211	3.9	4.574.645	2.573.737	6.9	1.703.023	4.301.948	5.33	6.277.668
مالطا	6.023.390	14.4	4.753.378	2.119.303	5.7	1.492.616	8.142.693	10.33	6.245.994
طرابلس بلجيكا النمسا...الخ	5.075.372	12.4	5.022.456	3.164.184	8.6	2.603.712	8.239.56	10.58	7.696.168
المجموع	41.922.715		44.085.943	36.932.766		41.246.887	78.875.481		85.332.832

ومن حيث السلع المتداولة بين تونس ومختلف البلدان فهي متعددة، فنجد الثروة الحيوانية، وعلى رأسها الأغنام التي تصدر بالدرجة الأولى الى فرنسا وهي التي تدر 2 مليون فرنك سنويا بحسب احصائيات سنة 1895م، وما يصاحبها من مواد كالجلود الخام والمملحة، اذ تعتبر بمثابة مادة أولية أساسية للصناعات النسيجية الفرنسية، وكانت تونس تصدر 4.000 قنطار سنويا من الجلود، مع القرون وحوافر الحيوانات والعظام التي كانت تصدر الى إيطاليا بصورة غير منتظمة وتذر عوائد تصل أحيانا الى 80.000 فرنك، والدواجن والبيض الذي يدر عوائد بـ 20.000 فرنك، بالإضافة الى الثروة السمكية كاسماك التونسية والاسفنج البحري الذي يعتبر اكبر منتج بحري مطلوب، وله قيمة عالية في

(1) G. Wolfrom, Op. Cit P200.

الأسواق تصل الى 12 فرنك للكلوغرام الواحد وهو ما يفسر ارتفاع تسعيرته الجمركية التي قدرت ب37 فرنك لكل مئة كلغ[1].

وكان زيت الزيتون و الحبوب اكبر المنتجات التي تصدر نحو الخارج اذ تفوق90% من عوائد الصادرات هي من هاتين المادتين التي تقارب 15 مليون، فكانت عوائد زيت الزيتون ما بين 7 الى 8 مليون فرنك سنويا كان اكثرها يصدر من ناحية صفاقس، ومثّلت السوق الفرنسية اهم سوق اجنبي خاصة في الأنواع الأقل جودة، فالى غاية سنة 1926 كانت فرنسا هي المتعامل الأول مع تونس في هذه المادة، وابتداء من سنة 1927 الى غاية 1926 دخلت إيطاليا لهذا السوق وأصبحت تتفوق على فرنسا خلال هذا العقد من الزمن، لتعود فرنسا بعد ذلك وتسترجع مكانتها في استيراد الزيت التونسي من بوابة مرسيليا[2]، وكذلك الامر مع الحبوب التي سأبين عوائدها في الجدول الموالي ي خلال سنتي 1894 وسنة 1895:

السنوات	1894	1895
القمح	6.327.540	9.914.37
الذرة	163.365	200.536
الشعير	3.877.608	3.764.453
الشوفان	250.600	359.842
المجموع	10.619.125	14.239.201

المصدر: G. Wolfrom, Op. Cit, P203

وقد دخلت منتجات زراعية أخرى مجال التصدير اما في شكلها الخام او المصنع كالحافاء التي كانت تصدر بكميات كبيرة مند العقد الثاني من القرن العشرين[3]، وكذلك الامر مع الخمور التي تعتبر عصب السياسية الزراعية الاستيطانية بالبلاد التونسية، فقد كانت فرنسا تستورد الخمور من تونس

(1) G. Wolfrom, Op. Cit P203
(2) Laitman Léon, <<Le marché et la production de l'huile d'olive en Tunisie>>, **A.G**., T62, N332, 1953, P 281.
(3) <<Courrier de la Tunisie ha vie économique>>, **A.C**., 03/08/1922, A23, N115, P1.

شانها شان كل البلدان الخاضعة لها، والجدول التالي يوضح كميات الخمور التي وردت الى فرنسا من تونس، عن طريق مديرية الزراعة والتجارة الفرنسية بتونس التي تعتبر المسؤولة عن تصدير الخمور وتجرى معها جميع المعاملات الإدارية كما أن غالبية الإحصائيات التجارية تتوفر لدى مصالحها.

السنة	الكمية المستورة /هل	السنة	الكمية المستورة /هل
1891-1890	12.358	1895-1894	80.370
1892-1891	31.626	1896-1895	136.896
1893-1892	49.076	1897-1896	47.123
1834-1893	37.509		

المصدر: Henri Sempé, Op. Cit, P P193

أما عن العوائد المالية السنوية للخمور التونسية فقد عرفت تطور مع مرور الوقت محققة أرقاما ربحية متصاعدة تصاعد الزمن والتي سأوضحها في الجدول التالي علما أن السنة التجارية تبدأ إحصائيا على مستوى الإدارة الفرنسية في 1 جويلية من كل سنة وتنتهي في 30 جوان من السنة التي تليها[1]:

السنة	العائد المالي/ فرنك	السنة	العائد المالي/ فرنك
1888	2502	1892	1.178.360
1889	60.228	1893	1.106.885
1890	320.790	1894	584.785
1891	497.640	1895	2.534.958

ويضاهي الخمر التونسي الخمر الفرنسي والجزائري من حيث النوعية والجودة، فالتنافس في السوق الفرنسية كانت تتحكم فيه تكاليف النقل إضافة إلى الرسوم الجمركية[2]

أما عن بقية السلع صدرت من تونس بخلاف المنتجات المعدنية التي سبق الحديث عنها في الفصل السابق فيمكن حصر ابرزها خلال العقد الثاني من فرض الحماية في هذا الجدول وهو عائد لسنة 1895:

(1) Henri Sempé, , Op.cit p. P193
(2) Ibid P194.

المنتج	سعر وحدة/فرنك	المبلغ الاجمالي	المنتج	سعر وحدة/فرنك	المبلغ الاجمالي
خضروات	//	300.000	التمور	من 0.20 الى 0.60	1.000.000
زيت الزيتون	0.70 كلغ	8.000.000	الشمع	0.05 فرنك/كلغ	100.000
الخمور	15 هك	2.000.000	الحلفاء	10 فرنك/قنطار	//
الفلين	13 فرنك/قنطار	1.500.000	الاقمشة	//	1.000.000
السجاد	20فرنك/م^2	300.000	الشواشي	2.5 فرنك للقطعة	500.000
الاواني الفخارية	//	60.000	الصابون	0.45فرنك/كلغ	150.000

المصدر: G. Wolfrom, Op. Cit, P203.

أما أبرز المواد الأخرى التي ترد السوق التونسي من البلدان الأوروبية في ذات السنة 1895 فنجملها في الجدول الموالي:

المواد	قيمة التداول/فرنك	الدول الموردة
جلود مدبوغة	1.000.000	فرنسا، بلجيكا، إنجلترا، مصر
الزبدة، الجبن.	512.000	فرنسا، إيطاليا
الطحين والدقيق.	5.500.000	فرنسا
بطاطا	200.000	فرنسا، إيطاليا
الفواكه المجففة	150.000	فرنسا، إيطاليا
قهوة، شاي	1.000.000	إيطاليا، فرنسا
الخمور (النبيد)	1.567.266	إيطاليا، فرنسا، مالطا
السكر	1.500.000	فرنسا، ألمانيا، النمسا
الحديد، الفولاذ	1.300.000	فرنسا، بلجيكا
زيوت متنوعة	600.000	إنجلترا، فرنسا
طاقة (بترول)	570.000	أمريكا، روسيا
أخشاب جاهزة للتصنيع	1.500.000	النرويج، السويد، فرنسا
زجاج	150.000	النمسا، بلجيكا
مواد قطنية وحريرية وصوفية	800.000	إيطاليا، إنجلترا، فرنسا
منسوجات و البسة قطنية	8.567.000	إنجلترا/ فرنسا،

ملابس مصنوعة	1.300.000	عدة جهات أوروبية ومشرقية
مجوهرات وحلي	700.000	فرنسا، ألمانيا، سويسرا، ايطاليا
نحاس	1.500.000	فرنسا، المانيا، بلجيكا
أجهزة ومعدات	980.000	فرنسا
مواد كيميائية مختلفة	250.000	فرنسا

المصدر: G. Wolfrom, Op. Cit, P 204-205..

4. أثر السياسة التجارية الفرنسية على التجارة التونسية:

إن نمو وتطور الشركات التي أشرفت على العمليات التجارية لتونس والشركات التي كانت تسير وتدير اهم الموانئ التونسية عرفا تطورا مصاحبا للتطور الذي عرفته الشركات الصناعية والاستخراجية، فشركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس على سبيل المثال عرفت تطورات على مستوى بنيتها التحتية من أعمال لتوسعه الموانئ وبناء الأرصفة الجديدة وتوسعه القديمة وزيادة عدد المستودعات والمخازن إنما كان ذلك تبعا للتطورات التي عرفتها شركات استخراج المعادن المختلفة وعلى رأسها شركات إنتاج الفوسفات التي كانت معدلات إنتاجها تتزايد بصورة دائمة، بالإضافة إلى الصراع المحتدم على التسويق فيما بينها، فكانت هذه الأخيرة تقدم في كل مرة على إمضاء عقود مع الشركات المسيرة للموانئ بغرض للقيام بعمليات التوسعة وزيادة المناطق المرصفة وتوسعة المستودعات لزيادة قدراتها الإنتاجية وتحقيق مكاسب ربحية كبر وهذا سينعكس على عوائد شركات الموانئ وتحصيلها للفوائد.

وحتى تكتمل أضلع المشروع الاستعماري وعملية السيطرة على كل المقومات الاقتصادية لتونس عمدت حكومة الحماية على إنشاء ترسانة من الشركات التي تكون بمثابة اليد التي تتحكم فيها على مداخل ومخارج التجارة التونسية، فقد أقدمت على السماح بتأسيس شركات رأسمالية عملاقة تكون لها الكلمة العليا في التجارة الخارجية لتونس بالدرجة الأولى، وتم هذا الأمر بعد مرور بضعة سنوات على إمضاء وثيقة الحماية، فلم تتمكن فرنسا من التغلغل في التجارة الخارجية لتونس لكون البلاد التونسية كانت مرتعا للامتيازات الأجنبية الأوروبية الإنجليزية والإيطالية خاصة، فلا يمكن لفرنسا أن تدخل مباشرة وتضرب مصالح تلك الدول التي هي متواجدة بتونس منذ عقود سابقة للحماية، هذا

من الناحية الاستراتيجية وما تمليه من تمهل تفتضيه المصلحة بعيدة المدى، ومن جهة ثانية فان فرنسا ذاتها كانت قد ضمنت مصالح تلك الدول وعدم المساس بها في كلا الاتفاقيتين باردو وقصر السعيد.

وبعد أن هدأت العواصف الأولى بُعيد فرض الحماية أقدمت على تأسيس شركات استراتيجية أوكلت إليها إدارة الموانئ التونسية، لتكون هذه الشركات وكيلا عن الحكومة في العملية التجارية وتمارسها بهويتها التي تأسست من أجلها، وتحظى بعد ذلك بصلاحيات جمركية في إشارة واضحة للترابط القوي بينها وبين المديرية العامة للأشغال العمومية، التي ما فتئت حتى تصدر مراسيم متتالية توسع عبرها من صلاحيات شركات الموانئ وعلى رأسها شركة ميناء بنزرت وشركة موانئ سوسة، تونس، صفاقس، ليكتمل مربع الهيمنة، فتصبح الشركات الزراعية وشركات المناجم تتعامل مع شركات النقل البري عبر سكك الحديد لتمد الشركات المهيمنة على الموانئ الكبرى والرئيسية بالسلع التجارية التي تُسوقها في كل الأنحاء وتعود بالفائدة على الجميع وفي مقدمتهم المديرية العامة للأشغال العمومية المهندس الرئيسي لهذ المربع الاستعماري الخطير.

في ضل الحماية واصل التجار الصغار والمتوسطون نشاطهم في الأسواق التونسية متفرقي الصفوف ولم يسعوا جادين إلى إنشاء كتل لتوحيد الصف لإيجاد موضع قدم في ضل الواقع الرأسمالي الجديد الذي فرضته الحماية، وكان هناك محاولات تحت تأثير حركة الشباب التونسي وتأسست مجموعة من الشركات التجارية كان تجار جربة اغلب منخرطيها منها الاتحاد التجاري(1907) والترقي (1910)، والإقبال (1911)، والحرائر التونسية (1912)، والاعتدال (1913)، والتعاون (1914)، إلا أن اغلب هذه الشركات فشلت ولم يبقى منها قبيل الحرب العالمية الثانية سوى بعضها[1].

ولم تكن تجارة الشاشية التونسية الوحيدة المتضررة من اشتعال المنافسة الخارجية، بل الكثير من الصناعات الحرفية الأخرى في كبرى المدن الحرفية وفي جزيرة جربة خصوصا التي وتراجعت

(1) الهادي التيمومي، **المغيبون** ..، المرجع السابق، ص 455.

قيمتها الاقتصادية[1] فقد كرس النظام الجمركي لسنة 1898 الذي يقضي بدخول الكثير من البضائع الآتية من فرنسا ومن الجزائر الفرنسية إلى السوق التونسية بدون دفع الرسوم الجمركية(2).

عرفت الموارد الصناعية المستغلة من تونس تصديرا إلى فرنسا من خلال اهم ميناء في الشرق الجزائري والمتاخم للحدود التونسية وهو ميناء عنابة، والذي اعتبارا من سنة 1913 أصبح افضل ميناء للتجارة في تلك الناحية الشرقية للجزائر والغربية لتونس، وما هذا التداخل في استعمال هذا الميناء ألا بسبب نشاط بعض الشركات وحصولها على امتيازات في المناطق المتاخمة للبلدين، كما كان الحال مع شركة "كوستا مسلولة" (3) التي سبق ذكرها في الفصل السابق.

لقد أقدمت الحكومة الفرنسية على التضييق على بعض المنتجات التونسية الصرفة من خلال عرقلة تسويقها إلا بالنمط الذي يخدم فرنسا، فقد عرفت عدة منتجات رواجا في الأسواق الأوروبية كالطماطم التونسية التي تصدر بعلامة تجارية مكتوب عليها اسم تونس باللغة الإنجليزية "Tunisia " وهذه العلامة لم تلقى ترحيبا في الأوساط الإدارية الفرنسية، فعمدت إلى إدخال بعض الإجراءات البيروقراطية للسماح باستعمالها كعلامة تجارية في الأسواق، وعليه فقد اصدر المقيم العام الفرنسي بتونس في سنة 1937 قرارا يقضي باعتبار هذه الكلمة لا تستخدم لتحديد الجهة المصدرة، بل هي علامة تجارية يجب ان تكون هنالك ضوابط إدارية لاستخدامها، مثل أن يقدم مستخدمها ضمانا للسلعة المباعة، وان استخدام هذه العلامة التجارية لا يكون إلا برخصة من المقيم العام الفرنسي شخصيا، كما يتم إحصاء الأشخاص الذين يستخدمونها في سجل خاص منفرد ويشترط على مستخدمها أن يتاجر في مادة واحدة وان يحدد سعرها الذي سيستخدمه لمدة سنة كاملة، دون مراعاة حقوق التجار في الاستفادة من تقلبات السوق، على الرغم من كون المذهب الفرنسي في التجارة هو

(1) Abdesslem Ben Hamida, <<L'impact de la colonisation sur les échanges commerciaux de Djerba>>, **Cahiers de la Méditerranée**, N48, 1994, P50.

(2) الهادي التيمومي، **المغيبون**... ، المرجع السابق، ص 454.

(3) Lespès René. Op. Cit., P131

المذهب الحر، ولأجله سنت عدّة مراسم جمركية مجحفة لصالح التونسيين، وألزمت مستخدميه بوضع رقم تسلسلي للسلع، مع مجموعة من التفاصيل التي يجب أن يستخدمها التاجر على السلعة[1].

وانعكست السياسة التجارية لحكومة الحماية على السوق الداخلية، وذلك بعد ان اشتدت المنافسة الخارجية على الحرفيين والباعة لمنتوجاتهم في نفس الوقت لجؤا الى في بعض الأحيان الى استعمال مواد أولية من النوع الردئ لتقليل تكاليف الإنتاج وهو الامر الذي انعكس على تناقص جودة منتوجاتهم وترتب عنه فرار زبائنهم، وقد قامت فئة أخرى من التجار التونسيين بتقليد البضائع المصنعة بالاعتماد على الآلات الحديثة، ورغم ذلك كانت النتائج غير جيدة، وتطور الامر الا ان اصبح صغار ومتوسطي التجار يتداولون السلع الأوروبية الحديثة عوض السلع التقليدية[2].

(1) Residencr générale de France a Tunis, **Règlement sur l'emploi de la marque "Tunisia" pour les tomates de Tunisie. Marque tunisienne de garantie**, J. Aloccio Imprimeurn Tunis, 1937, P 3-4.

(2) التيمومي، **المغيبون** ، المرجع السابق، ص 461.

الفصل الرابع

نشاط الشركات بقطاع الخدمات

1. الخدمات بتونس:

لقد تمت الاشارة الى واقع قطاع الخدمات بتونس قبل الحماية وللتعرف على ملامح القطاع والشركات التي نشطت به لابد من المرور حول العصب الأساسي الذي قام عليه هذا القطاع الاقتصادي الهام وهو تأسيس المديرية العامة للأشغال العمومية ودورها في هيكلة القطاع.

1.1. تأسيس المديرية العامة للأشغال العمومية:

إن السياسة الفرنسية التي استهدفت استغلال تونس في كل المجالات اعتمدت على إنشاء هياكل إدارة تكون بمثابة الآلية التي تجسد الأهداف المسطرة للمشروع الاستعماري بتونس، ولعل اهم وأخطر هيكل إداري خدم المنظومة الاستعمارية بتونس يتمثل في المديرية العامة للأشغال العمومية التي سيرت كل الجوانب الاقتصادية للبلاد التونسية خلال الحماية من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات.

إن الخدمات العمومية التي أقدمت فرنسا على تجسيدها بتونس عبر المديرية العامة للأشغال العمومية لا يدخل ضمن رغبتها في توفير مرافق ومنشآت للفرد التونسي وتحسين ظروفه الحياتية من مسكن ونقل وغيرها من المتطلبات، بل تدخل هذه الخدمة كحجر زاوية في المشروع الاستعماري الذي يستوجب قيام الدولة المستعمرة أو الحامية بتوفير وبناء قطاع خدماتي جديد يساعدها على البقاء وتثبيت وجودها في هذه المستعمرة كما كان الحال مع تونس[1]، إذ لا يمكن البقاء في ضل عدم وجود وسائل نقل تساهم في الضبط الأمني وتوفر المناخ الاستثماري ومناخ استغلال موارد البلدان، وترغيب المستوطنين والشركات الرأسمالية في البقاء خدمة للمشروع الاستعماري، ولهذا عمدت حكومة الحماية فور انتصابها إلى تأسيس المديرية العامة للأشغال العمومية.

(1) Bouvard E., **Du Concours financier extraordinaire de l'État dans l'exécution des travaux publics aux colonies non compris l'Algérie et la Tunisie**, Thèse pour le doctorat, Université de Paris. Faculté de droit, Libraire de la Société Du Recueil des lois est des Arrêts, paris, 1899, P8.

وتأسست المديرية العامة للأشغال العمومية في سنة 1883، لتبدأ عملها بصورة جدية وبصلاحيات واسعة انطلاقا من سنة 1886، ويضم طاقمها الإداري كوكبة من أبرز الشخصيات الاقتصادية في المجال الزراعي والصناعي والتجاري والخدماتي، تراسها بعد تأسيسها مهندس في بناء الجسور بمنصب المدير العام، ويتكون مجلس إدارتها من ستة مهندسين بنفس اختصاص المدير العام إضافة لمهندس في المناجم، ويضاف لهم مائتي عامل بمختلف التخصصات من هندسة معمارية ومهندسين زراعين وماسحي الأراضي، وضباط موانئ وغيرهم، إضافة للمهام الإدارية والأمنية[1].

وقد كان لهذه المديرية سياسة واضحة في إدارة الأشغال العمومية بمختلف أنواعها، فكانت تسير المشاريع عبر خطين رئيسيين الأول يخص المشاريع التي تكون بإشراف حكومي إما من المقيم العام نفسه، أو عن طريق البلديات ومسؤولي المشاريع، وهذا النمط يجعل المديرية هي المسؤولة عن كل تفاصيل المشاريع، أما الخط الثاني فهو المشاريع التي يتم إنجازها بمنحها لإحدى الشركات، وفي هذه الحالة يقتصر دور المديرية على المراقبة فقط[2].

وقد صرفت هذه المديرية خلال الخمسة عشر سنة الأولى لنشطاها 150 مليون فرنك وزعتها على مختلف المشاريع العمومية، منها 38 مليون لإعادة تجهيز وأرصفة الموانئ، و65 مليون مخصصة لمد سكك الحديد، و12 مليون للمباني جديدة، 15 مليون للطرق البرية و4 مليون لخطوط الترامواي، و2 مليون للإنارة العمومية[3].

يمكن اعتبار المديرية العامة للأشغال العمومية اهم جهاز تنفيذي خدم المنظومة الاستعمارية طوال فترة الحماية وذلك بالنظر إلى أهميتها دورها في شتى المجالات انطلاقا من الصلاحيات الواسعة التي منحت لها فهي تعتبر بمثابة مسير للقطاع الزراعي والصناعي والتجاري مع بعض فكل القطاعات كانت

(1) E. de Fages, Op. Cit. P221.
(2) Ibid, P221.
(3) Ibid, P232

لها علاقة إدارية مباشرة معها من حيث استخراج رخص العمل والحصول على الامتيازات وتوجيه السياسة العامة للحماية الفرنسية بكونها أقرب إلى الواقع الاقتصادي للبلاد من أي منصب رسمي آخر.

2. نشاط شركات الخدمات العمومية:

ويقصد بها مجموعة الشركات التي تنشط بكل المجالات التي تقدم خدمة مباشرة للسكان كخدمة الكهرباء والماء والغاز، وتشييد الأبنية العمومية الطرق وخدمة المواصلات بمختلف فروعها الداخلية والخارجية برية وبحرية وبالسكك الحديدية.

1.2. شركات توصيل الكهرباء:

عملت بالتراب التونسي مجموعة من الشركات الرأسمالية التي استهدفت الاستثمار في مجال توصيل الكهرباء إلى المرافق العمومية والزبائن سواء من قبل شركات أو أفراد، ومن هذه الشركات ما يلي:

أ. شركة الغاز والإدارة المشتركة للمياه بتونس العاصمة:

هي شركة تأسست برأسمال فرنسي بلغ 3 مليون فرنك بستة آلاف مساهم، ودلك في 19 جانفي 1885، استهدفت توصيل الغاز والكهرباء بمدينة تونس إلى غاية 1956 وبيع الكاربون وكل المواد التي تمد بالغاز، ونفس الأمر بمدينة حلق الوادي إلى غاية 1936، وتوزيع إدارة المياه بمدينة تونس إلى غاية 1934[1]، وقد دخلت هذه الشركة إلى سوق الخدمات التونسي في الثلاث سنوات الأولى للحماية، حيث كانت خدمة إضاءة مدينة تونس عن طريق الغاز في يد شركة إنجليزية، لكن في سنة 1883 تنازلت الشركة عن هذه الخدمة وباعت حقوقها للشركة الفرنسية سعيا لتحسين هذه الخدمة التي لم تكن مرضية بعد حسب نظرة حكومة الحماية[2]، ويمكن أن نجمل نشاط الشركة في ثلاثة مجالات رئيسية زاولتها بصورة موازية لبعضها البعض وهي خدمة توصيل الكهرباء وخدمة الإنارة بالغاز وخدمة توصيل وتوزيع المياه.

(1) Credit foncier, Op. Cit., P 376.
(2) <<Tunisie>>**, Le Capitaliste**, 14/02/1883, A6, N7, P108

- **خدمة توصيل الكهرباء:**

بدأ نشاط الشركة بهذا المجال ببناء مصنع لانتاج الكهرباء لتغطية حاجيات زبائنها وذلك في سنة 1902، واجتهدت للحصول على زبائن جدد وهو ما حصل في ذات السنة إذ نجحت في استقطاب 45 طلب لتوصيل التيار الكهربائي(1)، وهذا الأمر كان كبداية فقط

وفي الجانب التقني استخدمت الشركة البطاريات الضخمة لتخزين الكهرباء لإمداد المرافق العمومية، لكن هذه البطاريات لم تلبي كل الحاجيات ولم تحقق الاكتفاء فكانت الشركة في كل مرة تزيد من عددها عبر تصنيعها في مصانعها قياسا بالطلب المتزايد عليها، خاصة بعد حصول الشركة في سنة 1904 على امتياز جديد من طرف السلطات المحلية لبلدية تونس ينص على تزويد الشركة لعدة أحياء جديدة بـ 200 مصباح كهربائي و10 شموع تعمل بالغاز و100 مصباح لإضاءة شوارع عمومية على أن الانتهاء من المشروع في الأول من جانفي سنة 1906(2). ومع مطلع العقد الثاني من القرن العشرين وتحديدا في سنة 1913 زاد عدد الزبائن من 2051 إلى 2566 زبون خلال سنة، أي بزيادة 512 زبون، أما التوزيع فقد وزعت الشركة 1.395.378 كيلوواط، مقابل 1.267.039 كيلوواط سنة 1912 بفارق في الزيادة 128.318 كيلوواط(3). وبقيت الشركة تعرف تطورا في هذه الخدمة من حيث كمية الإنتاج وتوسع المناطق التي زودت بالخدمة فقد انطلقت من مدينة تونس وتسع نشاطها إلى مدن مجاورة لها

- **خدمة توزيع الغاز:**

انطلقت الشركة بخدمة توزيع الغاز في سنة 1902 وذلك عقب انتهائها من أعمال التوسعة لمصنعها بتونس العاصمة وتجهيزه بمعدات جديدة من اجل إنتاج الغاز، وتمكنت في بداية الأمر من

(1) <<Compagnie du gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis>>, **J.Ch.Fer.Tr.Pub**, 5/04/1903, A62, N 6445, P294.P294.

(2) <<Compagnie du gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis>>, **J.Ch.Fer.Tr.Pub**, 25/06/1904, A63, N26, P481.

(3) <<Compagnie du gaz et régie des eaux de Tunis>>, **A.C.**, 28/05/1914, A15, N62, P3

استغلال الغاز في الإنارة العمومية عن طريق المصابيح التي تعمل بالغاز مثبتة 63 مصباح للإنارة العمومية في شوارع مدينة تونس العاصمة، فيما باشرت عملية بناء مصنع آخر في حلق الوادي[1].

وفي سنة 1913 أعلنت الشركة أن خدمة توزيع الغاز قد عرفت تطورا مستمرا فقد زاد عن الزبائن من 2510 إلى 3339 زبون بزيادة 829 زبون، كما قامت ببيع 1.781.221 متر مكعب من الغاز، متجاوزة السنة التي سبقتها التي بلغ حجم المبيع فيها 1.457.663 متر مكعب بزيادة بلغت 326.558 متر مكعب، كما شرعت في نفس السنة في دراسة مشروع إنجاز مصنع جديد في منطقة "سيدي بوسعيد" لإنتاج الغاز، كما شرعت في تزويد مناطق جديدة بحلق الوادي[2].

- **خدمة توصيل المياه:**

بعدما كانت هذه الخدمة شبه منعدمة في العاصمة تونس وان وجدت فبكثير من المشاكل والعراقيل، أقدمت إدارة الحماية إلى إسناد هذه الوظيفة العمومية إلى هذه الشركة حتى تتفرغ هي بدورها إلى المراقبة فقط وتسجيل الاختلالات الواقعة عوضا عن الإشراف المباشر وما يرافقه من مصاعب[3]، فعملت الشركة في بدايات نشاطها بهذا المجال على شق الشوارع ومدّ الأنابيب والقنوات الضخمة لتزويد المنشآت بالمياه الصالحة للشرب وترويج الخدمة قصد الحصول على زبائن جدد بشل متزايد سواء من المستوطنين أو السكان التونسيين، ففي مطلع سنة 1902 مع التطورات التي حصلت في خدمة المياه تزايد الطلب على توصيله فقد تقدم 146 زبون بطلب الخدمة لبيوتهم ليصل عدد زبائن الشركة إلى 4.279 زبون بصورة دائمة[4] وبقي الطلب متزايدا على الخدمة ليصل عددهم إلى 5.444 زبون في 1905[5]، وبلغت قدرة ضخ المياه إلى 7365 متر مكعب بتونس العاصمة بعدما كان قدرة الضخ في

(1) **J.Ch.Fer.Tr.Pub**,25/04/1903, OP. Cit, P294.
(2) **A.C.**, 28/05/1914, Op. Cit, P3
(3) E. de Fages, Op. Cit. P229
(4) **J.Ch.Fer.Tr.Pub**, 25/04/1903, Op. Cit., P294.
(5) <<Compagnie du gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis, Assemblée générale ordinaire du 29/05/1906>>**, Le recueil des assemblées générales** 10/08/1906, A2, P843.

1901 بـ 5466 متر مكعب، وفي سنة 1900 بـ 4827 متر مكعب[1].و 1.686.184 متر مكعب بحلول 1905 [2].

ثم انتقلت الشركة إلى استهدف المياه الموجودة بالجبال القريبة من المدن بحفر آبار فيها وربطها بأنابيب لضمان السرعة وقوة تدفق المياه عن طريق اتجاهها من المرتفع إلى المنخفض[3]، الأمر الذي انعكس على حركية الإمداد ففي سنة 1903 زادت عمليات مد الأنابيب بطول 950متر جديدة في مدينة تونس العاصمة وضواحيها[4]، وتم إضافة 1845 متر في سنة 1905، إضافة لتلقي الشركة تعليمات من طرف المديرية العامة للأشغال العمومية للقيام بمزيد من الدراسات الاستباقية لعدة مناطق وأحياء قصد تزويدها بالمياه في المستقبل، وبناء خزانات مياه كبرى بغرض إدخالها الخدمة في وقت لاحق وهذا داخل مدينة تونس أو في ضواحيها، وإنجاز تصاميم ومخططات جديدة للمدينة بأكملها[5].

اتجهت الشركة لتعمل خارج مدينة تونس وتحديدا إلى مدينة منوبة، فقد طلبت المديرية العامة للأشغال العمومية من الشركة أعداد دراسات ميدانية عن خزانات مياه بالقرب من المدينة وتصاميم لكيفيات مد المياه عبر شوارعها، وكدلك الحال في قرطاج ومنطقة سيدي بوسعيد باعتبار المنطقة الأخيرة مرتفعة لا تستلزم مضخات لرفع المياه[6] وفي 1913 أعلنت الشركة أنها قد باعت 2.620.264 متر مكعب من المياه، وتوسع نشاطها بمدينة حمام الأنف بإنجاز قنوات جديدة، كما شرعت في عملية التوزيع في ذلت السنة، وهذا بالتزامن مع إقامة دراسات طوبوغرافية جديدة لإنجاز شبكات لتوزيع المياه في مناطق أخرى مختلفة، لتدخل حيز التوزيع في وقت لاحق[7]. والجدول الموالي يبين مداخيل وأرباح الشركة لعدد من السنوات:

(1) **J.Ch.Fer.Tr.Pub**, 25/04/1903, Op. Cit., P294.
(2) **Le recueil des assemblées générales** 10/08/1906, Op. Cit, P844.
(3) <<Affaire coloniales, Tunisie>>**, Le Temps**, 31/10/1903, N15477, P1.
(4) **J.Ch.Fer.Tr.Pub**, 25/06/1904, Op. Cit, p481
(5) **Le recueil des assemblées générales** 10/08/1906, Op. Cit, P844.
(6)<< ce qui se passe aux colonie et ailleurs>>, **A.C.**, 13/10/1910, A11, N41, P2.
(7) **A.C.**, 28/05/1914, Op. Cit, P3

السنة	إجمالي المداخيل/فرنك	الأرباح الصافية/فرنك
1901	499.954	349.279
1902	464.000	327.000
1904	/	594.484
1910	1.134.988	359.051
1911	1.489.126	444.094
1923	/	561.973
1924	/	714.111
1926	/	1.170.506
1929	/	1.647.870
1930	/	1.715.000
1933	/	1. 914.163

من هذا الجدول[1] يتضح أن أرقام الشركة ونشاطها منذ تأسيسها عرف تزايدا مستمرا في مختلف المجلات سواء في خدمة المياه أو الغاز أو الكهرباء، فأرقامها عرفت نسقا تصاعديا من حيث كميات الإنتاج والتوزيع والأرباح المحققة، الأمر الذي انعكس على الرقعة الجغرافية لنشاطها، فقد انطلقت الشركة للعمل في مدينة تونس وضواحيها فقط، لكن التطور الهائل والنجاحات المحقق جعلها تقتحم مناطق أخرى لنفس الغرض كمدينة منوبة وحمام الأنف بالإضافة إلى الضواحي

(1) جمعت الإحصائيات من المصادر التالية:

- **J.Ch.Fer.Tr.Pub**, 25/04/1903, Op. Cit., P294.
- <<Gaz et eaux de Tunis>>, **J.D.F**, 3/06/1905, N22, P9
- <<L'électricités, Gaz et eaux, Gaz et eaux de Tunis>>, **J.D.F**, 4/05/1912, A45, N18, P13.
- <<Société Gaz et eaux de Tunis>>, **A.C.**, 12/05/1925, A26, N72, P2
- <<Gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis>>, **A.C.,** 30/05/1927, A28, N83, P2.
- <<Compagnie du gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis>>, **A.C.,** 24/05/1930, A31, N81, P3.
- <<Compagnie du gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis>>, **A.C.**, 19/03/1931, A32, N45, P2

وقد واجهت الشركة بعض المصاعب في مد أنابيب المياه كحتمية حفر أنفاق صغيرة لضمان سير المياه من المرتفع إلى المنخفض، فلا يمكنها جعل المياه تتجه إلى مناطق مرتفعة لان ذلك يؤثر على قوة تدفق المياه، وكانت عمليات الحفر تنعكس على ميزانية الشركة من حيث زيادة حجم الإنفاق[1].

ومجمل القول في هذه الشركة أنها عرفت انتشار أوسع من نظيراتها في نفس المجال وتعددت المجالات المستهدفة على عكس غالبية الشركات، زيادة على اتساع الرقعة الجغرافية التي نشطت بها بخلاف البقية التي اختصت في مناطق محددة فقط كما سياتي الحديث عن بعضها.

ب.نشاط شركة الكهرباء بسوسة:

هي شركة رأسمالية محدودة بلغ رأسمالها 600.000 فرنك، تأسست في 1 نوفمبر 1905 لمدة 55 سنة، استهدفت القيام بمشاريع إنشاء واستغلال ورشات الكهرباء، وبيه المعدات والأجهزة الكهربائية، وتوزيع الطاقة الكهربائية، وقد حققت الشركة من عملياتها المختلفة على أرباح نلخصها في الجدول الموالي:

السنوات	العوائد الإجمالية	الربح الصافي	الربح بالسهم
1916	144.899	14.811	40,2
1917	206.214	17.240	3,20
1918	177.367	19.073	4,00
1919	234.385	21.669	5,00
1920	264.618	//	//
1921	275.891	127.952-	//
1922	547.291	143.960	//
1923	597.136	95.365	

المصدر: Credit foncier, Op. Cit., P 403.

(1) **J.Ch.Fer.Tr.Pub**, 25/04/1903, Op. Cit., P294.

ت.شركة شمال إفريقيا للكهرباء والغاز والماء بصفاقس:

انبثقت الشركة عن غالبية من مساهمين من شركتين تعملان في نفس المجال وهما شركة الغاز والماء لتونس، وشركة ليون للمياه، وضم مجلس إدارتها كبار المسيرين للشركتين السابقتين[1]، فقد كان نصف رأسمالها الذي تأسست به من شركة ليون للمياه، وقد عملت الشركة في مدينة صفاقس وضواحيها[2]، وكان نشاط الشركة بصفاقس يضمن للمساهم بسهم واحد أرباحا سنوية بمعدل 50 فرنك[3].

ث.شركة الطاقة الكهربائية لمدينة بنزرت:

وهي الأخرى امتداد لبقية الشركات التي توزعت على كبرى المدن، وهي شركة برأسمال محدود، تأسست في 14 أكتوبر 1911. لمدة أربعين سنة، استهدفت العمل على إنتاج وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية في مدينة بنزرت وضواحيها[4]، انطلقت الشركة برأسمال قدره 1.500.000 فرنك، ليفتح رأسمالها في 11 ديسمبر 1933 ويصل إلى 2.250.000 فرنك[5]، ولم تتوفر لي معلومات حول أنشطتها التقنية في بنزرت ومحيطها عدا الأرباح التي حققتها الشركة خلال عدد من السنوات جمعتها في الجدول الموالي:

السنوات	الأرباح المحققة
1917-1916	39473
1918-1917	31578
1920-1919	26336-

(1) <<Société nord-africaine d'électricité, Gaz, Eau>>, **A.C.**, 23/03/1923, A23, N47, P4.

(2) <<Études financières Lyonnaise des eaux et de l'éclairage>>, **Le Temps**, 31/08/1931, N224, P2.

(3)<< Études financières Lyonnaise des eaux et de l'éclairage>>, **Le Temps**, 27/11/1933, N340, P1.

(4) Credit foncier, Op. Cit., P 400.

(5) <<Énergie électrique de la ville de bizerte>>, **J.D.D.**, 14/12/1933, N346, P5.

1921-1920	38.937-
1922-1921	42818-
1923-1922	111918
1924-1923	39473

المصدر: Credit foncier, Op. Cit., P 400.

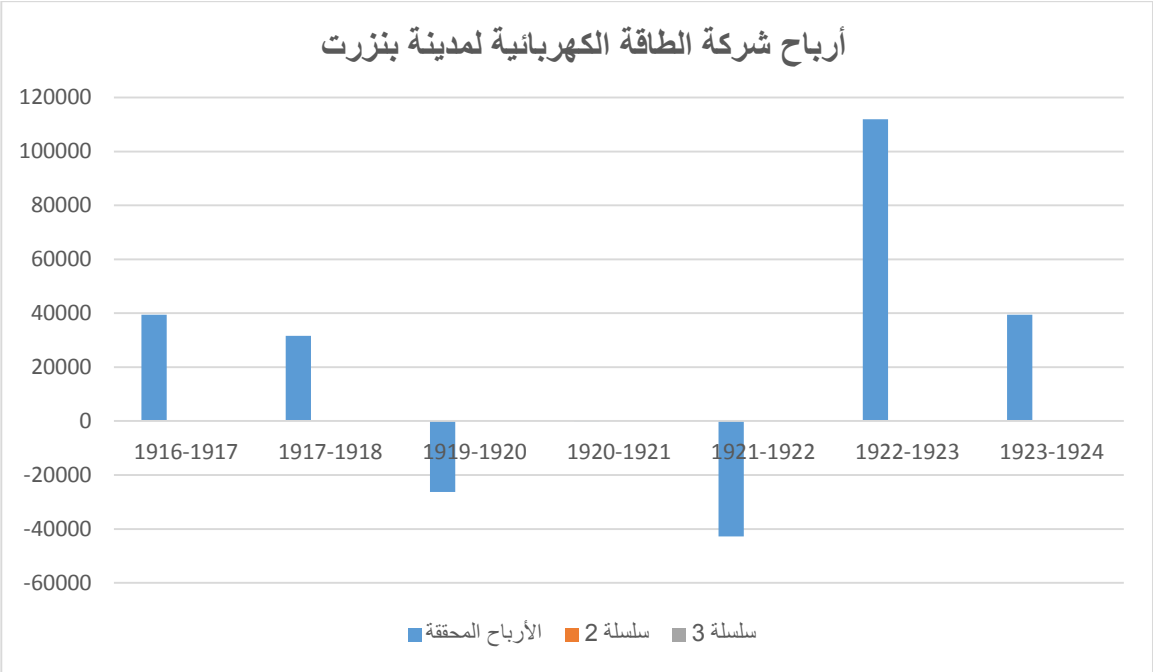

إن أرقام أرباح هذه الشركة تبدوا متذبذبة شانها شأن شركة الكهرباء بسوسة، ويرجع هذا إلى الطابع الخدماتي الذي تزاوله، خاصة في السنوات الأولى للنشاط، بسبب ارتفاع تكاليف التهيئة والإمداد، واختراق المساحات والفضاءات الجديدة، التي كانت في بعض السنوات تجعل الميزانية السنوية تكون خاسرة بصورة كبيرة كالفترة الممتدة بين 1919 إلى 1922.

وبالرغم من ذلك فان هذا النوع من الشركات تكون له عادة خط طويلة المدى لتحقيق الأرباح بعيدا عن الاستعجال والربح السريع.

2.2. السياحة والفندقة:

يعتبر قطاع السياحة والفندقة من القطاعات الجديدة التي عمل الفرنسيون على تطويرها وإنشائها في عدة مناطق خاصة المدن الكبرى والتجارية منها على وجه التحديد، وذلك لان توافد الرأسماليين الأجانب إلى البلاد من كل حدب وصوب، خاصة التجاري منها أوجب إيجاد نظام فندقي بتونس، فضلا عن تنشيط السياحة التي عرفت دعاية كبيرة في الأوساط الفرنسية.

أ. ظهور الفنادق بتونس:

عرفت تونس بعد فرض الحماية بناء للفنادق بصورة متزايدة في شتى مناطق البلاد وخاصة في المناطق الساحلية وبجوار اهم الموانئ التجارية، حيث عمدت الشركات التجارية وتلك التي تشرف على تسير وإدارة الموانئ إلى بناء الفنادق لتطوير التجارة وقطاع الخدمات خاصة بعد زيادة الإقبال على زيارة تونس في إطار السياحة.

ففي تونس العصمة التي تتميز بمينائها الضخم خاصة بعد استحواذ شركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس على استغلاله وتسيره، تحول الميناء إلى محطة عبور رئيسية في البحر المتوسط لسفن لها أغراض تجارية مع تونس أو لسفن تتخذه مركز عبور في طريقها، خاصة للأساطيل التجارية البعيدة نسبيا عن تونس كالسفن الأمريكية القادمة من اقصى الغرب، والسفن والهولندية والسويدية القادمة من بحر الشمال، الأمر الذي استوجب بناء فنادق ساحلية متعددة المستويات، فقد بنيَّ فندق ضخم سميTunisia Palace، وهو فندق ضخم ودرجة أولى من حيث الرفاهية والخدمات، إضافة إلى فنادق أخرى للعابرين من المسافرين والتجار[1].

(1) Marcel Ruedel, **A.C.**, Op. Cit., P1

ب.شركة المنتجعات الشتوية الإفريقية:

هي شركة فرنسية برأسمال قدرة 1.750.000 فرنك مقرها الاجتماعي بتونس العاصمة في شارع قرطاج[1]، انبثقت الشركة من "الشركة العالمية للفنادق الضخمة" من اجل استهداف قطاع الخدمات ببناء واستغلال الفنادق الضخمة والكازينوهات والمطاعم بمدينة تونس العاصمة فقط عبر مشروع استثماري ضخم، خرجت تحت مسمى شركة المنتجعات الإفريقية الشتوية اعتبارا من سنة 1900م[2]، قدمت الشركة قبل تأسيسها مشروعا إلى الحكومة التونسية والسلطات المحلية بولاية تونس العاصمة وهي مازالت في ثوب "الشركة العالمية للفنادق الضخمة"، ويحتوي هذا المشروع على بناء منتجع ضخم يضم عدة مرافق مترابطة مع بعضها البعض يشمل بناء فندق ضخم وعالمي به 150 غرفة مجهزة، وبناء كازينو كبير يتم فيه بيع التبغ بالعاصمة بصورة حصرية ويكون اكبر موزع لبقية المناطق، ومسرح ضخم عالمي ومقهى ضخم يقدم خدمات على النمط الفرنسي، مرفقا بمطعم فاخر، وقاعة للمطالعة وقاعة كبرى للاجتماعات، وقاعة لرياضة المبارزة، وقاعة علاج بالمياه المعدني، إضافة لمركز لإدارة المنتجع يسهر على التسيير الجيد والمحكم له، وتم تخصيص مبلغ 1.750.00 فرنك لتشييده[3].

ونص الاتفاق بين ممثلي الشركة وممثلي حكومة الحماية أن يكون هناك إعفاء ضريبي للشركة لمدة ثلاثين عاما، كما تتحصل الحكومة على نسبة عشرة بالمئة من عوائد قاعات الألعاب بالمنتجع خلال الثلاث سنوات الأولى، وبعدها يتم تحديد المبلغ استنادا على معدل أرباح الثلاث سنوات الأولى، وبعد مضي ثلاثين عاما يصبح مطعم وكازينو المنتجع لبلدية تونس[4].

إن هذه الشركة تعتبر من أولى الشركات التي أسست للقطاع الخدماتي بالنمط الفرنسي، وأدركت أن تونس تحمل كل المقومات التي تسمح بناء اقتصاد تكون السياحة فيه أبرز العناصر، دلك أن الشركة

(1) Paul Lampert, **Dictionnaire ilustré de la Tunsiie**, Libraire du Phénix, Tunis, 1912, P129
(2) **La Dépêche tunisienne**, 1/12/1899, N3436, P2.
(3) <<Tunis, Conseil municipal, Casino-Théâtre>>, **La Dépêche tunisienne**, 8/11/1899, N3413, P1
(4) Ibid., P1

كانت تنشط في عدة دول، فهي لديها إدراك بأهمية الموقع الجغرافي للتونس في حوض المتوسط، ولها دراية بمناطق التحركات الكبرى للمجموعات البشرية، وبحكم طبيعة الاستعمار الفرنسي بتونس، فتقدمت بهذا المشروع الضخم والشمولي المتكامل لقناعتها بنجاح هذا المشروع.

ت.فنادق شركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس:

إن هذه الشركة شركة تجارية بالدرجة الأولى سبق الحديث عنها في الشركات التجارية التي تستغل الموانئ، وكانت تعمل بالتنسيق مع شركات النقل البري عبر سكك الحديد والنقل البحري للبضائع من جهة، ومن جهة أخرى مع الشركات العاملة بمجال استخراج المواد المعدنية التي تنقل مخرجاته عبر موانئ الشركة وتحت إشرافها.

إن هذا الطابع التجاري للشركة باتساع دائرة زبائنها جعلها تقوم بتوفير جانب خدماتي لزبائنها وتحديدا في بناء الفنادق للإقامة للسياح والعمال المارين في محيط الموانئ التي تشرف عليها، ففي مدينة صفاقس تم افتتاح فنادق بالقرب من الساحل في سنة 1923 من قبل شركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس، ويتكون الفندق من أجنحة صغيرة يصم كل جناح غرفة نوم وحمام ومطبخ صغير[1].

ث.فنادق متنوعة:

أقدمت شركة ميناء بنزرت بإقامة فندق ضخم متقن العمل بالقرب من ميناء بنزرت، يتم إدارة من قبل والقوات البحرية التي تستخدم الميناء لأغراض عسكرية وحربية، وفي جبال خمير المنطقة التي تتميز بانتشار أشجار البلوط الفليني بها، فقد أقدمت المديرية العامة لإدارة الغابات على بناء فنادق في قلب الجبال محاطة بهذه الأشجار، وتم بناء فندق آخر في منطقة "عين الدراهم، وفي الجنوب وتحديدا في مدينة قابس، تم افتتاح فندق الواحات مجهز بأحدث وسائل تلك الفترة خاصة إدخال الكهرباء إليه، فقد كان نقطة عبور لكل السياح الراغبين في زيارات واحات تونس والراغبين في التوغل إلى الصحراء

(1) Marcel Ruedel , <<Question Tunisienne, Tourisme et hôtels>>, **A.C.**, 4/05/1923, A23, N69, P1

والوصول إلى طرابلس براً. وكذلك الأمر في توزر إذ تواجد بها مخيم سياحي لزيارات واحات نفطة وتوزر[1].

فعرفت تونس من خلال ما سبق إنجازه من قبل الشركات او الهيئات الإدارية المختلفة تطورا نوعيا على مستوى قطاع الخدمات ببناء جديد وهيكلة جديدة بنمط غربي صرف، عبر دمجه بآليات حياتية للمستوطنين الأوروبيين والسكان التونسيين معا، كبناء فنادق ومطاعم ومنتجعات للترفيه والسياحة بنمط فرنسين وذلك بمشاريع عبر اتفاقيات مع الحكومة كان لها منفعة متبادلة بين الطرفين.

3.2. نشاط شركات خدمات النقل:

إن خدمة النقل تعتبر من بين أكبر القطاعات الخدماتية والتجارية داخل الاقتصاد، وهو يعرف تنوعا بين النقل البري عبر السكك الحديدية أو السيارات، أو النقل البحري عبر البحار والمحيطات، وفي تونس فان هذا القطاع عرف حركية وانطلاقة قبل الحماية عبر مشاريع الامتيازات التي حصلت عليها شركات إيطالية وفرنسية وإنجليزية استهدفت مجال النقل عبر سكك الحديد، واستمر ذلك بعد الحماية بتغيرات كبيرة، والأمر سيان بالنسبة للنقل البحري الخارجي الذي كان متوفرا لكن لا يرقى إلى تقديم خدمة تجارية تدر أموالا للخزينة التونسية، ليعرف هذا الأمر تغيرا لصالح فرنسا بعد الحماية بان أشرفت على هذا القطاع وطورته من خلال دخول كبرى شركات النقل البحري إلى تونس وتؤسس لمنظومة جديدة، وفي ما يلي سأتكلم عن مختلف أقسام النقل، وابرز الشركات التي حصلت على حقوق الاستغلال.

(1)Marcel Ruedel Op. Cit P1

1.3.2. المواصلات الخارجية:

وهو النقل الذي يربط تونس بالعالم الخارجي، خاصة فرنسا التي كان الاتصال بها يتم عبر النقل البحري الذي احتكرته مجموعة من الشركات التي اختصت بهذه الخدمة من بينها الشركة الأطلسية العامة، وشركة الملاحة المختلطة، وكان السفر بين الدولتين يستغرق ما بين 31 إلى 40 ساعة.

أ. الشركة الأطلسية العامة:

تأسست هذه الشركة في سنة 1855 تحت مسمى الشركة البحرية العامة، لكن نشطها وظهورها بشكل جليّ كان في سنة 1861، وذلك بعد أن أقرّت الحكومة الفرنسية استحداث الخدمة البريدية عبر المتوسط، ليتحول مسمى الشركة من الشركة البحرية العامة إلى الشركة الأطلسية العامة، وشيّدت الشركة ترسانة من السفن قدرت بـ 68 سفينة، بحمولة إجمالية وصلت لـ 182.389 طن، تواجد مقرها الرئيس بالعاصمة باريس، إضافة لعدة فروع من المديريات المنتشرة في عدة مدن في العالم، أهمها الوكالة العامة بمرسيليا التي كانت تدير كل الخطوط البحرية في البحير الأبيض المتوسط، زيادة على وجود مكاتب أخرى في كل من الجزائر وسكيكدة وعنابة ، وتونس ومالطا، وطنجة بالمغرب وقرطاجنة بإسبانيا، نيويورك، موفرة عدة خدمات للنقل والخدمة البريدية[1].

شُهد للشركة بالقوة التنظيمية، والسرعة في الخدمة، والالتزام فالمسافة بين مرسيليا والجزائر وتونس أصبحت تستغرق يوما واحدا فقط وهو ما جعل التقارب كبير بين الدول المتوسطية خاصة ببين فرنسا مع تونس والجزائر لتعدد الخطوط البحرية التي تربطها بهم مقارنة بدول أخرى، وهو ما كانت تستخدمه في صورها الدعائية والإعلانية (انظر الصورة رقم 6 في الملاحق)[2]

غير أن هذه الشركة لم تكن هي السباقة في النقل البحري بتونس، فقد تواجدت بتونس قبل الحماية شركة "بازان– بيار" Bazin - Périer منذ سنة 1847 بخط من مرسيليا إلى تونس عبر موانئ الجزائر

(1) Bouis Aimé, Op. Cit, P 61
(2) Ibid, P62.

خاصة مينائي عنابة وسكيكدة، وقبيل لحماية تدخلت شركة إنجليزية أخرى نشطت في جل الموانئ البحرية التونسية وهي شركة "فاليري Valéry" ودلك عبر خطها الرئيسي الذي يربط تونس العاصمة بميناء مرسيليا، والخط الثاني بين طرابلس مع تونس العاصمة وذلك مرورا بأهم الموانئ كصفاقس والمهدية والمنستير، ثم قامت بفتح خط خارجي آخر يربط تونس العاصمة بميناء جدة بالحجاز، لتتدخل بعدها الشركة الأطلسية العامة في 1880 وتحصل على خط تونس مع مدينة الجزائر العاصمة مرورا بعنابة وسكيكدة وجيجل ودلس، ويتوسع نشاطها في كامل حوض المتوسط[1].

عملت هده الشركة على ربط المدن التونسية بفرنسا انطلاقا من مدينة مرسيليا، وذلك عبر رحلات ذهابا وإيابا مسخرة لأجل ذلك مجموعة من السفن المخصصة لنقب المسافرين ذات الطابع الخدماتي بمقاعد على أربع درجات مختلفة التسعيرة، وحددت أيام الانطلاق من مرسيليا بيوم الجمعة، أما الانطلاق من تونس فكان بأيام الاثنين والخميس والجمعة من ميناء تونس العاصمة[2].

وكانت أسعار تذاكر السفر عبر الشركة الأطلسية العامة متنوعة بين أماكن الدرجة الأولى إلى أماكن الدرجة الرابعة نبينها في الجدول الموالي

الانطلاق والوصول	درجة أولى/فرنك	درجة ثانية/فرنك	درجة ثالثة/فرنك	درجة رابعة/فرنك
من مرسيليا إلى تونس والعكس	100	70	30	18
من مرسيليا إلى سوسة والعكس	125	90	40	25
من مرسيليا إلى صفاقس والعكس	140	98	48	30
من مالطا إلى تونس والعكس	55	40	25	15
من تونس إلى سوسة والعكس	25	18	10	7
من تونس إلى صفاقس والعكس	50	35	20	15
من تونس إلى طبرقة والعكس	35	25	17	12

المصدر: Bouis Aimé, Op. Cit, P63.

(1) Direction Générale des traveau publique, les travaux publics du protectorat français en Tunisie, Imprimerie général J. Picar, Tunis, 1900, P175.
(2) Émile Guillot, Op. Cit, P227.

كانت تمنح لمن يقطع التذاكر ذهابا وإيابا امتياز تخفيض 20 بالمئة من قيمة التذكرة خاصة إلى كان مقعد من الدرجة الأولى والثانية، وهذه الميزة سارية المفعول لمدة شهرين بعد الوصول، وان أضاف المسافر شهر آخر فتنقص له القيمة إلى عشرة بالمئة من التذكرة فقط.

وتمنح لأصحاب مقاعد الدرجة الأولى ما وزنه 100 كلغ من الأمتعة، و60 كلغ لأصحاب الدرجة الثانية و30 كلغ لأصحاب الدرجة الثالثة والرابعة، وتكتب على كل حقيبة من الأمتعة اسم صاحبها ومتلقيها والوجهة التي ستتجه إليها بشكل واضح للغاية[1]، وكانت تنشر مواقيت الانطلاق والوصول طوال السنة عبر الدورية الشهرية للحكومة الحماية الفرنسية بتونس[2].

وافتتحت الشركة بالتوازي مع خدمة نقل الأفراد خطوطا تجارية في المتوسط ربطت من خلالها أبرز الموانئ التجارية بين الضفتين، وشمل الخط الموانئ الإيطالية كجنوة ونابولي، وليفورنو وباليرمو وميسينا مرورا بمالطا فموانئ سوسة وتونس العاصمة، وهذا إلى غاية 1889، ليلغى هذا الخط التجاري وذلك بعد التغير الكبير في الرسوم الجمركية بين فرنسا وإيطاليا[3].

ب.شركة الملاحة المختلطة:

دخلت الشركة مجال النقل البحري بتونس مند عقود سبقت الحماية هي الأخرى إذ أنشأت خطا بحريا سنة 1849 يربط مرسيليا بمدينة سكيكدة وعنابة وتونس العاصمة وهذا وتم تمديده إلى ميناء سوسة[4]، ويرجع تأسيسها إلى سنة 1847، بلغ رأسمالها 4 مليون فرنك، تواجد لها فروع ومكاتب في عدة دول متوسطية الجزائر وتونس وصقلية وطرابلس وإسبانيا والمغرب الأقصى[5]، وكانت الشركة تنظم رحلات سياحية لكل أسبوع منطلقة من مرسيليا نحو مدينة تونس العاصمة ومدن سوسة، المنستير، المهدية، صفاقس، قابس، جربة والعودة إلى مدينة مرسيليا وهذا بالتنسيق مع القائمين على المباني

(1) Direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation, Op. Cit., P6.
(2) Compagnie Générale Transatlantique, Horaire sur la Corse pour l'année 1928**, Bulletin mensuel de l'Office du Gouvernement français (Tunisie)**, N 206, juin 1928, A21, P98.
(3) Direction Générale des travaux publique, Op. Cit, P171.
(4) Ibid, P 177.
(5) Bouis Aimé, Op. Cit, P63.

والعمارات التي قامت الشركة بإنشائها لتشجيع السياحة إلى هذه المدن بغية تنشيط رحلاتها والسفر عبر شركتها المتوسطية، وقد وضعت الشركة جدولا لأسعار التذاكر نوضحه في الجدول الموالي:

الانطلاق والوصول	درجة1/فرنك	درجة2/فرنك	درجة3/فرنك	درجة4/فرنك
من مرسيليا إلى تونس والعكس	70	50	24	12
من مرسيليا إلى سوسة والعكس	90	65	32	16
من مرسيليا إلى المنستير والعكس	95	70	35	18
من مرسيليا إلى المهدية والعكس	105	75	40	20
من مرسيليا إلى صفاقس والعكس	120	90	50	25
من مرسيليا إلى قابس والعكس	140	105	60	30
من مرسيليا إلى جربة والعكس	150	115	65	32

المصدر: Bouis Aimé, Op. Cit, P 64

كانت المقاعد من الدرجة الأولى والثانية والثالثة يقدم فيها الأكل خلال السفر وتستثنى الدرجة الأخيرة، وعند رسو السفن في مختلف الموانئ فإنها تدفع رسوما قدرت بأربعة فرنك في مكان من الدرجة الأولى وثلاثة فرنك لمكان من الدرجة الثانية وفرنك ونصف لمكان من الدرجة الثالثة، وهذا في كل الموانئ من تونس إلى صفاقس[1].

استفادت شرائح من المجتمع الفرنسي من تخفيضات في أسعار التذاكر وأسعار تقل البضائع من قبل الشركة الأطلسية وشركة الملاحة المختلطة ومن هؤلاء الأشخاص الذين اشتروا أو استأجروا أراضي زراعة بتونس، فهم يخضعون لأسعار خاصة في النقل بالسكك الحديدية فضلا عن النقل البحري في تونس أو فرنسا على حد السواء، إضافة للأفراد الذين تحصلوا على عمل تجاري بتونس أو تحصلوا على وعود بالتوظيف وسافرو من اجل هذا المنصب، وكذا المسافرون من اجل الاستثمار برأسمال في شراء الأراضي أو أي نشاط اقتصادي، وهذه العروض صالحة حتى ثلاثة اشهر من تاريخ التوجه إلى تونس[2].

(1) Direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation, Op.cit. P7.
(2) Ibid,, P8.

إن هذا النمط في التعامل مع المسافرين يبين إن كل الوسائل والظروف كانت مهيأة من اجل إنجاح الاستيطان وجلب فئات أوروبية وراس مال أوروبي إلى تونس بغية إنجاح المشروع الاستعماري الاستيطاني

ت.الشركة العامة للنقل البحري:

تأسست هذه الشركة في 18 مارس لسنة 1865 براس مال قدره 20 مليون فرنك، تأسست في بدايتها للقيام بعملية النقل البحري للمواد الأولية ومباشرة العقد الذي أبرمته غداة تأسيسها مع شركة استغلال معدن الحديد بالجزائر وهي "مقطع الحديد" فقد أمضي عقد بين الطرفين يستمر غاية ثلاثة عشر سنة تقوم فيه الشركة العامة للنقل البحري بنقل خامات الحديد من ميناء عنابة بالشرق الجزائري إلى مرسيليا، أين يتواجد أكبر مصنع للتعدين بفرنسا[1].

ومع دخول مقطع الحديد إلى التراب التونسي بصورة مباشرة وغير مباشر عن طريق الفروع كشركة عين العليقة بسوق العربة وشركة واستا مسلولة وشركة جبل جريسة، كانت الشكة العامة تقوم بنقل الحديد الخام انطلاقا من عنابة الجزائرية، بحكم أن فروع مقطع الحديد عملت بالغرب التونسي وهو ما سهل عليها النقل إلى مدينة عنابة، وفي فترة قصيرة كانت تنقل من ميناء طبرقة التونسي[2]، لكن بالعموم لم يكن لهذه الشركة دور عدا الذي ذكرته بحسب ما اطلعت عليه من وثائق.

ث.شركات أخرى متنوعة:

يضاف للشركات الفرنسية السالفة الذكر شركات أخرى ذات نشاط قليل وعلى نطاق ضيق اذا ما قورنت بغيرها، وتأتي في مقدمتها شركة "فلوريو روباتينو" الإيطالية التي افتتحت خطا بين إيطاليا وتونس قبل الحماية واستمرت تعمل عليه بعدها مع إضفاء تعديلات عليه[3]، كما تواجدت شركات

(1) Bouis Aimé, Op. Cit, P63
(2) Ibid, P64
(3) Direction Générale des traveau publique, Op. Cit, P177 -178.

جنبية أخرى نمساوية وبلجيكية وخاصة الإنجليزية كشركة "برانس–لين" Prince-Line، ربطت ميناء تونس العاصمة بمانشستر ثلاثة رحلات خلال الشهر الواحد ابتداء من سنة 1892[1].

2.3.2 المواصلات الداخلية:

أ. النقل البري عبر السكك الحديدية:

مثّل قطاع السكك الحديدة ابرز مجال تنافس فيه الأوروبيون بتونس قبل الحماية، بغية الحصول على مشاريع وامتيازات، واستمر الأمر بعد الحماية لكن بتفرد فرنسا وشركاتها في هذا المجال، فمع نهاية القرن التاسع عشر كانت الطرق الحديدية المشيدة والمفتوحة للحركة بطول 1600 كلم، وذلك في اتجاهات متعددة أهمها طريق تونس العاصمة إلى حلق الوادي مرورا إلى المرسى، وتونس نحو أريانة، وتونس اتجاه بنزرت، ومن سوق العربة نحو عين الدراهم، ومن سوق العربة إلى الكاف، ومن تونس إلى منوبة، ومن تونس إلى مجاز الباب، ومن تونس إلى سوسة ومن صفاقس إلى قابس، ومن سوسة إلى المنستير والمهدية وغيرها[2].

وفي مطلع القرن العشرين ازداد طول خطوط سكك الحديد المشيدة بـ 930 كلم[3]،وهذا تحت إشراف المديرية العامة للأشغال العمومية التي سلمت مشاريع السكك الحديدة لمجموعه من الشركات الفرنسية، وهذا بصرف النظر عن الخطوط التي قامت بمدها الشركات العاملة بالحقل الصناعي واستخراج المواد الأولية، من اجل ضمان النقل إلى الموانئ، وفيما يلي ابرز شركات السكك الحديدية.

ب. نشاط شركة عنابة – قالمة:

حددت استراتيجية نشاط هذه الشركة انطلاق من المحيط والمجموعات التي عملت على تأسيسها وهي شركة باتيغنول Société de Construction des Batignolles وبنك باريس وهولندا Banque Paris et Pays-Bas ومجموعة من رجال السياسة والصناعة الفرنسيين الذين كانت لهم أهداف تنمية رؤوس

(1) Direction Générale des traveau publique, Op. Cit, 178.
(2) Direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation, Op.cit. P19.
(3) Ibid., P20.

أموالهم ، وكانت الجزائر هي مكان ميلاد هذه الشركة في اطار القانون الإداري الفرنسي، وسميت بهذا الاسم بعد إن حصلت على أول امتياز وهو إقامة خط حديدي يربط مدينة عنابة (بونة) بقالمة الجزائريتين[1]، وتعتبر اكبر الشركات التي عملت بمجال سكك الحديد بتونس، تأسست في 2 افريل سنة 1875[2]لمدة مئة سنة براس مال 30 مليون فرنك، نشطت في البداية كفرع لشركة أخرى عملاقة وهي شركة البناء "باتيغنول[3]" وهي شركة فرنسية محدودة تأسست في 1846 من طرف شخص يدعى "ارنست غوان" Ernest Goiiin إذ قام هذا الأخير بفتح رأسمالها سنة 1872، لتصبح شركة رأسمالية محدودة، عملت بعدة مجلات ابرزها صناعة الجسور من مادة "الميتال"، ثم مجال الأشغال العمومية والبناء لتدخل مجال مد خطوط السكك الحديدية، مزاولة كل هذه الأنشطة مع بعضها لبعض، وقد انطلق نشاط الشركة في فرنسا ووسط أوروبا[4] ثم انتقل نشاطها إلى الجزائر وتحديدا في عمالة قسنطينة التي حصلت بها على عدة مشاريع خاصة مد سكة الحديد نحو مناجم الونزة التي تعتبر اهم منطقة معدنية في الشرق الجزائري لتبقى فيها مدة طويلة من الزمن[5].

وفي نفس الوقت انتبهت الشركة وهي تزاول نشاطها بهذه المنطقة إلى أهمية الخط الحديدي الذي يربط ابرز موانئ الشرق عنابة وقالمة بمنطقة تبسة الغنية بالفوسفات، الأمر الذي جعل الشركة ما بين سنتي 1875 إلى 1880 تقوم بتأسيس مجموعة صناعية عن طريق إنشاء فروع جديدة يختص كل فرع بمزاولة نشاط معين، وهنا انبثقت عنها شركة عنابة قالمة التي عملت بالتراب الجزائري بادئ الأمر، ثم بدأت تدخل إلى التراب التونسي من خلال الحصول على مشاريع سكك حديد من حكومة البايات، لتوسع نشاطها بتونس اكثر من الجزائر بعد فرض الحماية سنة 1881م[6]، واختارت الشركة تونس اكثر

(1)Mohamed Lazhar Gharbi**,** Op Cit, PP105-104
(2) Ibid., P87.

(3) بلدية في باريس تنتمي اليوم إلى الدائرة التاسعة بالعاصمة.

(4) Burnel Anne. <<La Société de construction des Batignolles de 1914 à 1939, histoire d'un déclin>>**, Histoire, économie et société**, A14, N2, P302

(5) Gouvernement général de l'Algérie, **Le Bône- Guelma- l'Ouenza**, Imp. Admenstrative Victor Heintz, Alger, 1913, P4.
(6) Burnel Anne, Op. Cit, , P312.

من الجزائر في مجال الاستثمار لعدة اعتبارات أولها لكون مجال النشاط في الجزائر شبه مغلق بوجود شركات خاصة سبقت عنابة–قالمة، ناهيك عن عدم حصولها على دعم من الحكومة داخل الأراضي الفرنسية، بينما تونس تحتوي على أفضليات مضاعفة من عدة جوانب أولها حماية الحكومة الفرنسية لها بدخولها كضامن مع الحكومة التونسية في أي مشروع استغلال وابرزها امتياز 6 ماي 1876 ودفتر الشروط الموقع في فيفري1977، وتعتبر تونس بمثابة ارض جديدة وارض حرة من غير ضوابط وعراقيل قانونية، وحتى بعد الحماية لم تغير الحكومة من وضعية نشاطها أو فرض قيود عنها[1].

تركز نشاط الشركة بتونس إجمالا على الشمال من خلال المشاريع التي سبقت الحماية وتحديدا الخط الحديد الذي يربط تونس العاصمة بغار الديماء على الحدود الجزائرية بطول 220كلم، والذي حصلت على امتلاكه والإشراف عليه بعد الحماية[2]، أما الجنوب التونسي من نصيب شركة سكك الحديد والفوسفات لقفصة التي كانت أكبر شركة لمد سكك الحديد بالجنوب وذلك لتوفر الفوسفات بقفصة.

بدأت الشركة نشاطها بقوة في سنة 1892 بعد أن قدم Michaud المدير العام للأشغال العمومية بتونس مسودة مشروع إنشاء شبكة لسكك الحديد يبلغ طولها 1259 كلم للربط بين كبرى المدن التونسية، إضافة لبعض الطرق الفرعية، وفي 12 أكتوبر 1892 منحت حكومة الحماية لشركة عنابة قالمة امتياز إنجاز هذا المشروع، وأمضت معها اتفاقيتين لإنجاز مجموعة من السكك هي كالآتي:

مد سكة حديد تربط بنزرت بمدينة الجديدة، خط مدينة تونس إلى سوسة مرورا بفحص تونس، وخط من سوسة إلى القيروان، ومن سوسة إلى "مقنين" على أن يمدد إلى صفاقس فيما بعد، ومن سوسة إلى نابل، ومن تونس إلى حمام الأنف للمرور إلى "منزل بوزلفة" و"القليبية"، تم الانتهاء من الجزء الذي يربط تونس بالجديدة بعد سنتين من انطلاقه أي في1894م، وفي ما يخص بقية الطرق منحت حكومة

(1) Mohamed Lazhar Gharbi, Op Cit, PP 107-108-109
(2) E. de Fages, Op. Cit. P227

الحماية مدة خمسة سنوات إلى الشركة لإنجاز المشاريع واستكمالها[1] على أن تحصل الشركة على 1750 فرنك على الكلومتر الواحد بتكلفة عامة بلغت 5.600.000 فرنك مع إمكانية زيادة 400.000 فرنك كميزانية تكميلية للمشروع إن اقتضت الحاجة ذلك، وتم الاتفاق أيضا على جملة من المشاريع التي ستنجز مستقبلا وهي الخط الحديد الرابط بين تونس وسوسة عبر النفيضة وزغوان مرورا بسهول الفحص الزراعية، والخط الثاني يربط سوسة بالقيروان مرورا بسيدي الهاني، والخط الثالث من سوسة إلى "مكنين" مرورا بـ"مساكن"، والخط الرابع يربط تونس بسوسة لكن عبر الخليج فيمر بالقليبية ونابل والحمامات، مخالفا الطريق الأول ، وقد خصص لهذه الخطوط الحديدية الجديدة غلاف مالي يفوق 18 مليون فرنك، فالخطين الأول والثاني قدرت تكلفتهما 10.984.580 فرنك، أما الخطوط المتبقية فقدرت التكلفة بـ 7.200.000 فرنك[2]، وانطلقت بتجسيد هذه المشاريع مباشرة وعرفت تقدما في عدد الكلومترات المنجزة سنة تلوى الأخرى على مستوى كل الخطوط التي استهدفتها، فقد افتتح الخط الرابط حمام الأنف إلى نابل المار عبر "منزل بوزلفة" في 1895، وفي نفس السنة تم الانتهاء من الخط الذي يمتد من سوسة إلى النفيضة على امتداد 52 كلم، كما تقدمت الأشغال في إنجاز محطات القطار في كل من تونس العاصمة وسوسة لاستقبال المسافرين والتجار أصحاب البضائع لتنتهي به الأشغال في 1897، وهي ذات السنة التي استكمل فيها خط تونس العاصمة بزغوان، والخط الرابط بين سوسة والقيروان، وبذلك تكون الشركة قد أوفت بكل التزاماتها التي نص عليها اتفاق 1892 القاضي بالانتهاء من كل المشاريع وتسليمها إلى الحكومة التونسية خلال خمس سنوات أي في1897م[3].

وكما ذكرت في الفصل الأول من هذا البحث فان الشركة عملت بمجال مرافق لخدمة النقل وهو وزراعة الأشجار بالقرب من خطوط سكك الحديد الخاصة بها وركزت على أشجار البلوط الفليني وغيره، كما طورت من نشاطها عن طريق دخول الشركة مجال الاستثمارات الثنائية مع اطراف أخرى

(1) Paulard, Op Cit, P 75.

(2) <<Compagnie Bône-Guelma>>, **E.M.M.**, 19/11/1893, A16, N47, P32

(3) <<Petit Revue financière, Compagnie des chemins de fer de Bône à Guelma et prolongements>>, **J.D.D.**, 29/07/1897, N208, P4.

اغلبها كان الشركات العاملة بقطاع المناجم وذلك بقيام شركة عنابة على توفير خدمة النقل من المناجم إلى مختلف الموانئ البحرية وركزت على الفوسفات لكونه اكبر معدن استهدف بتونس كلها، فكانت الخطوط الحديدية للشركة توصله إلى ميناء عنابة الجزائري وموانئ صفاقس وتونس العاصمة فيما بعد وذلك عبر اتفاقيات مشتركة مع شركات استغلال المعادن التي انتشرت في كل البلاد التونسية [1].

وفي صعيد آخر قامت الشركة بربط ميناء بنزرت بخط سكة الحديد المتجه إلى منطقة الجديدة ابتداء من مارس سنة 1894م[2]، ومدّت الشركة في ذات السنة 73كلم أتمت بها ربط منطقة الجديدة ببنزرت ودخل هذا الخط الخدمة في الأول من نوفمبر من ذات السنة، بتسعيرات متفاوتة بين النقل الأفراد ونقل البضائع[3]، وزادا توسع نشطها في العقد الثاني من القرن العشرين بدخول عدة خطوط حديدية الخدمة ابتداء من سنة 1914 منها الخط الرابط بين "ماطر" و"نبر" إضافة إلى مد العديد من الامتدادات لخطوط منجزة من قبل، وهذا إما لتقريب المناطق العمرانية أو لمستلزمات نقل المواد الأولية التي تطلبها الشركات العاملة بذلك القطاع كإضافة 38 كلم إلى الخط الحديد الذي ينتهي في مجردة، وإدخال بعض الإصلاحات للأخطاء التي وقع فيها الطوبوغرافيون في إنجاز خط تونس سوسة وهذا بعد أن ظهرت عيوبه بعد انطلاق استخدامه، مع تطعيم الخطوط بورشات إصلاح للعربات كالورشة التي أقيمت بمنطقة "سيدي فتح الله" في ضاحية تونس العاصمة[4]، كما حصلت الشركة في سنة 1917على امتياز إنشاء خط حديدي يربط نفزة بطبرقة ودخل هذا الخط الخدمة في 15 نوفمبر 1922[5].

(1) <<Compagnie des chemins de fer de Bône a Guelma et prolongements>>, **Le Journal des chemins de fer,** 11/07/1896**,** A55, N6093, P513

(2) <<Chambre des députes, Les chemins de fer tunisiens>>, **Le Temps**, 21/05/1892, N11322, P3

(3) <<Compagnie des chemins de fer de Bône a Guelma et prolongements Assemblée générale du 21/06/1895>>, **Le Journal des chemins de fer**, 27/07/1895, A54, N6042, P512.

(4) <<Les Chemins de fer de Bône-Guelma et prolongements en 1914>>, **Le Journal des transports**, 3/07/1915, A38, N9, P115.

(5) <<Compagnie des chemins de fer de Bône a Guelma et prolongements>>, **A.C.**, 22/06/1923, A24, N93, P4.

الخريطة رقم4 الخطوط الحديدية لشركة عنابة قالمة[1]

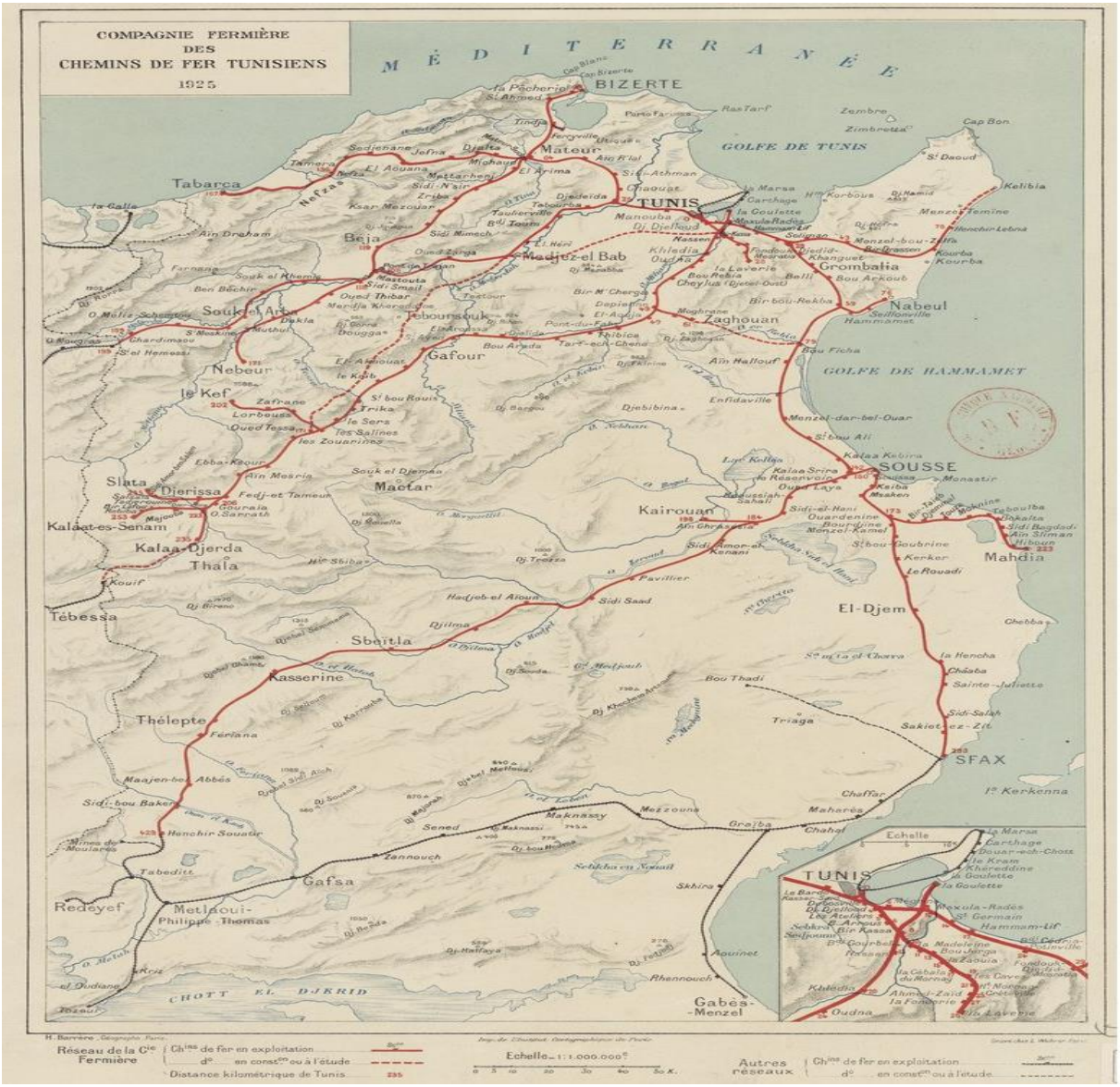

وكانت فئات واسعة من المجتمع التونسي والجزائريون بعمالة قسنطينة تنتقل عبر خطوط الشركة فقد بلغ عدد الركاب في كل من تونس والجزائر معا ما بين 3.768.000 إلى 3.889.000 مستخدم خلال سنتي 1919 و1920، كما بلغت حجم الحمولات التي نقلتها الشركة إلى الموانئ بالدرجة الأولى ما بين 1.660.000 طن سنة 1919، و1.830.000 طن سنة 1920 [2].

(1) Gallica.bnf.Fr Compagnie fermière des chemins de fer tunisiens. 1925,

(2) <<Compagnie des chemins de fer de Bône à Guelma>>, **A.C.**, 20/06/1921, A22, N72, P2.

وإبتداء من سنة 1920 لم تقم الشركة بفتح خطوط حديدية كثيرة، فقد اقتصر نشاطها التنموي على عمليات التطوير من السكك الموجودة بإضافة بعض الامتدادات الضرورية زيادة على عمليات صيانة وزيادة عدد المعدات المستخدمة كعربات النقل والجر والقاطرات المخصصة لحمولات البضائع فضلا أن المسافرين وهذا بغرض رفع المردودية وتوفير خدمات متكاملة غير منقوصة للزبائن(1).

لقد مثلت المشاريع التي حصلت عليها شركة عنابة قالمة دعامة حقيقية لحكومة الحماية في كل المجالات الاستراتيجية، فقد حصلت الشركة على المشاريع من اجل غاية ربحية وتحقيق فوائد خاصة لكنها أسدت إلى الحكومة خدمات كبيرة تمثلت في فك العزلة عن عدة مناطق زراعية أصبحت بفضل تواجد الخط الحديد مناطق جالبة للمستوطنين الزراعيين كحوض مجردة، كما ساهم تفرع شبكة خطوطها في تنشيط عمليات نقل المعادن وبالتالي رواج الصناعة الاستخراجية التي رفعت من حجم وقيمة الصادرات التونسية نحو الخارج بمختلف السلع والمنتجات(2).

ومع مطلع العقد الثاني من القرن العشرين طرأ تغير كبير وجذري على الشركة من حيث الملكية زيادة على التسمية ففي سنة 1923 تحديدا تحولت الشركة إلى شركة تونسية محضة وتحولت تسميتها من شركة عنابة قالمة ذات الطابع الفرنسي الجزائري إلى شركة ذات طابع تونسي فتغير اسمها إلى شركة المزارع وسكك الحديد التونسية وقد ورثت عنها سكة حديد في حالة نشاط بطول 1579 كلم(3)، وورثت كل الخطوط التي عملت عليها عنابة قالمة.

إن هذه الشركة قد غيرت من واقع خدمة النقل بصورة كبيرة بعدما كان في السنوات الأولى للحماية شبه منعدمة فوفرت الخدمة للراغبين في التنقل من شرق تونس إلى غربيها ومن شمالها إلى جنوبها، زيادة

(1) <<Compagnie des chemins de fer de Bône a Guelma et prolongements>>, **A.C.**, 20/06/1921, A22, N72, P2.
(2) Paul Leroy Beaulieu, <<La Tunisie>>, **J.D.D.**, 20/02/1901, N50, P1
(3) <<Compagnie fermière des chemins de fer tunisiens>>, **A.C.**, 30/05/1924, A25, N76, P2.

على التنقل بين المدن الحدودية الجزائرية التونسية، وقد تمت الإشارة لهذا الأمر في عدة رحلات قام بها أصحابها في السنوات الأولى للحماية[1].

والجدول الموالي يوضح حجم التعاملات والأرباح بالفرنك التي حققتها الشركة في تنمية رأسمالها، والأرباح التي تحققت عن كل سهم خلال عقد من الزمن يبدا من 1914 وينتهي 1923

السنوات	المبلغ الخام	الفائدة	الربح الصافي	الاستهلاك والاحتياطي	ربح السهم
1914	22.667.161	5.667.835	2.035.195	259.195	30
1915	16.824.191	2.493.123	1.908.531	132.531	30
1916	21.816.232	688.596	1.504.679	//	30
1917	21.026.732	457.780	//	//	30
1918	24.718.337	42.584	1.084.349	//	30
1919	27.282.536	//	988.374	//	30
1920	39.793.543	//	1.977.539	//	30
1921	46.668.288	1.120.000	2.036.587	//	30
1922	45.200.942	//	2.618.770	//	30
1923	55.498.472	//	2.950.033	884.932	30

المصدر: Crédit foncier, Op. Cit., P 140

إن هذا الجدول يبين بوضوح حجم الفائدة التي حصلت عليها الشركة من استثماراتها في تونس ويتجلى ذلك أرقام الربح الصافي الذي تراوح بين المليون ونصف وشارف على عتبة الثلاثة مليين فرنك في سنة 1924، وكذلك ثبات الفائدة عن كل سهم، وحسب قراءاتي عن نشطات هذه الشركة، فيمكنني ردّ هذا إلى اتساع مجال نفوذها في كامل التراب التونسي فضلا عن نشاطها في الشرق الجزائري، ولطبيعة الاستثمار كونها أشرفت على قطاع ذي حركية كبيرة وهو النقل، وهذا بخلاف نشاطات شركات أخرى،

(1) من بين الرحلات التي تحدثت عن هذا الواقع نجد:

- Victor Cambon, **De Bône à Tunis, Sousse et Kairouan**, Imprimerie de salut publique, 2eme édition, Lyon, 1885, P159.
- Édouard Céalis, **De Sousse à Gafsa, lettres sur la campagne de Tunisie (1881-1884),** Imp. Flammarion, Paris,1897,

يضاف لها الفترة الزمنية، ولكون الشركة متعددة الاستثمارات في اكثر من مجال، فهي تعمل في الجانب الزراعي بغرس الأشجار على جانبي طرق سكك الحديد التي تشرف عليها.

وميزانية الشركة لسنة 1923، توضح نفقات الشركة داخليا وخارجيا، ونوعية النشاطات الممارسة كشبكة الترامواي بتونس والجزائر، والنشاط في مجال الأراضي، والعمليات المالية والبنكية والرهن ومناطقها سواء في الجزائر أو تونس، والمداخيل التي تم تحصيلها والتي بلغت 212.727.587 فرنك[1].

لقد مثلت شركة عنابة قالمة مفتاح لفرنسا لدخول ارض جديدة للاستعمار، وسرعت بفضل نشاطها من عملية الاستعمار الفرنسي لتونس مند حصولها على امتياز خط مجردة، وهو المشروع الذي لم يكن مجرد صفقة مالية رابحة للشركة، بل صفقة سياسية لفرنسا في تونس، فكان توغل الشركة في الأراضي التونسية في شكل الاستثمار يمثل توغل النفود والمصالح الفرنسية في تونس[2] فكانت نقطة مرجعية في الاقتصاد الفرنسي بتونس، واحد ركائز الحماية، لان نشاطها الاقتصادي لطالما تم توظيفه سياسيا قبل الحماية وبعد فرضها، وكونها شكلت احدى آليات العلاقة بين فرنسا وإيطاليا بعد المشكل الذي وقع بين الطرفين بسبب شركة روباتينو الإيطالية، وكانت شركة عنابة قالمة السبب الرئيسي في حل القضية[3].

ت.شركة الترامواي عنابة – القالة:

هي شركة فرنسية رأسمالية محدودة، تأسست في سنة 1900 لمدة 63 سنة، بلغ رأسمالها 600.000 فرنك ب 1200 مساهم بقيمة 500 فرنك للسهم، تواجد مقرها الرئيسي في باريس، غلب على نشاطها الجانب الخدماتي في مجال السياحة، فقد عملت الشركة على استغلال خطوط الترامواي من مدينة عنابة الجزائرية إلى حلق الوادي، وكل الخطوط التي حصلت على امتيازات عليها، بما فيها تلك التي تمتد إلى إقليم قسنطينة الجزائري، نظرا للضمانات الأمنية التي تقدمها الشركة للسياح القادمين من الخارج بقيامها

(1) Crédit foncier, Op. Cit., p 141
(2) Mohamed Lazhar Gharbi, Op.Cit, P111
(3) حول هذه القضية، انظر مبحث الشركات الإيطالية بتونس في الفصل الأول من هذا البحث.

بمتابعتهم في خطوط سكك الحديد الفرعية خارج التراب التونسي بناحية الشرق الجزائري[1]، والجدول الموالي يوضح مختلف النشطات والمعاملات المالية الداخلية والخارجية سنة 1923م

الأرباح والخسائر	953.025	عوائد الاستغلال	856.176
مصروفات إدارية متنوعة	3.325	فوائد مختلفة	3.941
فوائد، واستهلاك ملزم	29.000	أقساط المديريات	54.392
نفقات سرية	11.626	ضمانات الاستغلال	119.614
علاوات التسيير البشري	11.053	مجموع القروض	1.034.125
عوائد أقليم قسنطينة	28.297	احجم التدفقات المالية	1.036.328
ديون الإدارة السابقة	//	الرصيد الإجمالي السنوي	25.603
مجموع التدفقات	1.026.328		

المصدر: Crédit foncier, Op. Cit.,P156.

إن الملاحظ من أرقام هذه الشركة هو ضعف مواردها المالية، ويتجلى ذلك في رقم رأسمالها الذي لم يتعدى المليون فرنك، كذلك من خلال هذا الجدول يمكننا فهم قلة رأسمالها الذي هو بالأساس قلة في عدد المساهمين ويتجلى ذلك في ضعف الشفافية في المعاملات المالية الداخلية فضلا على الخارجية، وكونها مبهمة أحيانا أخرى، مثل ديون مجلس الإدارة القديم، والنفقات السرية للإدارة.

لكن رغم ذلك تبقى هذه الشركة احدى الأذرع التي ساهمت في رسم ملامح الاقتصاد الخدماتي بتونس، ووضع أسس لاقتصاد يعتمد على السياحة كمصدر دخل وربح للفرد والجهات الرسمية.

ث.شركة التراموای لتونس العاصمة:

شركة فرنسية رأسمالية محدودة، بلغ رأسمالها 12 مليون فرنك فرنسي، تضم 120.000 مساهم بـ 500 فرنك، تأسست الشركة في 04 مارس 1903، لمدة 75 سنة[2]، انبثقت عن شركة كبرى تعمل في مجال النقل بفرنسا وهي الشركة الفرنسية العامة للنقل بالترامواي التي عملت بفرنسا وبلجيكا وتونس،

(1) Crédit foncier, Op. Cit, P 155.
(2) Ibid., P 163.

ليبدا مساهمو الشركة الجديدة بعقد اجتماعاتهم السنوية بمعزل عن الشركة الأم ابتداء من سنة 1903 سنة تأسيسها مستغلين الظروف التي تمر بها حكومة الحماية ورغبتها في تثبيت سياستها الاقتصادية بالبلاد لتتحصل على مجموعة من المشاريع بتونس بما يضمن مصلحة الطرفين(1)، اتخذت الشركة مقر لها في تونس العاصمة، تمكنت من تنمية رأسمالها على عدة مراحل، إذ تأسست برأسمال يفوق ثلاثة ملايين، وبعد عشرة سنوات وصل إلى 12 مليون(2)، مستغلة عدم ولوج شركات كثيرة مجال النقل بتونس، فإلى غاية مطلع القرن العشرين كانت شركات النقل بتونس تعد على الأصابع، ومحصورة في تونس العاصمة(3).

- **نشاطها:**

اشتمل نشاط الشركة على جانبين رئيسيين، الأول والاهم يتمثل في العمل على مد خطوط سكك حديدية لمرور عربات الترامواي الذي يعمل بالطاقة الكهربائية ومن خلال ممارسة عملية النقل العمومي للأفراد والبضائع تتحصل الشركة على مواردها، أما الجانب الثاني من نشاطها فهو عملها بمجال إنتاج الطاقة لهدفين رئيسين الأول يتمثل في تزويد خطوطها بالكهرباء اللازمة للسير والثاني لإمداد المناطق الحضرية بالكهرباء وإيصالها إلى ابعد نقطة ممكن عبر اتفاقات مع إدارة الحماية.

فقبل دخول الشركة مجال الاستثمار بمجال النقل كانت شركة بلجيكية تعمل به منذ 1883، إذ استهدفت ربط العاصمة بضواحيها وقامت بمد خط بطول ثمانية كلم فقط، لتقوم الشركة الفرنسية العامة للترامواي في سنة 1901 بشراء امتيازها، ثم تأسست عنها الشركة التونسية للترامواي في سنة 1903، مستغلة وضع المديرية العامة للأشغال العمومية هدفا لها يتمثل في مد شبكة من الخطوط الحديدية للترامواي تربط تونس العاصمة وضواحيها بمسافة 66كلم مقسمة إلى احدى عشر خطا عبر شبكة كهربائية أهمها مد خط تونس أريانة وخط تونس- باردو- منوبة(4)، ومن اجل هذا الهدف حصلت

(1) <<Compagnie des tramways de Tunis>>, **J.D.F**, 14/01/1911, N2, P13
(2) Crédit foncier, Op. Cit., P 163.
(3) <<Les Chemins de fer en Tunisie>>, **J.D.F**, 5/09/1908, N36, P850.
(4) <<Les Tramways de tunis>>, **A.C.**, 23/04/1914, A15, N48, P4.

الشركة في سنة 1913 على امتياز بموجب اتفاق ابرم بين المدير العام للمديرية العامة للأشغال العمومية ومدير مجلس إدارة الشركة التونسية للترامواي يتم بموجبه مد سكة حديد للجر الكهربائي تربط بين العاصمة إلى حمام الأنف مرورا بمنطقة جبل جلول ومقرين[1]، وتم مد الشركة بامتياز آخر يتمثل في إنجاز حطين حديدين يشتغلان بالكهرباء لربط تونس بضواحيها الشمالية الشرقية الأول من قناة حلق الوادي إلى تونس تشمل بناء محطات في طريقها كقرطاج وصولا إلى المرسى، أما الخط الثاني فيربط المرسى بتونس بخط موازي للخط الحديدي الذي شيدته شركة عنابة–قالمة من قبل على مسافة 35 كلم، ومن اجل تجسيد هذا المشروع تم انتداب 230 عاملا[2].

أما في المجال الثاني المتعلق بإنتاج الطاقة الكهربائية فان هذا النشاط كان موازي ومتداخل مع الجانب الأول فبحكم أن عربات الترامواي التي كانت تستخدمها الشركة عبر خطوطها تعمل بالطاقة الكهربائية فقد عملت الشركة على تزويد مدينة تونس وضواحيها بالطاقة الكهربائية، وهذا انطلاقا من المصنعين الذي شيدتهما الشركة في "باب السعدون" وفي في حلق الوادي فالأول يعمل لتزويد المناطق الحضرية بالكهرباء والثاني لتزويد شبكة الترامواي[3]، كما وسعت نشاطها بمحطة توليد للكهرباء كبيرة، أقدمت من خلالها على مد الكهرباء من حمام الأنف إلى غاية نابل بقوة 30.000 فولط على مسافة 92 كلم ليكون هذا الخط منطلقا لتوصيل الكهرباء فيما بعد إلى مدن سوسة وصفاقس، وأقدمت على إجراء دراسات لإمداد ناحيتي "مجاز الباب" والجديدة [4]، وما لبثت الشركة من الانتهاء من تجسيد هذه المشاريع حتى عقدت اتفاق أخر مع المديرية العامة للأشغال العمومية يقضي بإيصال الشركة لخطوط كهربائية بقوة 30.000 فولط من تونس إلى ماطر مرورا بعدة مناطق بين المدينتين كالجديدة وتبوبة[5].

(1)<< Chemins de fer et tramways, **Le Capitaliste**, 30/10/1913, A36, N44, P723.

(2) <<Les Tramways de tunis>>, **A.C.**, 23/04/1914, Op. Cit., P4.

(3)<< Les Tramways de tunis>>, **A.C.**, 23/04/1914, Op. Cit, P4

(4) <<Compagnie des tramways de Tunis>> **A.C.**, 13/08/1928, A29, N125, P6.

(5) <<Tunisie- la vie économique, L'électrification des campagnes tunisiennes>>, **A.C.**, 24/06/1933, A33, N72, P2.

وفي الجدول الموالي أرقام تبين أرباح الشركة خلال عقد النشاط بهذا المجال

السنوات	صافي الدخل	الاحتياط القانوني	الربح العام	الربح بالسهم
1914	888.099	86.582	720.000	6
1915	665.737	73.833	480.000	4
1916	660.445	68.351	480.000	4
1917	742.301	95.929	480.000	4
1918	682.568	86.499	480.000	4
1919	765.409	85.984	600.000	4.5
1920	831.359	85.615	600.000	5
1921	883.401	87.816	600.000	5.5
1922	853.375	87.106	660.000	5.5
1923	863.957	89.009	720.000	6

المصدر: Crédit foncier, Op. Cit., P164.

إن التطور في رأسمال هذه الشركة يقودنا للمقارنة بينها وبين رأسمال شركة التراموای" عنابة–حلق الوادي" الذي كان ثابتا ولم يعرف نماء، رغم ان كلا الشركتين خدماتية والشركة الثانية اقدم من حيث التأسيس وحصلت على امتيازات امتدت إلى الناحية الشرقية للجزائر، وكلاهما عمل في قطاع السياحة، وقد يرجع سبب ذلك الاختلاف في الموارد المالية لشركة "عنابة–حلق الوادي" مقارنة بشركة التراموای التونسية إلى الجوانب التنظيمية، والشفافية المالية بين مجلس الإدارة والمساهمين، ويمكن اعتبار هذه الشركة من الأعمدة التي أسست للاقتصاد السياحي بتونس.

ج. شركات النقل البري عبر السيارات:

وبالتوازي مع خدمة النقل البري عبر سكك الحديد عرفت تونس انطلاق ظاهرة النقل البري عبر السيارات السياحية، وانطلقت الخطوط البرية للنقل بالسيارات في تونس لأول مرة سنة 1896، فقد

تم ربط تونس بالجزائر عبر عدة طرق، فقد تم إنجاز الطرق بين كل من تونس العاصمة وبنزرت وطبرقة وسوسة صفاقس والمنستير والمهدية والكاف[1]،

وبلغت الطرقات الغير معبدة في سنة 1937 ما نسبته 31 %من إجمالي شبكة الطرقات، فيما كانت نسبة 51 % من الطرق مستخدمة خلال ذات السنة[2].

والجدول الموالي يبين وضعية شبكة الطرق البرية إلى ما بعد انتهاء الحماية الفرنسية بسنتين

السنة	الطول الإجمالي/كلم	الطرق المعبدة/كلم	الطرق الترابية/كلم
1938	12.556	8.036	4.520
1948	13.188	8.682	4.506
1958	16.000	11.000	5.000

المصدر: Wolkowitsch Maurice, Op. Cit, P149

وأقدمت حكومة الحماية على تطوير شبكة المواصلات البرية لرغبتها في زيادة عدد المستوطنين الفرنسيين بتونس، بتسهيل حركة النقل بين مختلف المدن والمناطق والقرى، خاصة في ضل التزايد المستمر لأعداد الإيطاليين الذين كانوا يزاحمون الفرنسيين في الامتيازات والنشاط الزراعي بالدرجة الأولى[3].

واختص بخدمة النقل البري بعض الأفراد عن طريق تأسيس عدد من الشركات الصغرى التي استهدفت النشاط السياحي بالدرجة الأولى، ومن أبرزها نجد الشركة التونسية للسيارات، وهي شركة رأسمالية محدودة تأسست في مارس سنة 1908، بغرض استغلال عمليات النقل العمومي البري بالسيارات، إضافة إلى خدمة بيع السيارات وكرائها، بلغ رأسمالها 400.000 فرنك، مقرها العاصمة تونس، وتوفرت على عدّة فروع في أرجاء البلاد التونسية مثل بنزرت وطبرقة ومجاز الباب، ومدن تبرسق، سوق العربة وباجة وزغوان وفريانة[4]، والشركة الثانية هي الشركة التونسية للنقل بالسيارات في منطقة الساحل، وهي الأخرى شركة رأسمالية محدودة، بلغ رأسمالها 500.000 فرنك، تأسست الشركة في 17

(1) Maurice Zimmermann, <<Travaux publics en Tunisie>>, **A.G.**, T 6, N28, 1897, P378-379

(2) <<Wolkowitsch Maurice, Les transports routiers en Tunisie>>, **Méditerranée**, A5, N2, 1964, P147.

(3) <<Tinthoin Robert. L'équipement de la Tunisie>>, **A.G.**, 1937, T46, N263, P548.

(4) Crédit foncier, Op. Cit., p 180.

أوت 1919 لمدة عشرين سنة، بهدف إنشاء خدمة النقل البري كمرحلة أولى ثم استغلاله واحتكاره كمرحلة ثانية[1].

4.2. المؤسسات المالية والبنوك:

تعتبر الحركية المالية من خلال الافراد أو المؤسسات العصب الحقيقي الذي يضمن صيرورة الاقتصاد في مختلف جوانبه سواء الزراعة او الصناعة او التجارة، فلا يمكن تشكيل منظومة اقتصدية متكاملة بدون وجود منظومة مالية قوية، والمفهوم الأخير لأهمية الأموال ونمط تداولها كان حاضرا بقوة لدى الساسة الفرنسيين الذي اشرفوا على الحماية الفرنسية يقابلها غياب لهذه الرؤية لدى الساسة والمجتمع التونسي على السواء منذ الفترة التي سبقت الحماية بعقود، خاصة ان المشاكل والتخبط في هذا المجال هو ما عجّل بفرض الحماية خاصة بعد تعيين "الكوميسيون المالي الأجنبي

وليتم ربط السياسات الاقتصادية الاستعمارية ببعضها قدمت حكومة الحماية عدة تسهيلات لورود رؤوس الأموال الى تونس بغرض تمويل المشاريع الاستثمارية الاستعمارية خاصة تلك التي استهدفت الموارد الباطنية[2]، الامر الذي أدى الى افتتاح مجموعة بنوك فرنسية بالدرجة الأولى، وخاصة بمدن تونس العاصمة وسوسة وصفاقس، وبنزرت، وقابس، منها بنك فرنسا والجزائر، والقرض العقاري الزراعي بالجزائر وتونس، وبنك تونس بفرعه المتعددة، والقرض العقاري والقرض الزراعي بتونس[3]، إضافة إلى بنوك وتعاضديات مالية إيطالية، سبرزها فيما يلي:

أ. البنك التونسي:

هو مؤسسة مالية فرنسية محدودة، تأسست في 3 سبتمبر 1884، لمدة خمسين سنة، برأسمال قدره 8 مليون فرنك فرنسي بـ 16.000 مساهم بـ 500 فرنك[4]، وهذا من خلال وكالة البنك الأطلسي

(1) Crédit foncier, Op. Cit., P177.
(2) Dhafer Bousselmi<<**Les emprunts tunisiens et les investissements publics 1920-1956** >> Thèse pour le doctorat Sous la direction de Mohamed-Lazhar Gharbi et de Bertrand Blancheton soutenue le 5 décembre 2016 Faculté Economies et finances Université de Bordeaux, 2016. P26
(3) Direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation, Op.cit. P22.
(4) Crédit foncier, Op. Cit., p 53.

بتونس التي تعتبر النواة الأولى للبنك التونسي وبالتعاون مع مؤسسة القرض الصناعي-التجاري الفرنسي[1]، هدف البنك إلى إجراء كل المعاملات المالية والتجارية والصناعية والعقارية بتونس، وتواجد للبنك عدة فروع هي فرع باجة، بنزرت، القيروان، المهدية، المنستير، سوسة، صفاقس، سوق الخميس، مجاز الباب، وقد ضم الجهاز الإداري للبنك مكتب يتشكل ما بين خمسة إلى اثنا عشر عضوا يتم تزكيتهم لمدة ستة سنوات، وحددت السنة المالية للبنك من أول جانفي إلى الحادي والثلاثين من ديسمبر من كل سنة[2]، وكانت الانطلاقة الأولى للبنك في العمل كانت بداية من 1 أكتوبر سنة 1884[3]، الأمر الذي يبين أن بداية نشاط هذا البنك كان ضمن نظام توسعة مالية لبنوك أخرى لفتح مجالات جغرافية جديدة لرؤوس الأموال، ففتح البنك أبوابه لتمويل كل العمليات الصناعية والتجارية بتونس[4].

السنوات	الرصيدفي 1 جانفي	المبالغ المحصلة	المجموع	المبالغ المدفوعة	الرصيد في 31 ديسمبر
1890	362.588	20.644.317	21.006.905	20.637.338	369.567
1891	369.567	34.998.705	35.368.272	35.027.231	341.041
1892	341.041	42.915.552	43.256.594	42.449.646	806.948

المصدر: V. Turquan, Note statestique sur la Tunisie, Op. Cit, P270

إن الملاحظ من حركية أموال البنك التونسي هو تواجد مبلغ هائل مطروح للتداول بلغ في السنة 1890 قيمة تفوق عشرين مليون فرنك، وسرعان ما تضاعف المبلغ خلال سنتين فقط، والجدول[5] الموالي يوضح حجم الأرباح المالية التي حصل عليها البنك في نهاية القرن 19 والعقدين الأولين من القرن 20.

(1) <<Don Caprice, Les coulisses de la finance>>**, Gil Blas**, 11/04/1884, A6, N1606, P1.

(2) Crédit foncier, Op. Cit., p 53.

(3) <<Banque de Tunisie>>, **Le Temps**, 28/09/1884, N8553, P1.

(4) <<Banque de Tunisie>>, **Le Temps**, 25/10/1884, N8580, P1

(5) جمعت الأرقام من المصادر التالية:

Crédit foncier, Op. Cit., p 54.

<<Banque de Tunisie>>, **Le Temps**, 23/05/1887, N9514, P4.

<<Assemblées d'actionnaires banque de Tunisie>>, **Le Capitaliste**, 4/04/1888, A11, N14, P 218

السنوات	صافي الدخل	الربح العام	الربح بالسهم
1886	/	72.000	13
1888	/	107.266	15
1889	/	448.418	/
1914	333.151	//	//
1915	506.923	160.000	10
1916	221.857	200.000	12
1917	781.306	240.000	15
1918	710.983	280.000	17
1919	616.535	320.000	20
1920	664.966	400.000	25
1921	884.934	480.000	30
1922	991.075	480.000	30
1923	1.027.775	480.000	30

ب.التعاونية الإيطالية للقروض:

مثّل دخول هذه المؤسسة المالية إلى تونس رغبة إيطاليا منافسة فرنسا على النفوذ بالبلاد خاصة مع بطء الهجرة الفرنسية والاستيطان الفرنسي مقارنة بحركة الهجرة الإيطالية، الأمر الذي جعل عدد المستوطنين الإيطاليين يفوق الفرنسيين كما أشرت إلى ذلك في الفصل الثاني من هذا البحث.

نشأت هذه التعاونية في 16 افريل 1900 لمدة خمسين عاما، لتتحول بعد ذلك إلى شركة بنكية محدودة في 29 جويلية 1923، تواجد مقرها بحي الصادقية بالعاصمة تونس، عرف رأسمالها تغيرات عديدة وهي على هيئة تعاونية للقروض، لكن بعد تحولها إلى شركة بنكية محدودة استقر رأسمالها بخمسة مليون فرنك بداية من 15 جوان 1924، موزعة على خمسين الف مساهم بـ مئة فرنك، تهدف هذه الشركة الإيطالية إلى إجراء كافة التعاملات المالية والبنكية[1]، وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الحماية

(1) Crédit foncier, Op. Cit 81.

الفرنسية قد سمحت بإنشاء هذه التعاونيات المالية بصورة رسمية بموجب مرسوم 04 جويلية 1907 بصورة رسمية، وتم بموجب هذا المرسوم تشكيلها دون الحاجة إلى رخصة من الحكومة الفرنسية، وهي موجهة بالأساس إلى التعاونيات الزراعية، وفي حال قيامها بالعمليات التجارية فإنها تخضع للقانون الفرنس في هذا المجال، وهي ذات طابع مدني[1]، والجدول الموالي يوضح مختلف التعاملات التي قامت به هذه الشركة البنكية:

السنة	رأس المال	صافي الدخل	الاحتياطات	الربح العام	الربح بالسهم
1912	295.600	34.243	6.243	22.258	7
1913	205.800	39.311	7.862	25.552	8
1914	205.800	51.509	10.301	33.480	8
1915	316.700	76.617	35.323	29.801	10
1916	334.600	77.018	11.403	37.662	10
1917	351.800	66.865	10.373	33.712	10
1918	369.300	79.275	12.855	41.778	10
1919	440.400	92.395	18.479	60.057	10
1920	471.600	94.443	18.888	61.388	10
1921	485.900	104.963	20.922	68.226	10
1922	466.900	134.940	26.988	87.711	18
1923	468.800	225.379	//	191.572	40

المصدر: Crédit foncier, Op. Cit., P 82

(1) **Bulletin de la Direction de l'agriculture et du commerce et de la colonisatio**n, 11 année, N45, 1907, Imprimerie Papeterie, Tunisie, 1907, P 445.

ت.البنك الفرنسي التونسي للقروض العقارية والرهن:

بلغ رأسمال هدا البنك مليون فرنك فرنسي، له عشرة آلاف مساهم، تأسس سنة 1905، ونشط إلى غاية 13 اوت 1929، عمل على استغلال الامتيازات التي منحها الباي التونسي بموجب القانون الصادر 18 اوت 1879، وقانون 15 جوان 1881، والمخصص لتحرير العمليات المالية الخاصة بقيمة المنشآت العقارية[1]، والجدول الموالي يوضح حجم العمليات البنية التي قام بها والارباح التي تحققت لصالحه:

السنوات	مبلغ القروض /فرنك	الربح الصافي/ فرنك
1914	1969237	61902
1915	1795358	64622
1916	1937089	59507
1917	2149484	59622
1918	2978081	59997
1919	2788822	68566
1920	3426868	86751
1921	2606991	77701
1922	2.639715	85055
1923	2716216	97737

المصدر: Crédit foncier, Op. Cit., P 49.

(1) Crédit foncier, Op. Cit. P 48.

ولتوضيح نسب الأرباح المحققة بشكل أكبر سنعتمد الرسم البياني الموالي:

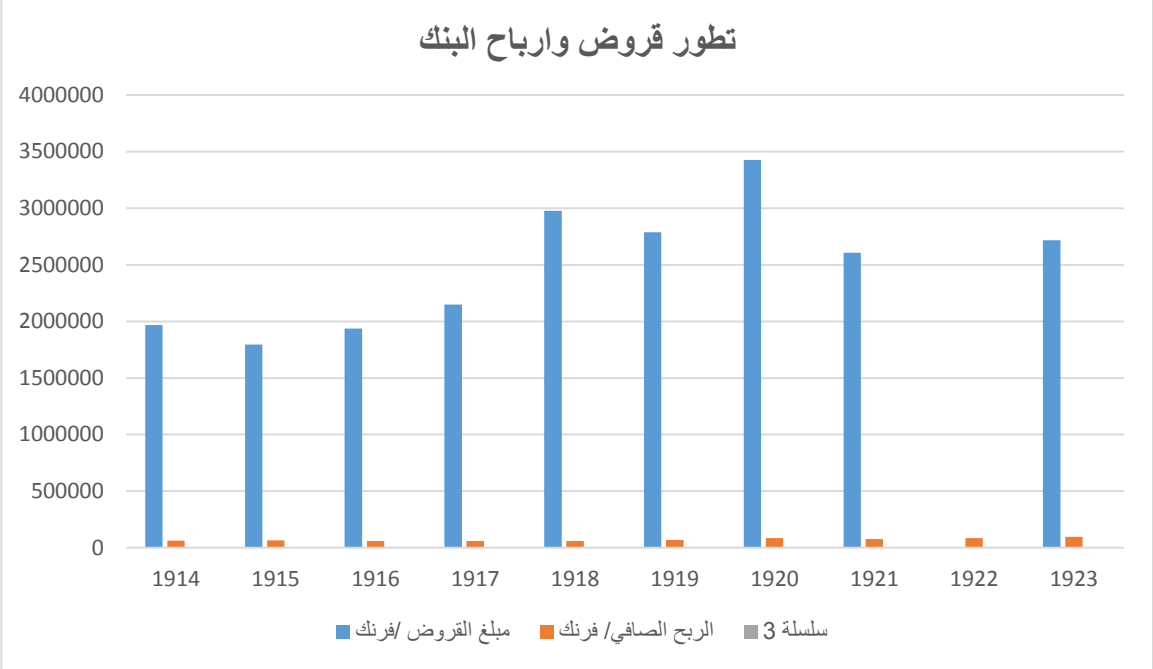

ويلاحظ من هذا الجدول والرسم البياني ثبات أرباح البنك بصورة سنوية من القروض الممنوحة، وتزداد الأرباح كلما زادت نسب القروض مثلما حدث في سنة1920، اذا ارتفعت الأرباح إلى أزيد من ستة وثمانين الف فرنك، أو الزيادة الكبيرة في الأرباح في سنة 1923 خاصة بالنسبة للقروض التي تحصل على الشركات النشط بقطاع المناجم

ث.البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية:

وهو شركة فرنسية محدودة، تأسست في 11 أوت 1919 لمدة تسعة وتسعون سنة، للمعل في كافة العمليات البنكية في كامل بلدان الشمال الإفريقي والدول الأخرى، يبلغ رأسمالها 12.500.000 فرنك، مقسمة على 125.000 مساهم بـ 100 فرنك، تركز نشاطه بالجزائر اكثر من غيره من بلدان الشمال الأفريقي[1].

(1) Crédit foncier, Op. Cit. p 51.

3. بنية الوضع الخدماتي الجديد:

إن ما يمكن استنتاجه من خلال التطورات التي شهدها قطاع الخدمات بتونس قبل وبعد الحماية يكمن في أن ما جرى بعد فرضها يعتبر كمرحلة ثانية للمرحلة الأولى التي قبل فرضها، ويعتبر قطاع الخدمات هو أكبر القطاعات الاقتصادية الذي عرف حركية وتطورا وتركيزا بغرض النهوض به.

وللتدليل على هذا القول نركز على قطاع المواصلات عبر سكك الحديد، فقد باشرت الحكومة التونسية مشاريع ضخمة في هذا الصدد عبر استثمارات جرت بالشراكة مع أطراف أجنبيه خاصة الإيطالية منها كشركة "روباتينو" ، على الرغم من أن هذه المشاريع وغيره بالنسبة للأوروبيين يدخل في خانة التنافس على الامتيازات والبحث عن السبل لإيجاد موطئ قدم في البلاد التونسية. فبالرغم من كل هذا إلا أن حكومة البايات يحسب لها هذه الخطوة الاستباقية خاصة في ظل الظروف والأزمات المالية الكبيرة التي كانت تمر بها البلاد في تلك الفترة، على الرغم من ان تونس لم تتوفر على مصانع للمعدات الميكانيكية وصناعة الآليات الضرورية لإمداد شركات سكك الحديد بها، بخلاف بعض الدول التي انتقلت لها تلك المصانع الجزائر كشركة "دوديتريش" De De Dietrich االمملوكة لهذه العائلة التي سميت بها الشركة، والتي انتقلت الى الجزائر واستقرت بالشرق بمدينة عنابة، وتحولت في 1938 إلى شركة الشمال الإفريقي للصناعات الميكانيكية والحديدية[1]، فتونس لم تعرف على الانزياح الصناعي الأوربي على أراضيها والذي كان غالبا في المستعمرات كمضاعفات للحرب الفرنسية البروسية وانتقال إقليم اللألزاس واللورين الى ألمانيا ، لان تونس في تلك الفترة لم تدخل بعد تحت الحماية الفرنسية.

أما بعد الحماية فان هذا القطاع الاستراتيجي عرف تحولا نوعيا وهائلا على مستوى كافة فروعه، إذ عملت فرنسا على محاولة محاكاة واقع الخدمات بفرنسا، وذلك عبر جملة الإصلاحات والمشاريع التي نفذتها، يضاف لها استحداث جوانب أخرى على النمط الغربي كخدمة الفندقة والسياحة التي عرفت قفزة نوعية وتحولت كصناعة اقتصادية جالبة للسياح.

(1) Mohammed-salah Boukechour, **De De Dietrich à Firrovial, Destin D'une Entreprise de la Colonisation L'indépendance de L'Algérie**, Dar Cortoba , Alger, 2016.

لقد ساهم قطاع الأشغال العمومية في تغيير البنية التحتية لتونس الأمر الذي أدى إلى تغيير الواقع الخدماتي بالبلاد بشكل شبه كلي نتيجة السيول الجارفة من رؤوس الأموال الفرنسية والأوروبية عبر جملة الشركات التي نشطت مختلف المجالات كخدمة توصيل الكهرباء والماء والغاز، زيادة إلى ربط تونس بالفضاء الخارجي عبر خطوط بحرية بما يخدم مصلحة فرنسا أولا، إذ وضفت موقعها لأغراض تجارية واقتصادية بحته، وحتى تنشيط الشركة الفرنسية للكوابل التلغرافية جاء في هذا الصدد، فهي شركة رأسمالية فرنسية كبيرة في مجال الاتصالات، بلغ رأسمالها 2.400.000 فرنك، دخلت إلى السوق التونسي عن طريق اتفاقية في 28 مارس 1901 أبرمتها مع حكومة الحماية ممثلة في وزير الصناعة والتجارة وبريد التلغراف إضافة لوزير المالية من جهة، ومن جهة ثانية بحضور رئيس مجلس إدارة الشركة، ونصت الاتفاقية على عدة جوانب منها إصلاح منظومة الكوابل التالفة والمترهلة وإنشاء مراكز صيانة، وإنشاء خط بديل من كوابل التلغراف بين فرنسا وتونس تحت البحر، كما تطرقت الاتفاقية إلى الجانب المالي في المشروع والغرامات في حال الإخلال مع الضرائب المترتبة على النشاط[1]، وبالتالي فقد أعطت دفعة جديدة في الاتصال بالكوابل التلغرافية بتونس.

كما أثرت البنوك الفرنسية بصورة خاصة والأوروبية بصورة عامة في مختلف نشاطات الاقتصاد التونسي خلال حقبة الحماية، وهذا عن طريق فروعها بالبلاد التونسية، ومساهمتها في إنشاء الشركات والمؤسسات المختلفة، مثل الشركة الجزائرية للقروض، وفرع بنك الاتحاد الباريسي بتونس، التي كانت تدعم شركة "مقطع الحديد" وفروعها خاصة فرعها "بجبل جريسة"، ومساهمة جزئية في شركة قفصة لإنتاج الفوسفاط، وعدد كبير من المؤسسات الصناعية وشركات النقل كالشركة التجارية لاستئجار السفن والخدمات، أما "بنك باريس وهولندا" فقد كانت له مساهمات في الفرع الذي سمي البنك

(1) Compagnie française des câbles télégraphiques, **Convention conclue, le 28/03/1901, entre l'État et la Compagnie française des câbles télégraphiques, pour l'établissement, l'entretien et l'exploitation de câbles télégraphiques sous-marins. Loi du 31/07/1901**, Imprimerie et librairie Centrales des chemins de fer, Paris 1901, PP 3-6.

انظر نص الاتفاقية في ملحق الوثائق ص: 335

العقاري الجزائري والتونسي، وشركة الفوسفات "بجبل مضيلة"، وشركة الخطوط الحديدة التونسية، وتمويليه للشركة الملكية النمساوية العاملة باستخراج الزنك والرصاص[1].

(1) احمد القصّاب، **تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956)**، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986، ص 242.

الخاتمة

في نهاية دراستي لهذا الموضوع المتعلق بنشاط الشركات الأجنبية بالبلاد التونسية خلال فترة الحماية الفرنسية، ومحاولتي للولوج إلى حقيقة ممارساتها بمختلف قطاعات الاقتصاد، في الزراعة والصناعة والتجارة وحتى الخدمات، فقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أجملتها في النقاط التالية:

شهد هذا القطاع جملة من التغيرات التي أفرزتها رؤوس أموال الأفراد والشركات نلخصها فيما يلي:

قطاع الزراعة:

1. تم استغلال الرغبة الفردية للرأسماليين الفرنسيين والأوروبيين، وكذا الطبقة المتوسطة في فرنسا والتي تملك راس مال صغير بهدف تنميته ومضاعفته بعد انفتاح السوق التونسية على مصراعيه أمامها بغرض الاستثمار مستغلة الحافز الفردي للأشخاص وبلورته في شكل سياسة استيطانية تجسد الأحلام الفردية والجماعية لأرباب الشركات والحكومة على حد سواء.
2. جاء الاستيطان الزراعي الذي قامت به الشركات الفرنسية والإيطالية، كمرحلة ثانية بعد الاستيطان الأحادي الذي يمثله مجموعه الأفراد الراغبين في الاستيطان وتكوين ثروة، ومن هنا بدأ احتكاكهم وتعاملهم مع حكومة الحماية رغبة منهم في تجسيد مشاريعهم، ومنه أصبح هذا النمط أرضية لتغلغل رؤوس الأموال الكبرى للشركات بهدف ترسيخ الهيمنة والقبضة الاستعمارية وتحقيق المنفعة والربح الخاص بها، ففي الأغلب مهد الاستيطان الفردي للاستيطان الشركاتي .
3. لقد تم توظيف الشركات بطريقة تخدم الاستيطان الفردي، من خلال قيامها بشراء أراضي شاسعة لما تتوفر عليه من رؤوس أموال ضخمة ثم بيعها للراغبين في الاستيطان بقروض تضبط إجراءاتها عقود مبرمة بين الطرفين برعاية إدارية، على أن يكون تسديد المبلغ على المدى المتوسط بعد نجاح المشروع الاستثماري الاستيطاني، وهذا ضمن مخطط حكومي، وقد مارس هذا الأسلوب الشركات الحكومية خاصة، حيث أن أصحاب رأس المال الكبير يمنحون دعما

لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة من أجل تنميته ومضاعفته كل هذا تكريسا للرأسمالية الإمبريالية.

4. لم تولي الشركات الأجنبية العاملة بالقطاع الزراعي اهتماما بالواقع التونسي ولم تبدي رغبة في التنسيق الوظيفي لا على المستوى الرسمي ولا حتى الشعبي، بل تم دفع الأمور لعجلة الاستغلال المتوحش لإمكانيات تونس الزراعية، مستغلة الواقع الزراعي المتعفن قبل فرض الحماية، فأصبحت تونس حلبة للصراع بين المستوطنين الأوروبيين خاصة الإيطاليين والفرنسيين منهم، ولنفوذ الشركات الأجنبية التي تخدم مصالحها الخاصة بالدرجة الأولى وتسعى لتنمية رأسمالها ومصالح بلدانها، فقد تعرض المواطن التونسي للاستغلال والتهميش بجعله حلقة صغيرة جدا ضمن دائرة الإنتاج والاستثمار، فكان في ذلك تكريسا للنظام العبودي، كما أجبر الفرد التونسي في كثير من الأحيان على بيع أرضه إما بسبب القوانين التعسفية التي أجبرته على التخلي عنها بأبخس الأثمان، أو بسبب إغراءات العروض المقدمة و قلة الوعي الوطني.
5. إن الزراعة التي أسست لها حكومة الحماية الفرنسية عن طريق الرأسمال الشركاتي لم تقم على مبدأ المنفعة المتبادلة، بل كانت أساسا زراعة ريحية من أجل تنمية رأس المال حيث كان تركيزها على زراعة الكروم بالدرجة الأولى موظفه في ذلك أحدث النظم والتقنيات والوسائل التي شكلت قفزة نوعية نقلت فيها الزراعة من النمط التقليدي إلى الشكل الحديث بتحويلها من زراعة معاشية إلى زراعة صناعية بهدف التصدير.
6. كانت الصناعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية محدودة وعلى نطاق ضيق كمعاصر الزيتون والمطاحن ومعامل المعلبات والعجين، التي تركزت في مدينة تونس العاصمة وبعض المدن الكبرى كصفاقس وسوسة، أما بقية مناطق البلاد فبقيت خالية من هذه التطورات

قطاع الصناعة:

عرف هذا القطاع بدوره تغييرات يمكن وصفها بالجذرية والشاملة لكونه القطاع الذي عرف استهدافا أكثر من غيره لرؤوس أموال الشركات، ويمكن أن نجمل نتائجه كالآتي:

1. انتقال قطاع الصناعة التونسية إجمالا من صناعات يمارسها التونسيون في الدكاكين والمحلات الحرفية إلى صناعة استخراجية للموارد الطبيعية المعدنية بالدرجة الأولى، إلا أن هذا التغيير لم يلغ قطاع الصناعات اليدوية التقليدية الذي بقي متواجدا لكنه يحتضر بفعل القوانين التي سنتها حكومة الحماية.
2. ارتكز نشاط الشركات الأجنبية بالمجال الصناعي على ثلاثة مراحل أساسية، أولاها عملية الاستكشاف، ثم عملية الاستخراج كمرحلة ثانية، ثم ثالثا عملية تسويق الموارد التي تكون غالبا في شكلها الخام.
3. لم تؤسس الشركات الأجنبية لأي صناعة تحويلية بالتراب التونسي، ولم يرد في تقارير أي شركة أية مشاريع لإقامة مصانع أو أفكار لبناء قواعد صناعية تونسية ما عدا الذي استلزمته ضرورة الإنتاج والتسويق كحاجتها لغسل المعادن وتصفية جزيئاتها لتخرج في صورتها النهائية المطلوبة بالسوق وتعود على شركاتها بأرباح طائلة بينتها الإحصائيات الإنتاجية لهذه الشركات بمختلف مجالات نشاطها، وبتنوع المعدن الذي استخرجته كل شركة ،باعتبار إن تنمية هذا الجانب وانتشار المناجم والمحاجر الإستخراجية -حسب قولهم- من شأنه أن يجعل الاقتصاد التونسي أقوى، ويحول تونس من بلد زراعي إلى بلد يعتمد على الصناعة الاستخراجية، مما يساهم في رفع المستوى الحضاري للفرد التونسي وفتح الآفاق الاقتصادية أمامه، بل وإحداث ثورة صناعية بتونس.
4. إن مفهوم الاستثمار الصناعي على أساس المنفعة المتبادلة بين الطرفين والذي يكفله اتفاق مبرم تكون فيه الحقوق متساوية والمنفعة متبادلة لم يكن له أي أثر في أدبيات نشاط هذه الشركات بحكم طابعها الرأسمالي الذي لا يمنح مجال للمنفعة الاقتصادية العامة التي قد تكون لصالح المنظومة التونسية، بل يكرس مبدأ المنفعة الخاصة لكل مساهم في رأس المال وعليه كانت هذه الامتيازات بمثابة مكافآت تمنحها الحكومة الفرنسية عن طريق حكومة الحماية لصالح الرأسماليين الفرنسيين وبالتالي تشكيل مجال حيوي لتكوين الثروة، وبالمقابل لم تحفظ لتونس حكومة وشعبا

أي حقوق في العملية الاستخراجية سواء بمنح الامتياز للتونسيين ولرؤوس الأموال التونسية مساواة بالفرنسيين وغيرهم من الأجانب، أو على الأقل بمنحهم الحق في الشراكة لنقل الخبرة قصد بعث هذا الاقتصاد مستقبلا بأيدي ورؤوس أموال تونسية، مثلما نصت عليه بنود الحماية، لكن للأسف كان العكس هو السائد وما كانت الحماية سوى غطاء قانونيا لعملية الإستنزاف وشرعنه النهب.

5. لقد كان القطاع الصناعي بالنسبة للفرنسيين أولى من القطاع الزراعي ويبرز ذلك في الغزو الهائل للشركات الراغبة في استغلال المعادن بمختلف أنواعها مقارنة بعدد الشركات التي تقدمت بطلبات استثمار في القطاع الزراعي ذلك لعدة أسباب منها الربح السريع في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاع الزراعي إضافة لارتفاع نسبة المخاطرة في القطاع الزراعي والتي تقل بالقطاع الصناعي حيث نجد أن النشاط في القطاع الأول قد يكون عرضة للجفاف والأزمات والجراد وقلة المطار بينما في الثاني لا تتعدى خطورته الأخطاء المهنية والانهيارات والأزمات المالية ونقص العمال ومشاكل النقل.

قطاع التجارة:

يعتبر نشاط الشركات في القطاع التجاري عنصر ضروري ومكمل للقطاعات الأخرى خاصة الصناعية منها، إذ لا استغلال صناعي دون وجود مجال تجاري يكمل بقية حركية الاقتصاد الاستعماري بتونس، ويمكن أن نلخص نشاط هذا القطاع فيما يلي:

1. عمدت حكومة الحماية على إنشاء ترسانة من الشركات التي تكون بمثابة اليد التي تتحكم من خلالها في مداخل ومخارج التجارة التونسية، لذلك فتحت الأبواب لتأسيس شركات رأسمالية عملاقة تكون لها الكلمة العليا في التجارة الخارجية لتونس.
2. اوكلت إدارة الموانئ التونسية إلى شركات استراتيجية تعمل على تجديدها "أبنية ،أرصفة" كما ألحقت بها المستودعات والمخازن وقد توسعت صلاحياتها تدريجيا لتصبح هذه الشركات وكيلا عن الحكومة في العملية التجارية وتمارسها بهويتها التي تأسست من أجلها، ومع الوقت

أصبحت تحظى وهذا إن دلَّ على شيء فهو الترابط بصلاحيات جمركية في إشارة واضحة للترابط القوي بينها وبين المديرية العامة للأشغال العمومية، التي ما فتئت تصدر مراسيم متتالية توسع عبرها صلاحيات شركات الموانئ وعلى رأسها شركة ميناء بنزرت وشركة موانئ سوسة، تونس، صفاقس، وبذلك اكتمل مخطط مربع الهيمنة، حيث أصبحت الشركات الزراعية وشركات المناجم تتعامل مع شركات النقل البري عبر سكك الحديد لتمد الشركات المهيمنة على الموانئ الكبرى والرئيسية بالسلع التجارية التي تشرف على تسويقها في كل الأنحاء لتعود بالفائدة على الجميع وفي مقدمتهم المديرية العامة للأشغال العمومية المنسق الرئيسي لهذ المربع الاستعماري الخطير.

3. عرفت الشركات التي أشرفت على العمليات التجارية لتونس والشركات التي كانت تسير وتدير اهم الموانئ التونسية نموا وتطورا مصاحبا للتطور الذي عرفته الشركات الصناعية والاستخراجية، فشركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس على سبيل المثال شهدت تطورات على مستوى بنيتها التحتية من أعمال لتوسعه الموانئ وبناء الأرصفة الجديدة وغيرها من الأعمال وقد كان ذلك تبعا لاحتياجات شركات استخراج المعادن المختلفة وعلى رأسها شركات إنتاج الفوسفات التي كانت معدلات إنتاجها تتزايد بصورة دائمة، وهذا ما شكل صراعا محتدما بينهما فيما يخص التسويق، فكانت هذه الأخيرة تقدم في كل مرة على إمضاء عقود مع الشركات المسيرة للموانئ بغرض للقيام بعمليات التوسعة وزيادة المناطق المرصفة وتوسعة المستودعات بهدف زيادة قدراتها الإنتاجية وتحقيق مكاسب ربحية أكبر مما سينعكس على عوائد شركات الموانئ وتحصيلها للفوائد.

4. لقد أقدمت الحكومة الفرنسية على التضييق على بعض المنتجات التونسية الصرفة من خلال عرقلة تسويقها إلا بالنمط الذي يخدم فرنسا، عبر ترسانة من القوانين الجمركية التي أحكمت من خلالها على مقاليد التجارة الخارجية لتونس.

5. انعكست السياسة التجارية للشركات الأجنبية المسيطرة على الموانئ خاصة على السوق الداخلية، وذلك بعد ان اشتدت المنافسة الخارجية على الحرفيين والباعة، وتطور الامر لتصبح السلع الأوروبية الحديثة الأكثر تداولا لدى التجار الصغار والمتوسطين بالمقارنة مع السلع المحلية التقليدية.

قطاع الخدمات:

يعتبر هذا القطاع من ابرز القطاعات التي تجلت فيها رؤوس أموال الشركات، والتي عملت على خلق واقع خدماتي جديد بتونس نجمل ابرز تنتائجه فيما يلي:

1. شهد قطاع الخدمات بتونس تطورات قبل وبعد الحماية وعليه يمكنني القول ان التغيير الذي مسه بعد الحماية ما هو إلا مرحلة ثانية مكملة للمرحلة ما قبلها، وذلك بتكملة المشروع الذي كان فيها القطاع آن ذاك قيد التجسيد والإنشاء، أي أنه لم يرق إلى مستوى يضاهي أوروبا، ورغم ذلك يبقى قطاع الخدمات أكبر القطاعات الاقتصادية الذي عرف حركية وتطورا وتركيزا من قبل السلطة الحاكمة بغرض النهوض به.
2. باشرت حكومة الحماية مشاريع ضخمة لسكك الحديد عبر استثمارات جرت بالشراكة مع أطراف أجنبيه خاصة الإيطالية منها كشركة "روباتينو" والشركة الفرنسية بونة قالمة مع العلم أن هذه المشاريع وغيره بالنسبة للأوروبيين تدخل ضمن إطار التنافس على الامتيازات والبحث عن السبل لإيجاد موطئ قدم في البلاد التونسية.
3. بعد فرض الحماية الفرنسية أصبح قطاع الخدمات في تونس قطاع استراتيجيا، إذ عرف تحولا نوعيا وهائلا على مستوى كافة فروعه، حيث عملت حكومة الحماية على محاكاة واقع الخدمات بفرنسا، وذلك عبر جملة الإصلاحات والمشاريع التي نفذتها، يضاف لذلك استحداثها جوانب أخرى على النمط الغربي كخدمة الفندقة والسياحة التي عرفت قفزة نوعية وتحولت لوظيفة اقتصادية ساهمت في تطوير الحركه الاقتصادية.

4. لقد ساهم قطاع الأشغال العمومية في تغيير البنية التحتية لتونس والذي كان له تأثير مباشر على الواقع الخدماتي بالبلاد ليشمل تغيير شبه كلي نتيجة لتدفق السيول الجارفة من رؤوس الأموال الفرنسية والأوروبية من خلال مجموعه الشركات التي نشطت بمختلف المجالات كخدمة توصيل الكهرباء والماء والغاز، زد على ذلك ارتباط تونس بالفضاء الخارجي عبر خطوط بحرية بما يخدم مصلحة فرنسا التي استغلت موقعها لتحقيق أغراض تجارية واقتصادية بحته.

إن الظاهرة الاستعمارية بكلية مركبة تجلب الخراب والدمار أينما حلت وارتحلت، إلا أنه لا يمكننا انكار حقيقة أن بعض المنجزات والأسس التي بنيت عليها ملامح حياة اقتصادية واجتماعية إيجابية جديدة مستمدة من مفرزات الواقع الحضاري الغربي حتى وان لم يكن من ضمن أهداف المستعمر خدمة الشعب المستعمر ، والذي لم يكن بيده تثبيط مجمل هذه التغيرات التي قد تستفيد منها هذه الشعوب من دون سابق تخطيط، فأوجد ذلك الاحتكاك ورود رؤى اقتصادية ومسالك تنموية عصرية انعكست إيجابا على بعض نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية كما هو حال قطاع الخدمات بتونس، إذ استمرت تونس المستقلة بتطبيق كثير من الرؤى والتوجهات الاقتصادية ذات الطابع الاستعماري وابرزها زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي وترقيته ليصبح عصب الاقتصاد التونسي اليوم.

إلا أن النظرة الشمولية بينت عدم قدرة التونسيين على مواصلة إدارة الاقتصاد التونسي بعد الحماية الفرنسية بنفس النظم الإيجابية التي وضعها الاستعمار، والتي تعود للخلل الذي وقع ضمن منظومة الاستثمار بين الطرفين، فالاستثمار الذي من شأنه أن يضمن المصلحة المشتركة لجميع الأطراف لم يتحقق في تونس، ورغم بعض المكاسب في البنى التحتية وإقامة بعض الصناعات إلا أن التونسيين كانوا غائبين ومغيبين عنها، فلم يتم نقل تلك الخبرات والتطورات إلى التونسيين لاستكمال بناء اقتصادهم، بل نشأت قطيعة مع فترة الحماية، وخير مثال على ذلك تراجع قطاع السكك الحديدية واهتراء خطوطها وعدم امتلاك الدولة التونسية القدرة على صيانتها فما بالك بمد خطوط

جديدة، وهذا ما يجعلني أتبنى قول أن الممارسات الاقتصادية الفرنسية بتونس لم تكن استثمارا اقتصاديا بل هيمنة استعمارية أحادية الجانب.

وعليه تظل هذه الدراسة بالأخير لبنة جديدة تضاف لما تقدمها من أعمال لهذا الجانب العملي للظاهرة الاستعمارية في تونس خاصة والوطن العربي بصورة عامة، والذي ما يزال بكرًا لم يتم التطرق إلى العديد من الجوانب التي يمكن أن توضحه وتفسره بصورة أكبر، وهو ما أوصي به في ختام هذه الدراسة.

ملاحق الصور

الصورة رقم 1: معصرة للزيتون تابعة للشركة الفرنسية الإفريقية

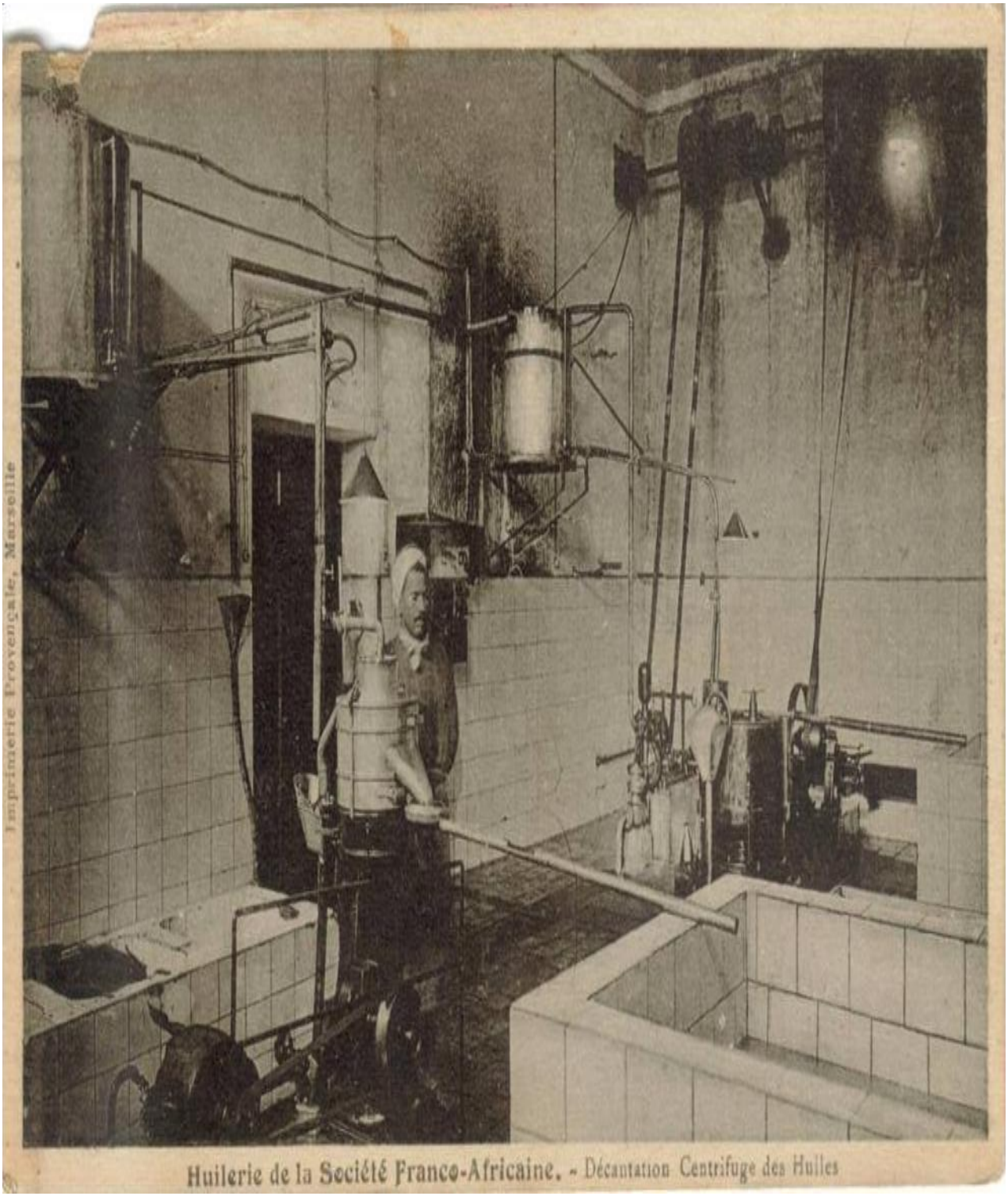

المصدر:

http://tunisie.vitaminedz.com/cpsm-enfida-tunisie-societe-franco-africaine-decantatio/Photos_20486_2366_20_1.html

الصورة رقم 2: صور لعملية التقاط الفوسفات عن طريق التجفيف الهوائي، لشركة الفوسفات وسكك الحديد لقفصة.

المصدر: Brunet Roger. Un centre minier de Tunisie : Redeyef., Annales de Géographie, T 67, N363, 1958. P 432

الصورة رقم 3 : صورة لدفتر ملكية الأسهم لشركة معادن دوارية

المصدر: http://www.priceminister.com/offer/buy/158289934/action-tunisie-societe-des-mines-de-douaria-2500-frs.html

الصورة رقم 4: صورة لمصنع شركة "بول كنسوت" (Paul Cnssoute)للتجارة في التمور التونسية

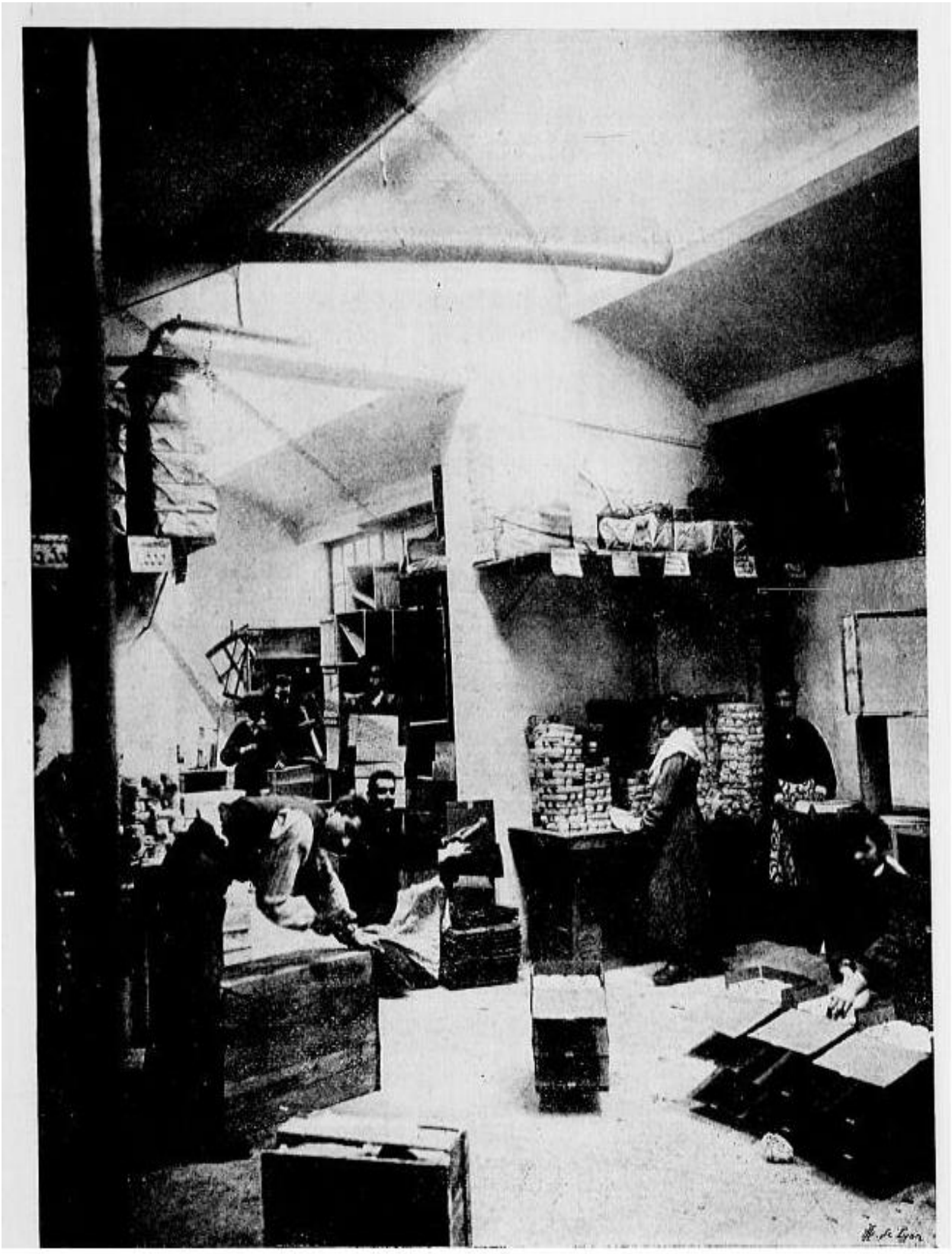

المصدر: Bouis Aimé, Op. cit P128

الصورة رقم 5: لوحة إشهارية لخدمة النقل عبر الشركة الأطلسية العامة بين فرنسا وتونس والجزائر

المصدر: Hugo d'Alési , Cie Gle Transatlantique. Alger. Service maritime postal entre la France, l'Algerie et la Tunisie

الصورة رقم 6: صورة للأسطول السفن التجارية والخدماتية للشركة العامة للنقل البحري.

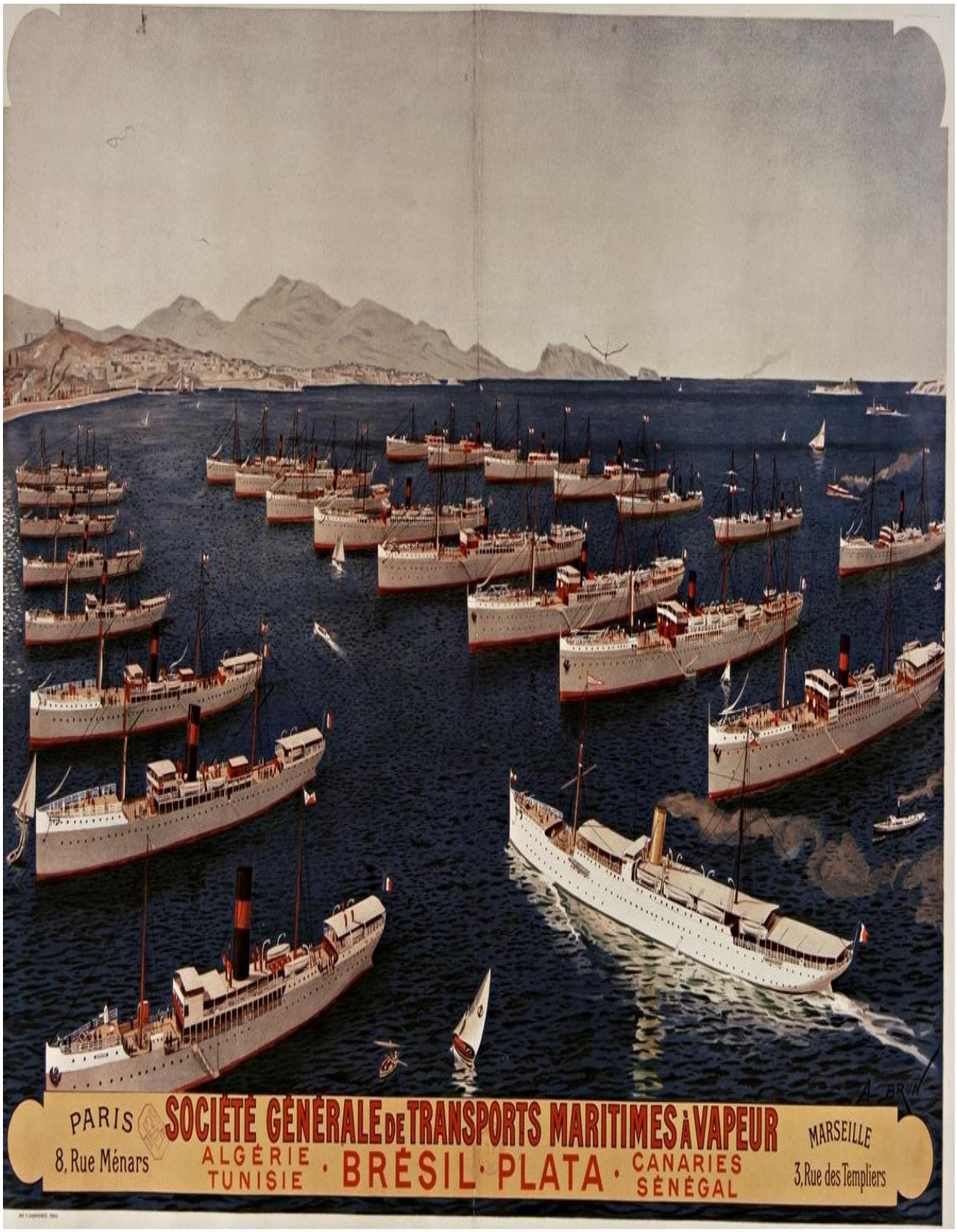

المصدر: A. Brun, affiche Société générale de transports maritimes à vapeur, 1905.

ملاحق الوثائق والمصادر

ميزانية سنوية لشركة المزارع الفرنسية Annuaire Desfossés Valeur cotées en banque à la Bourse de Paris – édition 1910

تحتوي الميزانية على أرقام مختلف العمليات التي مارستها الشركة والأرصدة الموجودة والمصروفة منها مصاريف الاستغلال الزراعي، وقيمة رأس المال بالأسهم، وقيمة الأراضي الزراعية والعقارية، وحجم الأموال التي ضخت في حساب الشركة البنكي خلال السنة

BILAN AU 31 DÉCEMBRE 1908

ACTIF	fr. c.	PASSIF	fr. c.
Exploitations rurales	1.776.488 16	Capital actions	1 100.000 »
Opérations immobilières . . .	1.767.852 87	Capital obligations hypothécaires.	545.500 »
Frais de constitution	1 »	Capital obligations immobilières.	1.022.500 »
Mobilier	6.999 30	Réserves pour l'intérêt et l'amortissement des obligations	325 »
Compte d'ordre (produits agricoles, vins, céréales, semences et superphosphates, divers).	153.742 60	Réserve légale	5.500 »
Débiteurs divers (gérants, métayers, divers)	220.089 53	Sommes restant à verser sur achat des domaines ruraux .	19.506 50
Avances à l'exercice 1908-1909 (frais généraux, exploitations).	11.501 85	Sommes restant à verser sur les acquisitions immobilières	551.119 90
Fonds disponibles placés à court terme.	6.000 »	Capitalisation des cuzels dus à la Société.	367.462 »
Affaires en participation . . .	429.658 15	Fonds de prévoyance pour le personnel.	50 »
Fonds disponibles (en banques, en caisse).	3.728 63	Créditeurs divers.	323.219 85
Versements à effectuer sur actions.	6.125 »	Solde créditeur du compte profits et pertes.	81.058 11
Déficit de l'exercice 1906 (amortissement)	33.712 42	Affaires en participation . . .	429.658 15
	4.445.899 51		4.445.899 51

تقرير لاجتماع سنوي لشركة مقطع الحديد منشور على مجلةL'Écho des mines et de la métallurgie

بتاريخ 6/04/1909، عدد 2035، سنة 36

Les Mines d'Or en France

On lit dans le rapport de la Société des Mines de la Lucette :

Messieurs, la caractéristique de l'exercice 1908, à laquelle nous avons d'ailleurs déjà fait allusion, a été la mise en train de notre nouvelle usine pour la fabrication du régule et de l'oxyde d'antimoine : les résultats ont été des plus heureux, au point de vue de nos conditions commerciales multiples, de la qualité des produits marchands obtenus et des prix de revient directs de fabrication, et surtout à cause de la grande proportion d'or dont elle nous permet maintenant de tirer parti : un tel succès immédiat nous engage à augmenter encore l'importance des installations nouvelles, et ce n'est guère que dans les derniers mois de l'année en cours que l'ensemble en sera véritablement terminé.

L'ancienne fonderie d'antimoine a été éteinte aux fêtes de Pâques 1908, mais non démantelée : au contraire, ses fours ont été refaits à neuf ; et elle est tenue prête à tout événement, avec ses approvisionnements spéciaux, pour fournir dans certaines conditions son appoint intéressant de production.

La marque de notre régule, ainsi que la qualité de nos oxydes et produits divers se font connaître et apprécier de plus en plus largement sur le marché mondial, dont nous fournissons déjà, d'après les statistiques officielles, environ le quart de la consommation ; et l'exposition franco-britannique, à laquelle nous avons participé, vient de se plaire à reconnaître ces efforts et leurs résultats par l'attribution à notre Société de deux grands prix, les plus hautes récompenses, dans la classe des mines et dans celle des produits chimiques.

Nos ventes de métal, minerais et produits antimonieux ont été légèrement supérieures à celles de 1907, quoique leur réalisation en espèces soit tombée au chiffre de 1 million 365.745 fr. 66. Le cours moyen du régule, qui était de près de 99 livres en 1906 et de 66 livres en 1907, est tombé à 33 livres en 1908, et est resté assez constant pendant toute la durée de l'exercice. Etant données ces conditions du marché de l'antimoine, le résultat de nos opérations vous paraîtra d'autant plus intéressant.

Le chiffres de notre production d'or — en espèces 2 millions 619.724 fr. 89 — atteste à la fois le progrès de notre organisation métallurgique et la belle tenue de la richesse en or de nos niveaux d'exploitation dont certaines zones ont donné des résultats qu'il convient cependant de considérer peut-être comme exceptionnels. Le nombre de flèches de notre bocard a été doublé, c'est-à-dire porté à vingt, depuis novembre dernier, et l'installation de concentration a été également doublée : nous tenons cependant ici à rappeler que nous comptons sur ce doublement du moulin à or bien moins pour une augmentation de production du métal précieux que pour le traitement complémentaire de minerais et de résidus pauvres, et pour l'obtention de quelques avantages particuliers techniques et de rendement.

Le chiffre global de toutes les dépenses industrielles au débit de notre compte de profits et pertes pour 1908 (1.646.635 fr. 31) dépasse celui de l'exercice précédent, mais affirme au contraire un progrès économique très appréciable si l'on met en balance la plus grande intensité des opérations minières, métallurgiques et commerciales représentées.

On voit apparaître clairement dès lors la situation tout à fait privilégiée et prépondérante que ces résultats acquis nous font aujourd'hui, comme producteurs sur le marché de l'antimoine : ce métal est devenu effectivement le sous-produit de notre exploitation aurifère ; mais nous ne voulons pas oublier le rôle important qu'il peut jouer au cas de reprise des cours sur le chiffre de nos bénéfices, et nous ne négligeons rien pour développer encore notre fabrication et profiter des circonstances favorables qui pourraient se présenter.

Compagnie de Mokta-El-Hadid

Rapport du Conseil d'Administration à l'Assemblée générale ordinaire du 6 avril 1909

MESSIEURS,

Nous venons vous exposer, dans l'ordre habituel, les résultats de nos diverses exploitations, la marche de leurs travaux, ainsi que la situation de nos participations et vous présenter les comptes de l'exercice, les inventaires résumés dans le Bilan arrêté au 31 décembre 1908, et enfin la répartition du produit net de l'exercice, tel que nous avons l'honneur de les soumettre à votre approbation.

Direction de Beni-Saf. — La production et les ventes de minerais, pour les deux derniers Exercices, se résument comme suit :

	1907	1908
	Tonnes	Tonnes
Production	497.063	491.420
Expéditions.	434.147	432.172

La production s'est à peu près maintenue grâce à l'appoint fourni par la mine du Djebel-Hadid près Ténez, d'une part, et d'autre part, par les nouvelles carrières de Beni-Saf. Tandis que l'exploitation de Ténez approche de sa fin, celle des nouvelles carrières est au contraire à son début et viendra peu à peu, et progressivement, remplacer celle des anciens gites.

Nous comptons, dès que nous abandonnerons Ténez, faire revenir à Beni-Saf notre personnel et tout le matériel transportable. L'utilisation en est immédiatement assurée dans les nouveaux chantiers où nous sommes obligés de pousser rapidement de très importants travaux de découverture et de transport de stériles.

Les dépenses imputables au compte de Premier Etablissement, déduction faite des réalisations et des réductions d'inventaires, s'élèvent à 281.400 francs.

Nos ventes qui ont subi l'influence de la baisse générale des prix des minerais ont pu être maintenues à un tonnage voisin de celui de l'an dernier. Les stocks, qui étaient insuffisants, se sont trouvés ainsi reconstitués et nous permettraient de faire face, sans troubler le régime de notre extraction, à une forte demande de minerais si celle-ci venait à se produire à la suite de la crise dont souffre actuellement la métallurgie.

Mais, jusqu'à présent, le tonnage, et le prix des ventes engagées pour 1909 présentent une diminution notable sur les ventes conclues l'an dernier à la même époque.

Direction de Bône. — Bien que nos travaux de mine proprements dits soient arrêtés, nous avons encore fait une petite extraction de 6.156 tonnes de minerais sur les concessions du Bou-Hamra et du Mokta. Ces minerais ont été ajoutés aux stocks existants sur nos emplacements de Bône, sous déduction d'un lot de 40 tonnes expédié à une usine française.

La concession de Karézas, qui faisait partie de l'apport statutaire des fondateurs de notre Compagnie, a été abandonnée par nous après accomplissement des formalités administratives requises, et signature du décret présidentiel acceptant notre renonciation.

Les recettes du chemin de fer ont été en progrès sensible, tant sur la ligne de Bône à Aïn-Mokra, que sur la ligne départementale d'Aïn-Mokra à Saint-Charles.

Le développement du trafic nous a conduits à renforcer notre matériel, et nous avons dû faire, de ce chef, des commandes de voitures et de wagons ayant entraîné des dépenses pour lesquelles le département nous verse un intérêt dans les conditions prévues dans notre convention avec lui.

Dans le courant du présent exercice, nous avons à engager des dépenses du même genre pour achat de machines locomotives et pour renouvellement de voie.

La mine de plomb et zinc d'Aïn-Alléga, exploitée en participation avec la Société d'Ouasta-Mesloula, a commencé à donner quelques produits.

La laverie, mise en train au milieu de l'exercice, a pu traiter 4,200 tonnes de minerais reçues de la mine.

Sur la galène produite, on a fait une première expédition, pour essai, de 50 tonnes, qui sont actuellement en traitement dans une fonderie de plomb en France.

Les gisements de minerais de fer du Bou-Kadra attendent toujours la solution des difficultés relatives au chemin de fer de l'Ouenza.

L'examen du projet de loi de concession de ce chemin de fer déposé devant les Chambres par le Gouvernement, a subi un retard provenant de ce que, dans un intérêt de Défense Nationale, on a voulu faire passer par le port de Bizerte (Tunisie), une partie du tonnage des minerais dont la totalité avait été primitivement réservée au port de Bône (Algérie).

Cette modification nécessite de nouvelles enquêtes sur place, des changements dans les conventions initiales, et des négociations entre l'Algérie et la Tunisie qui entraîneront un retard de plusieurs mois.

Les travaux neufs effectués par notre Direction de Bône et imputables au compte de Premier Etablissement se montent à 2.744 fr. 70 c. pour le gisement du Bou-Kadra et à 395.986 fr. 54 c. pour celui d'Aïn-Alléga.

Les travaux de la Société du Djebel-Djerissa et de la Compagnie de Kroumirie et des Nefzas, dont nous avons la conduite, ont nécessité le déplacement de notre sous-direction de Bône, qui a dû venir s'installer à Tunis.

Au Djebel-Djerissa, la production a atteint dès la première année 115.239 tonnes et sera doublée en 1909. Les installations à la mine, aujourd'hui terminées, sont faites pour permettre une extraction encore beaucoup plus importante. Notre Compagnie a été chargée du service commercial de cette Société, que nous dirigerons en commun avec le nôtre, et a vendu et livré pour son compte 60.324 tonnes en 1908.

L'Administration tunisienne n'a pas encore pu faire disparaître les difficultés d'ordre militaire qui arrêtent l'installation, à La Goulette, des engins mécaniques d'embarquement projetés et qui empêcheront, si elles ne sont pas prochainement levées, de donner aux expéditions et aux ventes tout le développement que comportent les travaux de la mine.

La Compagnie de Kroumirie et des Nefzas est arrêtée dans sa marche par les retards que subissent les travaux du chemin de fer de Mateur à la mine, entrepris par le Gouvernement tunisien. Dans ces conditions, la Compagnie a décidé d'arrêter provisoirement ses travaux, et aussi ses dépenses jusqu'au jour où elle pourra recevoir par la ligne en construction, son matériel et ses approvisionnements,

Direction du Gard. — Ainsi que nous vous l'avions annoncé l'an dernier, nous avons abandonné à une Société amodiataire, constituée dans la région, l'exploitation de nos houillères des Salles et Montalet.

Cette Société a pris, depuis le 1er avril 1908, la gestion de ces houillères où nous n'avons plus qu'à exercer le contrôle du propriétaire et à assurer la perception de nos redevances.

تقريري ثان من مجلة L'Écho des mines et de la métallurgie بتاريخ 18 /05/ 1914 عدد 2469، التي خصصت مقالا لوضعية نشاط شركة مقطع الحديد تخللته معلومات عن الاجتماع السنة للمساهمين وفيه تم إعلام المساهمين بحجم الإنتاج ووضعية الاستغلال والإنتاج في مختلف مناجم الشركة ووضعية مد سكك الحديد لربط المناجم الجديدة بخطوط التصدير

Compagnie des Minerais de fer magnétique de Mokta-el-Hadid

Rapport du Conseil d'administration à l'Assemblée générale du 30 avril 1914.

— Nous venons vous exposer, dans l'ordre habituel, les résultats de nos diverses exploitations, la marche de leurs travaux, ainsi que la situation de nos participations, et vous présenter les comptes de l'Exercice, les inventaires résumés dans le Bilan arrêté au 31 décembre 1913, et enfin la répartition du produit net de l'Exercice, telle que nous avons l'honneur de la soumettre à votre approbation.

Direction de Bénisaf. — La production et les ventes pour les deux derniers exercices se résument comme suit :

	1912	1913
	Tonnes.	Tonnes.
Production	426.992	475.068
Expéditions	424.142	477.577

La production et la vente de 1913 sont toutes deux supérieures de 50.000 tonnes environ aux chiffres correspondants de 1912. Nous avons profité de la situation du marché pour pousser activement la production et augmenter le tonnage vendu.

L'exploitation s'est développée normalement dans nos différentes mines. La production du gisement de Baroud diminue chaque année et nous faisons tous nos efforts pour la remplacer par celle des gisements voisins, que nous avons mis plus récemment en exploitation. L'extraction se continue régulièrement à la mine de Sidi-Safi de même qu'à celle de Sidi-Brahim. Nous poursuivons les travaux de recherches en profondeur à Bou Hamedi, et nous y avons découvert un tonnage suffisamment important pour justifier le doublement de la station centrale électrique qui permettra d'assurer l'exhaure de cette mine ; une partie de ce gisement se trouve au-dessous du niveau de la mer, qui n'en est distante que de 1.500 mètres environ, et dont il paraît séparé par des terrains imperméables.

Les travaux de construction de la plate-forme du chemin de fer de Tlemcen à la mer continuent normalement, mais nous ne pensons pas que cette ligne puisse être achevée avant plusieurs années.

Les dépenses effectuées par la direction de Bénisaf au compte de premier établissement ont été compensées, et au delà, par le produit d'un abonnement à la tonne qui frappe le prix de revient des nouvelles carrières en vue de l'amortissement de ces dépenses. Il en résulte sur le Bilan une diminution de 11.627 fr. 8 c. représentant l'excédent de cet abonnement sur les travaux de l'année. La production des nouvelles carrières devant s'accroître dans les années prochaines, nous verrons diminuer chaque année au Bilan, par le jeu de l'abonnement, le chiffre restant à amortir sur les travaux de Benisaf.

Direction de Bône. — Nous avons expédié, dans le courant de l'Exercice, 12.460 tonnes de minerais, provenant des stocks existant sur les terre-pleins de la Compagnie au port de Bône. Ces stocks avaient reçu, dans la même période, 2.054 tonnes, fournies par les quelques extractions isolées qui se poursuivent sur notre concession d'Aïn-Mokra.

Le chemin de fer d'intérêt général de Bône à Aïn-Mokra, dont nous sommes concessionnaires, et le chemin de fer départemental d'Aïn-Mokra à Saint-Charles, dont le département nous a rétrocédé la concession, ont donné des résultats légèrement inférieurs à ceux de l'an dernier par suite de la diminution sensible du nombre des voyageurs et du tonnage des marchandises transportées en 1913, diminution qui a été assez générale en Algérie.

Le règlement avec le département des divers comptes d'établissement ou d'exploitation relatifs à la ligne d'Aïn-Mokra à Saint-Charles est toujours en suspens. Le Conseil de Préfecture a décidé la nomination de trois experts, qui ont pour mission d'examiner nos comptes et de donner leur avis sur le différend qui nous sépare.

La production de la mine d'Aïn-Alléga, exploitée en participation avec la Société d'Ouasta et de Mesloula, a été de 23.692 tonnes de minerais de plomb et de zinc, chiffre inférieur de 6.000 tonnes à celui de l'année dernière. La laverie a produit 2.583 tonnes de galène et 2.926 tonnes de calamine, sans compter des mixtes et des zincifères pauvres. La calcination de la calamine a fourni 1.991 tonnes de calamine. Enfin, il a été expédié dans l'Exercice 1913 quatre chargements de minerai correspondant à 2.000 tonnes de minerai de plomb, 1.800 tonnes de calamines diverses et 3.500 tonnes de mixtes. Les recherches entreprises sur ce gisement pour le reconnaître en profondeur nous ont donné des résultats peu satisfaisants, et nous envisageons son épuisement dans un avenir assez rapproché.

En ce qui concerne le gisement du Bou Kadra, notre demande du 24 juin 1912, en extension au fer de la concession que nous y possédons et qui ne porte que sur le zinc et le plomb, est en cours d'instruction. Nous avons, d'autre part repris, dès que la Société de l'Ouenza a été constituée, au début de 1914, nos négociations avec le Gouverneur général au sujet de l'amodiation de la minière.

Les dépenses effectuées par notre Direction de Bône au compte de premier établissement se montent à 158.302 fr. 36 c. pour l'ensemble des mines d'Aïn-Alléga, du Bou-Kadra et du Kanguet-el-Mouhade, et ont été imputées sur les résultats de l'exercice.

Direction du Gard. — Les houillères de Cessous et de Combe-redonde ont livré au commerce 37.625 tonnes de houille, au lieu de 46.888 tonnes dans l'exercice précédent. Nous avons,

ALFRED HELBIG, *Ingénieur-Conseil* -- PARIS

TÉLÉGRAMMES : HELBIGALF-PARIS

Installations complètes d'Usines métallurgiques

TÉLÉPHONE : 449-07

PARIS — 25, Rue de Saint-Quentin — PARIS

REPRÉSENTANT DE LA MAISON

FRIED. KRUPP A.-G. GRUSONWERK, Magdeburg-Buckau

HAUTS-FOURNEAUX

ACIÉRIES THOMAS & BESSEMER et toutes installations accessoires telles que : Fours à chaux, Fabriques de briques réfractaires, Moulins à phosphates, etc.

Installations d'Aciéries Martin pour la production de la fonte d'acier en blooms

ACIERS A CREUSETS ET DE PETIT CONVERTISSEUR

GAZOGÈNES, FOURS SPÉCIAUX pour réchauffer et pour recuire.

DÉGROSSISSEURS, LAMINOIRS à plaques de blindage.

Élaboration des plans, étude, livraison, entreprise à forfait et mise en marche.

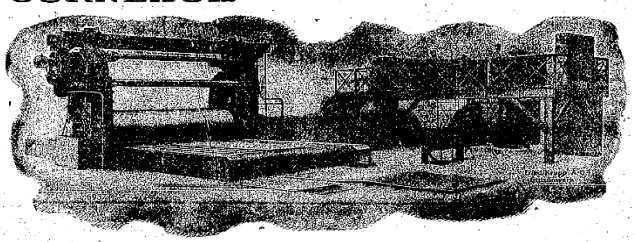

Train réversible pour tôles de 4.2 m., avec commande électrique directe

LAMINOIRS

LAMINOIRS à billettes et à largets ; à rails, à poutrelles et à profilés ; à fers marchands, à petits fers, à feuillards et à fils de fer ; à grosses, moyennes et fines tôles.

LAMINOIRS UNIVERSELS

INSTALLATIONS pour la fabrication du fer-blanc

INSTALLATIONS pour la fabrication de tubes soudés et sans soudure.

LAMINOIRS, INSTALLATIONS pour la fabrication de bandages, de roues pleines, etc.

Tous les appareils accessoires : Grues spéciales, transporteurs, chariots à poche à couler, scies, cisailles, machines à dresser, etc.

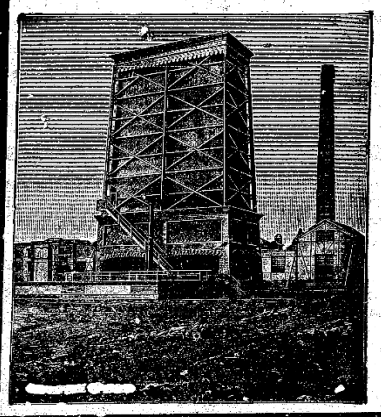

Condensations Centrales

Par SURFACE — Système BALCKE — Par MÉLANGE

Condensations pour Turbines à Vapeur

RÉFRIGÉRANTS A CHEMINÉE

Système BALCKE

Avec Ventilation Naturelle ou Mécanique

RÉFÉRENCES, DEVIS, ÉTUDES GRATIS SUR DEMANDE

BALCKE & C°

58, Rue Lafayette — PARIS

السجل التعريفي لشركة الفوسفات وسكك الحديد بقفصة من إدارة البنك العقاري الجزائري التونسي وفيه تم التعريف بالشخصيات التي شكلت مجلس ادارتها، وتاريخ تاسيسها وأهدافها وحجم رأسمالها وعدد المساهمين، وجرت العادة ان يتم ارفاق الملف التعريفي بجدول يوضح ارقام الشركة لمختلف العمليات التي قامت بها خلال عقد من الزمن.

COMPAGNIE DES PHOSPHATES ET DU CHEMIN DE FER DE GAFSA

SOCIÉTÉ ANONYME FRANÇAISE AU CAPITAL DE TRENTE-SIX MILLIONS DE FRANCS

SIÈGE SOCIAL : PARIS, 60, RUE DE LA VICTOIRE. TÉLÉPH. TRUDAINE 00-81 ET 00-82

Registre du Commerce : Seine, n° 25.347.

CONSEIL D'ADMINISTRATION

Composé de 7 à 15 membres, nommés pour 6 ans, propriétaires de 250 actions.

MM.

BEIGBEDER (David), 6, rue Yvon-Villarceau ; *président*.

BORDET (Lucien), 184, boulevard Saint-Germain ; *vice-président*.

PELLÉ (Maxime), 48, rue de Grenelle ; *administrateur-délégué*.

CHAMPIN (Marcel), 77, avenue Henri-Martin.

RŒDERER (Comte), 5, rue Freycinet.

RENAUDIN (Maxime), 92, avenue Henri-Martin.

EICHTHAL (William d'), 15, place Malesherbes.

MM.

HAY (Walter R.), 20, Abchurch Lane, Londres.

MIRABAUD (Albert), 44, avenue de Villiers.

MIRABAUD (Eugène), 68, rue Cardinet.

MONTAIGU (Marquis de), 18, rue de Martignac.

NERVO (Léon de), 22, avenue Friedland.

SAUTTER (Raoul), 65, rue du Rocher.

WALEWSKI (André), 71, avenue Victor-Hugo.

MAUCLÈRE (Eugène), 4, avenue La Bourdonnais.

COMMISSAIRES AUX COMPTES

DELIONS (René), 71, boulevard Saint-Michel.

BERGE (Gaston), 62, rue Saint-Lazare.

Constitution et durée. — Société constituée le 3 avril 1897 pour une durée de 90 ans.

Objet. — L'exploitation des gisements de phosphates de chaux de la région de Gafsa et des terrains domaniaux cultivables, situés dans le contrôle de Sfax ; la construction et l'exploitation d'un chemin de fer reliant Gafsa au port de Sfax ; en général, en Tunisie et en tous autres pays, toutes opérations se rattachant à l'exploitation du sol ou du sous-sol, ainsi que tous travaux publics.

Capital social. — 18 millions de francs, divisés en 36.000 actions de 500 francs. Suivant décision de l'Assemblée générale extraordinaire du 20 mai 1912, ces actions ont été divisées en actions de 100 francs en février 1913.

Les Assemblées générales extraordinaires des 10 mai et 11 août 1920 ont porté le capital à 36 millions de francs par la création de 180.000 actions nouvelles numérotées de 180.001 à 360.000.

Parts bénéficiaires. — 14.000, divisées facultativement en cinquièmes.

جريدة le Temp أعدت تقارير عن وضعية عمال الناجم بتونس والكوارث والانهيات التي تقع فيها (التاريخ 1900/11/02، السنة 40، برقم 1390)

وأشار التقرير الى وقوع حادث في منجم المتلوي احد اكبر مناجم الفاسفات بقفصة مفرزا عن أربعة جرحى وقتيل تم انتشاله

AFFAIRES COLONIALES

Tunisie

CATASTROPHE DANS UNE MINE

Un accident s'est produit hier dans l'exploitation

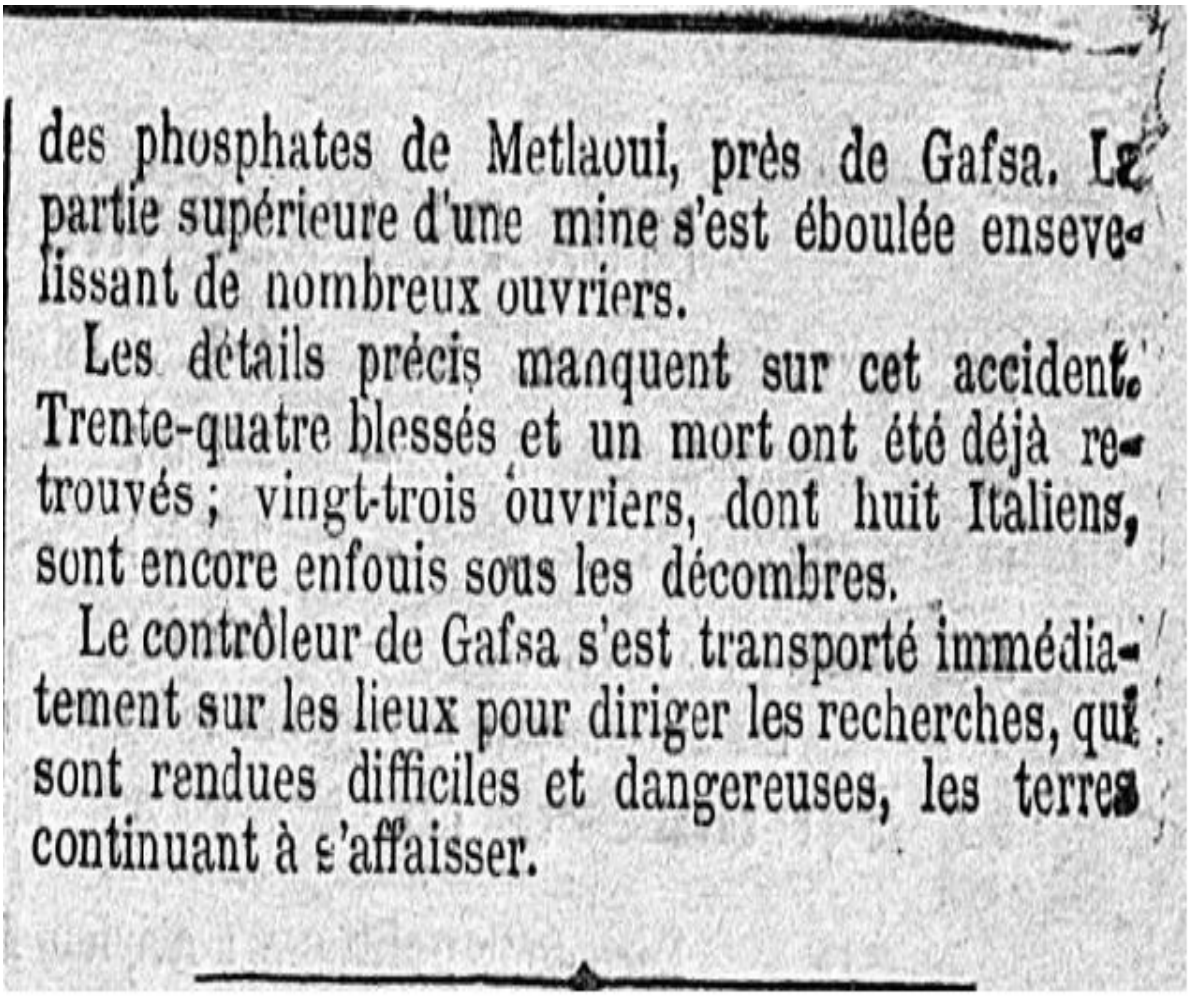

des phosphates de Metlaoui, près de Gafsa. La partie supérieure d'une mine s'est éboulée ensevelissant de nombreux ouvriers.

Les détails précis manquent sur cet accident. Trente-quatre blessés et un mort ont été déjà retrouvés ; vingt-trois ouvriers, dont huit Italiens, sont encore enfouis sous les décombres.

Le contrôleur de Gafsa s'est transporté immédiatement sur les lieux pour diriger les recherches, qui sont rendues difficiles et dangereuses, les terres continuant à s'affaisser.

وثيقة تبين إحصائيات وحجم المساحات المستغلة لاستخراج المعادن بتونس إلى غاية 1 جانفي 1913

من كتاب A . de Keppen, L'Industrie minérale de la Tunisie et son rôle dans l'évolution économique de la Régence

Nos d'ordre.	Noms des concessions.	Objet.	Noms des concessionnaires.	Superficie des concessions.
				Hectares.
17	Kef-Lasfar.....	Zinc, plomb.	Société des mines du Kef-Lasfar.....	858
18	Béchateur.....	Zinc, plomb.	Compagnie Royale Asturienne des mines	2.380
19	Djebel Gheriffa.	Zinc, plomb.	Société minière du Nord de l'Afrique.....	693
20	Djebel el Grefa	Plomb.....	Compagnie Royale Asturienne des mines.....	971
21	Djebel Touireuf.	Zinc, plomb.	Société des mines de Touireuf.....	591
22	Djebilet-el-Kohol.....	Zinc, plomb.	MM. Vivian and Sons, de Swansea (Angleterre).....	298
23	Aïn-Khamouda.	Zinc, plomb.	M. Auguste Galtier.....	680
24	Safsaf.....	Plomb.....	Société minière du Bazina...	545
25	Oued-Kohol	Zinc, plomb.	M. Antoine Bavier-Chauffour.	650
26	Bazina.....	Zinc, plomb.	Société minière du Bazina...	897
27	Djebel Charra ..	Zinc, plomb.	Société anonyme anglaise Djebel Charra Mining Company Ltd.....	820
28	Djebel Diss	Zinc, plomb.	Société civile d'études pour les mines du Djebel Diss..	549
29	Djebel Touila...	Zinc, plomb.	Société belge-française de recherches minières en Afrique.....	360
30	Aïn-Allega.....	Zinc, plomb.	Compagnie des minerais de fer magnétique du Mokta-el-Hadid	427
31	Djebel Serdj ...	Zinc.....	M. Hagelstein	953
32	Djebel Chouichia.	Cuivre, fer..	M. Paul David.....	543
33	Sidii	Zinc, plomb.	Société des mines de Sidii..	907
34	Slata.	Fer	Société anonyme des mines de fer de Slata et Hameima .	625
35	Hameima.....	Fer		690
36	Nebeur.....	Fer	Société des mines de fer de Nebeur	1.310
37	Djebel Hallouf .	Zinc, plomb, fer.....	Société anonyme française des mines du Djebel Hallouf.....	606
38	Djebel Trozza..	Plomb, zinc.	Syndicat de la mine du Djebel Trozza	855
39	Garn-Alfaya ...	Zinc, plomb.	Société des mines de Garn-Alfaya.....	264

تقرير مختصر عن اجتماع المساهمين في البنك التونسي في مجلة الرأسمالية (Le Capitaliste) وهي صحيفة مخصصة للبنوك الباريسية. بتاريخ 1888/0/04، السنة11، عدد14.

Passif		
Circulation.....	17.1	2719.8
Arrérages de transferts.....	0.7	8.5
Dividendes à payer	0.1	2.3

ASSEMBLÉES D'ACTIONNAIRES

BANQUE DE TUNISIE

L'assemblée générale annuelle des actionnaires de la Banque de Tunisie a eu lieu le 22 mars.

Elle a donné son approbation aux comptes de l'exercice 1887 et fixé le dividende de cet exercice à 15 fr. par action payables à partir du 1er avril prochain. Une somme de 107,266 francs a été reportée à nouveau.

MM. Albert Rey, Octave Noël, Dubos et Jules Forti, administrateurs sortants, ont été réélus.

M. Germain Halphen a été nommé commissaire en remplacement de M. Ewald, démissionnaire.

SOCIÉTÉ ANONYME LA RÉASSURANCE

Les actionnaires de la Société anonyme la Réassurance se sont réunis le 19 mars, sous la présidence de M. Edmond Moreau, l'un des liquidateurs amiables de la Société. 51,849 actions étaient représentées à cette assemblée.

A l'unanimité, les actionnaires ont émis l'avis qu'il n'y avait pas lieu pour les liquidateurs de se pourvoir en cassation contre l'arrêt de la Cour de Paris, du 24 novembre 1887, qui tout en prononçant la nullité de la Société, avait déclaré que les fondateurs et administrateurs n'avaient encouru aucune responsabilité vis-à-vis de la Société et vis-à-vis des actionnaires individuellement, tant à raison de cette nullité qu'à raison de leur gestion.

Les comptes des liquidateurs ont été approuvés jusqu'au 31 décembre 1887, et une commission officieuse de 7 actionnaires a été choisie pour étudier avec les liquidateurs plusieurs propositions de réalisation amiable des immeubles de la Société de la place Malesherbes, 24 et 26.

COMPAGNIE INDUSTRIELLE DES PROCÉDÉS RAOUL PICTET

L'assemblée générale annuelle de la Compagnie industrielle des Procédés Raoul Pictet s'est réunie le 19 mars sous la présidence de M. Paul Tillier.

Elle a approuvé les comptes de l'exercice 1887, et a autorisé la distribution d'un dividende de 8 fr., payable à partir du 5 avril prochain.

En outre, elle a réélu administrateurs pour six ans, MM. Auguste Lemoine et Edouard Troplong, et désigné comme commissaire vérificateur des comptes pour l'exercice 1888, M. Bois, comptable à Paris.

CANAL DE SUEZ

RECETTES JOURNALIÈRES

27 mars	150.000	31 mars	220.000
28 —	330.000	1er avril	170.000
29 —	230.000	2 —	150.000
30 —	340.000		

COUPONS PAYABLES EN AVRIL

Dates.	Valeurs.	Nos des coupons	Brut.	Net Nominatif.	Net Au porteur.	Caisses payantes.
1er avril.	Compagnie française du Phénix-Incendie	»	125 »	» »	» »	33, rue Lafayette.
—	Brasseries de la Méditerranée	14	» »	» »	» »	A Marseille.
—	Forges et Aciéries du Nord et de l'Est	21	6 50	6 062	5 83	3, rue d'Antin.
—	Allgemeine Depositen Bank	27—28	19 75	» »	» »	Idem.
—	Hauts Fourneaux, Forges et Aciéries de Denain et d'Anzin	12	10 50	10 19	9 71	4, rue Mogador-Prolongée
—	Eaux minérales de la Bourboule (oblig.)	21	12 50	12 125	11 675	54, rue de Provence.
—	Rio-Tinto, oblig. hyp. 5 0/0 1880	»	6 25	» »	» »	Idem.
—	— 5 0/0 1884	»	6 25	» »	» »	Idem.
—	Omnibus et Tramways de Lyon (oblig.)	15	7 50	7 275	6 96	15, place Vendôme.
—	Comptoir commercial	»	23 35	» »	23 35	50, faubourg Poissonnière.
2 avril.	Compagnie d'importation de Produits aliment., act. de 500 fr.	»	28 50	» »	27 645	30, rue de Grammont (MM. Oulmann et Ce).
—	— — act. de 250 fr.	»	28 50	» »	27 645	Idem.
—	— — Part de fondat.	2	28 50	» »	27 44	Idem.
3 avril.	Rente 3 0/0 amortissable	»	0 75	0 75	0 75	Au Louvre.
—	Ville d'Armentières	3	8 75	» »	8 75	11, rue Taitbout.
—	Ville de Lille 1860	28	3 »	2 91	2 697	60, chaussée d'Antin.
—	Le Phénix (incendie)	»	125 »	120 »	» »	33, rue Lafayette.
—	Orléans (act. de jouissance)	72	37 50	36 375	35 05	8, rue de Londres.
—	Ouest (act. de jouissance)	23	20 50	19 885	18 99	20, rue de Rome.
—	Chemins de fer départementaux	1	20 »	19 40	19 14	19, rue des Capucines.
—	Landes (Chem. de fer du département des)	»	3 12	» »	3 03	54, boulevard Haussmann.
—	Régionaux des Bouches-du-Rhône (Chem. de fer)	5	9 93	9 63	9 19	19, boulevard des Italiens.
—	Marcuq du Tempe et Saint-Honoré	46	8 »	7 76	7 35	37, rue Lafayette.
—	Comptoir de l'Industrie linière	»	12 50	12 125	11 60	7, rue d'Uzès.
—	Eaux minérales et Bains de mer	12	8 75	8 75	8 43875	54, rue de Provence.
—	Gaz de Marseille	55	15 »	14 55	13 70	19, boulevard des Italiens.
—	Compteurs et Matériels d'usines à gaz	17	25 »	24 25	23 75	31, rue Claude-Vellefaux.
—	Imprimerie et Librairie administratives Paul Dupont	46	14 50	» »	12 70	24, rue du Bouloi.
—	Laiterie	11	10 »	9 70	9 43	26, rue Notre-Dame-des-Victoires.
—	Oblig. Chem. de fer départementaux (1re série) r. de 1886 à 1956.	4	7 50	7 275	6 915	19, rue des Capucines.
—	— — (2e série) r. de 1887 à 1985.	4	7 50	7 275	6 937	Idem.
—	— — (3e série) (titres rouges)	2	7 50	7 275	6 922	Idem.
—	— Bâle 1843, remb. à 1,250 fr.	90	25 »	24 25	23 023	Place de Strasbourg.
—	— Aïn-Tnizy à Mascara	5	7 50	7 275	6 918	25, rue du Quatre-Septembre.
—	— Méchéria à Aïn-Sefra	3	7 50	7 275	6 918	Idem.
—	— Mouzbah a Méchéria	5	7 50	7 275	6 918	Idem.
—	— Mostaganem à Tiaret	5	7 50	7 275	6 910	19, rue des Capucines.
—	— Grande-Ceinture de Paris	23	7 50	7 275	6 88	88, rue Saint-Lazare, et aux Comp. de l'Est, Orléans et Nord.
—	— Lyon 5 0/0	72	25 »	24 25	23 01	88, rue Saint-Lazare.
—	— Lyon 3 0/0 1855	66	7 50	7 275	6 88	Idem.
—	— Bessèges 3 0/0	»	7 50	7 275	6 89	Idem.
—	— Dombes et Sud-Est, anc.	»	7 50	7 275	6 89	Idem.
—	— — nouv.	»	7 50	7 275	6 89	Idem.
—	— Méditerranée 5 0/0	71	12 50	12 125	11 51	Idem.
—	— Fusion nouvelle	43	7 50	7 275	6 88	Idem.
—	— Victor-Emmanuel 1862	51	7 50	7 275	6 88	Idem.
—	— Midi 3 0/0 nouvelles	9	7 50	7 275	6 88	54, boulevard Haussmann.
—	— Lille à Béthune	44	7 50	7 275	6 884	18, rue de Dunkerque.
—	— Nord-Est français	»	7 50	7 275	6 90	14, rue Bergère.
—	— Orléans 3 0/0 1884	8	7 50	7 275	6 88	8, rue de Londres.
—	— Ouest 3 0/0 nouv	10	7 50	7 275	6 883	20, rue de Rome.
—	— Compagnie générale française de Tramways 5 0/0	29	6 25	6 06	5 837	Place Ventadour.
—	— Entrepôts et Magasins généraux de Paris	3—18	12 50	12 125	11 62	11, rue Croix-des-Petits-Champs.
—	— Eaux 3 0/0	58	7 50	7 275	6 887	52, rue d'Anjou Saint-Honoré.
—	— Comptoir Industrie linière	»	7 50	7 275	7 »	7, rue d'Uzès.
—	— Gaz et Eaux	13	12 50	12 125	11 65	7, rue Chauchat et 18, avenue de l'Opéra.
—	— Gaz de Bordeaux	»	12 50	12 125	11 60	2, place de l'Opéra.
—	— Gaz pour la France et l'Étranger	6	12 50	12 125	11 625	31, rue Lafayette et 54, rue de Provence.
—	— Gaz de Gand	16	12 50	12 125	11 70	55, boulevard Haussmann.
—	— Grand-Combe	»	25 »	24 25	23 075	21, rue Laffitte.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

محضر الاجتماع السنوي والميزانية السنوية لشركة جبل الحلوف الناشطة في استخراج الرصاص، المنشور بجريدة المالية (Journal des finances) بتاريخ 1937/11/12، السنة 70، عدد 46.

وتضمن التقرير تفاصيل الميزانية السنوية للبنك، وحجم القروض الممنوحة والفوائد المتحصل عليها من جراء تمويل المشاريع الزراعية والصناعي والعقارية، وغيره من الأنشطة

Mais la considération du rendement n'a jamais été le facteur déterminant sur le marché de l'action **Nickel**, qui est une des valeurs les plus dynamiques de la cote.

Elle a été très en vogue, il y a quelques mois : elle valut jusqu'à 1635, avant les opérations financières qui ont précédé ou suivi la fusion avec **Caledonia**. Le capital étant alors représenté par 325.000 actions, l'affaire était évaluée à 530 millions de francs environ.

Mais le **Nickel**, nous l'avons vu, ne contrôlait alors que 70 0/0 de l'actif qu'il possède aujourd'hui en toute propriété, depuis l'absorption de **Caledonia**.

L'appréciation de l'affaire par la Bourse a donc diminué : l'action actuelle du **Nickel** devrait valoir plus de 1.000 francs pour être à la parité des plus hauts cours cotés avant la fusion.

Cette régression est-elle justifiée par l'évolution des perspectives de l'affaire? Il ne le semble pas, car la consommation du nickel est remarquablement constante et ne doit pas avoir été sensiblement affectée par les récentes fluctuations de la situation économique mondiale.

Pour le portefeuille

Après avoir esquissé un mouvement de reprise aux environs de 650, l'action des **Chantiers de Saint-Nazaire** est retombée à 615. Nous n'avons pas changé d'opinion à l'égard de ce titre, qui sur la base de son dividende de 75 francs brut, dont le maintien peut être envisagé, donne un rendement très rémunérateur.

***

L'entrée en vigueur du nouveau régime de chemins de fe. n'est pas appelée à modifier, du moins dans le sens d'une réduction, les dividendes des actions des grands réseaux : **Est** (action de capital 608, jouissance 247), **Lyon** (810 et 550), **Midi** (608 et 312). **Nord** (792 et 550), **Orléans** (696 et 445) dont les titres, aux cours actuels, offrent un rendement net très rémunérateur.

***

Le groupe des chemins de fer argentins a encore accentué son recul et les cours sont maintenant au plus bas de l'année. **Santa-Fé** 670 contre 1.040 au plus haut; **Buenos-Ayres** 788 contre 1.275; **Rosario à Puerto Belgrano** ordinaire 198 contre 280, priorité 275 contre 416. Ce fléchissement est attribuable notamment à la diminution enregistrée depuis quelque temps par les recettes et à l'interdiction des exportations de blé par le Gouvernement, jusqu'à ce que la prochaine récolte soit devenue disponible ce qui, du reste, n'est pas très lointain. Aux cours actuels les porteurs auraient tort de vendre, croyons-nous.

***

Les **Aciéries du Nord** portent leur dividende à 21 francs net d'impôt sur le revenu contre 18 francs précédemment. Ce titre déjà signalé reste intéressant à 281.

***

La **Bordelaise de Produits Chimiques**, qui, dans un passé récent, a connu de grosses difficultés, n'a pu rémunérer son capital depuis 1930. Cependant sa situation s'améliore et si les résultats de 1936-37, en dépit d'une très forte augmentation de bénéfices, ne donnent encore pas lieu à la distribution d'un dividende, la trésorerie ayant besoin d'être ménagée, l'avenir paraît comporter, désormais, des perspectives plus favorables. A 142 — 100 fr. au-dessous du pair — le titre pourrait participer à une reprise du groupe chimique.

A travers la Cote

Société Française du Djebel-Hallouf. — Sucreries Coloniales. Minière et Métallurgique de l'Indochine.

Société Française du Djebel-Hallouf

Le compte de profits et pertes de la **Société Française du Djebel-Hallouf** pour l'exercice 1936 se présente de la façon suivante :

Débit.

Frais du siège	Fr.	114.319
Amortissements		1.209.983
Provision pour recherches		800.000
Solde bénéficiaire		2.067.448
	Fr.	4.191.750

Crédit.

Report antérieur	Fr.	1.624.614
Revenus du portefeuille et agio		118.465
Exploitation minière		438.655
Exploitation industrielle		1.536.916
Exploitation agricole		473.100
	Fr.	4.191.750

Le bénéfice net de l'exercice avant amortissement, et sans tenir compte du report antérieur, atteint 2.452.817 francs. Sur ce total, 2 millions environ ont été absorbés par les amortissements et la provision pour travaux de recherches. Le surplus, soit 442.000 francs, ajouté au report antérieur, forme un excédent bénéficiaire de 2.067.448 francs qui a été reporté à nouveau.

Ces résultats se présentent en amélioration sensible par rapport à ceux de 1935 qui s'étaient traduits par un bénéfice de 886.800 francs. Ainsi que l'indique le rapport présenté à l'assemblée du 28 juillet 1937, le cours du plomb qui était resté stationnaire au début de 1936 a vivement progressé pendant le dernier trimestre, de sorte que le prix moyen, pour l'exercice, s'est établi à 17,62 livres sterling la tonne contre 14,28 livres en 1935. En outre, le cours moyen de la livre sterling a été, du fait de la dévaluation du franc, de 83 fr. 31 contre 74 fr. 27.

Les minerais de laverie ont tous été livrés à la fonderie et ont été payés à raison de 617 fr. 28 par tonne au lieu de 418 fr. 90 l'année précédente. La plus-value des produits en stocks, tels que fumées, mattes, etc., a déterminé, pour l'exploitation de la fonderie, des bénéfices intéressants qui se sont élevés à 1.537.000 francs contre 464.500 francs en 1935.

Les exploitations agricoles ont laissé, de leur côté, un profit de 473.100 francs contre 187.400 francs en 1935.

Si la production a été supérieure en valeur à celle de 1935, son tonnage a enregistré un certain fléchissement : il a été extrait de la mine 3.357 tonnes au lieu de 3.840 tonnes précédemment et la fonderie a fourni 2.176 tonnes de plomb raffiné contre 2.641 tonnes.

Il est vraisemblable que l'agitation ouvrière qui s'est produite dans les exploitations de la Société dans le courant de 1936 et l'application des lois sociales nouvelles, ne sont pas étrangères à cette diminution du tonnage de la production.

Quant aux participations, leur marche a été normale. Les Mines du Djebel-Fonila ont pu rembourser 500.000 francs au **Djebel-Hallouf** sur ses avances. La **Métallurgique de Tunisie**, qui a absorbé une partie importante de la production de la société-mère, a donné de bons résultats.

Au bilan établi le 31 décembre 1936, les immobilisations n'ont pas varié notablement à 18 millions, non plus que le portefeuille à 1.283.000 francs. Par contre, les disponibilités passent de 67.614 francs à 1.988.877 francs et les stocks de 1.997.000 francs à 2 millions 705.000 francs. Les débiteurs divers diminuent de 200.000 francs environ à 3.546.000 fr. En regard, les exigibilités s'élèvent à 1 million seulement.

Les réserves se totalisent enfin par 8 millions 670.838 francs par suite des dotations faites avant bilan aux amortissements (1.209.983 fr.) et provisions (800.000 francs).

Sucreries Coloniales

Les conditions générales de l'exercice clos le 31 mars 1937 ont été, dans l'ensemble, très favorables pour les **Sucreries Coloniales**. La Société a bénéficié à la fois de la hausse du cours du sucre et de l'amélioration du rendement industriel. Ce dernier est passé, en moyenne, pour les usines de la Réunion, de 10,18 0/0 à 10,30 0/0. A la Guadeloupe, l'usine Bonne-Mère a vu son rendement passer de 9,19 à 10,46 0/0, cette du Marquisat de 10,32 à 10,70 0/0, ce qui constitue pour elle un record jamais atteint.

Par ailleurs, la situation déficitaire du marché métropolitain en regard d'une consommation en progression, a permis l'importation, sous réserve des charges prévues au plan de contingentement, de sucres stockés de l'exercice 1935-36 et d'une quote-part de l'excédent de 1936-37.

C'est pourquoi les résultats de l'exercice sont en forte augmentation sur les précédents avec lesquels ils se comparent de la façon suivante :

Débit.

	31 mars 1936	31 mars 1937
Frais généraux Fr.	1.428.842	1.465.269
Charges fiscales	»	177.130
Amortissements	2.428.026	3.675.831
Bénéfice net	6.262.681	10.596.253
Fr.	10.119.549	15.914.483

Crédit.

Produits d'exploitation	10.119.549	15.431.864
Intérêts et agios	»	482.619
Fr.	10.119.549	15.914.483

Le dividende a été porté, en conséquence, de 19 fr. 80 à 25 francs brut, soit 20 fr. 50 net de l'impôt de 18 0/0. Cette répartition qui représente au total 9 millions a été prélevée, en ce qui concerne les actions émises avec prime, sur la réserve des primes d'émission, soit à concurrence de 4 millions. Le surplus, soit 5 millions a été prélevé sur le solde bénéficiaire de l'exercice qui, report antérieur compris, atteint 20.453.000 francs. Dans ces conditions, le report à nouveau passe de 10.911.000 francs à 15.453.000 francs.

Voici comment se comparent les deux derniers bilans :

BILAN AU 31 MARS

Actif.

	1936	1937
Caisses et banques Fr.	17.010.028	17.354.069
Débiteurs divers	8.979.410	8.632.950
Portefeuille-titres	1	100.001
Produits en stock	10.620.394	18.368.319
Avances à planteurs	3.688.577	3.140.057
Approvisionnements	8.809.888	8.806.599
Domaine colonial	31.984.838	30.281.595
Immeuble à Paris	300.000	300.000
Fr.	81.393.136	87.033.590

Passif.

Capital Fr.	36.000.000	36.000.000
Réserve légale	3.600.000	3.600.000
Réserve extraordinaire	4.066.250	4.379.364
Prime d'émission	16.346.871	13.907.524
Créditeurs divers	5.149.840	6.840.789
Coupons dus	850.211	797.802
Report à nouveau	9.117.303	10.911.859
Bénéfice	6.262.681	10.596.252
Fr.	81.393.136	87.033.590

A l'actif, la seule modification notable réside dans l'accroissement des stocks de 10 millions à 18 millions. Ils forment avec les disponibilités, les débiteurs, les approvisionnements et les avances aux planteurs, un total de 56 millions en face de 7 millions d'exigibilités.

Quant au domaine colonial, son évaluation

تقرير للكاتب Paul Leroy-Beaulieu تحت عنوان رسالة من تونس، بجريدة لإجراءات السياسية والأدبية Journal des débats بتاريخ 10/05/1895 .

107e ANNÉE — Le numéro : 10 centimes — PARIS et DÉPARTEMENTS — Le numéro : 10 centimes — 107e ANNÉE

VENDREDI MATIN 10 MAI 1895

JOURNAL DES DÉBATS
POLITIQUES ET LITTÉRAIRES

SOMMAIRE

LETTRES DE TUNISIE. — Paul Leroy-Beaulieu.
LA LETTRE DU CARDINAL RAMPOLLA.
LA BIBLIOTHÈQUE NATIONALE.
LA PAIX ENTRE LA CHINE ET LE JAPON.
L'ÉCOLE D'HORLOGERIE DE BESANÇON.
NOUVELLES DIVERSES.
FEUILLETON. — Leonoia, par Lucien Biart.

LETTRES DE TUNISIE

Tunis, le 2 mai.

Paul Leroy-Beaulieu.

LA LETTRE DU CARDINAL RAMPOLLA

LA BIBLIOTHÈQUE NATIONALE

AU JOUR LE JOUR

NOUVELLES POLITIQUES

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

مجلة الحوليات الاستعمارية بتاريخ 03 أوت 1922، السنة 23، عدد115، التي خصّصت جزء للحياة الاقتصادية تضمن أخبار متنوعة واتفاقيات وعوائق تواجهها مؤسسة لإنتاج الحلفاء بتونس.

VINGT-TROISIÈME ANNÉE. — N° 115 — LE NUMERO : 15 CENTIMES — JEUDI SOIR, 3 AOUT 1922

Les Annales Coloniales

JOURNAL QUOTIDIEN

LES ARTICLES PUBLIÉS PAR "LES ANNALES COLONIALES" SONT LA PROPRIÉTÉ EXCLUSIVE DU JOURNAL

DIRECTEURS : MARCEL RUEDEL et L.-G. THÉBAULT
Rédaction et Administration : 34, Rue du Mont-Thabor, PARIS-1er — Téléphone : LOUVRE 19-27

ABONNEMENTS — France et Colonies : Un an 85 — 6 mois 20 — 3 mois 10 — Étranger : Un an 80 — 6 mois 45 — 3 mois 25
On s'abonne dans tous les Bureaux de poste et chez les principaux libraires

L'avenir de l'Afrique du Nord

SES RICHESSES MINIÈRES

M. Lucien Saint, le distingué résident général de la Tunisie, a été heureusement inspiré lorsqu'il a conçu l'excellente idée de doter la Tunisie d'un organisme économique de premier ordre qu'il a dénommé la Chambre des intérêts miniers.

De par sa destination même, cette Chambre est appelée à jouer un rôle important pour l'avenir de notre protectorat.

Elle sera composée d'éléments techniques très au courant des questions minières et familiarisés avec les difficultés et les obstacles de toutes sortes qui empêchent bien souvent les exploitations minières de prospérer.

Douze membres élus par une catégorie d'électeurs spécialisés dans la matière composeront cette chambre minière.

L'Afrique du Nord a certainement, dans ses mines, un avenir plein de promesses. C'est pourquoi il faut chercher à les développer. Bien que l'ensemble de celles qui sont actuellement en exploitation constitue déjà un facteur appréciable, il reste beaucoup de territoires à explorer. Cela est l'œuvre du prospecteur. Beaucoup de ceux-ci ont été découragés parce qu'ils n'étaient pas soutenus par l'administration dans leur tâche ingrate et parfois périlleuse.

Avec un appui comme celui qu'ils seront certains de trouver auprès de la Chambre minière, il faut s'attendre à voir reprendre une certaine activité dans les recherches de gîtes métallifères.

Cette conception de M. Lucien Saint, pourrait-elle être mise en application en Algérie ?

Si les mêmes problèmes y sont à résoudre, l'Algérie n'est pas placée administrativement sous le même régime que la Tunisie.

Ses richesses minières se trouvent principalement à l'Est, dans le département de Constantine. Mais ce département qui aurait besoin de disposer de toutes ses forces d'expansion est sous la dépendance, au point de vue financier, de l'ensemble des trois départements qui forment un tout, au sein de la haute assemblée algérienne, les Délégations qui discutent et votent des projets d'établissements de chemins de fer, d'amélioration de ports sans lesquels toute exploitation de mine est impossible.

Ces projets n'intéressant pas les deux autres départements, ceux d'Alger et d'Oran, il s'ensuit que pour des raisons personnelles on les repousse ou on en retarde leur exécution.

Ce système regrettable cause un préjudice considérable à notre développement économique et au Trésor public.

Pour ne citer qu'un exemple de ce parti-pris manifeste, prenons le projet de construction du grand central minier à vue double. Ce chemin de fer, dont le principe a été voté il y a déjà quelques années aux délégations, assurerait, s'il était construit, un écoulement annuel de plusieurs millions de tonnes de phosphates, de minerais de fer, etc.

Avec le trafic du Soukaras-Tébessa à voie large, M. Pontalouf, délégué financier de cette région, estime que ces deux lignes en pleine exploitation rapporteraient de 25 à 26 millions par an au budget de la colonie.

Il s'est cependant trouvé au sein des assemblées algériennes des mandataires peu avisés qui ont fait tous les efforts pour entraver l'exécution d'une telle œuvre parce qu'elle n'intéressait pas le département qu'ils représentaient.

Ils ont cherché à démontrer que la voie large de Soukaras à Tébessa ne servirait à rien, cependant que la voie étroite ne suffit plus depuis longtemps à l'acheminement vers le port d'embarquement des richesses minières qui se trouvent dans son rayon d'action.

Essayer, comme l'ont fait certains détracteurs de la transformation en voie large de la voie étroite du Soukaras-Tébessa, de prouver que la dépense nécessaire ne servirait à rien, est une perte de temps. Les faits sont là, probants, pour démontrer l'inanité d'un pareil raisonnement. En effet, en 1921, l'administration des chemins de fer de l'Etat qui a voulu donner un sérieux effort dans le rendement du trafic de cette ligne, a transporté 396.653 tonnes de phosphates, alors qu'en 1918, le chiffre avait été de 209.770 tonnes seulement.

Dans le courant de cette année, tandis que l'exploitation de la voie large est à peine commencée sur une fraction de cette ligne, le trafic va passer à 460.000 tonnes, rien que pour les phosphates, sans compter la production de l'Ouenza et du Mesloula qui certainement dépassera 700.000 tonnes l'année prochaine.

On peut donc prévoir que la capacité de rendement de cette ligne atteindra, lorsque la voie large sera complètement terminée, 2 millions de tonnes.

Il faut tenir compte qu'avec cette nouvelle exploitation intensive, les frais de traction seront diminués, dans une très proportion que la nouvelle ligne — d'après ces experts qualifiés — donnera immédiatement des revenus nets au trésor algérien.

Prétendre, comme certains l'ont déclaré, que l'argent dépensé l'a été en pure perte, est donc un non-sens absolu.

Il importe donc dans l'intérêt général, que l'on mette en chantier l'exécution de plusieurs voies ferrées nécessaires à l'exploitation des mines importantes inexploitées faute d'instrument de transport.

Ces lignes sont les suivantes : le *Central Minier*, *l'élargissement du Soukaras-Tébessa*, les *chaînons de fer Djedeïdi à Bizot* et celui de *Bougie à Sétif*.

Lorsqu'elles seront en pleine activité, l'Algérie connaîtra une ère de grande prospérité.

Tout perdre de temps pour l'exécution de ce programme se traduira par un préjudice énorme pour nos finances publiques.

C'est pourquoi il faut regretter que l'Algérie ne puisse avoir, tout comme la Tunisie, sa Chambre des intérêts miniers qui, elle, se placerait au-dessus des querelles de boutique et n'envisagerait dans la solution des problèmes qui seraient soumis à son examen que l'intérêt général qui doit dominer toutes les passions politiques.

Emile Marinaud,
député-maire de Constantine.

LE SCANDALE ANGOULVANT

C'est à eux fin.

Nos lecteurs se rappellent les interventions vigoureuses de notre énergique collaborateur, M. Georges Barthélemy, tant auprès du ministre des Colonies que dans la presse au sujet du scandale Angoulvant.

A son vif grand regret, il n'a pu demander la fixation de la date du débat avant la séparation des Chambres.

Mais la vérité n'a pas perdu pour attendre.

Dans la dernière quinzaine du mois dernier, il a redoublé ses démarches auprès de M. Albert Sarraut et de hautes personnalités gouvernementales. Elles ont porté leurs fruits. M. Gabriel Angoulvant quitte le commissariat général de l'Exposition Coloniale internationale de 1925. Le ministre des Colonies, dans sa longanimité, lui a même laissé, à condition que l'affaire soit mise rapidement réglée, la liberté des termes de sa démission volontaire.

La ténacité de Georges Barthélemy a eu raison de la persistance de M. Gabriel Angoulvant.

Aujourd'hui, on parle de son successeur. M. Etienne Clémentel, ancien ministre des Colonies, du Commerce et de l'Agriculture, a été pressenti. Nous croyons savoir que le sénateur du Puy-de-Dôme a décliné la succession de l'ancien gouverneur général de l'A. E. F.

D'aucuns mettent un avant le nom de M. René Besnard, sénateur d'Indre-et-Loire, qui a été ministre des Colonies. Mais puisque, présent, aucune démarche n'a été faite auprès de lui, pas plus qu'auprès de M. Maurice Raynaud, député de la Charente et ancien ministre des Colonies, que accepterait le commissariat général s'il lui était offert.

D'autre part, on dit que M. Fernand Rouget, qui est lié à M. Gabriel Angoulvant par une indéfectible amitié, aurait conseillé le secrétariat de l'Exposition qu'il aurait accepté. Il tiendrait son chef dans la retraite et pour lui succéder on met en avant les noms de deux collaborateurs intimes de M. Albert Sarraut : l'un est M. Tirant, gouverneur des Colonies et chef du cabinet de M. Albert Sarraut ; l'autre est M. Pierre Guesde, ancien résident supérieur en Indochine et ancien chef du cabinet également de M. Albert Sarraut, actuellement commissaire général de l'Indochine à l'Exposition de Marseille

Rapports et Décrets

Décret rendant exécutoire en Algérie la loi du 18 avril 1922 complétant celle du 4 août 1901 sur le commerce des produits capriques anticryptogamiques.

Décret portant application à l'Algérie de la loi du 28 avril 1922 sur le règlement transactionnel.

Décret relatif à la réduction de la zone de servitude de la place de Djelfa.

Arrêté modifiant l'attribution des insignes aux fonctionnaires et agents de l'Agriculture dans les Colonies autres que l'Indochine

J. O. du 3 août 1922.

Le charbon de bois est un combustible supérieur

Dans un précédent article, j'ai longuement marqué l'intérêt qu'il y aurait dans certaines colonies métropolitaines pour obtenir du charbon de bois le meilleur combustible qui soit.

Je suis heureux de noter que les expériences auxquelles j'ai assisté tout récemment à Versailles ont été décisives.

M. le Gouverneur Pinet qui était des nôtres ne pour-la ne me contredira certes point.

Le charbon de bois présente un avantage sur les autres combustibles. L'huile et l'alcool demandent des moyens spéciaux. Le bois n'est facilement utilisable que dans les machines à vapeur, grosses bouveuses d'une non moins rare sous les Tropiques. Au contraire, le charbon de bois peut être traité dans des gazogènes d'une idéale simplicité et donner un gaz qui peut alimenter n'importe quel moteur à explosion, même des moteurs prévus pour l'essence, sans aucune modification. La pureté même de ce combustible, dont la teneur en eau et en cendres est négligeable, permet d'envisager un agrandissement du cercle d'appréciation, notamment pour-on n'a à transporter qu'un produit presque entièrement utilisable, et en petite quantité, alors qu'avec le bois il faut s'encombrer comme on l'a d'un inutilisable.

Au point de vue de l'économie du prix de revient du cheval-heure, les résultats du charbon de bois sont encore plus probants. Des expériences multiples, sur des moteurs de puissance réduite (30 chevaux environ) ont permis d'établir que la consommation au cheval-heure est de 1.500 gr. pour la benzine, 500 gr. pour l'essence, 2.000 gr. pour le bois et 500 gr. pour le charbon de bois. En admettant un prix moyen au bois aux colonies, de 0,15 pour la benzine, 3 fr. pour l'essence, 1 fr. pour le bois et 0,75 pour le charbon de bois, le prix du combustible, pour un cheval-heure, revient à : benzine, 0,225 ; essence, 1,05 ; bois, 0,05 ; charbon de bois, 0,03. Ces chiffres parlent d'eux-mêmes. L'avantage du charbon de bois paraîtrait encore plus net si l'on faisait intervenir le prix d'achat du matériel et l'amortissement. Le charbon de bois est donc appelé à donner aux carburants forcé matrice, à bon marché, partout où sa production est possible, c'est-à-dire dans un domaine qui englobe l'ensemble de nos puissances africaines. Ce facteur important de mise en valeur semble avoir été ignoré ou dédaigné jusqu'à présent, il n'était pas inutile d'attirer sur lui l'attention.

Quel est, des Gouverneurs de l'A. O. F., celui qui sera le plus hardi... et fera rouler bientôt ses camions au charbon de bois ?

Georges Barthélemy,
Député du Pas-de-Calais
Délégué du Soudan Français
et de la Haute-Volta
au Conseil Supérieur des Colonies

Culotte courte ou sans culotte

Notre excellent confrère *Aux Ecoutes*, toujours si bien renseigné, a publié un compte rendu très original des fêtes données par le duc de Valençay, comte de Talleyrand Perigord dans son château de Valençay (Indre), en l'honneur de S. M. Khai Dinh, empereur d'Annam.

La réception fut grandiose. M. Albert Sarraut et son chef de protocole au duc cabinet, le fidèle Tenant, étaient les seuls roturiers de la fête à laquelle n'avait même pas été convié le gouverneur de l'Indo-Chine, Henri Cosnier, dont la personnalité est si unanimement connue dans les milieux coloniaux.

Notre confrère a imaginé quand il dit que M. Albert Sarraut avait rendu pour cette fête — qui n'était pas un bal costumé et qui n'était pas davantage, loin de là, une réception à la cour d'Angleterre — l'habit de soirée oublié la culotte de soie.

Nous sommes en mesure d'affirmer que M. Albert Sarraut ne s'est pas livré à de telles fantaisies vestimentaires.

La tenue fut d'une *Extrême* a été surprise.

M. Albert Sarraut était la simplement en habit et du haut du son socle, l'ancêtre, le vieux républicain Omer Sarraut auquel les radicaux de Carcassonne ont élevé un buste, n'a pu que l'approuver de ce geste républicain.

D'Afrique en France

M. Berthoin, ancien chef de cabinet du préfet, chef du cabinet du Résident général de France à Tunis, a été nommé sous-préfet de Nerac en remplacement de M. Vigier, mis à la disposition du préfet de Meurthe-et-Moselle.

Parmi les autres nominations de sous-préfet, nous avons aussi noté celle de M. Pommeau-Boivin, conseil Valabrègue, qui est désigné pour Corte. Né en 1875 à Carpentras, M. Valabrègue entra dans l'administration coloniale en 1903 : chef de cabinet du gouverneur du Moyen-Congo en 1910, il était peu après nommé chef de cabinet du gouverneur général par intérim de l'A. E. F.

M. Valabrègue était administrateur adjoint de 1re classe depuis 1917 en attente de sous-préfecture.

Accident d'automobile métropolitain-colonial

Une des personalités les plus sympathiques du monde colonial, M. Edouard Cinflat, 64 ans, 21, rue Ampère, ingénieur, administrateur de la Compagnie algérienne des chaux et ciments, de la Compagnie générale des chaux et ciments, président de la Société anonyme des chaux, ciments et matériaux de construction au Maroc, de la Société des ciments Portland artificiels de l'Indochine, etc., etc., vient d'être victime de son imprudence.

M. Edouard Cinflot accompagné de Mme Antoinette Le Fablec, rue Madame, 8, au vendait, samedi, en automobile à Blois.

En traversant le hameau de la Croix-Blanche près de Lailly-en-Val (Loiret) à toute allure, la voiture oblique brusquement à droite, franchit le talus et se brisa contre un arbre. Les occupants furent projetés sur la route et grièvement blessés. Une dame Rachet, 36 ans, de Carpentras, en villégiature dans la localité, qui se trouvait près de l'arbre, portant dans ses bras une fillette de 21 mois, Georgette Pinault, a été renversée sur le coup ainsi que l'enfant. Le nez de Mme Rachet, le petit Gaston Sourdon, 22 mois, et une autre fillette, Elisabeth Marathon, 3 ans, ont été aussi gravement atteints. Les quatre blessés ont été transportés dans une clinique d'Orléans. Les deux occupants de l'automobile, M. Camille et Mme Antoinette Le Fablec, ont besoin d'une intervention chirurgicale urgente. L'accident serait imputable à l'excès de vitesse et au mauvais fonctionnement de certains organes de la voiture.

Les mandats sur les anciennes colonies allemandes

La Commission permanente des mandats, réunie à Genève, a consacré l'après-midi du 1er août à l'examen du rapport présenté par le Gouvernement japonais sur l'administration des îles du Pacifique placées sous mandat japonais. Le Gouvernement japonais était représenté par M. Matsudo, ministre plénipotentiaire.

Les questions qui ont particulièrement retenu l'attention de la Commission permanente ont été celles concernant le régime du travail et le contrôle par l'Etat des contrats du travail ; la réglementation du commerce des spiritueux ; l'instruction et la santé publiques ; l'organisation des tribunaux, le régime foncier et le système fiscal en vigueur dans les territoires placés sous le mandat japonais.

Les quelques points sur lesquels la Commission désirerait obtenir des précisions plus grandes seront éclaircis par le prochain rapport annuel du gouvernement japonais.

La Chambre des Lords et la Tunisie

La Tunisie est venue en discussion sur le banc de la Chambre des Lords à propos d'un incident qui a été soulevé par M. Lord Mayo, petit-fils de l'ancien vice-roi d'Irlande, qui a été nommé, il y a quelques années, ambassadeur d'Angleterre à Rome.

Au cours de la séance, lord Mayo a demandé s'il était vrai que les autorités du protectorat français de Tunisie ont arrêté des sujets britanniques et les ont mis à la disposition militaire dans l'armée française.

Lord Mayo a demandé au Gouvernement quelles démarches ont été faites par le Gouvernement britannique pour protéger les nationaux anglais contre ces mesures arbitraires.

Lord Cranford a répondu :

— Le consul général britannique à Tunis a signalé le fait dont parle lord Mayo. Le Gouvernement britannique a protesté énergiquement contre un acte qui est la conséquence de certains décrets promulgués à Tunis en novembre mai et par lesquels on cherchait à imposer la nationalité française et, par conséquent, l'obligation du service militaire, aux membres des colonies britanniques et étrangères habitant la Tunisie.

Lorsque ces décrets ont été promulgués, le Gouvernement français ne donnait pas satisfaction au Gouvernement anglais, l'Angleterre a exigé que la question fût soumise à l'arbitrage. Si le Gouvernement français n'y consent pas, le Gouvernement britannique soumettra la question au Conseil de la Société des Nations.

[Les sujets britanniques dont parle lord Mayo sont les fils de Maltais nés en Tunisie, auxquels on a appliqué la loi de décembre 1921, stipulant que les enfants d'étrangers nés dans le protectorat seront considérés comme sujets français.]

Mais ce que n'a pas dit lord Cranford, c'est que ce sont les Maltais eux-mêmes, qui, par de nombreuses pétitions, ont réclamé cette faveur d'être incorporés dans la grande famille française.

M. Lucien Saint leur a donné satisfaction et prenant ce décret qui a soulevé les protestations de la Chambre des Lords.

La publication de ce décret a été suivie par des manifestations de joie publique de la part de la colonie maltaise qui a déployé un peu du résident général une délégation des notables pour le remercier de la décision qu'il avait prise en conformité avec les promesses déjà qui lui avaient été exprimées.

Dans ces conditions, le Gouvernement français peut d'autant moins accepter un arbitrage dans cette affaire, qu'il ne peut reconnu au droit d'appliquer éventuellement le décret de novembre 1921 à d'autres sujets étrangers. Il y va non seulement de l'avenir français de la Tunisie, mais encore du bien-être même des descendants d'étrangers nés sur le territoire français qui raisonnent bénéficier de tous les avantages procurés par nos lois sociales.

Eugène Masson

LA QUESTION DE TANGER

M. Sanchez Guerra, président du Conseil des ministres d'Espagne, a déclaré que la conférence de Londres, qui doit s'occuper de la question de Tanger, sera quelque peu retardée par suite de la crise ministérielle italienne. Il a ajouté qu'il assistera personnellement à la conférence si les autres puissances y sont représentées par leur premier ministre.

En terminant, le président a parlé d'une réunion préparatoire d'experts pour fixer les dernières bases du régime municipal de Tanger, « mais rien, ajouta-t-il, n'a été définitivement décidé. »

Les chefs et notables de l'A. O. F.

— Les trois des chefs noirs de l'Afrique Occidentale qui vient visite la France et qui rentrent à Dakar ont fait escale à Casablanca le 1er août. Ils ont été reçus par le pacha, puis le seront jeudi par le sultan.

L'empereur d'Annam séjour son séjour en France

On sait que l'empereur d'Annam devait aller à Grasse pour y faire un séjour de quelques semaines. Tout était prêt pour le recevoir et ses appartements étaient retenus. Le docteur Perrimond, maire de Grasse, a reçu un télégramme de M. Pasquier, résident supérieur de France dans l'empire d'Annam, qui l'informe que le souverain, dont la santé ne laisse rien à désirer, a renoncé à son voyage et qu'il s'embarquera sous peu pour l'Indo-Chine.

Quant à l'état de santé de S. M. Khai Dinh, M. Pasquier, résident supérieur de France en Annam, qui a, comme on le sait, accompagné le souverain dans son voyage en France, a déclaré qu'il n'était nullement malade.

L'empereur emporte de la France et des Français surtout, une impression de ravissement et d'admiration. Il est profondément touché de l'accueil qu'il a trouvé ici ; il le répète bien souvent, et le redira là à ses sujets. Quant au jeune prince, il va résider dans un petit hôtel particulier de l'avenue La Bourdonnais où un précepteur de choix va l'initier à notre langue et à nos mœurs, en attendant qu'il entre dans une de nos écoles.

Courrier de l'Algérie

Les événements et les hommes

— Au cours de la traversée du Charles-Roux, arrivé à Marseille, le médecin major de 4e classe est décédé à la suite d'une colique de tous.

Le docteur du bord a reconnu que cet indigène était phtisique au dernier degré ; d'après les papiers d'identité trouvés sur lui, c'est un nommé Ben Mohamed Ali, 28 ans, originaire de Fort-National.

— Le Gouverneur général de l'Algérie, à l'occasion de renouvellement de son mandat, a reçu du Syndicat commercial algérien la lettre suivante :

Monsieur le Gouverneur général,

« Le Syndicat commercial algérien s'empresse avec la plus grande satisfaction le renouvellement de votre mission en Algérie. La haute autorité dont vous êtes revêtu pourra mieux répondre aux désirs des Algériens, notamment du commerce, qui ne saurait trop vous exprimer sa gratitude pour la bienveillance et le haut appui que vous réserve à ses revendications.

« En vous adressant nos vives félicitations, nous vous prions d'agréer, Monsieur le Gouverneur général, l'expression de nos sentiments les plus respectueux et les plus voués.

« Pour le Président absent, le secrétaire général »

Signé : PONTALIER.

M. le Gouverneur général lui a fait la réponse suivante :

Monsieur le secrétaire général,

« Je suis très touché de la sympathie que vous voulez bien me témoigner au nom du Syndicat commercial algérien. Soyez sûr que je me réjouis du renouvellement de ma mission, car je compte bien, avec l'appui confiant des représentants de toute classe et de toute race de l'Algérie, servir les intérêts de notre France nouvelle dans l'Union de tous les enfants, source profondé de richesse et de paix sociale.

« Croyez, Monsieur le Secrétaire général, à mes sentiments de gratitude et de cordiale déférence.

Signé : T. STEEG.

— La sympathique commandant Galetti, qui vient d'être nommé commandant du port de Bône, effectue en ce moment son dernier voyage à bord du paquebot *Lamoricière*.

A l'arrivée à Oran, hier matin, il a été de la part de son équipage et des officiers du bord, l'objet d'une manifestation touchante qui montre en quelle estime profonde était tenu cet excellent chef. Tous ces personnel, réuni dans la salle des premières lui a offert un magnifique objet d'art en souvenir des longs jours vécus ensemble à la mer, et lui a exprimé ses très vifs regrets de le voir partir.

Profondément ému de cette délicate attention, le commandant Galetti a remercié ses collaborateurs de leur geste, qui sera la fierté de sa longue carrière de marin.

— Par arrêté du 25 juillet courant, M. le préfet a fixé au dimanche 20 août prochain la date d'ouverture de la chasse pour la caille, les oiseaux de passage et le gibier sédentaire, dans toute l'étendue du département d'Oran.

Courrier de la Tunisie

La vie économique

— On connaît l'importance que pourrait présenter en Tunisie l'exploitation rationnelle et le traitement par place d'une richesse existant à l'état naturel dans la Régence, l'alfa.

Le 21 décembre 1921, un décret exonérant les pâtes d'alfa de droits à la sortie a été publié au *Journal officiel* tunisien.

Récemment, le Gouvernement français a paru disposer à compléter cette disposition de nature à provoquer l'extension d'une industrie à peine ébauchée en Tunisie, en présentant un Parlement, un projet de loi qui, il faut l'espérer, ne tardera pas à être voté.

Voici les considérants qui ont accompagné le dépôt de ce projet :

« Les difficultés qu'a rencontrées pendant la guerre, et que rencontre encore, toute de matières premières salissables, la fabrication du papier ont appelé l'attention des industriels et des ouvriers publics sur l'intérêt qui s'attache à l'utilisation de l'alfa tunisien par la papeterie métropolitaine.

« Le Syndicat professionnel des fabricants de pâte à papier de France, le Congrès national du Livre, l'Association coloniale de l'Afrique française se sont successivement prononcés dans ce sens avec beaucoup d'insistance.

« L'ambassadeur de la République à Londres signalait, déjà en 1916, « l'importance de la situation de la France à l'égard de l'Angleterre, en ce qui concerne l'industrie du papier. Nous disposons, en effet, en Afrique — écrivait M. Paul Cambon — d'une matière première considérable qu'il importerait d'utiliser ; d'autre part, la métropole manque de papier et est obligée de recourir constamment au concours de l'Angleterre. Il semble qu'il y aurait intérêt à envisager, dès maintenant, la fabrication, en France, des papiers d'alfa. »

« Le protectorat tunisien insiste, de son côté, sur la possibilité de procéder, dans l'intérêt de la métropole, à l'installation de la pâte d'alfa destinée à être utilisée par les fabriques de papier de la métropole. On obtiendrait ainsi, fait remarquer l'Administration tunisienne, une économie de fret et l'avantage d'une main-d'œuvre relativement à bon marché.

« Cette opinion est pleinement corroborée par celle que formule M. A. Le Châtelier, membre de l'Institut, dans une note annexée au rapport adressé en 1917 par le Syndicat professionnel de fabricants de pâtes à papier à M. le ministre du Commerce et de l'Industrie, et à M. le président de la Commission des douanes de la Chambre des députés : « Il existe, en Algérie, dit M. Le Châtelier, qu'un obstacle à l'adoption exclusive de nos matières végétales africaines : ce sont les droits de douane qui frappent l'industrie nationale de la pâte à papier ; il faut, qui restera longtemps prohibitif pour les espèces étrangères de qualité moyenne. On voit tout de suite que la solution générale du problème procède de la méthode des encouragements de minerais. Le fret, qui écorte le transport à l'état frais d'un bois, d'une matière, d'une légèreuse, d'une grande, est quelquefois après traitement 25 à 40 % de fibres, permettre le transport d'une pâte demi-chimique à 75 %. »

« La fabrication de pâte d'alfa en Tunisie — projets par divers promoteurs et, dès à présent, réalisée par une maison française qui a créé dans ce but une usine à Tunis — est toutefois particulièrement subordonnée à la condition que le produit bénéficie, à l'entrée en France, comme c'est depuis longtemps le cas de l'alfa brut, d'une entière franchise douanière.

« L'adoption de cette mesure n'affirait pas des avantages. La papeterie française produit seulement 75 % environ des pâtes de cellulose nécessaires à notre consommation annuelle. L'importation des pâtes françaises, si elle déterminait la suppression du droit de douane, serait donc de nature à constituer, pour nos fabriques de papiers, sinon immédiatement, au moins par la suite, un appoint intéressant.

« Le fléchissement qui pourrait s'ensuivre dans nos recettes douanières — du pour où cette importation serait suffisamment élevée pour concurrencer sérieusement les importations de pâtes étrangères ou canadiennes — n'aurait qu'un inconvénient relatif. Cet inconvénient serait, en effet, largement compensé par le fait qu'une industrie tunisienne se substituerait à l'industrie étrangère dans la fourniture d'une matière première indispensable. Cette substitution ne pourrait qu'avoir une influence avantageuse sur notre change. »

— La décret du 31 décembre 1920, approuvant la convention du 12 novembre 1920, relative à la fourniture à la Marine française de l'énergie électrique nécessaire à ses établissements de la région de Sidi-Abdallah, vient d'être complété par un avenant dont voici les dispositions.

Article premier. — En attendant la création à Ain-Sebaa de la Centrale thermique prévue à l'article 2, paragraphe 3, de la convention du 12 novembre 1920, un groupe Diesel alternateur de 1.500 HP sera installé à l'Arsenal de Sidi-Abdallah.

La Régence prend à sa charge :

1° L'achat du matériel (groupe électrogène, auxiliaires pont-roulant, tuyauteries intérieures et échappement et tous accessoires intérieurs à la salle des machines, y compris les frais de transport à Sidi-Abdallah, et les frais des chefs-monteurs du constructeur) ;

2° Une contribution forfaitaire de 1561000 francs à verser à la Marine pour les frais d'installation à Sidi-Abdallah. Cette somme viendra en déduction du terme de 1 million que la Marine doit verser à la Régence le 1er août 1922. Ce terme se trouvera ainsi réduit à 850.000 francs.

La Marine prend à sa charge :

1° La construction du bâtiment des tur-

مقال تحت عنوان بريد تونس بمجلة الحوليات الاستعمارية (Les Annales coloniales) بتاريخ 16/10/1923، العدد 11، السنة 24، تضمن الحديث عن عدة جوانب منها وضعية ميناء تونس وأوضاع بعض الصناعات المنجمية، واهم الأحداث والخبار التي تخص بعض الشركات.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

وثيقة اتفاقية الحكومة الفرنسية مع الشركة الفرنسية للكوابل التلغرافية لمد كابل تليغرافي بحري تجاه تونس، وهي مؤرخة بـ 28 مارس1901. تضمنت ترخيص إنشاء الشركة فرع لها بتونس، وقيمة الامتياز وبعض الشروط التقنية التي يجب الالتزام بها

COMPAGNIE FRANÇAISE

DES

CABLES TÉLÉGRAPHIQUES

CONVENTION

conclue, le 28 Mars 1901, entre l'État et la Compagnie Française des Câbles Télégraphiques, pour l'établissement, l'entretien et l'exploitation de Câbles télégraphiques sous-marins.

Entre les soussignés :

M. A. Millerand, ministre du Commerce, de l'Industrie, des Postes et des Télégraphes,

M. J. Caillaux, ministre des Finances,
Agissant au nom et pour le compte de l'État,

d'une part;

Et :

1° La Compagnie Française des Câbles Télégraphiques, Société anonyme au capital de 24 millions de francs, dont le siège est à Paris, 38, avenue de l'Opéra,

Représentée par MM. l'amiral J. Caubet, président du Conseil d'administration et J. Depelley, administrateur-directeur de ladite Compagnie, spécialement autorisés à cet effet par délibération du Conseil d'administration de ladite Compagnie en date du 26 mars 1901, dont un extrait est annexé aux présentes,

d'autre part;

2° La Société Générale Française de Télégraphes, Société anonyme au capital de 10 millions de francs, dont le siège est à Paris, 38, avenue de l'Opéra,

Représentée par M. L. VILLARS, président de son Conseil d'administration, spécialement autorisé à cet effet par délibération dudit Conseil d'administration en date du 25 mars 1901, dont un extrait est annexé aux présentes : la Société Générale Française de Télégraphes intervenant au présent contrat, auquel elle doit donner son agrément, en raison des accords existant actuellement entre elle et la Compagnie Française des Câbles Télégraphiques, et aussi à cause des engagements par elle pris en vertu des articles ci-après :.

encore d'autre part;

Il a été dit et arrêté ce qui suit :

ARTICLE PREMIER.

La Compagnie Française des Câbles Télégraphiques est autorisée à créer des obligations 3 1/2 0/0 en nombre nécessaire :

A. — Pour constituer jusqu'à un maximum effectif de huit millions de francs (8.000.000 de francs) un capital destiné :

1° A des modifications du réseau, notamment au déplacement et au remplacement de certaines sections défectueuses du câble transatlantique de Brest à Saint-Pierre et au Cap Cod;

2° A la construction d'un nouveau bateau aménagé et outillé spécialement pour les travaux de réparation des câbles sous-marins;

3° A la formation, jusqu'à concurrence de 2 millions de francs, d'une « réserve de garantie » ayant pour objet de parer à l'insuffisance qui pourrait se présenter dans un exercice sur la garantie d'intérêts consentie par l'État dans les conditions déterminées à l'article 4 suivant. Les sommes qui seraient prélevées sur cette réserve de garantie lui seront remboursées sur les premières recettes nettes de la Compagnie avant toute autre affectation.

جزء من صحيفة .La Dépêche tunisienne بتاريخ 22/05/1899، عدد 324 .، التي احتوت إعلان عن مواقيت انطلاق الرحلات البحرية للشكة الأطلسية العامة من والى تونس، والأسعار المحتسبة

des immeubles à vendre

PREMIER LOT

UNE MAISON située à Tunis, rue Zarkoun, n° 21, canton Nord de Tunis, arrondissement dudit.

Elle est élevée d'un rez-de-chaussée composé de six chambres avec cour intérieure.

Elle est couverte en terrasse.

On accède à ladite maison par un passage formant hâvremaille, prenant naissance sur la rue Zarkoun et s'engageant sous le premier étage de la propriété Grego.

Cette maison, qui n'a point de façade sur la rue Zarkoun, est limitée de la façon suivante :

Au nord, par la propriété de Di Prospero;

A l'est, par la propriété de M. Bezzi;

Au sud, par la même propriété Bezzi et par le passage aboutissant à la rue Zarkoun,

Et, à l'ouest, par le même passage et la propriété Grego.

Cette maison est occupée pour le compte des époux Vito Grego, principaux locataires.

DEUXIÈME LOT

UNE MAISON située à Tunis, rue Sidi-Abdallah-Guèche, n° 9, canton Nord de Tunis, arrondissement judiciaire dudit.

Cette maison est élevée d'un rez-de-chaussée et d'un premier étage; elle est couverte en terrasse. Sa façade, qui donne sur la rue Sidi-Abdallah-Guèche, est percée au rez-de-chaussée d'une porte d'entrée et de deux petites fenêtres.

Au premier étage, d'une grande fenêtre munie d'une persienne et de deux petites fenêtres garnies de grilles formant cage.

Cette maison est limitée, savoir:

A l'ouest, par la rue Sidi-Abdallah-Guèche;

Au nord, par un immeuble en ruines appartenant à la Djemaâ ;

A l'est, par la propriété Salomon Cohen,

Et, au sud, par une propriété appartenant aux Halous.

MISES A PRIX

Outre les charges, clauses et conditions insérées au cahier des charges dressé par le défenseur soussigné pour parvenir à la vente, et déposé au greffe du Tribunal civil de première instance de Tunis, les enchères seront reçues sur les mises à prix suivantes, fixées par le poursuivant, savoir :

Pour le premier lot, sur la mise à prix de mille cinq cents francs, ci..... Fr. 1.500

Pour le deuxième lot, sur celle de mille cinq cents francs, ci..... 1.500

Les frais de poursuites, ceux de vente et la remise proportionnelle en sus.

Fait et rédigé à Tunis, par le défenseur soussigné, le 17 mai 1899.

Le Défenseur poursuivant,

(Signé) : V. BESSIÈRE.

Pour plus amples renseignements, s'adresser :

1° En l'étude de Me Victor Bessière, avocat-défenseur poursuivant, rue d'Italie, numéro 4;

2° Et, pour prendre connaissance du cahier des charges, au greffe du Tribunal civil de première instance de Tunis, où il se trouve déposé.

BLÉ, ORGE et AVOINE — 8 % de la valeur pour trois mois; 12 % de la valeur pour six mois; 16 % de la valeur pour un an.

PAILLES et FOURRAGES — 10 % de la valeur pour trois mois; 15 % de la valeur pour six mois; 20 % de la valeur pour un an.

Surprime 1 % pour récoltes sur pied.

Agent général : J. JAEGGLI, 11, rue du Boucher, à Tunis.

POUDRE DE RIZ

ADHÉRENTE, INVISIBLE
PARFUM EXQUIS

LA MADONE

VENTE EN GROS :
HUBERT, Parfumeur, à BORDEAUX

DÉPOT dans toutes les bonnes Parfumeries, à PARIS, 26, Rue d'Enghien.

pour la Tunisie, Tripoli et Malte, à M. AVICE, à Tunis.

PRINCE-LINE

JAMES KNOTT, directeur-propriétaire

SERVICE RÉGULIER TRI-MENSUEL

entre Liverpool, Manchester-canal et Tunis

Le vapeur Océan-Prince, attendu port de Tunis le 24 courant partira quelques heures après son arrivée pour Malte, Alexandrie, Jaffa, Beyrouth et toute la Côte de Syrie.

Pour fret, passages et renseignements, s'adresser à M. Salomon LASRY, agent à Tunis, 6, avenue de Paris.

N.-B. — La Compagnie fera alterner tous les vingt jours un service de paquebots spécialement aménagés pour MM. les passagers de 1re classe (allégorie unique) avec tout le confort et luxe désirables : éclairage électrique, cabines situées au centre du navire, salon et fumoir sur le pont, etc. Ce service sera assuré par les trois magnifiques paquebots de 3.000 tonnes suivants : *Carib-Prince, Creole-Prince, Syrian-Prince.*

A VENDRE fonds magasin, Fruits et Primeurs, 17, rue d'Italie, vis-à-vis l'horloge de la Poste. Au besoin on prendrait un associé avec 3.000 fr. d'apport.

Pour traiter s'adresser à M. A. HAUERWAS.

AVIS

On désire échanger mines anthracite, plomb, marbre, ciment, plâtre, situées dans le midi de la France, valeur 100.000 fr., contre propriété en Algérie ou en Tunisie, près d'une voie ferrée ou en construction, et propre à la culture du cotier.

S'adresser à M. Ch. DESMOULIN, à *L'Indépendant du Blanc*, Le Blanc (Indre) France.

EMPLOYÉ Français, marié, 34 ans, ayant de bonnes références, demande emploi quelconque dans le commerce ou dans une administration.

S'adr. au bureau du journal.

DIABÈTE — Traitement par les PILULES antidiabétiques MOUSSET (Produit breveté). — La Plaquette : MOUSSET, à Amélie-les-Bains (Pyr.-Or.)

PHILIPPE SANGÈS

8, rue de la Commission, 8

TUNIS

Gérance d'immeubles. — Recouvrements. — Achat et vente de propriétés. — Achat de rentes d'oued. — Prêts hypothécaires.

INCROYABLE DE PARIS

Tunis — 21, rue d'Italie, 21 — Tunis

120 succursales 120

Dames 8 FR. 50 — Prix unique — Hommes 9 FR. 50

Se méfier des Imitateurs

Toutes les réparations sont faites à la maison; afin de contenter notre nombreuse clientèle, tout défaut de fabrication sera réparé gratuitement. Pour expéditions, ajouter 60 cent. pour le port.

sans rival dans le traitement de l'ANÉMIE avec son cortège de symptômes d'ANOREXIE et de DYSPEPSIE quelle qu'en soit la cause : surmenage, fatigue physique ou intellectuelle, excès de tous genres, etc.

G. ANDRAU

Tapissier-Décorateur

8, rue Saint-Charles

TUNIS

Meubles, Sièges, Sommiers et Matelas, Tentures. — Travail soigné. — Emballage, Déménagement par voiture capitonnée.

Vignobles d'Ahmed-Zaïd et de ZAROUNI

J.-M. TERRAS

Propriétaire

Médailles d'or, Paris 1889 : Tunis 1899

9, rue d'Allemagne

VINS ROUGES ET BLANCS

EAU DE VIE

QUINA ZAROUNI

au vin muscat de Zarouni

Adresser les commandes à M. CHIGNARD, gérant du dépôt.

TYPO tâcheron-tâcheronnier foncièrement capable est assuré position d'avenir.

S'adresser *Imprimerie Rapide*, Tunis.

L'Union française des Ouvriers horlogers de Besançon

9, rue Saint-Antoine — BESANÇON

ENVOIE GRATIS FRANCO un cendrier vide-poche à tout demandeur de son CATALOGUE illustré.

BANQUE DE TUNISIE

SOCIÉTÉ ANONYME — CAPITAL : 8.000.000 de francs

Siège social à Tunis. — Succursales à Sousse et Sfax

MM. E. PEREIRE, *Président*. — L. BLOCH ; J. FORTI ; S. ALPHEN, O. NOEL ; WIEHER.

Opérations de la Société

Encaissements et Recouvrements — Avances sur prêts, sur marchandises et hypothèques immobilières ou maritimes — Dépôts à vue et à échéance fixe — Garde de titres — Payement et encaissement de coupons-reports — Ordres de bourse au comptant et à terme sur tous les marchés européens — Emission de chèques et de lettres de crédit sur tous pays.

Compagnie Générale Transatlantique

Paquebots-Poste Français — Services à Grande Vitesse

Ligne hebdomadaire Marseille-Tunis-Sousse-Tunis-Marseille

Départ de Marseille	le Lundi	midi.
Arrivée à Tunis	Mardi	7 h. 30 soir.
Départ de Tunis	Mercredi	4 h. soir.
Arrivée à Sfax	Jeudi	10 h. matin.
Départ de Sfax	Jeudi	9 h. soir.
Arrivée à Sousse	Vendredi	2 h. matin.
Départ de Sousse	Vendredi	midi.
Arrivée à Tunis	Vendredi	9 h. soir.
Départ de Tunis	Samedi	midi 30.
Arrivée à Marseille	Dimanche	8 h. soir.

Ligne hebdomadaire

Marseille-Bizerte-Tunis-Malte-Tunis-Bizerte-Marseille

Départ de Marseille	le Vendredi	midi.
Arrivée à Bizerte	Samedi	8h. 30 soir.
Départ de Bizerte	Samedi	minuit.
Arrivée à Tunis	Dimanche	4 h. matin.
Départ de Tunis pour Malte	Dimanche	4 h. soir.
Arrivée à Malte	Lundi	9 h. matin.
Départ de Malte pour Tunis	Lundi	7 h. soir.
Arrivée à Tunis	Mardi	4 h. soir.
Départ de Tunis pour Bizerte	Mercredi	midi 30.
Arrivée à Bizerte	Mercredi	4 h. 30 soir.
Départ de Bizerte pour Marseille	Mercredi	10 h. 30 soir.
Arrivée à Marseille	Vendredi	7 h. m.

Avis important

MM. les Voyageurs sont instamment priés de retirer leurs billets de passage au bureau de Tunis.

L'enregistrement des bagages a lieu à Tunis-Port et cesse une heure avant celle fixée pour le départ.

Pour tous renseignements, s'adresser à l'Agence de la Compagnie Générale Transatlantique, 3, rue El-Sadikia.

مرسوم منح استغلال ميناء بنزرت لصالح شركة ميناء بنزرت من قبل المديرية العامة للأشغال العمومية الذي نشرته المديرية ضمن سجل يضم كل الاتفاقيات المتعلقة بالميناء ونشاط الشركة به Direction générale des travaux publics, Recueil des actes organiques relatifs à la concession du port de Bizerte. 1936

COMPAGNIE

DU

PORT DE BIZERTE

(TUNISIE)

SOCIÉTÉ ANONYME AU CAPITAL DE 4 MILLIONS DE FRANCS

STATUTS

TITRE PREMIER

Formation. — Objet. — Dénomination. — Durée. Siège de la Société

Article premier. — Il est formé, entre les comparants et ceux qui deviendront propriétaires des actions créées ci-après, une Société anonyme qui a pour objet la construction et l'exploitation d'un port à Bizerte (Tunisie), avec tous les avantages résultant des concessions qui seront ci-après apportées avec toutes les opérations qui s'y rattachent.

Article 2. — La Société prend la dénomination de :

Compagnie du Port de Bizerte (Tunisie)

Article 3. — La durée de la Société est fixée à quatre-vingts ans, à compter du jour de sa constitution définitive.

Cette durée pourra être prorogée par décision de l'Assemblée générale des actionnaires, composée, comme pour les modifications aux statuts.

Article 4. — Le siège de la Société est à Paris, 78, rue d'Anjou ; il pourra être transporté dans tout autre endroit par simple décision du Conseil d'administration.

Indépendamment de son siège social, la Société sera tenue, pour ses rapports avec le Gouvernement tunisien, pendant toute la durée de la concession, de faire élection de domicile à Bizerte, et de faire résider en cette ville un représentant muni de tous les pouvoirs nécessaires aussi bien pour la construction que pour l'exploitation du port.

TITRE II

Apports. — Fonds social. — Actions. — Obligations

§ 1er. — Apport de MM. Hersent et A. Couvreux fils

Article 5. — MM. Hersent et A. Couvreux fils apportent conjointement à la Société :

Les concessions qui ont été faites à MM. Hersent et A. Couvreux fils par le Gouvernement tunisien, aux termes d'un décret en date du 17 février 1890, du droit d'établir et d'exploiter un port à Bizerte (Tunisie).

Ces concessions sont apportées telles qu'elles ont été accordées à MM. Hersent et A. Couvreux fils, sans réserve de leur part, avec tous les droits, actifs et passifs, qui y sont attachés sans aucune réserve ; en conséquence, la Société sera substituée au lieu et place de MM. Hersent et A. Couvreux fils, et devra remplir, en leur lieu et place, toutes les conditions et obligations imposées de manière qu'ils ne puissent être inquiétés ni recherchés pour quelque cause que ce soit par des tiers, étant entendu que les concessionnaires restent également responsables devant l'État jusqu'à la réception des travaux.

§ 2. — Apport de MM. A. Couvreux fils, Hersent et Lesueur

MM. A. Couvreux fils, Hersent et Lesueur apportent conjointement à la Société :

1° Les études, plans et devis faits depuis l'année 1883 pour arriver à l'obtention des concessions ci-après et à la constitution de la présente Société ;

2° Tous travaux entrepris ou en cours d'entreprise dans la région de Bizerte, ainsi que les matériel, marchandises, approvisionnements pouvant se trouver sur les chantiers ;

3° Tous cautionnements qui ont pu être fournis, ainsi que tous traités et marchés en cours ;

4° Et tous baux et locations qui ont pu être consentis aux fondateurs.

Article 6. — En représentation de ces apports, il est attribué aux fondateurs une part de vingt pour cent dans les bénéfices proprement dits de l'entreprise, après les prélèvements stipulés dans l'article 46 ci-après.

Ces vingt pour cent seront représentés par des parts de fondateurs, ainsi qu'il sera dit ci-après sous l'article 55.

En outre, la présente Société devra rembourser aux fondateurs, aussitôt après sa constitution définitive, toutes les sommes dont ceux-ci justifieraient avoir fait l'avance pour études et travaux préparatoires, ainsi que les dépenses effectuées jusqu'au jour de la constitution de la Société pour matériel, cautionnements, achats divers et, en général pour toutes causes concernant ladite concession, sous déduction de toutes les sommes qui pourraient être dues auxdits fondateurs pour la même cause, et ce, d'après le compte qui aura été accepté par l'Assemblée générale des actionnaires.

Article 7. — Le fonds social est fixé à quatre millions de francs, divisé en huit cents actions de cinq mille francs chacune ; il pourra être augmenté par une simple décision de l'Assemblée générale des actionnaires.

Chaque action donne droit à une part égale dans les bénéfices et dans la propriété de l'actif social.

Article 8. — Le montant des actions est payable à Paris, savoir :

Deux mille cinq cents francs lors de la souscription et les deux autres quarts conformément aux appels faits par le Conseil d'administration, qui fixera les époques où les versements devront être effectués.

Lesdits appels auront lieu au moyen d'annonces publiées au moins un mois à l'avance dans un des journaux désignés pour les annonces légales à Paris.

Article 9. — Les actions seront nominatives, même après leur libération définitive.

Les actions seront délivrées, libérées de deux mille cinq cents francs ; les versements ultérieurs seront mentionnés sur les titres.

Article 10. — Tout versement en retard porte intérêt de plein droit au profit de la Société à raison de cinq pour cent à compter du jour de l'exigibilité et sans qu'il soit besoin d'aucune mise en demeure.

Article 11. — A défaut des versements exigibles, le Conseil d'administration au nom de la Société, poursuit le recouvrement desdits versements par toutes les voies de droit, y compris la vente des actions en retard.

جدول للمنتجات ووجهات التصدير من ميناء صفاقس من قبل شركة موانئ تونس، سوسة، صفاقس

Chambre mixte de commerce et d'agriculture du sud de la Tunisie, Statistique : Bulletin Décembre 1908,

DÉSIGNATION des marchandises	France	Algérie	Angleterre	Autriche	Belgique	Italie	Malte	Turquie	Suède	Norvège	Allemagne	Russie	Egypte	Tripoli	Amérique	Autres pays	TOTAL
Blé.....	53.567	1.021.572	»	»	»	»	»	»	»	»	»	5	»	»	220	»	1.078.457
Orge	44	1.009.486	»	»	»	17	»	»	»	»	»	»	»	50	»	»	1.059.575
Mais.....	26.567	38.500	»	»	»	»	»	»	»	»	»	3.588	»	100	»	25.800	94.495
Farine de froment	885.496	68.935	»	»	»	123	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	954.589
Semoules.....	589.431	2.200	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	35	591.631
Fèves en grains ..	4.675	21.000	»	»	»	91.729	»	»	»	»	»	»	1.792	50	»	»	118.196
Autres légumes secs....	60.449	8.000	»	»	»	2.816	»	6.617	»	»	»	»	»	39	»	817	87.703
Pommes de terre.	74.349	»	»	»	»	48.861	7.280	»	»	»	»	»	»	31.918	»	»	162.388
Sucres bruts.....	38.290	»	»	»	»	40	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	38.330
Sucres raffinés....	299.090	»	102	»	201	»	»	»	»	»	»	»	»	20	»	69	299.412
Cafés en fèves....	4.036	5.500	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	225	23	125.067	»	125.915
Huiles d'olive	152.261	5.47	»	90.235	»	99.503	694	»	»	»	»	»	»	130	2.800	122.009	614.896
Bois à construire.		141.000	»	»	»	»	»	»	107.088	18.006	47.865.500	»	»	»	»	»	141.600
Fourrage	46.897	12.080	»	»	»	7.115	400	»	»	»	»	»	»	14	»	1.642	68.188
Vins	84.572	93.511	»	»	2.252	6.739	»	»	»	40	»	»	»	42	»	1.354	198.413
Boissons distillées	414.597	»	10	»	433	3.940	50	»	»	»	50	»	»	»	»	»	419.080
Matériaux à construire....	8.150	»	868.110	»	383.000	»	10	»	»	»	»	»	»	»	»	»	1.259.800
Houille.....	790	»	»	»	»	22.492	2.360	»	»	»	220	»	»	117	»	451	1.038.447
Pétrole.....	987.131	»	41.926	»	»	150	14	»	»	»	»	»	»	»	»	»	82.065
Métaux divers	81.047	510	186	285	»	32.620	735	»	»	»	4.627	»	»	11	»	423	51.062
Savons ordinaires	52.743	91	130	10.886	7.540	304	915	»	»	»	4.520	»	235	153	11	1.241	77.051
Verres et cristaux	51.349	443	678	»	650	98.618	2.247	41	251	»	»	»	»	125	»	620	436.503
Fils, étoffes coton....	52.587	99	51.245	»	44.767	120.348	7631	6	»	»	9.150	»	»	»	»	21.849	807.466
Tissus de coton..	160.188	10.977	449 318	2.268	3.803	888	»	5.935	»	»	1.626	»	1.977	2.971	»	2.764	912.595
Autres tissus.....	169.859	22.471	1.861	3.112	»	1.465	»	4.928	»	»	6.436	»	3.180	28.883	»	173	928.661
Peaux, cuirs, chaussures..	90.032	3.481	421	»	22.577	3.105	1.463	72.229	»	»	»	»	34.935	1.771	2.137	6.100	204.090
Bijouterie, horlogerie....	84.576	2.330	»	1.535	570	5.069	1.080	000	41	6	2.839	»	91.179	9.281	»	»	2.012.172
Machines, mécaniques....	428 785	»	48.062	»	190.169	609	21	»	»	»	253.528	»	»	»	30.988	1.044.010	
Autres ouvrages en métaux.	1.675.856	1.502	6.311	8.481	110 965	13.107	945	2.552	»	58	42.436	5	170	1.021	2.399	20.864	1.886.572
Dynamite	96.000	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	96.000
Vannerie, nattes..	22.614	951	175	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	18 403	»	12.574	89.389
Voitures automobiles....	95.112	2.450	»	»	5.285	57	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	27.502
Voitures de chemin de fer..		»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	615 000
Wagons à ferrassement...	93.704	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	93.704
Ouvrages en caoutchouc..	34.013	616	5.433	»	253	90	»	38	»	»	1.676	»	»	225	61.128	350	104.012
Colis postaux.. ..	564.444	»	3.189	340	1.520	8	»	3.512	»	»	14.848	»	»	2.639	»	42.006	602.514
Autres produits...	808 518	10.081	76.518	17.872	57 081	329.025	9.306	28.248	»	10.039	45.511	284	1.519	155.907	16.793	144.688	1.767.091
TOTAUX....	8.282.967	2.546.885	1.553 445	135.164	465.798	796.923	35.647	191.161	111.388	29.024	303.914	80.389	135 672	554.602	241.643	1.419 886	17.520.182

فهرس الأماكن والبلدان

-حرف الألف-

البندقية: 32، .33

الجزائر: 22 ، 25 ، 26، 28 ، 34 ، 38 40 ، 47 ،65،59،58، 66، 75، 83،82 84، 86، 97 ، 99 ،،107101، 108 ،112، 120 121 131،، 132، 138 ،141، 143، 155 157،156. ،183،177170،168،166165،164،163، 199،196 ،201200، 204،205،211 ، 215 2019، 223، 225، 226، 236، 238، 247،249، 253، 270، 271، 272، 274، 276، 277، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 288، 289، 294، 295، 296، 297.

الجديدة: 80، 81، 136، 192، 227، 277، 279 286.

الجريد: 28، 29، 38، 64، 72، 93، 95، 209.

الدولة العثمانية: 34، 42، 43، 44، 49، 50، 51، 52، 53، 82.

أريانة: 28، 107، 121، 275، 285.

أزمير: 49، 50.

الزيّانة: 124، 125.

الرديف: 196، 197، 209.

السبخة البيضاء(لبيضة) : 28.

إشكل: 230.

اوزاكا: 198،197

الهند: 32، 51، 165،122

إنجلترا: 32، 43،46، 47، 52، 76، 198، 216، 220، 221، 236، 247،250

الونزة: 276.

المانيا: 45، 46، 251.

أمريكا: 32، 49، 204، ،250216.

القيروان: 28، 57، ،5958، 60، 64، ،7872 129، 156، 183، 188، 190، 239، 277، 278، 290.

القلعة الجرداء: 199، 200، 201، 202، 204، 206، 207، 208. 210،233.

الكاف: ،6541 127، 155، 156، 166، 169، 177، 193، 195، 201، 210، 233، 275، 288.

المغرب: 25،22، 37، 40، 42، 83، .9784، 101، 120، 174، 188، 198، 211، 270.

المهدية: 38، 112، 225، 239، 271، 272، 273، 275، 288، 290.

المنستير: 225، 243، 272، 273، 275، 290.

النفيضة:،7745 78 79، 118، 119، 120، 121، 245، 278.

الالزاس: 47.

اللورين: 46، 47، 295.

الإسكندرية: 51، 238.

القليبية: 225، 277، 278.

القصرين: 183.

الجبّة: 173.

الصفصاف: 182.

المتلوي: 196، 197، 208، 209، 215.

أولاد سليانة: 156.

أم العرائس: 196، 197، 208،209.

اوقيانوسيا: 198.

السويس: 25، 233.

الهند الصينية: 122.

اليونان: 237، 238.

المرسى: 66، 141، 275، 286.

إيطاليا: 41، 43، 45، 46، 4847، 58، 69، 74، 8076، 8281،، 8987،116، 137،138، 140، 141، 192، 198، 213، 219، 220، 221، 227، 230، 236، 247، 248، 250، 272، 274، 283، 291.

اليابان: 198، 208.

–حرف الباء–

باب السعدون: 286

باجة: 26، 41، 74، 96، 101، 103، 128، 129، 130، 155، 156، 168، 169، 175، 178، 288.

باريس: 33، 45، 70، 8683، 127، 132، 142، 149، 154، 159، 162، 163 168 173، 180، 186182، 188، 190، 204، 226، 231، 237، 270، 275، 276، 283.

بازينة: 182.

باليرمو: 137، 272.

برلين: 41، 45، 46، 47،48،50.

برج التومي: 125.

برج العربي: 28.

برج السدرية: 123، 244.

بريطانيا: 45، 68، 87،7574، 192، 219، 220، 226.

بلجيكا: 125، 131، 192، 247، 250، 251، 284.

بنزرت: 8، 9، 29، 74، 82، 88، 101، 103، 135، 138، 156، 166، 171، 175172،

182، 217، 225، 226، 227، 228، 292، 230، 237، 238، 241، 244، 252، 264، 265، 268، 275، 277، 279، 288، 289،290، 303.

بني ربيعة: 128.

بونة: 128، 276.

بوتين فيل: 112، 123، 124.

بوهدمة: 156.

بولعناق: 168،196.

بوقرنين: 180.

بلاد السودان: 37، 65، 148.

بوخارست: 237.

بن عروس: 129، 130.

بني صاف: 164، 166.

بيروت: 31، 42، 49، 50، 51، 99، 104، 120.

بيشاطر: 175.

–حرف التاء–

تالة: 187.

تبسة: 177، 204، 205، 276.

تبوبة: 28، 58، 75، 157، 286.

تبرسق: 28، 41، 112، 173، 213، 288.

تراباني: 137، 139.

توزر: 39، 196، 269.

حرف الجيم

جبل الحلوف: 187، 188، 189، 192،190.

جبل الاخوات: 173.

جبل الديسة: 157.

جبل بوجابر: 177.

جبل جلول: 286.

جبل جريصة: 155، 169،171، 214.

جبال خمير: 39، 164، 168، 169، 268.

جبل الرصاص: 74، 76، 155، 180، 181،192.

جبل ربيعة: 156.

جبل الزرد: 175.

جبل موشار: 156.

جبل مضيلة: 199، 200، 206، 207، 208، 210، 231، 232، 236، 297.

جبل طارق: 25، 79، 226.

جبل الطويلة: 190، 193.

جبل نصر الله: 156.

جدة: 271.

جربة: 38، 58، 60، 62، 74، 252، 272، 273.

جرجيس: 225.

جندوبة: 28، 39، 76، 157، 184.

جنوة: 32، 33، ،63،6564، 81، 141، 219، 272.

جيجل: 271.

حرف الحاء

حوض الشط: 28.

حمام الأنف: 28، 76.

حلق الوادي: 66، 74، 75، 141، 142، 169، 214، 232، 233.

حرف الخاء

خنقة الزيتون: 166.

خنقة السلجة: 156.

خنقة كاف التوت: 178، 193.

حرف الدال

دِجِبّة: 155.

حرف الراء

رأس سيرات: 166.

راس الراحل: 168، 169.

روسيا: 44، 82، 164، 250.

حرف الزاي

زغوان: 28، ،7858، 119، 138، 139، 156، 157، 175، 176، 177، 193، 213، 278، 288.

زواوة: 38.

حرف السين

سالونيك: 49، 237.

سان سيبريان: 128، 129.

سكيكدة: 270، 271، 272.

سوق أهراس: 28، 168.

سوق العربة: 28، 118، 155، 156، 166، 167، 184، 275، 288.

سوق الخميس: 112، 130، 188، 290.

سوسة:40، 45، 71، 72، 78، 79، 82، 83، 88، 101، 103، 122، 123، 126، 146، 152،

183، 225، 229، 231، 232، 234، 236، 237، 239، 243، 251، 252، 263، 265، 266، 268، 271، 272، 273، 275، 277، 278، 279، 286، 288، 289، 290، 300،303.

سيدي الهاني: 28، 278.

سيدي بوعبد السلام: 96.

صقلية: 76، 115، 137، 140، 148، 272.

سبخة المالح: 28.

سيدي ثابت: 77، 118، 120، 121.

سيدي زيد: 119.

سيدي بوزيد: 201.

سيدي احمد: 175.

سيدي محرز: 195.

سيدي بوسعيد: 261.

سيدي بوعوّان: 184، 193.

حرف الشين

شط فجاج، 28.

شمتو: 61، 157.

شوشة الدوارية: 171.

حرف الصاد

صفاقس: 41، 45، 58، 59، 60، 71، 72، 82، 83، 88، 95، 101، 106، 146، 152، 194، 195، 196، 197، 198، 202، 207، 217، 225، 229، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 239، 243، 248، 251، 252، 264، 266، 268، 271، 272، 273، 275، 277، 279، 286، 288، 289، 290.

حرف الطاء

طبرقة: 93، 118، 164، 165، 168، 178، 244، 271، 274، 279، 288.

طرابلس: 26، 51، 58، 59، 72، 101، 143، 274، 269، 271، 272.

طنجة: 270.

حرف العين

عين الدراهم: 118، 155، 268، 275.

عين الرومي: 178.

عين العليقة: 167، 274.

عين الكرمة: 210.

عين النوبة: 186، 187، 193.

عين الناضور: 229.

حرف الغين

غار الديماء: 28، 66، 76، 94، 156، 277.

غدامس: 65.

حرف الفاء

فج العدوم: 173، 193.

فرنسا: 17، 18، 22، 25، 26، 32، 3433، 41، 42، 43، 45، 46، 47، 65 ،68، 69،74، 74، 75، 76، 79، 80، 82، 83، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 97، 98،99، 107، 108، 112، 116، 122، 127، 131، 132، 140، 157، 163، 165، 166، 168، 186، 188، 192، 198، 204، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 227، 236، 237، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 256، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 283، 284، 289، 291، 295، 296، 299، 303، 304، 305،

فريانة: 288.

فلورنسا: 81.

فينا: 237.

حرف القاف

قابس: 28، 38، 95، 96، 112، 157، 268، 272، 273، 275، 289.

قالمة: 66، 75، 76، 77، 118، 130، 132، 133، 134، 141، 142، 177، 201، 202، 233، 236، 275، 276، 277، 280، 281، 283، 286.

قبلاط: 128.

قرطاجنة: 270.

قسنطينة: 164، 200، 204، 210، 276، 280، 283، 284.

قفصة: 28، 29، 38، 95، 101، 122، 156، 164، 167، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 205، 206، 207، 208، 209، 214،210، 215،231، 232، 236. 277، 296

قلعة لصنام: 201، 204، 205، 210.

قلعة سنان: 177، 233.

حرف الكاف

كاف الشعانبي: 172، 183.

كالياري: 141.

كندا: 32

حرف اللام

لندن: 33، 34، 141، 142.

ليفورنو: 65، 272.

ليبيا: 26، 40، 213.

حرف الميم

ماطر: 26، 96، 102، 129، 138، 215، 279، 286.

مانشستر: 34، 61، 275.

مالطا: 64، 82، 83، 247، 250، 270، 271، 272.

مجردة: 25، 26، 28، 37، 41، 77، 81، 83، 93، 94، 107، 119، 120، 135، 155، 157.

مجاز الباب: 28، 76، 128، 156، 275، 286، 288، 290.

مجمع المنشار: 129.

مرسيليا: 33، 45، 63، 64، 70، 77، 78، 79، 80، 82، 116، 118، 125، 127، 148، 166، 219، 226، 238، 239، 248، 270، 271، 272، 273، 274.

مصر: 32، 34، 51، 58، 61، 226، 238، 250.

مونبلييه: 110.

منزل بوزلفة: 136، 277، 278.

منوبة: 261، 262، 275، 285.

ميسينا: 272.

حرف النون

نابولي: 81، 272.

نابل: 59، 225، 277، 278، 286.

نبر: 155، 279.

نانت: 54، 109، 110.

نفزة: 164، 166، 168، 169، 215، 279.

نفطة: 156، 269.

نيويورك: 82، 270.

حرف الهاء

هولندا: 74 ،275، 296.

حرف الواو

واد العبيد: 136.

واد زرود: 27.

واد الزرقة: 76، 77، 107.

واد ملاق: 28، 107.

وادي سوف: 38.

ورقلة: 65.

حرف الياء

يوكوهاما: 198.

فهرس الأعلام

حرف الالف

آدم سميث: 31

أحمد باي: 39.

القنصل وود: 43، 44.

الصادق باي: 41، 67.

السلطان عبد المجيد: 51.

السلطان عبد العزيز: 51.

السلطان محمود الثاني: 51.

الجنرال حسين: 43،

الكونت ساني: 121.

الجنرال توتي (le général Toutée): 124.

ألبير ديكري (Albert Decrais): 163.

الفونسو بيران (M. Alphonse Parran): 167

أرنست غوان (Ernest Goiiin): 276

حرف الباء

باللييه (M. Pallier): 128.

بريفو بارادول (Prévost-Paradol): 32.

برودلي (Brodly): 79.

بول كامبون (M. Paul Cambon): 85.

بول بورول (Paul Bourole): 105.

بول بوتين (Pole potin): 123، 124.

بيار بيروي بوليو(Pierre Peroy-Beaulieu): 225.

بيسمارك: 47.

حرف التاء

تروده (M. troudhe): 128.

ترولييه (M. Trouillet): 128.

حرف الجيم

جول فيري: 46.

جول سورين (J. Saurin): 20، 111، 127، 192،

جيري M. Géry : 77.

حرف الخاء

خرمان باك (Hermann Back): 237.

خير الدين باشا: 41، 42، 43، 44، 45، 67، 73، 75، 78، 79، 80، 82، 91، 147.

حرف الدال

دوفال: 43.

حرف الراء

رشدي باشا: 52.

روسطان: 43، 44، 47، 75، 79.

ريد (Rid): 79.

حرف الشين

شارل (M. Charles): 86.

حرف الغين

غودري (M. Gaudry): 123.

حرف الفاء

فؤاد باشا: 51.

حرف الكاف

كاريار (M. carrier) : 123.

كاستل نيوفو: 80.

حرف اللام

ليون بارفينكيار(Leon parfinkiare): 154.

ليون اوروسيدي (Léon Orosdi): 237.

ليون روش: 40، 43.

حرف الميم

مار M. maire: 71.

ماشيو: 76، 78.

مالك بن نبي: 30،

ماسيكولت (M. massicault): 86.

مصطفى الخزندار: 41، 42، 43، 44، 45، 72، 80، 81.

مصطفى بن سماعيل: 42، 44،

ميشود (M. Michaud): 277

حرف الهاء

هنري دونانت (Dunant Henry): 54.

فهرس الخرائط

الخريطة رقم1:	خريطة الأراضي الزراعية المستغلة ونوعية الملكيات المتواجدة قبل الحماية
الخريطة رقم2:	تركيز ملكيات الأراضي الزراعية الاستيطانية الأوروبية بتونس لعام 1952.
الخريطة رقم3:	خريطة المعادن المستغلة بتونس إلى غاية سنة 1900
الخريطة رقم4	شبكة سكك حديدي بونة قالمة (شركة المزارع وسكك الحديد التونسية)
الخريطة رقم5:	خريطة شبكة البريد والتلغراف بتونس سنة 1889

المصادر والمراجع

- الوثائق الرسمية المطبوعة:

1. **Bulletin de la Direction de l'agriculture et du commerce et de la colonisatio**n, 11 année, N45, 1907, Imprimerie Papeterie, Tunisie, 1907
2. **Bulletin mensuel de l'Office du Gouvernement français** (Tunisie), N 186 / 206, Octobre 1926/ juin 1928, A19/ 21.
3. Chambre mixte de commerce et d'agriculture du sud de la Tunisie, **Statistique : Bulletin/12/1908**, Imprimerie et papeterie de La Dépêche, 1908.
4. Compagnie française des câbles télégraphiques, **Convention conclue, le 28/03/1901, entre l'État et la Compagnie française des câbles télégraphiques, pour l'établissement, l'entretien et l'exploitation de câbles télégraphiques sous-marins. Loi du 31/07/1901**, Imprimerie et librairie Centrales des chemins de fer, Paris 1901.
5. Direction générale de l'agriculture, du commerce et de la colonisation, **Notice sur la Tunisie**, Imprimerie Génrale j. Picard, Tunis,1899.
6. Direction Générale des traveau publique, **les travaux publics du protectorat français en Tunisie**, Imprimerie général J. Picar, Tunis, 1900.
7. Direction générale des travaux publics, **Recueil des actes organiques relatifs à la concession du port de Bizerte a la Régence de Tunis**, imprimerie André Tardy 1936.
8. Direction générale des travaux publics. **Ports maritimes de la Tunisie**, Imprimerie Victor Berthod, 1931.
9. Exposition international – Colonial d'amsterdam- Section Tuniienne, **Catalogue des produits exposés par la Tunisie**, Imprimerie Francaise B. Borrel, Tunis,1883
10. Gouvernement général de l'Algérie, **Le Bône- Guelma- l'Ouenza**, Imp. Admenstrative Victor Heintz, Alger, 1913
11. Ministère de la guerre, **Cahier des charges communes pour la fourniture de la viande de boucherie aux troupes d'Algérie et de Tunisie**, Cahrles Lavauzelle Imprimerie, Paris, 1936.

12. اتفاقية قصر السعيد، مخطوط. موقع بوابة العدل التونسية، http://www.e-justice.tn/index.php?id=294.

المصادر المطبوعة الفرنسية:

13. **Annuaire Desfossés Valeur cotées en banque à la Bourse de Paris** – édition 1910, PuB. E. Desfossée, Fabre Fréres, Paris**.**
14. Auguste-Eugène Massé, Les **ports Tunisians**, Imprimerie Baroux. Paris, 1911.
15. Auguste-Eugène Massé**, Notes d'un touriste sur les avantages et les progrès de la colonisation française en Tunisie. Avec lettre-préface de M. le comte de Rocquancourt**, Imprimerie Baroux, Paris, 1910.
16. Antichane b., **la Tunisie : son passé son avenir**, Paris 1884**.**
17. Baldacci Aimé, **Souvenirs d'un Français d'Algerie, Francois Sortt Editeur**, Paris, 1985.
18. Baraban Léopold, **À travers la Tunisie, études sur les oasis, les dunes, les forêts, la flore et la géologie**, J. Rothschild éditeur, Paris, 1887.

19. Baruch J., **Les Affaires de Tunisie et la division Del becque en Kroumirie en1881**, Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord. Bulletin de la Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du Nord. Année 1903, Imprimerie typographiques Lithographique, Léon, 1904
20. Batttandier et Trabut, **Flore analytique et synoptique de l'Algérie et de la Tunisie**, Giralt Imprimeur, Alger 1902.
21. Bournand François, **Tunisie et Tunisiens**, J. Lefort, Imprimeur, éditeur, Paris.
22. Bois Maurice, **La France à Tunis. Expédition française en Tunisie (1881-1882), précédée d'une description géographique et historique de la Régence de Tunis**, Lwbairir Militaire de la boudoin imprimeur editeur , paisr,1886
23. Boilley Lucien, **La Tunisie agricole**, Besançon Imprimerie Millot frères, 1913.
24. Carton Louis**, De la Khroumirie au Djerid, récit de voyage en Tunisie : conférence faite devant les Sociétés de géographie de Lille, Tourcoing, Cambrai, Saint-Omer, Douai** , Imprimerie, O. Duthilloeul, Douai,1894**.**
25. Fourumes Treeaux E., **Les Budgets de LAlgerie et de la tunisie (1883)**, Imprimeri et Libraire administratives, Paris, 1882**.**
26. Bonnard Paul, **Dénonciation avant le 8 septembre 1895 du traité italo-tunisien de 1868 Pour qu'il ne soit pas renouvelé jusqu'au 8 septembre 1924, Société des agriculteurs de France,** Imprimerie de la Société asonime de publication périodique Paris, 1895.
27. Bonnet Ed. et Barratte G**., Exploration scientifique de la Tunisie. Catalogue raisonné des plantes vasculaires de la Tunisie**, Imprimerie National, Paris, 1896
28. Borrel B., Notice **sur les objets exposés provenant des recherches faites par Mokta el-Hadid dans la Région do Tabarca**, exposition international coloniale d'Amsterdam, Section Tunisienne, Imprimerie Francaise, Tunis, 1883.
29. Bourde Paul, **Rapport adressé à M. Rouvier, résident général de France à Tunis, sur les cultures fruitières et en particulier sur la culture de l''olivier dans le centre de la Tunisie**, Imprimerie Rapide, Tunisie, 1893.
30. Bournandu Français, **Tunisie et Tunisiens**, Paris J Le Fort Imprimeur éditeur, Lile 1893.
31. **Cartes des chemins de fer français et tarifs des voyages circulaires , excursions en France, Suisse, Belgique, Espagne, Portugal, Algérie et Tunisie, Allemagne et Italie**, Extraits des Livrets-Chaix, Imprimerie Chaix, Paris.
32. Campou Ludovic, **La Tunisie française**, Carles Bayle éditeur Paris, 1887.
33. Cambon Victor, **De Bône à Tunis, Sousse et Kairouan**, Imprimerie de salut publique, 2eme édition, Lyon, 1885**.**
34. Carnot Ad., **Minerais de fer de la France, de l'Algérie et de la Tunisie : analysés au bureau d'essais de l'Ecole des Mines de 1845 à 1889**, librairie des Corp national, imprimerie C. Marpon, Paris, 1890.
35. Céalis Édouard, **De Sousse à Gafsa, lettres sur la campagne de Tunisie (1881-1884),** Imp. Flammarion, Paris,1897
36. Chopine M., **Une colonne dans l'Enfida de Tunisie,** Bulletin de la Société de géographie de Toulouse, 1882.

37. Comité Central des houillères de France, Chambre syndicale Française des mine métallique, **Législation minière des colonies françaises et pays de protectorat. Afrique continentale (Algérie et Tunisie exceptées). Afrique occidentale française, Congo français, côte française des Somalis**. Imprimeri contan la guère BAR-LE-DOC, Paris, 1909**.**

38. Comité Central des houillères de France et Chambre Syndicale Française des Mines Métaliques, **Législation minière des colonies françaises et pays de protectorat. Afrique continentale (Algérie et Tunisie exceptées). Afrique occidentale française, Congo français, côte française des Somalis**, imprimerie contant Laguerre, Paris,1909
39. Cosson Ernest, **Note sur la flore de la Kroumirie centrale explorée en 1883 par la Mission botanique sous les auspices du Ministère de l'Instruction publique : exploration scientifique de la Tunisie**, imprimeri Réunies, Paris,1885
40. **Crédit foncier d''Algérie et de Tunisie**. Société anonyme. Imprimerie Chaix, Paris, (1924-1925).

41. De Fague E. et Ponzevera C., **Les Pêches Maritimes de la Tunisie**, Imp. Edition Bouslama, Tunis, 1903
42. De Gard Rouard, **Traités de la France Avec les pays De l'Afrique du Nord Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc**, Pédone éditeur, Libraire de la cour d'appel et de l'ordre des avocats, Paris, 1906
43. De Voisins Pierre-Coeur, **Excursions d'une Française dans la Régence de Tunis**, Mourice Dreyfous éditeur, Paris, 1884.

44. Dubois Marcel et autre**, La France en Tunisie**, Révu Général des sciences pures et appliquées, G. Carré et C. Naurd éditeurs, Imprimerie F. Levé, Paris, 1897.

45. Dunant Henry, **Notice sur la régence de Tunis**, Imprimerie de Jules G- Fick, Genève, 1858.

46. Doumet Adanson , **Rapport sur une mission botanique exécutée en 1884 dans la région saharienne, au nord des grands chotts et dans les îles de la côte orientale de la Tunisie** : exploration scientifique de la Tunisie,Impremerie national, Paris, 1888
47. Ferdinand Marie Alphonse Rouire, La **découverte du bassin hydrographique de la Tunisie centrale et l'emplacement de l'ancien lac Triton (ancienne mer intérieure d'Afrique**), Libraire Algerienne Coloniale et Maritime, Paris, 1887.
48. Fray, J et É. Boutineau, **Tunisie. L'oasis de Gabès au point de vue agricole**, Imprimerie pitrat ainé, Lyon, 1890.

49. Géniaux Charles, **Comment on devient colon**, libraire charpentier et fasquèlle, Paris,1908.
50. Guyon Jean-Louis, **Études sur les eaux thermales de la Tunisie**, accompagnées de recherches historiques sur les localités qui les fournissent, Paris, Imprimerie et librairie Administratives de Paul Dupont, 1864
51. Jehel Georges, **Le marchand génois, un homme de culture**, Actes des congrès de la Société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public, 19e congrès, Reims, Le marchand au Moyen Age, 1988

52. Kersanté, Victor**, Impressions de voyage. L'Afrique au XIXe siècle. La Tunisie aux points de vue politique, agricole et commercial**, L'imprimerie Bazouge, Dinan, 1871

53. Lenoble, Henri. **Le Contrat d'enzel, modalité du régime foncier tunisien**, libraire judicaire, Paris 1913
54. Minangoin, N., **L'Olivier en Tunisie**, Imprimerie Rapid, Tunisie ,1901.
55. Neu Justin, **La Vérité sur la Tunisie**, Imprimerie Central des Chemin de fer, Paris, 1870.

56. Paulard. S**, Les richesses de la Tunisie : ce que les Français peuvent faire dans la régence de Tunis**, imprimerie topographique de G. gourdineau, Paris 1893.
57. Pervinquière Léon, **Étude géologique de la Tunisie centrale**, Imp. P. Langloeist, Paris, 1903.
58. Pontet Henry de Fonvent**, La Tunisie : son passé, son avenir et la question financier**, Bardkl, Imprimeur –Libraire, 1872.

59. Pruvot G., **rapport sur la campagne de pêche de l'orvet dans les eaux tunisiennes**, Office scientifique et technique des pêches maritimes, Paris, 1921.
60. Rainero Romain H**. Les Italiens en Afrique du Nord française**. In: Les Italiens en France de 1914 à 1940. Sous la direction de Pierre Milza. Rome : École Française de Rome, 1986.
61. Gaston Reibel**, La Régence de Tunis vue par un touriste français**, Imprimerie Centrale Blois, S.D.
62. Rey Albert, **Mémoire sur l'affaire de l'Enfida, propriété acquise de S.A. Khérédine Pacha (Tunisie**), Société Marseillaise de crédit industriel et commercial et des dépôts Imprimerie Centrale des chemins de fer Paris, 1881.

63. Revolon Stéphane, Oeuvre **des Français en Tunisie**, Imprimerie Centrale- rue d'Italie, Tunis, 1910.
64. Le Roux Sylvère, **Traité de la vigne et le vin en Algérie et en Tunisie**, Tome Premier, et Deuxiéme Libraire et Imprimerie administrative A. Mauguin , blida, 1894.
65. Riban Charles, **Causeries sur la Tunisie agricole**, Augustin Challamel éditeur, libraire colonial, Paris, 1895

66. Saurin, Jules. **Constitution de la propriété et les contrats de culture indigènes en Tunisie**, Imprimerie Berger Levrault, Editeur, Paris, 1897.
67. Saurin, Jules**, L'invasion sicilienne et le peuplement français de la Tunisie** : conférence faite par M. Jules Saurin, en mars et avril 1900, à Marseille, Lyon, Lille, Roubaix, Augustin ghallamel éditeur, libraire colonial, Paris, 1900
68. Saurin, Jules, **l'oevre français en tunisie**, libraire colonial, Augustine challmel éditeur, Paris
69. Simond Charles, **Tunis et la Tunisie**, Legène et Oudin Editeur, Paris, 1887
70. Société de géographie de France, **La Géographie (1900),** Coulommiers. imp. Paul Brodard, Paris, 1912.
71. Société Franco-Africaine**, Exploitations agricoles de la Société Franco-Africaine en Tunisie**., **exposition international coloniale d'Amsterdam, Section Tunisienne,** Imprimerie Francaise B. Borrel, Tunis, 1883

72. La Société des fermes françaises de Tunisie**, La Société des fermes françaises de Tunisie: Son objet. Opinions diverses**, Siège social de la Société, mprimerie, Gustave Picqoin , Paris, 1906.
73. **Tunis et la Tunisie**, par un ingénieur qui a voyagé et habité dans le pays pendant plus de vingt-cinq années, Imprimeur-Editeur Paul Schmidt, Paris, 1881**.**

المراجع الفرنسية:

74. Aimé Bouis, **Le livre d'or de Marseille, de son commerce et de ses industries**, Subventionné par le Conseil Général des Bouches-du-Rhône compte-rendu Annuel de la situation maritime, commerciale, industrielle, coloniale, Typographie, lithographie, Marseille, 1907
75. Mohammed-salah Boukechour, **De De Dietrich à Firrovial, Destin D'une Entreprise de la Colonisation L'indépendance de L'Algérie**, Dar Cortoba , Alger, 2016.
76. Bonin Hubert, **Un Outre-Mer Bancaire Méditerranéen Histoire du Crédit Foncier Q'algerie et de Tunisie (1880-1997),** Pup la societé Fransaise d'histoir d'outre mer, Impr F.Paillaart, Paris, 2004.
77. Baumont Maurice, **L'essor industriel et L'impérialisme colonial (1878-1904)**, Librairie félix Alcan, Paris, 1937.
78. Bonniard F., **La Tunisie du Nord. Le Tell septentrional : étude de géographie régionale**, Librairie Orientaliste, Imp S. Pacteau,Paris,1934.
79. Chalon Paul. F., **Les richesses minérale de l'Algérie et de la Tunisie**, Tours imp., desus frèns, Paris, 1907
80. Devin G**., la Tunisie : sa Geographie son histoire son régime politique et administrative son commerce, son industrie, son agriculture sa colonisation**, imprimerie Henri Villers. 1905.
81. De Launay L., **Les Richesses Minérales de l'afrique, L'or, Les métaux, le diamant, les Phosphates, le Sel, les comustible, les sources thermals**, Librairie Polytechnique CH. Béranger éditeur, Imprimerie De Charles Hérissey, Paris, 1903.
82. De Keppen A., **L'Industrie minérale de la Tunisie et son rôle dans l'évolution économique de la Régence**, Imprimerie contant- Laguerre, Paris, 1914
83. Faucon Narcisse**, La Tunisie avant et depuis l'occupation française : histoire et colonisation, tom 1**, Augustin Challamel éditeur, Paris, 1893.
84. Gharbi Mohamed Lazhar, **Impérialisme et Réformisme au meghreb- Histoire d'un chemin de fer Algéro-tunisien**, Cérès édion, Tunis, 1994**.**
85. Guillaume Enriquez, **La main-d'oeuvre rurale et le péril italien en Tunisie**, Imprimerie robert, Paris, 1905**.**
86. Gauthronet Émile, **L'Afrique du nord. Algérie et Tunisie, commerce, agriculture, industrie**, 2e édition, Giralt Imprimerie de Gouvernement génerale, Alger 1899.
87. Guillot Émile, **La Tunisie, pays de colonisation, de mines et de tourisme** Emile Larose, Libraire éditeur, Paris, 1912

88. Lambert Paul**, Dictionnaire illustré de la Tunisie choses et gens de Tunisie**, Librairie de phénix, Tunis, 1912.
89. Piquet Victor**, la colonisation française Dans l'Afrique de nord, Algérie - Tunisie - Maroc**, Nouvelle Édition, revue et augmentée, Libraire Armand, Paris, 1914
90. Rebillet François, **Les relations commerciales de la Tunisie avec le Sahara et le Soudan**, Imprimerie Berger-Levrault, Nancy, 1895.
91. Rectenwald Georges, **Le Contrat de Khmmessat dans L'afrique du nord**, Contribution a Léetude des législation Algérienne et Tunisienne, A. Pedone éditeur, libraire de La Cour D'appel et de l'ordre des Avocat, Paris, 1912
92. Rivière Amédée, **La Tunisie : géographie, évènements de 1881, rganisationpolitique et administrative, organisation judiciaire**, Challamellainé éditeur, Librairie Algérienne et colonial, Paris, 1887.
93. P. H. X. **La Politique française en Tunisie,** Librairie Plon, Paris, 1891.
94. Vignon Louis, **La France dans l'Afrique du Nord, Algérie et Tunisie**, Imprimerie Cu. Lamber, Paris, 1887.
95. Vermare F**., Notre protectorat tunisien -étude historique et géographique sur la Tunisie française**, société française d'imprimerie et de libraire,1898.
96. Wastelier Du Parc Robert, **Étude sur la colonisation en Tunisie**, Imprimerie L. Danel, Lille 1903

المراجع الإيطالية:

97. Rivalta Augusto, Monumento a Raffaele Rubattino, Direzione Generale per la Valorizzazione del patrimonio culturale, Ufficio Relazioni con il Pubblico,

المراجع العربية:

98. اوغلي خليل ساحلي، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني** – بحوث ووثائق وقوانين– ، سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة 4، منشورا مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول (ارسيكا)، إستنبول، 2000.

99. بروكلمان كارل، **تاريخ الشعوب الاسلامية**، تر: نبدامين فارس ومنير البعلبكي، دار العلوم للملايين، ط5، بيروت.

100. بنبلغيث الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي** (1889 – 1882)، د.ط، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995.

101. تامر الحبيب، **هذه تونس**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1988.

102. التيمومي الهادي، **تونس والتحديث أول دستور في العال الإسلامي**، مطبعة المغرب، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2010.

103. التيمومي الهادي وآخرون، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، شركة اوربيس للطباعة، منشورات وزارة الثقافة، المجمع التونسي للآداب والعلوم والفنون، قرطاج، 1999.

104. خليل عماد الدين، **التفسير الإسلامي للتاريخ**، دار العلم للملايين، ط3، بيروت، لبنان، 1981.

105. الدقن السيد محمد، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية**، د ط، د. دار الطبع، القاهرة، 1979

106. نورالدين الدقي، **حركة الشباب التونسي**، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، جامعة تونس الأولى- المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية-، عدد5، تونس، 1999.

107. الزمرلي الصادق، **أعلام تونسيون**، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1986.

108. سعيدوني ناصر الدين، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الفترة الحديثة**، دار صادر للطبع، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

109. السلمان بسام أحمد ، **عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري**، دار المنهل للطباعة والنشر، تونس، 2015.

110. السلطان عبد الحميد، **مذكرات السلطان عبد الحميد**، ترجمة محمد حرب، دار القلم، دمشق، ط3، 1991.

111. الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة** (1881 – 1956)، دار المعارف للطباعة والنشر، ط3، سوسة، د س.

112. طبابي حفيظ، **من البداوة إلى المنجم**، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2012.

113. عبد السلام أحمد، **مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية**، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، قرطاج، تونس، 1987.

114. العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، مطبعة المتوسط، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2009.

115. غربي محمد الأزهر، **تونس رغم الاستعمار**، نقوش عربية للنشر والتوزيع، تونس، 2013.

116. غلّاب عبد الكريم، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2005.

117. فاضل حسين، **التاريخ الأوروبي الحديث**، مطبعة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، الموصل، العراق، 1982

118. القصّاب احمد، **تاريخ تونس المعاصر** (1881 – 1956)، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986.

119. كواترت دونالد، **الدولة العثمانية** (1700 – 1922)، تر: أيمن الأرمنازي، دار العبيكان للطبع، ط1، الرياض، 2004.

120. المحجوبي علي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تر عمر بن ضو وآخرون، دار سراس للنشر، د.ط، تونس، 1986.

121. محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، مطبعة محمد أفندي مصطفى، ط1، مصر.

122. يوسف مناصرية، **مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1832–1847)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990

123. بن نبي مالك، **المسلم في عالم الاقتصاد (مشكلات الحضارة)**، المطبعة العلمية، دار الفكر للنشر، دمشق، سنة 2000م.

124. عبد الهادي مجدي، **منظومة الإفقار الرأسمالي** – كراسات الاشتراكية العلمية 2، دار روافد للطبع والنشر، د. س.

المراجع المُترجمة للغة العربة:

125. تراون جان فرانسوا، **المغرب العربي الإنسان والمجال**، تر: علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997

126. جالبريت جون كينيث، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، تر أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سنة 2000.

127. جالبرت جون كينيث، **الانهيار الكبير 1929**، تر: حمدي بو كيلة، مطبعة المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.

128. الشريف محمد الهادي، **ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس مند عصر ما قبل التاريخ الى الاستقلال**، ترجمة محمد الشاوش، دار سراس للنشر، ط3، تونس، 1993.

129. قانياج جان، **أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861-1881)**، تر: عادل بن يوسف، محمد محسن البواب، دار سنباكت للطبع، دار برق للنشر والتوزيع، تونس، 2012.

130. لومبا آنيا، **في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية**، تر: محمد عبد الغني غنوم، دار الحوار للنشر، اللاذقية، سوريا، 2007.

المقالات

المقالات باللغة العربية:

131. بلهادي عبد المجيد، <<كتابة التاريخ الاقتصادي في تونس خلال الفترة المعاصرة>>، **قضايا تاريخية**، ع9، 2018

132. حباسي شاوش، <<الإيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية (1860- 1881)>>، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع6، س 1992، الجزائر.

133. غنايم زهير غنايم عبد اللطيف، <<التمثيل النيابي وقوانين الانتخابات في الدولة العثمانية وأثرها على الأوضاع السياسية في بلاد الشام في نهاية العصر العثماني 1876 – 1914>>، **مجلة المنارة**، ع8، مجلد 13، 2008.

134. القفصي عبد الحكيم، <<نظرة حول بعض الحرفيين والمهنيين الأندلسيين والأتراك بالإيالة التونسية أثناء القرن التاسع عشر من خلال خزينة الوثائق التونسية>>، **مجلة مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية والتوثيق والمعلومات**، مؤتمر الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، ع 1121، 1988.

135. سعيدوني ناصر الدين، <<الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر – تونس – طرابلس الغرب) من القرني العاشر الى الرابع عشر الهجري/ من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي>>، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، ع31، الكويت، 2010.

المقالات الأجنبية:

مجلات متنوعة:

136. André Louis, <<Les industries du cuir à Tunis hier et aujourd'hui, éléments bibliographiques>>, **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, A1973, N 15-16.

137. Hervé Bleuchot Une ville minière marocaine : Khouribga **Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée** Année 1969 N6.

138. Duchac René. Propositions pour une recherche sur le développement de Khouribga. In: **Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée**, n°7, 1970

139. Association générale des hygiénistes et techniciens municipaux. <<La Technique sanitaire et municipale : hygiène, services techniques, travaux public>> **journal de l'Association générale des ingénieurs, architectes et hygiénistes municipaux de France, Algérie-Tunisie, Belgique, Suisse et Grand-Duché de Luxembourg.** A15, N1, 1906.

140. Ben Hamida Abdesslem, <<L'impact de la colonisation sur les échanges commerciaux de Djerba>>, **Cahiers de la Méditerranée**, N48, 1994

141. Bonifay Michel, Capelli Claudio, Martin Thierry, Picon Maurice, Vallauri Lucy. <<Le littoral de la Tunisie, étude géoarchéologique et historique (1987-1997). La céramique>>, **Antiquités africaines**, N38-39,2002.

142. Burnel Anne, <<La Société de construction des Batignolles de 1914 à 1939, histoire d'un déclin>>, **Histoire, économie et société**, A 14, N2, 1995**.**

143. Alain Huetz de Lemps. La situation économique de la Tunisie. In: **Cahiers d'outre-mer**. N° 43 - 11e année, Juillet-septembre, 1958

144. Debernardi Laurent, <<**Le premier chemin de fer tunisien**, le T. G. M. (1870-1898) >> , **Revue française d'histoire d'outremer**, tome 50, n°179, deuxième trimestre 1963**.**

145. De Beaurepair, <<**Conférences faites dans divers départements sur la Tunisie, ses différents produits, l'élevage du mouton, l'engraissement du bétail**>>, Imprimerie Paul dupont, Paris, 1898**.**

146. De Montety Henri, <<Les Italiens en Tunisie>>, **revue Politique étrangère**, n°5 - 1937 - 2 anné.

147. <<Formations de Sociétés>>, **Moniteur des soies**, 6/04/1895, A33, N1697**.**

148. Gilbert Troly, <<La Société Minière et Métallurgique de Peñarroya>>, **Réalités Industrielles,** /08/2008

149. Ganiage Jean, <<La population de la Tunisie vers 1860. Essai d'évaluation d'après les registres fiscaux>>., **Population**, 21e année, n°5, 1966

150. Georges Lévy Raphaël, <<La Crise économique de 1907 et les États-Unis d'Amérique>>, **Revue des Deux Mondes**, 5e période, tome 42, Paris, 1907**.**

151. Hibou Béatrice, « Le réformisme, grand récit politique de la Tunisie contemporaine », **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, N 56, Belin, 2009.

152. Ladame Paul, <<En Tunisie: Le Bardo, Carthage, Bizerte. Races historiques ; temps antiques et modernes, Le Globe>>. **Revue genevoise de géographie**, tome 36, 1897**.**

153. <<Les Chemins de fer de Bône-Guelma et prolongements en 1914>>, **Le Journal des transports**, 3/07/1915, A38, N9

154. Marouane Lajili, <<La petite agriculture en Tunisie du protectorat à l'indépendance>>, in : **Option méditerranéennes**, Séminaires Méditerranéens sous-titre **:** La petite exploitation agricole méditerranéenne, une réponse en temps de crise, N117, publication de CIHEAM (Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes), Paris 2017**.**

155. <<Les premiers pas de l'Italie en Afrique>>., **Revue d'histoire des colonies**, tome 20, n°88, Juillet-août 1932

156. Levainville J. <<Les phosphates de l'Afrique du Nord>>. **Bulletin de l'Association de géographes français**, N°20, 5e A, janvier 1928

157. Le Renseignement (Roubaix), <<Le Renseignement financier). Deuxième Année 27 Février 1898 (Hebdomadaire tous les dimanches), Compagnie financière belge-française Paskoff Roland, Slim Hédi, Trousset Pol. Le littoral de la Tunisie dans l'Antiquité : cinq ans de recherches géo- archéologiques>>, **Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres**, A135, N 3, 1991.

158. Pierre Pennec, <<Les transformations des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type Capitaliste>>, **Tiers-Monde**, A1965, T 6, N21.

159. Pigasse Jean-Paul, << Ombres et Lumières sur la Tunisie>>, **Politique étrangère** N°5-6, A34, 1969.

160. Wolfrom G., <<Les rapports de la tunisie avec le marché européen>> **la France en tunisie**, **Revue générale des sciences pures et appliquées**, Imprimerie F. Levé, Paris, 1897.

161. Nouschi André. L. Valensi, <<Islam et capitalisme: production et commerce des chéchias en Tunisie et en France, aux XVIIIe et XIXe siècles>>, **Annales. Économies, sociétés, civilisations**. A25, N3, 1970

Revue générale des sciences pures et appliquées :

162. R. Cagnat, <<les mines et le carrières de la Tunisie dans l'antiquité>>**, Revue générale des sciences pures et appliquées**, Imprimerie F. Levé, Paris, 1897.

163. Victor Fleury, <<les Industries des Indigènes en Tunisie>>, **revue générale des sciences pures et Appliquées**, Imprimerie F. Levé, Paris, 1897

Annales. Économies, Sociétés, Civilisations :

164. Hocquet Jean-Claude, <<Capitalisme marchand et classe marchande à Venise au temps de la Renaissance>>, **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. A 34, N 2, 1979.

165. Émerit Marcel, Jean Ganiage, <<Les Origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881>> **Annales. Économies, Sociétés, Civilisations**. 16e année, N. 2, 1961.

Le Journal des chemins de fer :

166. <<Compagnie des chemins de fer de Bône a Guelma et prolongements Assemblée générale du 21/06/1895>>, 27/07/1895, A54, N6042.

167. <<Compagnie des chemins de fer de Bône a Guelma et prolongements>>, 11/07/1896, A55, N6093.

Annales. Histoire, Sciences Sociales

168. Doumerc Bernard, Stockly Doris, <<L'évolution du capitalisme marchand à Venise : le financement des galere da mercato à la fin du XVe siècle>>, A 50, N1, 1995.
169. Daumalin Xavier, Raveux Olivier. <<Marseille, Une révolution industrielle entre Europe du Nord et Méditerranée>>, A56, N1, 2001.

Recueil des assemblées générales :

170. <<Compagnie du gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis, Assemblée générale ordinaire du 29/05/1906>>, 10/08/1906, A2
171. <<Assemblée générale ordinaire du 22/04/1922 de la Société des phosphates tunisiens>>, 1922, 18A.

Paris-capital:

172. <<Société générale des huileries du Sahel tunisien>>, 22/07/1891, A4, N29.
173. <<Modification aux statuts : Société générale des huileries du Sahel tunisien (Société foncière)>>, 11/05/1892, A5, N19.
174. <<Mokta-el-Hadid>>, Paris, 10/02/1897, A10, N 6.

Annuaire Desfossés:

175. <<Société des mines du djebel-Ressas, (Tunisie)>> , A 1910, Imp. E. Desfossés, Paris.
176. <<Phosphates tunisiens, 1910>>, Imp. Desfossés, Paris

Méditerranée :

177. Wolkowitsch Maurice, <<Les transports routiers en Tunisie>>, A5, N2, 1964.
178. Juan Puebla Albertos, <<Le marché du ciment et son évolution en Tunisie>>, T19, A4-1974
179. Kassab A. <<Types d'élevage bovin en Tunisie>>, deuxième série, tome 29, 2-1977.

Le Journal des chemins de fer, des mines et des travaux publics :

180. <<Compagnie du gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis>>, 25/04/1903, A62, N 6445.
181. <<Compagnie du gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis, 25/06/1904, A63, N26.

La Dépêche tunisienne :

182. <<Publicité, Établissements Orosdi-Back>>, 10/05/1896, N2158
183. <<Tunis, Conseil municipal, Casino-Théâtre>>, 8/11/1899, N3413.
184. <<La Dépêche tunisienne>>, 1/12/1899, N3436.

Gil Blas :

185. Don Caprice, <<Les coulisses de la finance>>, 11/04/1884, A6, N1606
186. <<Société minière de Kanguet>>, 5/11/1904, 26 A, N 8975.
187. <<Compagnie des minerais de fer magnétiques de Mokta-El-Hadid, >>, 26/04/1906, A 27, N 9688.

Le Journal des débats :

188. <<Letters de Tunis, Le port de Tunis>>, 6/12/1891
189. <<Ports de Tunis, Sousse et Sfax>>, 18/04/1894, N Matin.
190. Paul Leroy-Beaulieu, <<Letters de Tunis>>, 10/05/1895, N matin.
191. <<Petit Revue financière, Compagnie des chemins de fer de Bône à Guelma et prolongements>>, 29/07/1897, N208.
192. Paul Leroy Beaulieu, <<La Tunisie>>, 20/02/1901, N50
193. <<Société minière du Kanguet>>, 24/02/1905, 117 A, N 54.
194. <<La Société des fermes françaises en Tunisie>>, 9/12/1926, A138, N341.
195. <<Mines du djebel-Ressas>>, 15/09/1928, A 140, N 257.
196. <<Djebel-M'dilla>>, 15 /06/ 1932,A144, N166.
197. <<Énergie électrique de la ville de bizerte>>, 14/12/1933, N346.
198. <<Domine de potinville>>, 25/09/1937, A149, N265
199. <<Société du Djebel-Hallouf>>, 13/07/1938, 150 A, N 165.
200. <<Société du Djebel – Hallouf>>, 28/07/1939, 151 A, N 179.

Le Capitaliste:

201. <<Tunisie>>, 14/02/1883, A6.
202. <<Assemblées d'actionnaires banque de Tunisie>>, 4/04/1888, A11, N14
203. <<Établissements Orosdi-Back>>, 29/09/1904, A27, N39.
204. <<Valeurs Industrielles>>, 24/10/1907, 30 A, N 43.
205. <<Phosphates tunisiens>>, 4/11/1909, 32 A, N9.
206. <<introduction sur le Marché en banque>>, 14/11/1912, A 35, N11.

207. <<Chemins de fer et tramways>>, 30/10/1913, A36, N44.

Le Sémaphore algérien

208. Raucher J., <<L'industrie minière en Tunisie pandant l'année 1919>>, 7/04/1920, N 1065
209. <<Revue financièère>>, 22 /06/ 1920,N 1094.
210. <<Les Phosphates du Djebel-M'dilla>>, 1/09/1920, N 1122.

Annales de Géographie

211. Maurice Zimmermann, <<Travaux publics en Tunisie>>, T 6, N28, 1897.
212. Vassel E., <<Les phosphates tunisiens, leur port de sortie et la défense nationale, Bibliographie de 1897>>. 1898
213. Ginestous G., <<Les pluies en Tunisie, Bibliographie de 1897. >> 1898
214. Lespès René. <<Le port de Bône et les mines de l'Est constantinois>>, T 32, N180.
215. Levainville Jacques. <<Ressources minérales de l'Afrique du Nord>>, T33, N182, 1924.
216. Tinthoin Robert. <<L'équipement de la Tunisie>>, T46, N263, 1937.
217. Tinthoin Robert, <<Le pétrole en Tunisie>>, T 48, N 272, A1939
218. Hildebert Isnard, <<La répartition saisonnière des pluies en Tunisie>>, T61, N327, 1952.
219. Laitman Léon, <<Le marché et la production de l'huile d'olive en Tunisie>>, T62, N332, 1953.
220. Brunet Roger, << Un centre minier de Tunisie : Redeyef>>, T 67, N363, A1958

L'information géographique

221. Clozier René, <<Les sociétés milliardaires en France>>, V 14, N2, 1950.
222. Chartier Marcel-M, <<Phosphates de chaux tunisiens>>. v16, N5, 1952.
223. George Pierre, <<Quelques notes sur le mécanisme du commerce des engrais>>, v 4, N4, 1940.
224. Brunet Roger, <<Les phosphates de Gafsa>>. v 21, N 4, 1957.

Annales d'histoire économique et sociale:

225. Levainville J. <<Marchands de minerai de fer : du courtier au banquier>>, A1, N 3, 1929.

Les Annales colonial :

226. R. Soudain, <<Les phosphates tunisiens>>, 4/02/1909, 10 A, N 5.
227. <<Huileries du Sahel tunisien>>, 3/06/1909, A10, N20
228. <<ce qui se passe aux colonie et ailleurs>>, 13/10/1910, A11, N41.

229. A. Soudain, <<Phosphates Tunisiens>>, 10/11/1910, 11 A, N 10.

230. <<Constitution de société, Société nouvelle des mines de Zaghouan>>, 6/01/1912, 13 A, N2.

231. <<Constuction de société, Société anonyme française du Djebel-Hallouf (Tunisie) >>, 13/01/1912, A 13, N 5.

232. <<Tunisie, 15/02/1912, A 13, N 19.

233. <<Société des fermes françaises de Tunisie>>, 18/05/1912, A13, N55.

234. <<Tunisie>>, 10/08/1912, A13, N 89

235. <<Tunisie>>, 15/10/1912, A 13, N 112

236. <<Information Financières - Augmentation de capital Société des fermes françaises de Tunisie>>, 24/08/1912, A13, N94.

237. <<Djebel-Hallouf>>, 15/11/1913, A 14, N 32.

238. <<L'œuvre francaise en tunisie>>, 23/04/1914, A15, N48

239. <<Compagnie du gaz et régie des eaux de Tunis>>, 28/05/1914, A15, N62.

240. <<La Société des fermes françaises de Tunisie>>, 20/12/1914, A15, N98.

241. <<Rapport Du Conseil D'administration Compagnie des Mènerais de fer magnétique de Mokta el hadid>>, 13/05/1916, A 17, N 20.

242. <<Compagnie des chemins de fer de Bône à Guelma>>, 20/06/1921, A22, N72.

243. <<Compagnie des chemins de fer de Bône a Guelma et prolongements>>, 20/06/1921, A22, N72.

244. <<Tunisie, la vie économique>>, 30/01/1922, A23, N15.

245. <<Compagnie des ports de Tunis, Sousse et Sfax>>, 16/04/1922. Numéro mensuel illustré

246. <<Société Mines de Sidi-Ben-Aouane>>, 12/05/1922, A23, N 72.

247. <<Courrier de la Tunisie ha vie économique>>, 03/08/1922, A23, N115

248. <<Courrier de la tunisie, la vie économique>>, 23/11/1922, A23, N175.

249. <<Société nord-africaine d'électricité, Gaz, Eau>> 23/03/1923, A23, N47.

250. Ernest Haudos, <<Colons et colonisation>>, 27/03/1923, A 23, N49.

251. Marcel Ruedel , <<Question Tunisienne, Tourisme et hôtels>>, 4/05/1923, A23, N69.

252. <<Rapports et décrets>>, 28/05/1923, 23 A, N 79

253. <<Compagnie des chemins de fer de Bône a Guelma et prolongements>>, 22/06/1923, A24, N93.

254. <<Courrier de la Tunisie- événement et les Hommes>>, 27/07/1923, A24, N109

255. <<Courrier de la Tunisie - La vie économique>>, 16/10/1923, A24, N141.

256. Marcel Ruedel , <<Paul Potin>>, 23/10/1923, A24, N144.

257. <<Société des mines de kef Chambi>>, 2/11/1923, 23A, N 35.

258. <<Courrier de la Tunisie, les événements et les hommes>>, 16/05/1924, A25, N69.

259. <<Compagnie fermière des chemins de fer tunisiens>>, 30/05/1924, A25, N76.

260. <<Le port de Sfax>>, 31/07/1924, A 25, N 107.

261. <<Phosphates du Djebel-M'dilla>>, 31/11/1924, 25 A, N 49.

262. <<Courrier de la Tunisie, les événement et les Hommes, Les agitateurs tunisiens>>, 2/02/1925, A26, N18

263. <<Courrier de la Tunisie, La Vie économique, Fabrication de l'huile d'olive>>, 3/03/1925, A24, N35

264. <<Société Gaz et eaux de Tunis>>, 12/05/1925, A26, N72.

265. <<Un incendie a Potinville>>, 21/09/1925, A26, N140

266. <<Gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis>>,30/05/1927, A28, N83.

267. <<Courrier de la Tunisie- événement et les Hommes Les grèves de dockers>>, 21/11/1927, A28, N171.

268. <<Compagnie des tramways de Tunis>>,13/08/1928, A29, N125.

269. <<Courrier de la Tunisie, les événements et les hommes, La clôture du port de Tunis>>, 11/03/1929, A30.

270. <<Mine de Fedj El-Adoum>>, 24/05/1930,38 A, N 81.

271. <<Compagnie du gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis>>, 24/05/1930, A31, N81.

272. <<Courrier de la Tunisie - La vie économique- L'agrandissement du port de Tunis>>, 2/07/1930, A31, N103.

273. <<Phosphates du Djebel-M'dilla>>, 19/07/1930, A31, N113.

274. <<Courrier de la Tunisie, la vie économique- Les exportations de Sfax>>, 31/01/1931, A32, N18.

275. <<Enterprise Coloniales, Domaine de Potinville (Tunisie) >>, 17/03/1931, A32, N44

276. <<Compagnie du gaz et Régie cointéressée des Eaux de Tunis>>, 19/03/1931, A32, N45.

277. <<Société tunisienne de cultures>>, 30/04/1932, A32, N47.

278. <<Tunisie- la vie économique, L'électrification des campagnes tunisiennes>>, 24/06/1933, A33, N72.

279. <<Les grands produits mondiaux minière et métaux en Tunisie>>, 24/12/1935, 36 A, N 123.

280. <<Émeutes et troubles en Tunisie>>, 26/11/1937, 38 A, N 23.

281. <<Sidi-Bou-Aouane>>, 14/02/1939, A39, N7.

L'Écho des mines et de la métallurgie :

282. <<Compagnie Bône-Guelma>>, 19/11/1893, A16, N47.
283. <<Concessions de mines en Tunisie>>, 31/12/1893, 20 A, N 1.
284. <<Société des Ports de Sousse et Sfax>>, 9/09/1894, A20, N36.
285. <<Tunis>>, 6 /01/1895, 21 A, N1.
286. <<La Compagnie de Mokta-el-Hadid>> 4/10/1896, A 22, N1084
287. <<Société anonyme des mines de Zaghouan>>, 31 /01/897, 23 A, N 2000.
288. <<Rapport du Conseil d'administration de la société de Mokta El hadid A L'assemblée general du 6/11/1897 sur une souscription de la Compagnie de Mokla-el-Hadid au capital de la Société des phosphates et du chemin de fer de Gafsa (Tunisie) >>, 21/11/1897, 23 A, N 1107.
289. <<rapport du conseil d'administration de Compagnie des phosphates et du chemin de fer de Gafsa (Assemblée générale ordinaire du 27 /06/ 1898) >> 11/08/1898, A 24, N1177.
290. <<Société anonyme des mines de Zaghouan>>, 20/07/1899, 26 A, N 1225.
291. Ê. de Fàges, << etat actuel de l'expliatation des mine et carrières en Tunisie (Extrait de la Revue Générale des Sciences) >>, 17 /01/ 1897,A 23, N 1098
292. Francis Laur, <<Les mines en Tunisie>>, 9 /01/ 1905, 32 A, N 1648.
293. Tunisie, <<Société minière du Bazina>>, 16/02/1905, A 32, N 1659.
294. 9/10/1905 A32, N 1721, P 1194.
295. <<Société des phosphates tunisiens (Kalaâ-Djerda) >>, 25/12/1905, 32 A, N 1742.
296. <<L'Écho des mines et de la métallurgie>> 16/05/1907, A 34, N 1868
297. <<L'Écho des mines et de la métallurgie>> 6/04/1908, A 35, N 1947
298. <<L'Écho des mines et de la métallurgie>> 6/05/1909, A 36, N 2035
299. <<Concession du Douaria>>, 15/04/1909, 36 A, N 2032.
300. <<Compagnie de Mokta-EL-Hadid, Rapport du Conseil d'Administration à l'Assemblée générale ordinaire du 6/04/1909>>, 6/05/1909, A 36, N 2035.
301. <<France et Colonies -Société des mines du Kef-Chambi>>, 14 /06/ 1909, 36 A, N 2047.
302. <<Mines de Douaria (Tunisie) >>, 22/08/1910, 37 A, N 2147.
303. <<Tunisie, Demande de concession>>, 29/08/1910, A 37, N 2148
304. <<Société des phosphates tunisiens>>, 19/09/1910, 37 A, N 2151.
305. <<Ingénieur nominations>>, 31/10/1910,37 A, N 2161.
306. <<Société du Kef-Chambi>>, 2/02/1911, 38 A, N 2134.

307. <<Un nouveau gisement de plomb en Tunisie>>, 10/04/1911, N 2201.
308. <<Tunisie, Nouvelles laveries>>, 1 /06/ 1911, 38 A, N 2214.
309. <<Echos industriels universels, Mines de zinc d'Aïn-Nouba>>,, 3/08/1911, A 38, N 2228.
310. <<Nouvelle mine de fer>>, 10/08/1911, 38 A, N 2229.
311. C. du Poizat, << Les mines tunisiennes au Parlemen>>t, 30/11/1911, 38 A, N 2252.
312. <<Avis et communiqués, Phosphates tunisiens>>, 30/03/1911, N 2198
313. <<Modifications de sociétés Société minière de Bazina>>, 11/12/1911, A 38, N 2255.
314. <<Société du Djebel-Hallouf (Tunisie) >>, 15/01/1912, A 39, N 2263.
315. <<Société des phosphates Tunisiens>>, 23/05/1912 ,N 2289, A 39.
316. <<Rapport du conseil d'administration à l'assemblée générale extraordinaire du 28/05/1912>>, 6 /06/ 1912, 39, A, N 2301
317. Charpentier, <<Les phosphates tunisiens au Japon>>, 22/08/1912, 39 A, N 2317.
318. <<Mines du Kef-Chambi>>, 20 /06/ 1912, 39 A, N 2305.
319. <<Notes Industrielles et Financières, Société des mines du djebel-Ressas>>, 10/04/1913, A 40, N2373.
320. <<Tunisie, Mines du Koudiat El-Baghla>> 5/05/1913, N 2379.
321. <<Kef-Chambi>>, 20/04/1914, 41 A, N 2461
322. <<Notes industrielles et financières, Extraits des rapports aux assemblées générales <<Mines de Douaria>>, 18/05/1914, 41 A, N 2469
323. <<Sidi-Bou-Aouane>>, 15 /06/ 1914, A41, N2475.
324. <<Mines de Sidi-Ben-Aouane>>, 10/02/1922, A50, N 2732.
325. <<Tunisie, Société des mines de Fedj-El-Adoum>>, 1/07/1924, 52 A, N 2818.
326. C. D., <<Production minière de la Tunisie en 1923>>, 10/11/1924, A52, N2807.
327. <<La production des mines tunisiennes en 1924>>, 1/11/1925, A 53, N 2842
328. C. D., <<production minière de la tunisie en 1925>>, 20/04/1926, A 54, N 2882.
329. <<Société des mines de Douaria>>, 20 /06/ 1926, 54 A, N 2889
330. <<L'Industrie minière de la Tunisie en 1928>>, 1/05/1929, N 2992

Le Journal des finances,

331. <<Petit correspondance, (cote universelle et correspondance des capitalistes) >>, 17/11/1900.
332. <<Phosphates de Gafsa>>, 28 /06/ 1902, N 26.
333. <<Huileries du Sahel tunisien>>, 2/09/1905, N35

334. <<Compagnie des tramways de Tunis>>, 14/01/1911, N2.
335. <<Les enterprises phosphatières d'Algerie – tunisie>>, 11/04/1903, N 15.
336. <<Société minière du Kanguet>>, 5/11/1904, N 10.
337. <<Gaz et eaux de Tunis>>, 3/06/1905, N22.
338. <<Industrie phosphatière>>, 1 /06/ 1907, N 22.
339. <<Le Journal des finances>> 9/02/1907, N 6
340. <<Les Chemins de fer en Tunisie>>, 5/09/1908, N36.
341. <<Phosphates tunisiens>>, 13/11/1909, N 11
342. <<Phosphates tunisiens>>, 7/05/1910, N 19.
343. <<Société des fermes françaises de Tunisie>> 13/05/1911, N19.
344. <<L'électricités, Gaz et eaux, Gaz et eaux de Tunis>>, 4/05/1912, A45, N18.
345. <<Mines du Kef-Chambi>>, 22 /06/ 1912, 45 A, N 25.
346. <<Huileries du Sahel tunisien>>, 8 /06/ 1918, A51, N12.
347. <<Valeurs diverses>>, 9/07/1920, 53 A, N 28.
348. <<Phosphates du Djebel-M'dilla>>, 13/08/1920, 53A, N 33.
349. <<Phosphates du Djebel-M'dilla>>, 3/11/1923, 56 A, N22.
350. <<Sidi-Bou-Aouane>>, 22/02/1924, A57, N4.
351. <<Bruit et indications, Mines de Fedj-el-Adoum>>, 16/05/1924, 57 A, N 20.
352. <<Sidi-Bou-Aouane>>, 19/07/1924, A57, N29.
353. <<Phosphates M'dilla>>, 1/08/1924, A 57, N 31.
354. <<Mines du DjebeI-Hallouf>>, 5/09/1924, A 55, N 36.
355. <<Société française du Bazina>> , 21/11/1924 , A 57, N 6.
356. <<Sté des Vignobles de Zayana>>, 18/02/1927, A,60, N7.
357. <<Société des Vignobles de Zayana>>, 16/03/1927, A60, N11.
358. <<Phosphates de M'Dilla, 15/04/1927, A 60, N 15.
359. <<Sidi-Bou-Aouane>>, 20/05/1927, A60, N20.
360. <<Information financières, Société tunisienne de cultures>>, 17/06/1927, A60, N2.
361. <<Mine de ouasta mesloula>>, 6/04/1928, A 61, N14
362. <<Mines de Fedj-el-Adoum>>, 13/05/1928, 61 A, N 10.
363. <<Société minière du Kanguet>>, 15 /06/ 1928, A 61, N 24.
364. <<Mines du djebel-Ressas>>, 17/08/1928, A 61, N33
365. <<Société française du DjebeI-Hallouf, >> 12/11/1937, 70 A, N 46.

الجرائد:

Le Figaro :

366. Argus, <<télégramme correspondant>>, 18/05/1884, Paris, A 30, N139**.**

Le Temps :

367. <<Banque de Tunisie>>, 23/05/1887, N9514
368. <<Banque de Tunisie>>, 28/09/1884, N8553**.**
369. <<Banque de Tunisie>>, 25/10/1884, N8580.
370. Paul Bourde, <<Le protectorat français et les Italiens>>, 9/04/1890, A30, N10563
371. Chambre des députes, <<Les chemins de fer tunisiens>>, 21/05/1892, N11322**.**
372. Narcisse Faucon, <<Les ports et chemins de fer de la Tunisie>>, 11/07/1894, N 12098**.**
373. <<Établissements Orosdi-Back>>**,** 29/07/1895, N12478**.**
374. <<Dernières dépêches>>, 15/04/1898, A 38, N 13464
375. X. Grandeau, <<revue agronomique>>, 26/05/1899, 38 A, N 13868.
376. <<Affaire Coloniales , Tunisie- Catastrophe dans une mine>>**,** 2/11/1900, A 40, N 14390**.**
377. <<Alphonse Parran>>, 2/04/1903, A 43, N 15266**.**
378. <<Affaire coloniales, Tunisie>>, 31/10/1903, N15477
379. <<Nos réssources coloniales, Société tunisienne de cultures>>, 28/01/1927, A67, N2390**.**
380. <<Consortium Du Nord, Assemblée Génerale ordinaire des Actionnaires Du 20 mars 1930>>, 13/0/1930, A70, N 25071
381. <<Consortium Du Nord, Rapport présenté par le Conseil d'administration à l'Assemblée générale ordinaire des actionnaires du 02 juin 1931>>, 27/06/1931, A71, N25509**.**
382. <<Études financières Lyonnaise des eaux et de l'éclairage>>, 31/08/1931, N224**.**
383. <<Études financières Lyonnaise des eaux et de l'éclairage>>, 27/11/1933, N340**.**
384. <<Phosphates du Djebel-M'dilla>>, 19/09/1938, N 28131.
385. <<Domine de potinville>>, 30/06/1939, A79, N284114.

الرسائل الجامعية باللغة العربية:

386. السليمي هيلة بنت سعد بن محمد، <<**دور اليهود في إسقاط الدولة العثمانية**>>، أطروحة ماجستير، جامعة أن القرى، كلية الشريعة والعلوم الإسلامية – قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية–مكة، 2001.

Thèse Doctorat en français :

387. Boussen Salma, <<**Évolution de haldes plombo-zincifères dans le nord de la Tunisie: l'exemple d'un contexte carbonaté**>>, Thèse de Doctorat, Université de Tunis el Manar-Faculté des sciences de Tunis, 2010.

388. Bouvard E., <<**Du Concours financier extraordinaire de l'État dans l'exécution des travaux publics aux colonies non compris l'Algérie et la Tunisie**>>, Thèse pour le doctorat, Université de Paris. Faculté de droit, Libraire de la Société Du Recueil des lois est des Arrêts, Paris, 1899

389. Bousselmi Dhafer, <<Les **emprunts tunisiens et les investissements publics (1920-1956)**, Thèse pour le doctorat Sous la direction de Mohamed-Lazhar Gharbi et de Bertrand Blancheton soutenue le 5 décembre 2016 Faculté Economies et finances Université de Bordeaux, 2016

390. Chaudier J., <<**Le régime douanier de la Tunisie: La loi française du 19/07/1890, le décret beylical du 2/05/1898**>>, thèse pour le doctorat faculté de droit Montpellier, Imprimerie Serre et Roumégous, 1898.

391. Lescure Paul, <<**Du Double régime foncier de la Tunisie, droit musulman et loi foncière**>>, Thèse pour le doctorat, Faculté de droit d'Aix, Imprimerie francaise, tunis, 1900

392. Monchicourt Charles, <<**La région du Haut-Tell, en Tunisie (le Kef, Téboursouk, Mactar, Thala) essai de monographie géographique**>>, thèse Doctorat, Faculté des Lettres de l'Université de Paris, Imp RAPIDE, Librairie Armand Colin, Tunisie, 1913

393. Sempé Henri. <<**Régime économique du vin**>>, thèse pour le doctorat, Faculté de droit de l'Université de Bordeaux, Imprimerie G. Goinouilhoo, Bordeaux 1898.

394. Terras Jean, <<**Essai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie, étude de legislation colonial**>>, these pour le Doctorat, Université de Lyon. Faculté de droit, Imprimerie et lithographie du salut publique, Lyon, 1899.

English Thesis:

395. Raymond André. <<**British Policy towards Tunis (1830-1881)** >>, thesis of Doctorate University of Oxford, 1953

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة اعطاء صورة تاريخية عن حقيقة النشاطات الرأسمالية الأجنبية عامة والفرنسية خاصة في مختلف قطاعات الاقتصاد التونسي، بداية من الدوافع والاسباب مرورا الى الاساليب حتى نصل الى حقيقة هل كان استغلالا استعماريا وفرض للهيمنة على تونس حكومة وشعبا او منفعة متبادلة بين طرفين في شكل استثمار.

فتسعى هذه الدراسة إل معرفة هل حضر مفهوم الاستثمار الاقتصادي المربح على كل المستويات أم لا، وما هي المواقع التي يتبين لنا من خلالها معرفة هل حصلت تونس على تطور تنموي في كل من الزراعة والصناعة والخدمات، ورؤى حضارية واضحة جعلت الاقتصاد التونسي يحصل على أسس جديدة صلبة نتيجة احتكاكه بالاستعمار الفرنسي.

الكلمات المفتاحية :

الشركات الأجنبية – تونس – الحماية الفرنسية – الاستثمار الاقتصادي – الرأسمالية

Abstract :

This study aims to give a historical image of the reality of the activities of foreign company in general and French in particular, in various sectors of the Tunisian economy, from the motives and the reasons passing by the methods until arriving at the truth. to know if it was a colonial exploitation and imposing domination on the Tunisian government and people or a mutual benefit between two parties in the form of investment.

This study seeks to know if the concept of profitable economic investment is present at all levels or not, and what are the places through which it becomes clear to us if Tunisia has obtained development both in agriculture, industry and services, and clear civilizational visions that have made the Tunisian economy a new solid base Following contact with French colonialism.

Key words :

Foreign companies - Tunisia - French protection - economic investment – capitalism.

Résumé:

Cette étude vise à donner une image historique de la réalité des activités de capitaux étrangers en général et français en particulier, dans divers secteurs de l'économie tunisienne, à partir des motifs et des raisons passant par les méthodes jusqu'à arriver à la vérité de savoir s'il s'agissait d'une exploitation coloniale et imposant une domination au gouvernement et au peuple tunisien ou un bénéfice mutuel entre deux parties sous forme d'investissement.

Cette étude cherche à savoir si le concept d'investissement économique rentable est présent à tous les niveaux ou non, et quels sont les lieux par lesquels il devient clair pour nous si la Tunisie a obtenu un développement de développement à la fois dans l'agriculture, l'industrie et les services, et des visions civilisationnelles claires qui ont fait de l'économie tunisienne de nouvelles bases solides À la suite du contact avec le colonialisme français.

Mots clés :

Entreprises étrangères - Tunisie - Protection française - investissement économique - capitalisme